معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٥٩)

الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥
فى سياق توجهات التنمية فى مصر

الباحث الرئيسى

د.هدى صالح النمر

يوليو٢٠١٥

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٥٩)

الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر

الباحث الرئيسي

د٠ هدى صالح النمر

القاهرة

إبريل ٢٠١٥

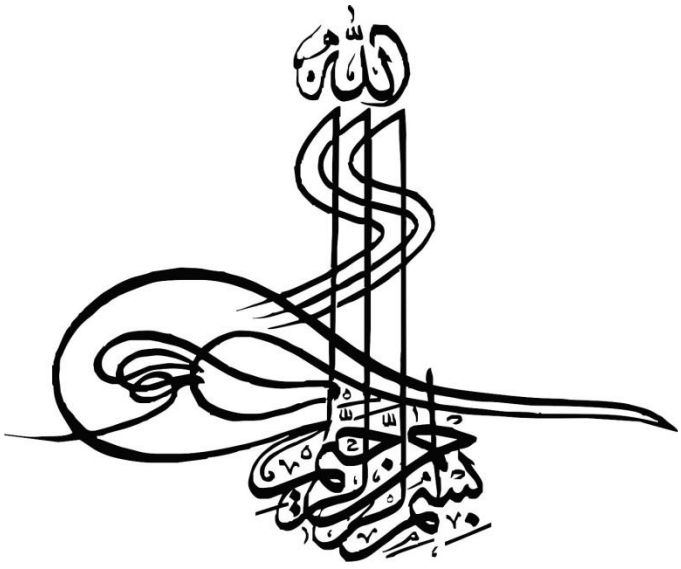
بسم الله الرحمن الرحيم

موجز

مع قرب الانتهاء من أجل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) – بنهاية عام ٢٠١٥ – والاستعداد للعمل بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) التى ستتبناها دول العالم بعد موافقة الأمم المتحدة عليها وإعلانها – فى إطار صياغتها لأجندة جديدة للتنمية فيما بعد ٢٠١٥ – خلال سبتمبر ٢٠١٥ – تهدف هذه الدراسة إلى رصد التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور أربعة عشر عاماً منذ إعلانها، ورصد مدى إتساق أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥ / ٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، هذا بجانب إبرازها لأهم المعوقات التى يمكن أن تعوق مصر عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وسبل استعداد مصر لتنفيذ تلك الأهداف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لمتخذى القرار بشأن أولويات الأهداف الواجب إدراجها ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية التى لم تنجح مصر فى تحقيقها بعد، وكذا أهداف وآليات التنمية المستدامة الواردة بالأهداف العالمية لما بعد ٢٠١٥ والتى لم ترد بالخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. كما أوصت الدراسة بمجموعة من الآليات والمتطلبات اللازمة لضمان نجاح تمويل وتنفيذ ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر .

Abstract

Given the millennium development goals (MDGs) are coming to an end by the end of ٢٠١٥, and the Sustainable development goals (SDGs) are to be worked out shortly after agreed upon and declared by the united nations, within September ٢٠١٥, this study aims at monitoring how Egypt has succeeded in achieving the MDGs after ١٤ years from their declaration, and how the SDGs reported in the national strategy (٢٠١٥-٢٠٣٠) a\re matching the global SDGs post ٢٠١٥. The study also highlights the principle obstacles that may forbid Egypt from implementing the global SDGs post ٢٠١٥, as well as how Egypt can carry them out.

The study focuses on a set of conclusions and recommendations to enable decision makers set up the priorities of goals to include in the national strategy for sustainable development, particularly the MDGs Egypt has not succeeded yet to achieve, as well as the goals and mechanisms of sustainable development reported in the global goals beyond ٢٠١٥ but not included in the national strategy for sustainable development. The study also recommended a set of mechanisms and requirements necessary to ensure the success of financing, implementing and monitoring of achievement of sustainable development goals in Egypt.

المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول : التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية " MDGs "	١٠
١٠١الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع	١١
٢٠١ الهدف الثانى: تحقيق تعميم التعليم الأساسي الشامل	٣١
١٠٣ الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٤١
٤٠١ الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال	٤٩
٥٠١ الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية.....	٥٧
٦٠١ الهدف السادس: مكافحة الايدز والملاريا والأمراض الأخرى.....	٦٦
٧٠١ الهدف السابع: كفالة الإستدامه البيئة	٧٣
٨٠١ الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية للتنمية	٨٥
٩٠١ الإجراءات والسياسات التى تنتهجها الدولة للإسراع فى تحقيق أهداف الألفية	٩٥
الفصل الثانى : الأهداف والغايات الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥.....	٩٨
١٠٢ أليات إعداد الأهداف والغايات الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥.....	٩٨
٢٠٢ العمليات التشاوريه لصياغة الأهداف الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥ وأهم نتائجها	١٠٠
١٠٢٠٢ المشاورات الدولية	١٠٠
٢٠٢٠٢ المشاورات الإقليمية العربية	١٠٤
٣٠٢٠٢ المشاورات القطرية	١٠٨
٣٠٢ أهداف التنمية المستدامة(SDG s).....	١١٠
٤٠٢ أهم المعوقات التى يمكن أن تواجهها مصر عند تطبيق أهداف التنمية المستديمة.....	١١٤
الفصل الثالث :مدى اتساق أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية(٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥.....	١١٩
١٠٣ التحليل المقارن لمنهجية ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية بنظيرتها الواردة بالأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥.....	١٢١

رقم الصفحة

١٠١٠٣ خطوات ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية للفترة (٢٠١٥ –٢٠٣٠)..... ١٢١

٢٠١٠٣ خطوات ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية العالمية لما بعد ٢٠١٥..... ١٢٣

٢٠٣ التحليل المقارن لمضمون أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية بنظريتها العالمية لما بعد ٢٠١٥..... ١٢٧

١٠٢٠٣ أهداف التنمية المستدامة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ وغير الواردة بالاستراتيجية الوطنية..... ١٢٨

٢٠٢٠٣ أهداف التنمية المستدامة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ المتقاطعة مع نظيرتها بالاستراتيجية الوطنية ١٣٧

٣٠٢٠٣ أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية وغير الواردة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥. ..... ١٥٧

الفصل الرابع : متطلبات وآليات تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥..... ١٦٠

١٠٤ آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١٦٢

١٠١٠٤ المشاركة والشراكة ١٦٢

٢٠١٠٤ المساءلة والمحاسبة ١٦٨

٣٠١٠٤ آليات مستقلة للمتابعة..... ١٧١

٤٠١٠٤ جودة الإحصاءات والبيانات ١٧٤

٥٠١٠٤ توطين ودمج الأهداف بخطط التنمية..... ١٧٧

٦٠١٠٤ الشفافية فى مناقشة النتائج ١٨١

٧٠١٠٤ تمويل التنمية المستدامة..... ١٨٤

٨٠١٠٤ سيادة القانون ١٨٩

٩٠١٠٤ الإصلاح الإداري..... ١٩٢

٢٠٤ سبل استعداد مصر لأهداف التنمية المستدامة ١٩٥

١٠٢٠٤ الاستعداد محليا ١٩٥

٢٠٢٠٤ الاستعداد إقليميا..... ٢٠١

٣٠٢٠٤ الاستعداد دولياً..... ٢٠٢

٥– النتائج والتوصيات ٢٠٣

رقم الصفحة

١٠٥ النتائج ٢٠٤

٢٠٥ التوصيات ٢١٧

٦- الملاحق ٢٢٣

ملحق (١) التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٢٤

ملحق (٢) أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ ولم ترد الاستراتيجية الوطنية ٢٣٧

ملحق (٣) أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ والمتقاطعة مع أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية ٢٤٨

ملحق (٤) أهداف التنمية المستدامة الواردة بالاستراتيجية الوطنية ولا يوجد ما يناظرها بأجندة العالم لأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ ..... ٢٩٦

٧- المراجع ٣٠٥

مقدمة

قامت الأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠ بإصدار إعلان الأمم المتحدة للألفية والذى تبنتة١٨٩ دولة على مستوى العالم، ومن بينها مصر، وما لا يقل عن ٢٣ منظمة دولية، ويهدف هذا الإعلان إلى تحقيق الحد الأدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥، من خلال تبنى ثمانية أهداف رئيسية – الأهداف الإنمائية للألفية.("Millennium Development Goals, "MDGs). تتمثل هذه الأهداف فى : القضاء على حدة الفقر والجوع، وضمان تعميم التعليم الأساسي الشامل ، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدل وفيات الأطفال ، وتحسين الصحة الإنجابية، ومكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز) وغيره من الأمراض الفتاكة ، وضمان الاستدامة البيئية ، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ومع قرب الانتهاء من أجل الأهداف الإنمائية للألفية (بنهاية عام ٢٠١٥) ، ونظراً لما حققته تلك الأهداف من نتائج ايجابية على مسار وإنجازات التنمية فى العديد من دول العالم، كانت هناك رغبة من المجتمع الدولي فى طرح وصياغة أجندة جديدة للتنمية فيما بعد ٢٠١٥، تتضمن مجموعة متنوعة من الأهداف الإنمائية – أهداف التنمية المستدامة "Sustainable Development Goals "SDGs، أكثر واقعية وشمولاً وتحقيقا للتنمية المستدامة (بمحاورها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة) عن الأهداف الإنمائية للألفية. وما زال يجرى حتى الآن بشأن تلك الأهداف نقاشات ومداولات عالمية وإقليمية ووطنية بهدف تطويرها وكسب المزيد من التأييد المجتمعي العالمي حولها تمهيداً للموافقة عليها بصفة نهائية خلال سبتمبر ٢٠١٥.

وفى ذات السياق والتوقيت تعمل الحكومة المصرية حالياً على صياغة استراتيجية التنمية المستدامة لمصر– ٢٠٣٠{ بجانب مشاركتها فى المشاورات العالمية والإقليمية والقطرية التى تتم تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية فيما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة العالمية} بما تتضمنه من محاور وأهداف رئيسية وأهداف فرعية ومؤشرات تمهيداً لعرضها ومناقشتها فى حوار مجتمعى لتطويرها وكسب التأييد من مختلف الفئات الممثلة لأصحاب المصلحة من تنفيذها وذلك قبل الموافقة النهائية عليها.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى الواقع الحالى الذى أملاه قرب موعد الانتهاء من العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يتطلب الوقوف على مدى التقدم الذى تم إحرازه من تلك الأهداف ، وأهم التحديات التى حالت دون تحقيق البعض منها ، وكذا على أهم الدروس المستفادة من تطبيقها فى مصر حتى يمكن تعظيم الايجابيات والحد من السلبيات التى واكبت تنفيذ تلك الأهداف عند الأخذ بتطبيق أهداف التنمية المستدامة العالمية خلال الفترة القادمة(٢٠١٦–٢٠٣٠) ذلك من جهة ، ومن جهة أخرى استمرار الحوار العالمي حول أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وكذا الحوار المجتمعى حول أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥–٢٠٣٠)، حيث لم يتم اعتماد الموافقة

بشكل نهائى على أى منهما بعد، الأمر الذى يتطلب التعرف على مدى الاتساق بينهما حيث أنه كلما كان هناك اتساقاً بين أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية وأهداف التنمية المستدامة العالمية كان هناك ضمان لعدم إغفال مصر لأى بعد من أبعاد التنمية الشاملة والمستدامة المتفق عليها عالميا، وضمان كذلك تيسير سبل- الاستفادة من-والاندماج فى الشراكات العالمية مستقبلاً، وأيضاً ضمان الحصول على التمويل اللازم من الدول والمنظمات والصناديق الدولية للمساعدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة بالاستراتيجية الوطنية، الأمر الذى سيكون له بلا شك مردود أكثر منفعة وشمولاً لكافة الفئات الممثلة لأصحاب المصالح – بما فيهم المواطنين المستفيدين – والمشاركين- من تنفيذ الدولة لهذه الأهداف.

لذا تهدف الدراسة الحالية بصفة أساسية رصد مدى اتساق أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية، مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ من خلال إجراء تحليل مقارن لكل من خطوات ، ومراحل إعداد، ومضمون محتوى أهداف التنمية المستدامة الواردة بالاستراتيجية المصرية (٢٠١٥-٢٠٣٠) بمثيلتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وذلك بهدف استخلاص مجموعة من النتائج التى يمكن أن تساهم فى مراجعة وتحسين مضمون أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

واتساقا مع هذا الهدف تهدف الدراسة كذلك إلى :

- رصد التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور أربعة عشر عاما منذ إعلانها ، مع التركيز على رصد تبعات ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ على قدرة مصر على تحقيق تلك الأهداف ، لبيان ما إذا كانت مصر ماضية على المسار الصحيح نحو بلوغ هذه الأهداف، مع إبراز الأهداف التى أخفقت مصر فى تحقيقها – وأهم التحديات التى حالت دون ذلك- والتى يوصى بإدراجها ضمن قائمة أولويات أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠).
- إبراز أهم المحددات التى يمكن أن تعوق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ محلياً، وسبل استعداد مصر لتنفيذ تلك الأهداف.
- رصد أهم آليات ومتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية لما بعد ٢٠١٥ من حيث المفهوم وسبل تطبيقها فى مصر.

هذا وقد اعتمدت الدراسة الحالية فى تحقيقها لتلك الأهداف على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال رصدها للتطور فى قيم مؤشرات قياس الغايات المختلفة لتحقيق أهداف الألفية بداية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤(ومقارنتها بقيمة تلك المؤشرات فى سنة الأساسي – ١٩٩٠) على كل

من المستوى القومي والإقليمي والمحلى (كلما أمكن ذلك)، وذلك للوقوف على مدى ما حققته (وسوف تحققه) مصر من إنجاز نحو تحقيق تلك الغايات والأهداف، كما اعتمدت الدراسة على نفس المنهج فى رصدها ومقارنتها لخطوات ومراحل إعداد كل من أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية، وكذلك فى مقارنتها لمضمون ومحتوى كل منهما.

وتشتمل الدراسة على أربعة فصول بخلاف النتائج والتوصيات، حيث استعرض الفصل الأول منها التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتناول الفصل الثانى الأهداف والغايات العالمية فيما بعد ٢٠١٥، أما الفصل الثالث فيشير إلى مدى اتساق التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، واستعرض الفصل الأخير متطلبات وآليات تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥.

وقد شارك فى إعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من كل من أ٠د٠ هدى صالح النمر (باحث رئيسي) ، أ٠د٠ علاء الدين محمود زهران ، أ٠د٠ خالد عبد العزيز عطية، د. مها الشال ، د٠ أمل زكريا عامر، د٠أحمد عاشور عبد الله.

ويأمل فريق البحث أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت على نحو فعال بما توصلت إليه من نتائج ، وما طرحته من توصيات فى مساعدة واضعي السياسات ومتخذي القرارات على مراجعة أهداف التنمية المستدامة الواردة بالاستراتيجية المصرية وتحسين مضمونها وتحديد غاياتها وآليات تنفيذها بما يتفق مع نتائج ما أحرزته مصر من إنجازات أو إخفاقات فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وذلك قبل الموافقة بصورة نهائية على إستراتيجية التنمية المستدامة الوطنية (٢٠١٥ -٢٠٣٠).

الباحث الرئيسى

د٠هدى صالح النمر

القاهرة فى إبريل ٢٠١٥

الفصل الأول

التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية*

تمهيد

وضعت الأهداف الإنمائية للألفية لتكون خارطة طريق لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، حيث شكلت تلك الأهداف إطاراً عالمياً للعمل الجماعى نحو التخفيف من الفقر وتحسين الأوضاع الإنسانية وتشكيل شراكة عالمية للتنمية بحلول عام ٢٠١٥. وتضم الأهداف الإنمائية ثمانية أهداف رئيسية، و ٢١ غاية، و ٦٠ مؤشراً لقياس التقدم الذى تحرزه الدول فى سعيها لتحقيق تلك الأهداف.

وقد أصبحت هذه الأهداف منذ الإعلان عنها (سبتمبر ٢٠٠٠) محور جهود التنمية بمعظم الدول النامية والفقيرة فى مختلف أنحاء العالم، وبمساعدة الدول المتقدمة.

وقد التزمت مصر كغيرها من الدول بالعمل على تحقيق هذه الأهداف، ونحن نقترب من الموعد النهائى المحدد لتنفيذها، يهدف هذا الفصل إلقاء الضوء حول مدى تحقيق مصر للأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور أربعة عشر عاماً منذ الأخذ بها، مع بيان التحديات التى حالت دون تحقيق بعض هذه الأهداف وغاياتها المختلفة، بجانب عرض لأهم السياسات والبرامج التى اتبعتها الدولة لتحقيق تلك الأهداف والإسراع من تنفيذها.

* قدم هذا الفصل كذلك كورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطني عام ٢٠١٥.

١/١ الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف: **القضاء على الفقر المدقع والجوع**
الغايات: **الغاية (١-أ): تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد إلى النصف.** **المؤشرات:** • **نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى.** • **نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع.** • **نسبة فجوة الفقر.** **نصيب الخمس الأكثر فقراً من السكان من الاستهلاك القومى.** **الغاية (١-ب): توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.** **المؤشرات:** • **نسبة مساهمة الفرد العامل فى الناتج المحلى الإجمالى.** • **نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان.** • **نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من دولار باليوم.** • **نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين فى نفقاتهم إلى مجموع العاملين.** **الغاية (١-ج): تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف فى الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.** **المؤشرات:** • **نسبة انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة.** • **نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الغذاء.**

الغاية (١-أ) نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد

١/١/١ نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى والمدقع:

رغم أن هدف الألفية يتطلب العمل على خفض معدلات الفقر بنهاية عام ٢٠١٥ إلى نصف المستوى التى كانت عليه خلال سنة الأساس (١٩٩٠/١٩٩١) فإن نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الوطنى لم تشهد انخفاضا منذ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ١٩.٦% عام

٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٢١.٥٦ % عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وقد يعزى هذا الارتفاع إلى ما شهدته نهاية هذه الفترة من أزمات مالية واقتصادية وغذائية، وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ومع بداية أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ شهدت نسبة الفقر قفزة كبيرة حيث ارتفعت إلى ٢٥.٢% خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم إلى ٢٦.٣% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ (جدول رقم ١/١)، أى أن هذا العام قد شهد زيادة قدرها ٢٢% فى نسبة الفقر عما كانت عليه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهو ما يعنى وجود نحو ٢١.٧ مليون مواطن غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية. وتعد نسبة الفقراء فى مصر مرتفعة كثيراً بالمقارنة بالعديد من الدول العربية والنامية، حيث تستقر هذه النسبة عند مستوى ١٠% بدول المغرب العربى، إذ تبلغ نسبة الفقراء فى المغرب نحو ٩% وفى تونس نحو ٣.٨%، كما تصل تلك النسبة فى الصين إلى نحو ١١.٣%[١].

هذا ومع تزايد نسبة الفقراء فى مصر فإنها تخطت ضعف المستوى المستهدف الوصول إليه بنهاية عام ٢٠١٥ وهو ١٢.١% (حيث أن نسبة الفقر فى سنة الأساس ١٩٩١/١٩٩٠ كانت تبلغ نحو ٢٤.٣%).

وتؤكد تلك التطورات استحالة تحقيق مصر لهدف الألفية المتعلق بخفض نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وفى نفس الوقت فهى تشير إلى ضرورة أن يظل هدف الحد من الفقر البند الأول على قائمة أولويات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتوقع البدء فى العمل على تنفيذها ابتداءً من عام ٢٠١٦.

وعلى النقيض من نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الوطنى فإن نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر المدقع رغم ما شهدته خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ٢٠٠٩/٢٠٠٨ من ارتفاع (من نحو ٣.٦% إلى ٦.١%) فإن نسبتها خلال الفترة التى تلت أحداث يناير (٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٣/٢٠١٢) قد شهدت انخفاضاً ملموساً حتى وصلت إلى ٤.٤% (جدول رقم ١/١) محققة بذلك انخفاض قدره ٢٦.٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويعنى ذلك وجود نحو ٣.٦ مليون نسمة غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية حتى لو تم تخصيص كل إنفاقهم للغذاء فقط، وتعد هذه النسبة منخفضة بالمقارنة بمثيلتها فى العديد من الدول النامية حيث يعيش نحو واحد من كل خمسة أشخاص بالمناطق النامية بأقل من ١.٢٥ دولاراً فى اليوم[٢].

وتشير تطورات نسبة السكان شديدى الفقر إلى إمكانية تحقيق مصر لهدف الألفية المستهدف على المستوى القومى بحلول عام ٢٠١٥ وهو ٤.١%. هذا ويخفى متوسط قيمة هذا المؤشر فى طياته التفاوت الشديد فيما بين أقاليم ومحافظات الجمهورية، (جدول رقم ١ بالملحق رقم ١) حيث تبلغ نسبة السكان

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية العالمى ، ٢٠١٣.

[٢] الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٤، ص٨.

شديدى الفقر فى ريف الجمهورية عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٥.٩% مقابل نسبة قدرها ٢.٢% فى الحضر، كما يرتفع متوسط هذه النسبة فى الوجه القبلى إلى ٩.٦%، فى حين تصل لأدناها فى الوجه البحرى (٠.٥٧%).

ويزداد هذا التفاوت اتساعاً فيما بين المحافظات، فبينما يختفى تماماً الفقر المدقع فيما بين سكان محافظات بورسعيد والسويس ودمياط والإسماعيلية، فإنه يصل لأعلى مستوياته فى محافظات أسيوط (٢٤.٨%)، وقنا (١٩.٥%)، وسوهاج (١٢%) (شكل رقم ٢/١).

لذا يمكن القول أنه رغم إمكانية تحقيق مصر لهدف الألفية المتعلق بالسكان شديدى الفقر على المستوى القومى فعلى متخذى القرار عدم الاهتمام فقط بسرعة تحقيق الهدف ولكن بعدد الفقراء الذين مازالوا يعانون من الحرمان من ناحية، وبحجم التفاوت الكبير فى نسبة الفقر فيما بين أقاليم ومحافظات الجمهورية من ناحية أخرى. الأمر الذى يؤكد أيضاً على ضرورة وضع هدف القضاء على الفقر المدقع فى قائمة أولويات أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

جدول (١/١)

تقديرات خط الفقر ونسبة الفقراء فى عموم الجمهورية (١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١١/٢٠١٠)

البيان	١٩٩٠/ ١٩٩١	١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١٢/ ٢٠١٣	الهدف بحلول عام ٢٠١٥
خط الفقر الوطنى (جم/ فرد/ سنة)	--	٩٩٨	١٤٢٣	٢٢٢٤	٣٠٧٦	٣٩٢٠	---
نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الوطنى (%)	٢٤.٣	١٦.٧٤	١٩.٥٦	٢١.٥٦	٢٥.٢	٢٦.٣	١٢.١
خط الفقر المدقع (جم/ فرد/ سنة)	--	٦٩٣	٩٨٥	١٦٤٨	٢٠٦١	٢٥٧٠	---
نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر المدقع (%)	٨.٢	٢.٨٧	٣.٤	٦.٠٥	٤.٨	٤.٤	٤.١
نصيب الخمس الأفقر من السكان من الاستهلاك القومى.	٥.٤*	٩	٨.٩	٩.٣	٩.٥	٩.٥	---

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك، سنوات مختلفة,

*بيانات ١٩٩٥.

يكشف الانتقال من تتبع التطور فى نسب الفقر وفقاً لخط الفقر الوطني على المستوى القومى إلى تتبعه على مستوى الأقاليم والمحافظات عن استمرار وجود تفاوتات واضحة فى نسبة الفقر بين سكانها. فنسبة الفقر عام ٢٠١٢/٢٠١٣ كانت ترتفع بصفة عامة فى أقليم وسط الصعيد (٦٠%) والذى يضم محافظة

أسيوط التى تشهد أعلى معدلات فقر فى جمهورية مصر العربية، يليه إقليم شمال الصعيد (٣٥%) والذى يضم محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا، ثم إقليم جنوب الصعيد (٣٠.٣%) والذى يضم محافظات سوهاج وقنا والأقصر وأسوان. فى حين ينخفض معدل الفقر إلى أدنى مستوياته فى إقليم القناة (١٢.٧%) حيث المحافظات الحضرية السويس وبورسعيد وكذا محافظتى الاسماعيلية والشرقية، ويلاحظ أن متوسط نسب الفقر بالأقاليم جميعها قد شهدت ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ وقد سجل إقليم القاهرة الكبرى أعلى متوسط زيادة سنوية فيما بين الأقاليم خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢٠١٣/٢٠١٢ حيث زادت نسبة الفقر بنحو سبعة نقاط مئوية فيما بين هذين العامين (جدول رقم ٢/١).

جدول رقم(٢/١) متوسط نسبة الفقراء وفقاً للأقاليم المختلفة

المحافظة	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢
اقليم القاهرة الكبرى	١٣.٣	٩.٦	١٤.٠	١٦.٧	٢٣.٧
إقليم الإسكندرية	١٠.٩	١٤.٣	١٥.٠	١٧.٠	١٦.٠
إقليم الدلتا	١١.٤	٩.٣	٩.٤	١٠.٦	١٣.٦
إقليم القناة	٧.٦	١٢.٧	٨.٥	٧.٠	١٢.٧
إقليم شمال الصعيد	٣٧	٣٢.٣	٣٣.٧	٣٧.٠	٣٥.٠
إقليم وسط الصعيد	٥٨.١	٦٠.٦	٦١.٠	٦٩.٠	٦٠.٠
إقليم جنوب الصعيد	٢٥.٧	٢٨.٧	٢٨.٢	٣٠.٩	٣٠.٣

المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (١) بالملاحق رقم (١).

هذا ويتركز الفقر بصفة أساسية فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى والمحافظات الحضرية، وكذا يتركز الفقر فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية. إذ بلغت نسبة الفقر عام ٢٠١٣/٢٠١٢ فى ريف وحضر الوجه القبلى نحو ٤٩.٤% و ٢٦.٧% على التوالى مقارنة بنحو ١٧.٤% و ١١.٧% فى ريف وحضر الوجه البحرى. أى أن نسب الفقر فى ريف وحضر الوجه القبلى تفوق كثيراً ضعف مثيلتها بالوجه البحرى.

وجدير بالإشارة أن نسب الفقر قد شهدت فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ انخفاضاً طفيفاً فى ريف وحضر الوجه القبلى مقارنة بعام ٢٠١١/٢٠١٠ وإن ظل يحتل المرتبة الأولى من حيث ارتفاع نسب الفقر وفقاً للتوزيع الجغرافى. فى مقابل ارتفاع تلك النسب فى كل من ريف وحضر الوجه البحرى وكذا فى المحافظات الحضرية التى شهدت أكبر معدلات فى ارتفاع نسبة الفقر (شكل رقم ١/١)، وقد يرجع ذلك إلى تداعيات ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من إغلاق العديد من المصانع والشركات وفقد فرص العمل بالمناطق الحضرية والوجه البحرى وهى المناطق الأكثر تأثراً بتلك الأحداث.

شكل رقم (١/١)

تطور معدلات الفقر جغرافياً (%)

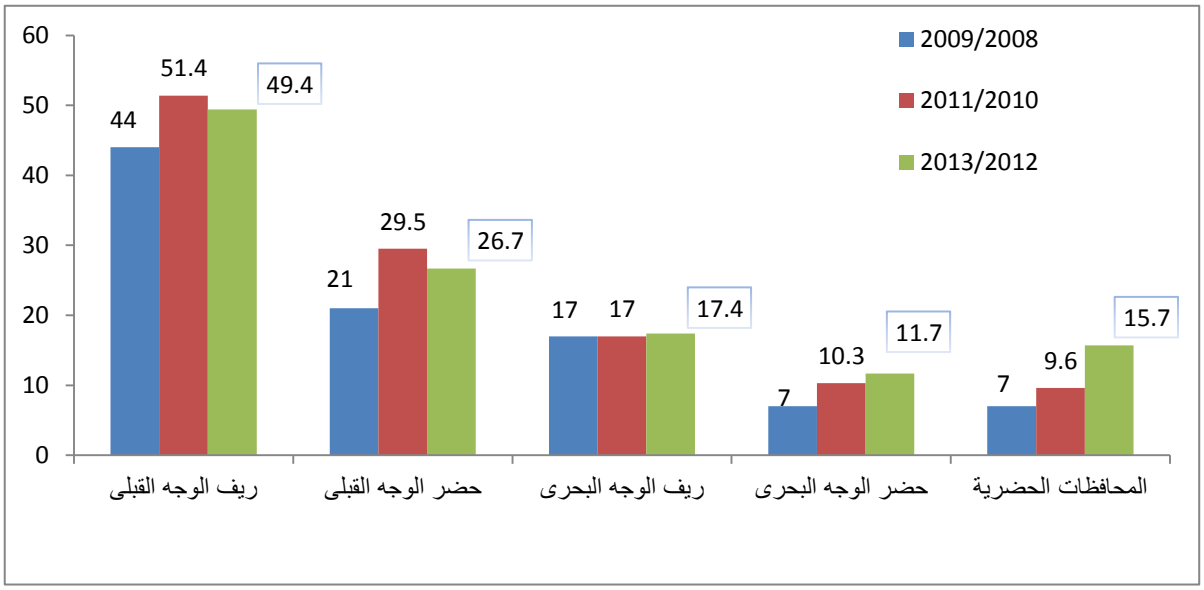

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك، سنوات مختلفة.

وبالتركيز على توزيع نسب الفقر وفقاً لمحافظات الجمهورية* يلاحظ أن أكبر نسبة للفقراء تواجدت بمحافظات أسيوط (٦٠%)، ثم قنا (٥٨%)، ثم سوهاج (٥٥%)، ثم الأقصر (٤٧%)، ثم بنى سويف وأسوان (٣٩%)، ثم الفيوم والجيزة والمنيا (٦٣%) و(٣٢%) و(٣٠%) على الترتيب. وهو الأمر الذى يؤكد على ارتفاع معدلات الفقر فى صعيد مصر لتحتل جميع محافظات الصعيد المراكز التسعة الأولى من حيث المحافظات الأكثر فقراً فى مصر وفقاً لبيانات ٢٠١٣/٢٠١٢. فى حين تسجل محافظة السويس أقل معدل فقر (٥%) لكونها محافظة حضرية وكذا توافر فرص العمل بها حيث انتشار الموانئ الخاصة بها وتوسطها لمحافظات أقليم القناة وربطها بين الأقليم ومحافظات القاهرة والجيزة، (شكل رقم ٢/١).

وقد يرجع السبب فى انتشار معدلات الفقر فى محافظات وأقاليم الصعيد عنها فى الوجه البحرى والمحافظات الحضرية إلى نمط توزيع الاستثمارات الحكومية خلال العقد الماضى والذى صاحبه عدم عدالة فى التوزيع حيث استأثرت محافظة القاهرة خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣ – على سبيل المثال– وحدها على نحو ٢٥% من الاستثمارات العامة رغم تدنى معدل الفقر فيها (١٨%) مقارنة بالمحافظات الأخرى، فى حين أن محافظة أسيوط تحصلت على ٣.٤% من إجمالى الاستثمارات العامة رغم أن معدل الفقر فيها يبلغ نحو ٦٠%. وتوحى الصورة العامة بأن نمط الاستثمارات العامة يسير عكس اتجاه نمط توزيع

* وجدير بالاشارة انه بالنظر الى توزيع العدد المطلق للفقراء فيما بين محافظات الجمهورية فقد اعطى دلالات اكثر قوة فيما يتعلق بتركز الفقراء جغرافياً حيث ان اكثر من ٥٦٪ من عدد الفقراء فى مصر عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ يتركزوا فى ست محافظات فقط وهى (أسيوط ١١.١٪ ، سوهاج ١٠.٩% ، الجيزة ١٠.٤% ، قنا ٩.٢% ، القاهرة ٧.٣% ، المنيا ٧.٢٪)، فى حين كان نصيب كل من محافظات بورسعيد والسويس ودمياط والأقصر والبحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء يقل عن ١٪ من اجمالى عدد الفقراء على مستوي الجمهورية.

الفقر جغرافياً. كما قد يشير إلى مدى التباعد بين نمط الاستثمارات العامة فى مصر ومقتضيات العدالة فى توزيع الدخل واستهداف تخفيض الفقر.

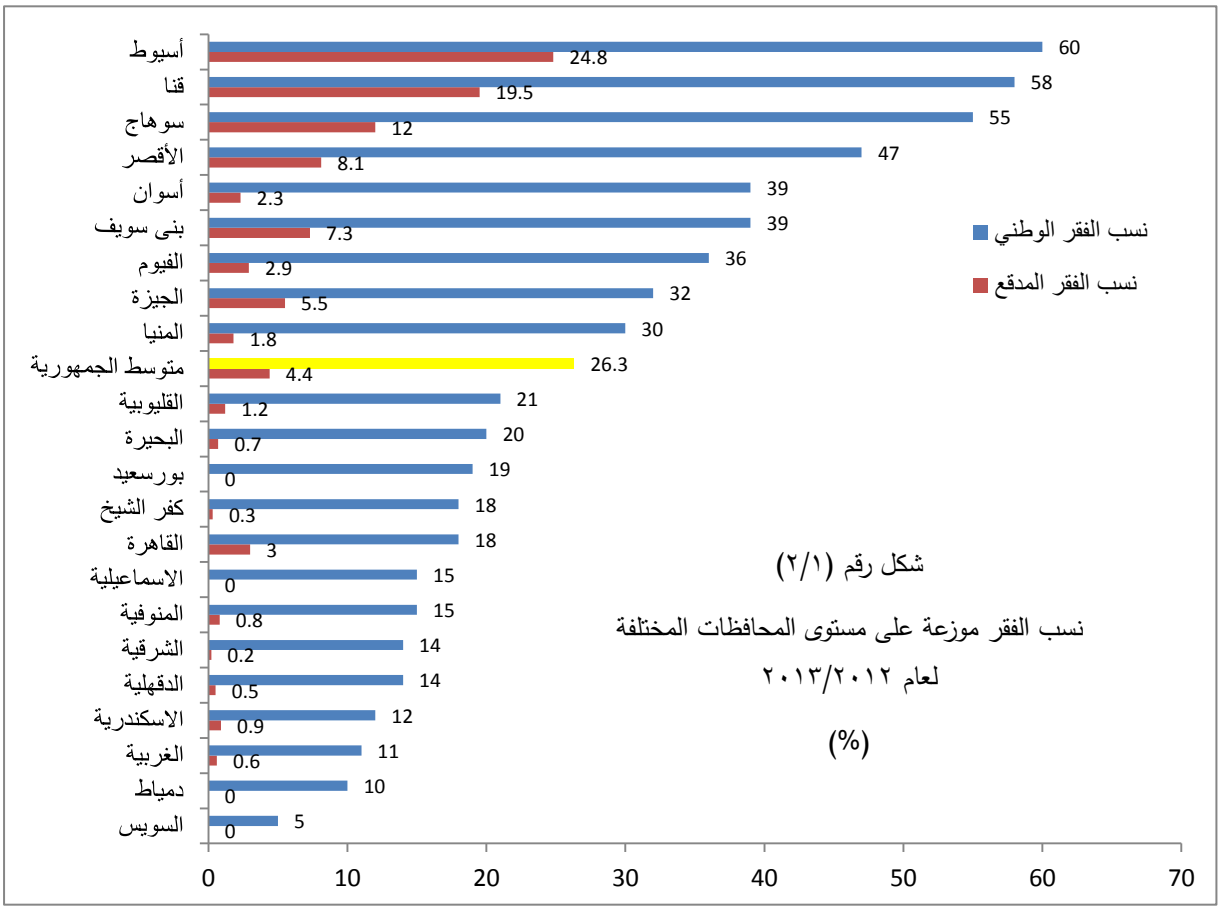

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك، ٢٠١٢/٢٠١٣.

ولا يعنى الاستنتاج السابق أن نسب الاستثمار العام فى المحافظات يجب أن تتطابق مع نسب الفقر، فهناك اختلافات فى مساحات المحافظات وعدد السكان بها – محافظة القاهرة يقطنها نحو ٨.٨ مليون مواطن ومساحتها نحو ٣ آلاف كم٢، بينما محافظة أسيوط يقطنها نحو ٤ مليون مواطن ومساحتها تبلغ نحو ٢٥ ألف كم٢– ومن ثم قد تبدو احتياجات محافظة القاهرة أكثر من المرافق والخدمات وغيرها من الاستثمارات، ومع ذلك فإن اتساع نسبة التفاوت فى الفقر يؤكد على أن المناطق شديدة الفقر مازالت تحتاج من الدولة إلى استثمارات أكبر بكثير مما تتحصل عليه، فبالنظر إلى توزيع الاستثمارات الحكومية وفقاً لعدد السكان يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد على مستوي الجمهورية قد بلغ نحو ٤٤٦.٤ جنيه عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤، وقد تباين هذا المتوسط بمحافظات حيث استحوذ المحافظات الحدودية على أعلى نصيب للفرد فتراوح بين ٥٧٠٦ و ١٢١٨ جنيه وهى محافظات جنوب وشمال سيناء والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد ، فى حين سجل أقل نصيب للفرد والذى تراوح بين ١٧٠ و ٢٣٥ فى محافظات الفيوم وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية والبحيرة والمنيا وبنى سويف.

العوامل المسئولة عن ارتفاع معدلات الفقر الوطنى

☒ تذبذب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى

شهد معدل النمو الاقتصادى تذبذباً شديداً للغاية خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٣/٢٠١٤. حيث لم تتجاوز نسبته ٥% بدءً من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلا أن هذا المعدل قد أخذ فى التحسن التدريجى بدايةً من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى وصل إلى نحو ٧.٢% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ورغم هذا الارتفاع فإن تأثيره لم ينعكس على معدل الفقر بالتحسن نظراً لما شهدته هذه الفترة من عدم التوزيع العادل لثمار التنمية. إلا أن هذا المعدل ما لبث أن تراجع مع الأزمة الاقتصادية العالمية فى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٤.٧%، وارتفع مرة أخرى فى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٥.٤%. وفى أعقاب أحداث الخامس والعشرين من يناير انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادى إلى أدنى مستوى له حيث وصل إلى ١.٨% خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١، ثم استقر عند ٢% تقريباً حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ (شكل رقم ٣/١). ويعد الانخفاض الشديد فى هذا المعدل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من أحد الأسباب الرئيسية فى ارتفاع معدلات الفقر فى مصر خلال تلك السنوات. وجدير بالإشارة أن العام الحالى (٢٠١٤ / ٢٠١٥)، قد شهد بداية تحسن فى الأوضاع الاقتصادية فى أعقاب استكمال خارطة الطريق السياسية وانتخاب رئيس للجمهورية والعودة التدريجية للأمن وزيادة معدلات الاستثمار والحركة السياحية، وهو ما انعكس على معدل النمو الذى حقق ارتفاعاً كبيراً خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ليصل إلى نحو ٦.٨%.

شكل رقم (٣/١)

تطور معدل النمو الاقتصادى ١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٣/٢٠١٤ (%)

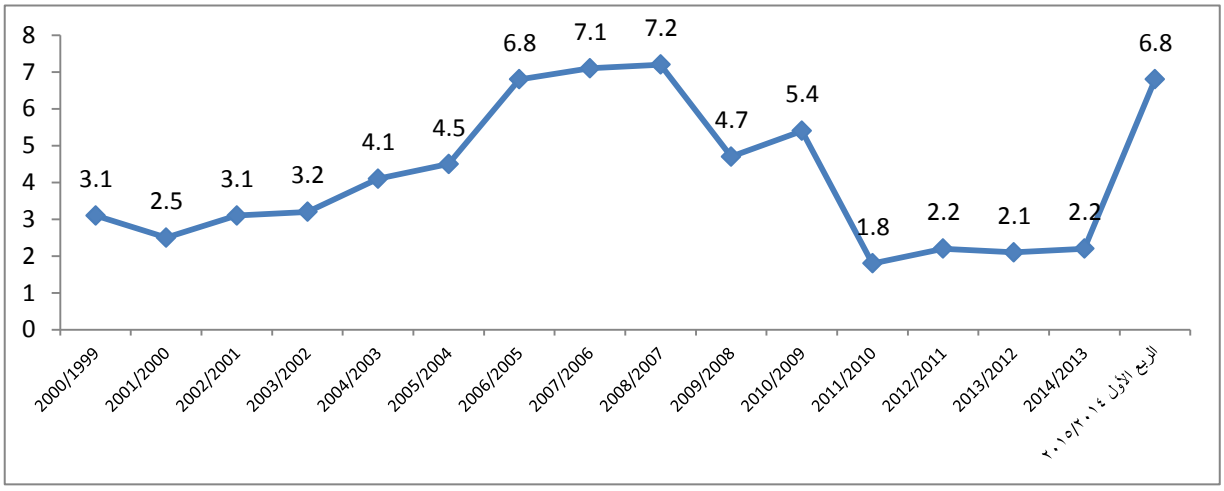

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، تقرير متابعة الأداء الاقتصادى، سنوات مختلفة.

☒ سوء توزيع الدخل وعدم عدالته

يرجع السبب فى ارتفاع نسبة الفقر وتفاوته إلى سياسات توزيع الدخول غير المحابية للفقراء أو محدودى الدخل ويستدل على ذلك من ارتفاع نسبة أعلى ٢٠% من الدخل لأقل ٢٠% من الدخل من ٣.٩ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٤.٢ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ (جدول رقم ٣ بالملحق رقم (١)) وهو الأمر الذى يشير إلى أن أغنى ٢٠% من الأفراد يحصلون على أربعة أمثال الدخل تقريباً الذى يحصل عليه أفقر٢٠% من الأفراد ، وثبات هذه النسبة خلال العشرة سنوات الأخيرة يؤشر إلى أن توزيع الدخول يسير فى اتجاه الأغنياء وليس الفئات الأفقر أو محدودة الدخل. كما أن ارتفاع مؤشر جينى فى الريف من ٢٣ إلى ٢٤ ما بين عامى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠١٣/٢٠١٢، وكذا فى الحضر من ٣٠ إلى ٣٣ خلال ذات الفترة يؤشر على تراجع العدالة فى توزيع الدخل وزيادة نسبة اللامساوة واتجاه توزيع الدخول لصالح الفئات الأكثر دخلاً وليس الأقل دخلاً.

كما يشير كذلك زيادة معامل جينى فى الحضر عنه فى الريف إلى ارتفاع عدم المساوة فى مستويات المعيشة فى الحضر عنه فى الريف. ويؤكد على عدم العدالة أن أقل ٢٠% من الأفراد فى الحضر ينفقون فقط نحو ٨.٩% من إجمالى الإنفاق فى الحضر. كما أن أقل ٢٠% من الأفراد فى الريف ينفقون نحو ١٠.٧% من إجمالى الإنفاق فى الريف عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

☒ انخفاض معدلات الاستثمار والادخار

يرجع السبب الرئيسى فى تراجع معدلات النمو الاقتصادى خلال السنوات الأخيرة، ومن ثم ارتفاع نسب الفقر إلى تراجع معدلات الادخار فى المجتمع المصرى وما صاحبه من تراجع فى معدلات الاستثمار وزيادة الفجوة التمويلية فيما بينهما (٨.٨% فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بعد أن كانت ٢.٣% فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤). وقد أثر تراجع الاستثمارات سلباً على إتاحة فرص عمل جديدة أو حتى استيعاب فرص العمل القائمة فى المجتمع المصرى، ومن ثم أثر سلباً على نسب البطالة والفقر فى المجتمع ككل. وإن عاد مرة أخرى وارتفع كل من معدل الادخار والاستثمار خلال الربع الأخير من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ (شكل رقم ٤/١) مع بداية تحسن الأوضاع الاقتصادية.

شكل رقم (١/٤)

تطور معدل الادخار والاستثمار خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٣/٢٠١٤ (%)

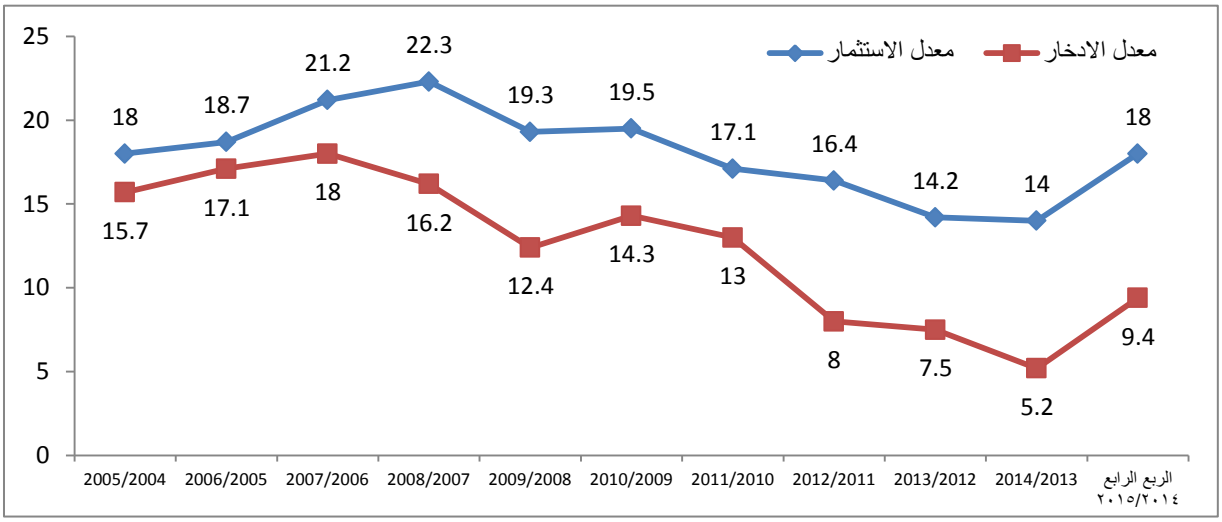

المصدر: وزراة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، تقرير متابعة الأداء الاقتصادى، سنوات مختلفة.

☒ تراجع الاستثمارات الحكومية وعدم العدالة فى توزيعها.

شهدت نسبة الاستثمارات الحكومية لإجمالى الاستثمارات العامة تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨)، حيث تراجعت من ٤٩.٤% إلى نحو ٣٥.٣%. ورغم أنها ارتفعت لتسجل نحو ٥١.٦% فى عام الأزمة العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بعد أن قامت الدولة بضخ حزم استثمارية لتحفيز ودعم الاقتصاد المصرى، إلا أنها ما لبثت أن انخفضت مرة أخرى لتسجل أدنى مستوى لها خلال عام ٢٠١١ / ٢٠١٢، وهو ٣٣% غير أنها عاودت الارتفاع خلال عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ (شكل رقم ١/٥).

ولا شك أن تراجع نسبة الاستثمارات الحكومية يؤثر بشدة فى تزايد معدلات الفقر وبخاصة أن أغلب هذه الاستثمارات تذهب إلى البنية التحتية من مياه شرب وصرف صحى وصحة وتعليم ورصف طرق وهو الأمر الذى يؤثر فى حياة المواطن محدود الدخل أو الفقير. وتشير الإحصاءات لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ أن نسبة الأسر التى تتصل بشبكة الصرف الصحى العامة مازالت ضعيفة حيث تبلغ ٥٣.٣% فى عموم الجمهورية[١] (تنخفيض إلى ما يقرب من نصف هذه النسبة فى الريف), الأمر الذي يؤكد على أهمية العدالة فى توزيع الاستثمارات.

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك, ٢٠١١/٢٠١٢.

شكل رقم (٥/١)

تطور نسبة الاستثمار الحكومى لاجمالى الاستثمارت فى مصر ١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٣/٢٠١٤ (%)

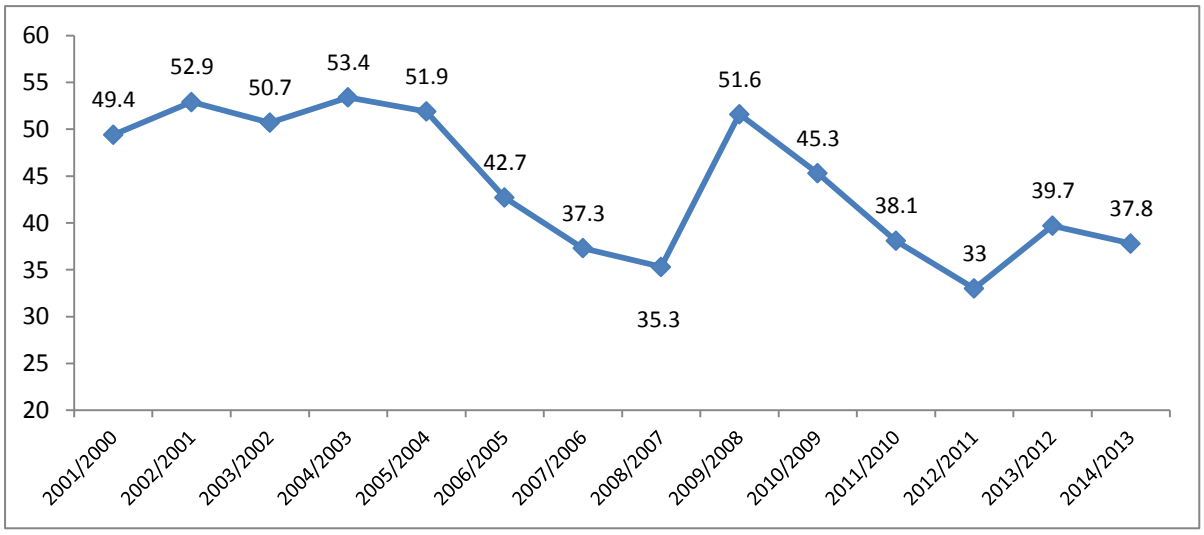

المصدر: وزراة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، تقرير متابعة الأداء الاقتصادى، سنوات مختلفة.

☒ ارتفاع الأسعار والبطالة.

شهد معدل التضخم فى جمهورية مصر العربية ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الأخيرة وبخاصة فى أعقاب أحداث الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، وبخاصة أسعار السلع الغذائية (أسعار الطعام والشراب) والتى تستحوذ على النصيب الأكبر من إنفاق كافة الشرائح الدخلية وخاصة الضعيفة منها, حيث أن ارتفاع أسعار هذه السلع يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية واستهلاك الأسر. فقد ارتفع الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (يناير ٢٠١٠ = ١٠٠) من ١١٦.٤% عام ٢٠١١ إلى ١٣٧.٩ عام ٢٠١٣، والرقم القياسى لأسعار الطعام والشراب من ١٠٩.٩% إلى ١٥٦.٤% على التوالى، فى ذات الوقت الذى صاحبه انخفاض نسبة الإنفاق على الغذاء من ٣٩.٩% من إجمالى الإنفاق العائلى عام ٢٠١١ إلى نحو ٣٦% عام ٢٠١٢/٢٠١٣[١]. وهو الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أعداد ونسب الفقر خلال تلك الفترة.

شهدت كذلك السنوات الأخيرة ارتفاع فى معدلات البطالة وبخاصة بين الشباب مع تضاؤل فرص الحصول على وظائف فى ظل الأحداث والاضطرابات الأمنية وتراجع معدلات الاستثمار، حيث ارتفع معدل البطالة الاجمالى إلى نحو ١٣.٣% ونحو ٣٩% كمعدل بطالة بين الشباب فى عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤، كما أنه وصل بين الإناث إلى ٢٤.٢% بعد أن كانت هذه المعدلات الثلاث تقدر بنحو ٨.٧% و٢٥.٤% و ١٩.٣% على الترتيب فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (شكل رقم ٦/١). الأمر الذى قد يفسر ارتفاع نسب الفقر خلال تلك الفترة. وتعد هذه المعدلات للبطالة الاجمالية أعلى بكثير من معدلات البطالة بالعديد من دول العالم حيث تصل إلى ٣.٦% فى الهند ، و٤.١% فى الصين، و٩% فى

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ، ٢٠١٤

المغرب، و٩.٢% فى تركيا. وكذا معدلات البطالة بين الشباب والفتيات، حيث تبلغ بين الشباب فى الهند نحو ٩.٤% وبين الفتيات ١٠.٦%، وفى الصين ١١.٣% بين الشباب و٧.٨% بين الفتيات، وفى المغرب ١٨% بين الشباب و ١٥.٧% بين الفتيات، وفى تركيا نحو ١٥.٩% بين الشباب و١٩.٤% بين الفتيات[١].

شكل رقم (٦/١)

معدل البطالة الإجمالى والبطالة بين الشباب ٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠١٣/٢٠١٤ (%)

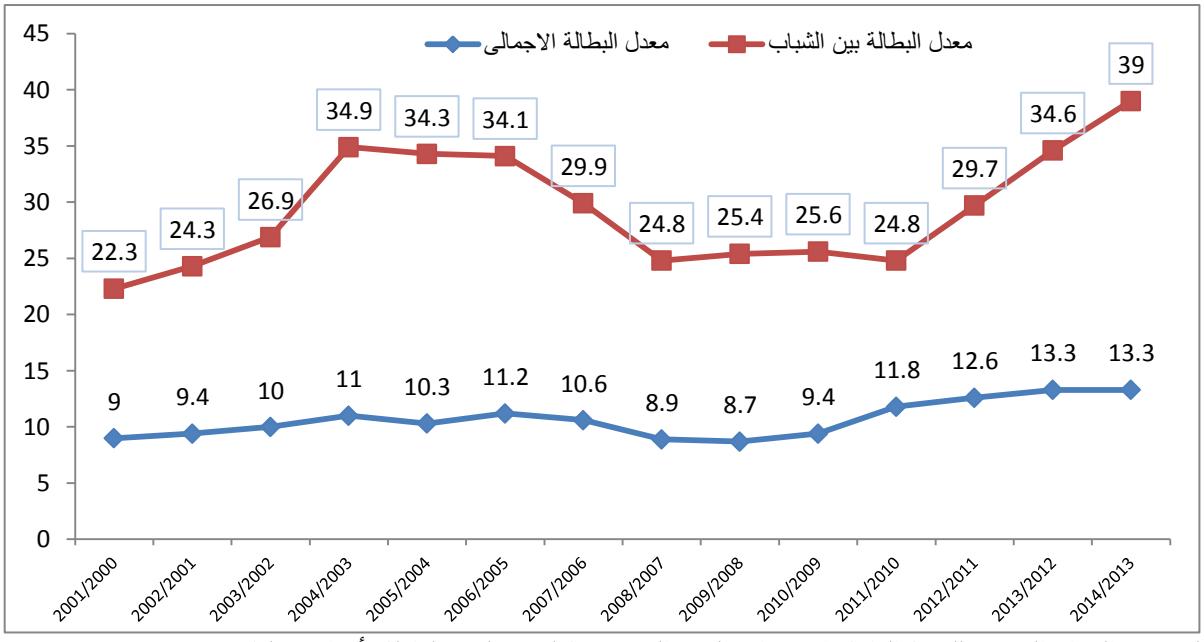

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

وجدير بالإشارة أن معدل الزيادة فى البطالة لدى الذكور بعد عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ كان أعلى بكثير عن مثيله لدى الإناث حيث ارتفع معدل البطالة فى عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ بنحو ٤.٧% نقطة مئوية للذكور وبنحو ١.٦% نقطة مئوية فقط للإناث، وذلك مقارنة بعام ٢٠١٠ / ٢٠١١، وهو ما يشير أن الذكور كانوا أكثر تأثراً بالأزمة من الإناث.

☒ بطء تنفيذ برنامج استهداف القرى الأكثر فقراً

تبنت الحكومة المصرية فى عام ٢٠٠٩ برنامجاً لاستهداف القرى الأكثر فقراً لعدد ١١٥٣ قرية بعشرة محافظات يبلغ سكانها نحو ١٢.٢ مليون نسمة، ويقدر عدد الفقراء منهم بنحو ٥.٦ مليون مواطن تضمهم أكثر من ٨٠٠ ألف أسرة. وتتركز أغلب هذه القرى فى صعيد مصر حيث انتشار معدلات الفقر المرتفعة (جدول رقم ٤ بالملحق رقم (١)).

[١] قاعدة بيانات البنك الدولى، www.worldbank.org تاريخ الدخول ٢٠١٤/١١/١٩.

وقسمت خطة برنامج الاستهداف الزمنى إلى مرحلتين: المرحلة الأولى منها تتضمن ١٥١ قرية يمتد العمل بها من ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢/٢٠١١، ثم المرحلة الثانية قسمت إلى أسبقية أولى لعدد ٢٧٣ قرية خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١- ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم أسبقة ثانية لعدد ٢٩٥ قرية خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣- ٢٠١٦/٢٠١٥، ثم أسبقة ثالثة لعدد ٣٣٤ قرية خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥- ٢٠١٨/٢٠١٧.

ويشير الواقع الفعلى لتنفيذ هذا البرنامج أنه قد تم الانتهاء من بعض المشروعات بقرى المرحلة الأولى بلغت تكلفتها نحو ٢.٢ مليار جنيه، دون الإنتهاء من كامل المرحلة الأولى حتى نهاية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية التى شهدتها مصر خلال تلك الفترة. ولم يتم البدء بعد فى المرحلة الثانية بالكامل، وهو الأمر الذى قد يعزى إليه استمرار الارتفاع المطرد فى معدلات الفقر فى مصر عامةً وفى تلك القرى خاصةً. وإن كان هناك اتجاه قوى لدى الدولة الآن فى استكمال المرحلة الأولى من الاستهداف الجغرافى للقرى الأكثر فقراً و البدء فى المرحلة الثانية من ذلك الاستهداف والذى سينعكس إيجاياً على خفض معدلات الفقر والجوع بتك القرى.

بجانب ما سبق هناك العديد من التحديات الأخرى التى تواجه الحد من الفقر ويأتى قى مقدمتها ارتفاع معدل النمو السكانى وبخاصة فى الريف حيث تجاوز معدل النمو السكانى نحو ٢.٥% خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣، كما أن الخصائص السكانية لها دور كبير فى ارتفاع معدلات الفقر حيث ارتفاع نسب الأمية وتدنى مستويات التعليم خاصة بالريف، إذ تصل نسبة الأمية فى المناطق الريفية إلى نحو ٦٤% من جملة السكان بها فى عام ٢٠١٢[١]. وارتفاع حجم الأسرة، حيث ترتفع نسبة الفقر إلى ٦٧% فى الأسرة ذات الحجم الكبير (+١٠ أفراد)، فى مقابل نسبة قدرها ٧% فقط فى الأسر ذات الحجم الصغير (١-٣ أفراد)، وزيادة عدد المناطق العشوائية والتى ترتفع بين قاطنيها نسب الفقر (حيث تصل بين الأسر إلى نحو ٤٢%)[٢]

<u>السياسات والإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية من أجل خفض حدة الفقر</u>

انتهجت الحكومة المصرية عدداً من السياسات خلال الفترة الماضية فى محاولة جادة منها لتخفيف حدة الفقر واستهداف الفقراء ومحدودى الدخل لعل من أهمها ما يلى:-

- الإصلاح الشامل لسياسات الأجور والدخول: قامت الحكومة المصرية بوضع حد أدنى للأجور وتم العمل به منذ يوليو ٢٠١١ وهو ٧٠٠ جنيهاً للعاملين بالحكومة والهيئات الاقتصادية ثم زيادته إلى

---

[١] وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠٣٠, التعليم المشروع القومى لمصر, معاً نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل, ٢٠١٤، ص ١٠.

[٢] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووزارة التطوير الحضريوالعشوائيات، فقر الأطفال متعدد الأبعاد فى المناطق العشوائية غير الآمنة والمناطق العشوائية غير المخططة فى مصر، أكتوبر ٢٠١٤ تاريخ الدخول ٢٠١٤/١٠/٢١.

١٢٠٠ جنيه بدءً من يناير ٢٠١٤. وبمقتضى هذا الأمر تمت زيادة أجور نحو ٤.١ مليون موظف بنسب مختلفة وفقاً لدرجات السلم الوظيفى وبلغ العبء السنوى لهذه الزيادات نحو ١٨ مليار جنيه[١].

- إصلاح منظومة دعم السلع التموينية: تم فتح باب التسجيل فى البطاقات التموينية لكافة المواليد حتى عام ٢٠١١، فارتفع عدد البطاقات التموينية إلى نحو ١٨.٦ مليون بطاقة تموينية بنهاية ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بنحو ١١.٨ مليون بطاقة تموينية عام ٢٠١٠. ليبلغ عدد المستفيدين منها نحو ٦٧ مليون مواطن يمثلون نحو ٨٣.٧% من إجمالى السكان. إضافة إلى ذلك تم تحويل نظام الدعم العينى إلى نظام دعم شبه نقدى من خلال فتح الفرص أمام المستفيد من البطاقة التموينية لاختيار السلع (سيصل عددها خلال عام ٢٠١٥ إلى ٥٠ سلعة) التى يرغب فى الحصول عليها وبالكميات التى يحددها فى إطار دعم يقدر بنحو خمسة عشر جنيهاً للمستفيد شهرياً بعد أن كانت أنواع السلع بعدد وبجودة منخفضة وكمياتها محددة جبرياً على المستفيد، وهو الأمر الذى ساهم فى ارتفاع جودة السلع التموينية المسلمة إلى المستفيد منها. وتقدر قيمة الدعم الموجه إلى السلع التموينية بنحو ١٣.٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥[٢] .
- إصلاح منظومة دعم الخبز: تم تطبيق هذه المنظومة فى عدد ١٥ محافظة حتى الآن، على أن تستكمل فى باقى محافظات الجمهورية تباعاً، حيث تم تحديد خمسة أرغفة يومياً للمستفيد من البطاقة التموينية بسعر خمسة قروش للرغيف وقصر الحصول علي الخبز على حاملى البطاقات التموينية، وهذا الأمر أسهم فى رفع كفاءة المخابز و تحسين نوعية الخبز المقدم إلى المواطنين حيث وفرت نحو ٣٠% من استهلاك الدقيق، كما أدت إلى الحد من الهدر فى الدقيق، فضلاً عن أنها سهلت من عملية الحصول على الخبز بعد أن كانت تلك العملية تحتاج إلى الوقوف فى طوابير طويلة ممتدة. وأتاح إصلاح هذه المنظومة للمستفيد من البطاقة التموينية إمكانية الحصول على سلع تموينية بنفس قيمة الدعم الممنوح له على الخبز الذى لم يستهلكه فى الشهر، وبالتالى أتاح له حرية الاختيار بين السلع التموينية المختلفة أو الخبز، وقد قدر دعم الخبز فى موزانة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ بنحو ١٨.٥ مليار جنيه.وجدير بالإشارة أن مسئولى البنك الدولى قد أشادوا بتجربة مصر فى منظومتى بيع الخبز والسلع التموينية وأكدوا على أنهم سوف يضعوها ضمن أدبيات البنك الدولى[٣].
- إصلاح منظومة دعم المنتجات البترولية: قامت الحكومة برفع أسعار المنتجات البترولية كافةً بنسب مختلفة، مع ثبات أسعار الغاز الممنوحة إلى أصحاب المخابز للحفاظ على أسعار الخبز

---

[١] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ٦٤، ٦٥.

[٢] وزارة المالية, البيان المالى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

[٣] تصريح لوزير التموين والتجارة الداخلية المصرى، بجريدة الأهرام فى ٢٠١٤/١١/١٣.

المدعم المقدم إلى محدوى الدخل، وزيادة أسعار استهلاك الكهرباء وبنسب أقل بالنسبة لشرائح الاستهلاك الأدنى، والبدء فى تطبيق منظومة الكروت الذكية للحصول على الوقود والسولار كمرحلة أولى، والاستمرار فى توزيع البوتاجاز بالكوبونات على الأسر المستحقة وهو الأمر الذى يوفر للدولة نحو ٣٦.٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥[١]، توجه إلى الاصلاحات الاجتماعية.

- رفع قيمة معاش الضمان الاجتماعى: صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ٢٠١٤ بزيادة قيمة معاش الضمان الاجتماعى لتصل إلى ٣٢٣ جنيه للفرد الواحد و٣٦٠ جنيه للفردين، و٤١٣ جنيه للثلاثة أفراد، و٤٥٠ جنيه للأربعة أفراد، وتصل نسبة الزيادة فى قيمة معاش الضمان الاجتماعى إلى نحو ٥٠% من قيمته السابقة. بجانب رفع قيمة المعاش تم توسيع قاعدة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعى بنحو ٣٠٠ ألف أسرة فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، وإضافة ٥٠٠ ألف أسرة فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣، ومن المستهدف إضافة نحو مليون أسرة، فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليصل عدد الأسر المستفيدة إلى نحو ٣ مليون أسرة ومدرج لهذا المشروع بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ١٠.٨ مليار جنيه.
- اتباع سياسة استثمارية عادلة فى خطة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، تهدف إلى توجيه استثمارات حكومية أكثر للمحافظات الحدودية ومحافظات صعيد مصر والتى تعانى من أكبر معدلات للفقر، فى محاولة لمد هذه المحافظات بالخدمات الرئيسية، وخلق فرص عمل بها وبخاصة للشباب.
- دعم المزارعين: ويهدف هذا البرنامج إلى رفع الأعباء عن كاهل المزارع المصرى وبخاصة أن نسب الفقر الأكبر تتركز فى المناطق الريفية عامةً والتى يمارس أصحابها مهنة الزراعة خاصةً، وقد قدر لهذا الدعم فى موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٣.٤ مليار جنيه توجه إلى دعم فروق أسعار الفائدة لقروض الإنتاج النباتى – حيث تتحمل الدولة ٦.٥ نقطة مئوية من فائدة القروض التى تمنح للمزارعين ويتحمل الفلاح خمس نقاط مئوية فقط من فائدة القرض (إجمالى فائدة القرض ١١.٥ نقطة مئوية) – ودعم فروق أسعار القطن، ودعم مقاومة آفات القطن، ودعم محصول القمح المحلى وتحديد أسعاره قبل بداية موسم الزراعة[٢].

الغاية (١-ب): توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب:

٢/١/١ متوسط مساهمة الفرد العامل فى الناتج المحلى الإجمالى

[١] وزارة المالية، البيان المالى، مرجع سبق ذكره.

[٢] وزارة المالية, البيان المالى، مرجع سبق ذكره.

شهد متوسط مساهمة الفرد العامل فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة ارتفاعاً فى الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث ارتفع من ١٨.٩ ألف جنيه إلى نحو ٢١.٨٥ ألف جنيه للعامل بمتوسط زيادة سنوي قدره ٣٢٩ جنيه للعامل بالأسعار الثابتة. وانخفض متوسط المساهمة خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ١٨٥ جنيه للعامل سنوياً. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوي فى الناتج المحلى الإجمالى وكذا فى عدد العمالة خلال الفترة الأولى بنحو ٦% و ٢% وخلال الفترة الثانية بنحو ٣% و١% على التوالى. (جدول رقم ٣/١)، وهو الأمر الذى يؤكد على انتعاش الاقتصاد المصرى وتأثيره الإيجابي خلال الفترة الأولى عنها فى الفترة الثانية.

جدول رقم(٣/١)

متوسط مساهمة الفرد العامل فى الناتج المحلى الإجمالى

السنة	المشتغلين بالمليون	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لسنة أساس ٢٠٠١/٢٠٠٠ بالمليار جنيه	الناتج المحلي للفرد العامل بالألف جنيه
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧.٦	٣٣٢.٥	١٨.٨٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٨.١٢	٣٤٣.٢	١٨.٩٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧.٨٦	٣٥٣.٨	١٩.٨٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٨.٧٢	٣٦٨.٨	١٩.٧٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩.٦٥	٣٨٥.٧	١٩.٦٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠.٧٧	٤١٢.٥	١٩.٨٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢.١٢	٤٤١.٥	١٩.٩٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٢.٥١	٤٧٣.٣	٢١.٠٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٢.٩٨	٤٩٥.٣	٢١.٥٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣.٨٣	٥٢٠.٧	٢١.٨٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٣.٣٥	٥٣٠.٨	٢٢.٧٣
٢٠١٢/٢٠١١	٢٣.٦	٥٤٢.٧	٢٢.٩٩
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٣.٩٧	٥٥٣.٨	٢٣.١٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

٣/١/١ نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان

شهدت نسبة قوة العمل للسكان ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ حيث ارتفعت من ٢٩.٦% إلى نحو ٣٣.٣% على التوالى، غير أن هذه النسبة قد تراجعت قليلاً بدءاً من عام ٢٠١١ إلى

أن وصلت إلى ٣٢.٦% فى عام ٢٠١٣، نظراً للزيادة السكانية الكبيرة التى شهدتها البلاد بدءً من عام ٢٠١١ ووصول معدل المواليد إلى نحو ٢.٥% فى العام الأخير، مع زيادات طفيفة فى قوة العمل وهو الأمر الذى انعكس سلباً على ارتفاع معدلات الإعالة فى الدولة وكذا ارتفاع معدلات الفقر والبطالة فى المجتمع كما أشرنا سالفاً (جدول رقم ٤/١). وجدير بالإشارة أن نسبة مساهمة النساء فى قوة العمل منخفضة للغاية بحيث لا تتعدى ٢٠.٣% من جملة المشتغلين بينما نسبة مساهمة الذكور فى قوى العمل تبلغ نحو ٧٩.٧%.

جدول رقم(٤/١)

نسبة قوة العمل للسكان

السنة	قوة العمل (بالألف)	السكان (بالألف)	نسبة قوة العمل الى السكان
٢٠٠٠	١٨٩٠٠	٦٣٨٦٠	٢٩.٦
٢٠٠١	١٩٣٤٠	٦٥١٨٢	٢٩.٧
٢٠٠٢	١٩٨٨٠	٦٦٦٢٨	٢٩.٨
٢٠٠٣	٢٠٣٦٠	٦٧٩٦٥	٣٠.٠
٢٠٠٤	٢٠٨٧٢	٦٩٣٠٤	٣٠.١
٢٠٠٥	٢١٧٩٣	٧٠٦٥٣	٣٠.٨
٢٠٠٦	٢٣٢٠٦	٧٢٠٠٩	٣٢.٢
٢٠٠٧	٢٤٢٥٠	٧٣٦٤٤	٣٢.٩
٢٠٠٨	٢٤٦٥٢	٧٥١٩٤	٣٢.٨
٢٠٠٩	٢٥٣٥٣	٧٦٩٢٥	٣٣.٠
٢٠١٠	٢٦١٨٠	٧٨٦٨٥	٣٣.٣
٢٠١١	٢٦٥٢٩	٨٠٥٣٠	٣٢.٩
٢٠١٢	٢٧٠٢٠.٥	٨٢٥٥٠	٣٢.٧
٢٠١٣	٢٧٦٢٢.٥	٨٤٦٢٩	٣٢.٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة، وقاعدة بيانات السكان بالموقع الإلكترونى للجهاز.

٤/١/١ نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من دولار باليوم(*):

إن المتتبع لسوق العمل قد يلحظ أنه وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من واقع بحث القوى العاملة في فبراير ٢٠١٤، بلغت نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص غير الرسمى أو غير النظامى(**) نحو ٤٧% من اجمالى المشتغلين. ولا تتجاوز نسبة العاملين المشتركين من خلاله فى

* لا تتوافر بيانات مباشرة منشورة عن هذا المؤشر

التأمينات الاجتماعية ١١.٦%، ونسبة المشتركين في التأمين الصحي ١.٦%، ونسبة العاملين بعقود قانونية ١.٤% من إجمالى نسبة المشتغلين بالقطاع غير الرسمى.

أى أن نصف العاملين تقريباً يعملون فى القطاع غير الرسمى وغالبيتهم لا يمتلكون أى تأمينات اجتماعية أو صحية أو حتى يمتلكوا عقود عمل رسمية. وهو الأمر الذى ينعكس سلباً على أحوال هؤلاء العاملين أو حمايتهم أو حتى إدماجهم فى أية سياسات تتخذها الدولة لصالح العمال مثل تطبيق الحد الأدنى للأجور إذا تم اتخاذ قرار بشأنه.

وحتى العاملين فى القطاع الخاص الرسمي والذين تبلغ نسبتهم نحو ٢٥.١% من اجمالى المشتغلين. لا تتعدى نسبة المشتركين منهم في التأمينات الاجتماعية ٤٤%، ونسبة المشتركين في التأمين الصحي ٢٤.٩%، ونسبة العاملين بعقود قانونية منهم ٤٥.٤%[١]. وهو الأمر الذى يشير إلى ضعف وهشاشة فرص العمل المتاحة من جهة، واتجاه الأفراد إلى العمل بالقطاع غير الرسمى من جهه ثانية وكذا عدم توافر شروط أساسية تضمن حقوق العمال من جهة ثالثة سواء من ناحية العقود القانونية المتاحة لهم أو اشتراكهم فى التأمينات الاجتماعية أو الصحيه.

٥/١/١ نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين فى نفقاتهم إلى مجموع العاملين:

ارتفعت نسبة الأفراد العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة (العمالة الهشة) إلى مجموع العاملين المشاركين فى قوة العمل من نحو ١١% عام ٢٠٠٩ إلى نحو ١٤.٩% فى عام ٢٠١٣(جدول رقم ٥/١)، وهو الأمر الذى يشير إلى انخفاض نسب التوظف لدى الغير، واتجاه الأفراد إلى العمل لحسابهم الخاص، وهو ما قد تتطابق نتائجه مع ارتفاع معدلات البطالة خلال هذه الفترة واتجاه الافراد نحو سوق العمل غير الرسمى، وفقد العديد من الأفراد لوظائفهم، ورغم هذا الارتفاع فما زال هذا المؤشر منخفض فى مصر مقارنةً بمثيله فى المناطق النامية حيث يصل إلى ٥٦% مقارنة بنسبة قدرها ١٠% فقط فى المناطق المتقدمة فى النمو[٢].

جدول رقم (٥/١) نسبة مساهمة الأفراد العاملين لحسابهم لاجمالى المشتغلين

السنة	المشتغلين (بالمليون)	يعمل لحسابه ولايستخدم أحد (بالمليون)	%
٢٠٠٩	٢٢.٩	٢.٥	١١.١
٢٠١٠	٢٣.٨	٢.٩	١٢.٢

** يقصد بالقطاع غير النظامى ذلك القطاع الذى يتم العمل به بدون مسك الدفاتر التجارية أو الحصول على رخص لمزاولة المهن

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء ، النشرة الربع سنوية لبحث العمالة بالعينة، فبراير ٢٠١٤.

[٢] البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير الأهداف الانمائية, مرجع سبق ذكره، ص٨.

٢٠١١	٢٣.٣	٢.٨	١٢.٢
٢٠١٢	٢٣.٦	٢.٩	١٢.١
٢٠١٣	٢٣.٩	٣.٦	١٤.٩

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

فى ضوء ما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادى البطئ وبخاصة فى أعقاب أحداث يناير قد ترك أثره على سوق العمل وهو الأمر الذى يعنى عدم قدرة مصر على تحقيق هدف الألفية المتمثل فى تحقيق التوظف المنتج وتوفير العمل اللائق للجميع، وهو ما يؤكد من ناحية أخرى على ضرورة إدراج هدف خلق فرص العمل الكاملة المنتجة وتوفيرها للجميع ضمن أولويات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التى سيتم العمل بها. والجدير بالإشارة أن الدولة المصرية تعمل جاهدة نحو الوصول لهذا الهدف فى أقصر مدة ممكنة، وفى خطوة مهمة فى طريق مكافحة البطالة أطلقت الحكومة شركة "أيادى" القابضة كأول شركة استثمارية للتنمية والاستثمار وتشغيل الشباب برأسمال مصدر قدره عشرة مليارات جنيه منها ملياري جنيه مستهدف إسهام من الحكومة وثمانية مليارات جنيه مستهدفة من القطاع الخاص وذلك بهدف الاستثمار والتنمية عبر تأسيس شركات تابعة بمختلف محافظات الجمهورية.

الغاية (١-ج): نسبة السكان الذين يعانون من الجوع:

٦/١/١ عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات

تعكس نسبة نقص الوزن لدى الأطفال أقل من خمس سنوات مدى المعاناة من سوء التغذية, وتقدر هذه النسبة وفقاً للمسح الصحى لعام ٢٠١٤ بنحو ٦% من إجمالى عدد الأطفال فى هذا السن وهى تعد نسبة منخفضة إلى حد كبير مقارنة بمثيلتها على مستوى العالم (١٥% عام ٢٠١٢)[١], ومن اللافت للنظر أن هذه النسبة تزايدت بمعدل نقطة مئوية واحدة فيما بين مسوحات أعوام ٢٠٠٠, ٢٠٠٥, ٢٠٠٨ حيث ارتفعت من ٤% إلى ٥% إلى ٦% وثبتت عند هذا المستوى خلال مسح ٢٠١٤ (شكل رقم١/٧) ويعنى ذلك أن مصر بمزيدٍ من الجهد قد تحقق هدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥، في ظل ثبات هذه النسة حيث كانت محققة لهذا الهدف (وهو خفض نسبة ناقصي الوزن إلى النصف – من نحو ٩.٩% إلى نحو ٥% – فيما بين عامى ١٩٩٢ و ٢٠١٥) بالفعل عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

ومازالت التفاوتات واضحة فيما بين الأقاليم حيث تزيد نسبة ناقصى الوزن لدى الأطفال أقل من خمس سنوات بنحو ثلاثة نقط مئوية فى الوجه القبلى (٧%) عن مثيلتها فى الوجه البحرى (٤%), كما تصل هذه النسبة إلى الضعف فى حضر وجه قبلى (٨%) مقارنة بمثيلتها فى حضر وجه بحرى (٤%).

[١] الأمم المتحدة , تقرير الأهداف الانمائية, مرجع سبق ذكره, ص ١٣

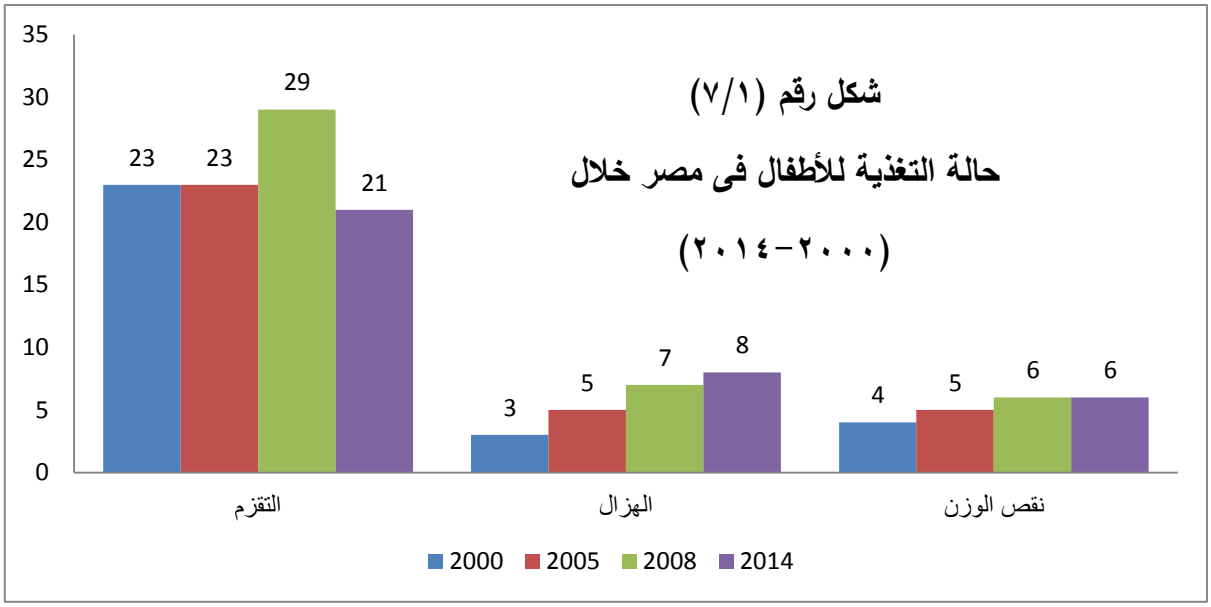

المصدر: المسح السكانى الصحى, مصر, ٢٠١٤.

يعد كذلك قصر القامة (التقزم) عرض لسوء التغذية لدى الأطفال، حيث تشير نتائج المسح الصحى لعام ٢٠١٤ أن طفل من بين كل خمسة أطفال يقل سنهم عن خمس سنوات يعانى من قصر القامة (نصف هؤلاء الأطفال يعانون من قصر قامة حاد), ورغم انخفاض نسبة قصار القامة بنحو ثماني نقاط مئوية عن المسح السابق (انخفضت من ٢٩% إلى ٢١%) إلا إنها مازالت مرتفعة وبصفة خاصة فى حضر الوجه القبلى حيث ترتفع إلى ٣٠% (فى حين تنخفض هذه النسبة إلى النصف فى محافظات الحدود ١٥%). وتعنى هذه النسبة أن نحو ٢ مليون طفل دون سن الخامسة فى مصر يعانون من قصر القامة, ومن ثم فهم معرضين لمخاطر نقص التطور المعرفى والبدنى المرتبط بهذا الشكل المزمن من أشكال نقص التغذية[١].

يعانى كذلك نحو ٨% من الأطفال أقل من خمس سنوات من النحافة نتيجة لسوء التغذية (نصفهم تقريباً يعانون من نحافة حادة). وترجع خطورة هذا المؤشر إلى أنه يأخذ اتجاهاً عاماً متزايداً منذ عام ٢٠٠٠, حيث ارتفع من ٣% إلى ٨% وفقاً لنتائج المسح الصحى لعامي ٢٠٠٠, ٢٠٠٨.

وباستثناء محافظات الحدود (ترتفع فيها النسبة إلى ١٤%) لا توجد تباينات واضحة فيما بين المناطق الجغرافية المختلفة فى نسبة انتشار النحافة بين الأطفال.

وترتفع فى مصر كذلك نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من الأنيميا (بدرجاتها المختلفة) حيث يعاني طفل من كل أربعة أطفال من الأنيميا وفقاً لنتائج المسح الصحى لعام ٢٠١٤, ورغم انخفاض نسبة المصابين بالأنيميا بنحو ٢٢ نقطة مئوية (انخفض من ٤٩% إلى ٢٧%) عن نتائج المسح

[١] الأمم المتحدة , تقرير الأهداف الانمائية، مرجع سبق ذكره, ص ١٤

الصحى لعام ٢٠٠٨, إلا أنها مازالت مرتفعة حيث تعنى وجود نحو ٢.٦ مليون طفل يعانون من الأنيميا، أى يعانون من الضعف العام وضعف مقاومة الأمراض ومن ثم تزايد مخاطر اصابتهم بالأمراض أو الوفاة[١]. كما ترتفع نسبة الإصابة بالأنيميا فيما بين الأطفال الذين يعيشون فى المناطق الريفية (٢٩%) مقارنة بمن يعيشون منهم بالحضر (٢٣%).

هذا ويعزى ارتفاع مستوى تلك المؤشرات إلى عدم الوعى وسوء التغذية وخاصة لدى الأمهات (حيث أوضحت نتائج المسح الصحى لعام ٢٠١٤ ارتفاع نسبة النحافة ونقص الوزن لدى الأطفال أقل من ستة أشهر أكثر من باقى الفئات العمرية)، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفقر وخاصة فى الوجه القبلى وفى المناطق الريفية. وهو ما يتطلب من الدولة العمل على خفض حالات سوء التغذية لاسيما بين الأطفال الأصغر سناً من خلال (بجانب خفض الفقر وزيادة التوعية) تحسين صحة الأم وخصوصاً قبل الحمل وخلاله وفى الفترة التى تليه مباشرة, والتغذية السليمة لحديثى الولادة بالإرضاع المبكر, وبالأغذية التكميلية الأخرى الملائمة ذات جودة تتوافق مع المعايير العالمية، على أن تقترن بإدخال المغذيات الدقيقة الملائمة حيث ثبت دولياً فعالية تلك التدخلات[٢], كما اثبتت برامج التغذية أن علاج حالات سوء التغذية تعد أكثر التدخلات الإنمائية فعالية من حيث التكلفة على الاطلاق, حيث أن كل دولار ينفق على تقليل معدلات التقزم يمكن أن يوفر ما يصل إلى ٤٤.٥ دولار من خلال زيادة الدخل فى المستقبل[٣].

---

[١] المسح السكانى الصحى, مصر, ٢٠١٤ ص ٣٠

[٢] الأمم المتحدة , تقرير الأهداف الانمائية، مرجع سبق ذكره, ص ١٤

[٣] الأمم المتحدة، شراكة عالمية جديدة – أجندات الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة– تقرير فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥, نيويورك, ٢٠١٣ ص٤٠ , مأخوذ عن: هودينوت, ج وآخرون (٢٠١٢) الجوع وسوء التغذية , ورقة تحدى توافق أراء كوبنهاجن ٢٠١٢.

٢/١ الهدف الثانى : تحقيق تعميم التعليم الأساسي الشامل:

الهدف: تحقيق تعميم التعليم الأساسى الشامل
الغاية: كفالة تمكن الأطفال فى كل مكان سواء الذكور أو الإناث من إتمام مرحلة التعليم الأساسى بحلول عام ٢٠١٥ المؤشرات: • صافى نسبة القيد فى التعليم الابتدائى. • صافى نسبة القيد فى التعليم الأعدادى. • نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة فى الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائى • معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة.

يؤثر التعليم تأثيراً مباشراً فى التقدم الاقتصادى للأمم، حيث تتأثر إنتاجية الفرد بنوع وكم وجودة التعليم الذى حصل عليه. ويعد التعليم حق أساسى للفرد كفله الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وكافة الدساتير والمواثيق العالمية. وقد أقر الدستور المصرى الصادر فى يناير ٢٠١٤ فى مادته التاسعة عشر بأن التعليم حق لكل مواطن، ويهدف لبناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير ، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وألزم الدولة بمراعاة أهداف التعليم فى مناهجه ووسائله، وتوفير معايير الجودة العالمية به. وجعل التعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، على أن تكفل الدولة مجانية التعليم بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية،

كما ألزم الدولة بنسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ٤% من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما ألزم الدولة فى مادته العشرين بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره، والتوسع فى أنواعه كافة وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع سوق العمل. كما أعطى الدستور فى مادته الثمانين الحق لكل طفل فى التعليم المبكر فى مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، كما حظر عمل الأطفال قبل إتمامهم لسن التعليم الأساسى. وجدير بالإشارة أن كافة هذة الأهداف تتوافق تماماً مع كل ما ورد بشأن التعليم فى مقترح الأمم المتحدة الخاص بأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وقد ركز تقرير التنمية البشرية العالمى الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى عام ٢٠١٤ على أن السياسات المناصرة للفقراء والاستثمار فى القدرات البشرية، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل جميعها تزيد من فرص الحصول على العمل اللائق وتعزز التقدم المستدام. كما أشار تقرير التنافسية العالمى الصادر عام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى أن قوى العمل غير المتعلمة التعليم الملائم تشكل ثالث أخطر مشكلة بعد نقص التمويل ونقص الكفاءة فيما يتعلق بالعمل فى مصر، واعتبر التعليم والتدريب، والاستعداد التكنولوجى والابتكار، كعوامل تنافسية. ولا شك أن قضية التعليم هى قضية محورية ذات صلة وثيقة بقضية التنمية المستدامة، لذا أدرجت الأمم المتحدة هدف تعميم التعليم الأساسي كهدف أساسى ضمن الثمانية أهداف الرئيسية التى تضمنها إعلان الأمم المتحدة للألفية.

وقد كان هناك احتمال كبير قبل ثورة يناير ٢٠١١ أن تحقق مصر هدف الألفية المتعلق بتمكين جميع الأطفال فى كل مكان سواء الذكور أو الإناث من إتمام مرحلة التعليم الأساسى بحلول عام ٢٠١٥، كما أكدت على ذلك كافة تقارير متابعة أهداف الألفية فى مصر، غير أنه من اللافت للنظر أن هذا الهدف قد يصعب تحقيقه خلال العام القادم حيث تراخت إلى حد كبير وتيرة التقدم المحرز فى خفض عدد الأطفال المتبقين خارج المدراس.

١/٢/١ معدل القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الإبتدائى

شهد معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الإبتدائى انخفاضاً متواصلاً خلال الأعوام الأخيرة فبعد أن وصلت نسبة القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الإبتدائى خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٩٥.٤% وهو ما كان يشير إلى إمكانية تحقيق مصر لهدف الألفية بهذا الشأن بحلول عام ٢٠١٥، إلا أنها قد أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بعد هذا العام، حيث انخفضت بنحو ٤.٨ نقطة مئوية عما كانت عليه خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ لتصل إلى ٩٠.٦% عام ٢٠١٤/٢٠١٣ (شكل رقم ١/٢)، وهو ما يشير إلى صعوبة تحقيق مصر لهدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتعد هذة النسبة منخفضة بالمقارنة بمثيلتها بالعديد من الدول الأخرى حيث تبلغ نسبة القيد الصافى فى التعليم الإبتدائى بتركيا نحو ١٠٢%، والهند ١١٣%، والمغرب ١١٦%، وتونس ١١٠%، والصين ١٢٨%)[١]،

ويعنى ذلك أنه مازال هناك طفل واحد من أصل كل عشرة أطفال فى سن المرحلة الإبتدائية فى مصر خارج المدرسة، ليصل عددهم إلى نحو مليون طفل[٢] خارج التعليم الإبتدائى فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢. وقد يرجع تدهور هذه النسبة إلى الزيادة المطردة فى معدلات الفقر وخاصة فى الريف، وعدم الاستقرار الأمنى

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره. ص ١٨٣-١٨٤.

[٢] وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢.

* هناك تضارب كبير فى أرقام أطفال الشوارع فقد قدرتها وزارة التضامن الإجتماعى بنحو ١٦ ألف طفل بينما قدرتها دراسة لليونيسيف بنحو ٨٠٠ ألف طفل وقدرها مركز البحوث الاجتماعية والجنائية بنحو ٢ مليون طفل.

التى شهدته البلاد فى الثلاث سنوات الأخيرة، ومن ثم تخوف بعض الأسر من إرسال أطفالهم للمدارس. والزيادة الكبيرة التى طرأت خلال السنوات الأخيرة فى أعداد الأطفال بلا مأوى (أطفال الشوارع) وهى نسبة أصبحت ظاهرة بوضوح فى المجتمع المصرى إذا ما قورنت بالسابق*.

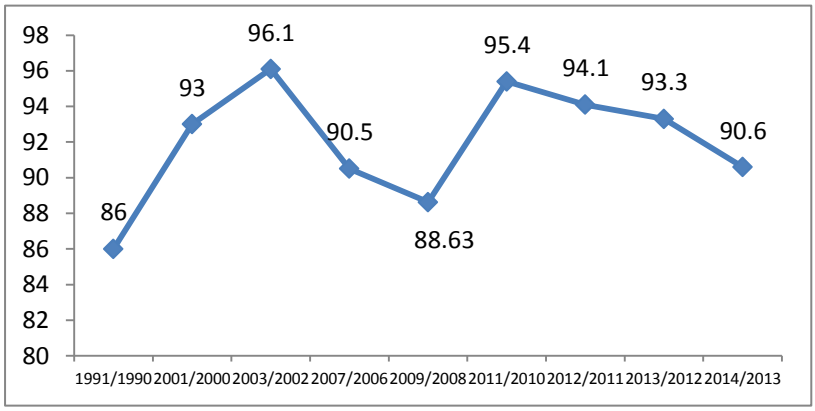

شكل رقم (١/٢)

نسبة القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الإبتدائي خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٣/٢٠١٤)

المصدر: الجدول رقم (١) بالملحق رقم (١)

وفيما يتعلق بالتفاوتات النوعية يلاحظ أن هناك تفاوت بسيط لصالح الإناث فى معدلات القيد الصافى فى التعليم الإبتدائى وفقاً للنوع فضلاً عن تحول اتجاه هذا التفاوت. فبعد أن كانت معدلات القيد الصافى للذكور أكثر من مثيلتها بالنسبة للإناث بنحو ٧ نقاط مئوية فى عام ١٩٩٠/١٩٩١، أصبح معدل القيد الصافى للإناث فى المرحلة الإبتدائية يفوق مثيله للذكور بنحو نقطتين مئويتين عام ٢٠١٣/٢٠١٤ (شكل رقم ٢/٢)، وهو مؤشر جيد يدل على إقبال الأسر المصرية على تعليم أبنائهم من الجنسين الذكور والإناث وعدم التحيز ضد الإناث فى المرحلة الإبتدائية للتعليم، كما قد يرجع السبب فى هذا التفاوت إلى تفضيل عمل الذكور وبخاصة فى المناطق الريفية لمساعدة أسرهم مما يؤدى إلى عدم التحاقهم بالمدارس أو تسربهم منها.

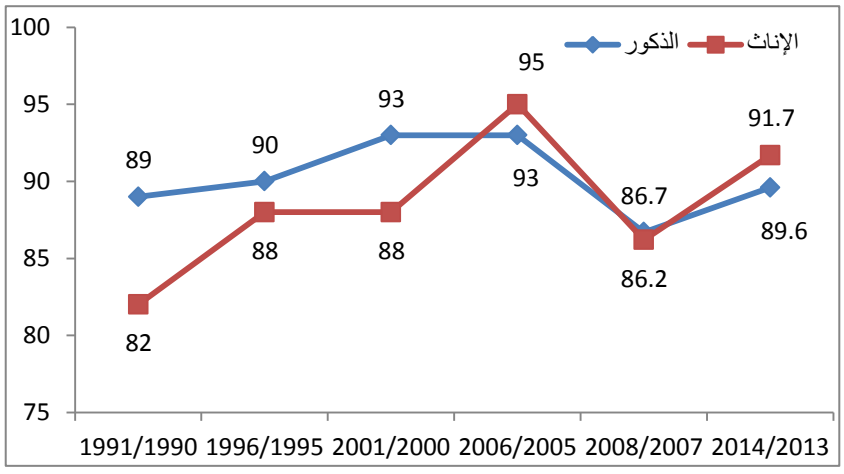

شكل رقم (٢/٢)

نسبة القيد الصافى للبنين والبنات بمرحلة التعليم الإبتدائي على المستوى القومى خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤

المصدر: الجدول رقم (٦) بالملحق رقم (١).

وبالنسبة للتفاوتات على مستوى الأقاليم فأنه لا توجد فروق كبيرة فى معدلات القيد بالتعليم الإبتدائى فيما بين الأقاليم، أما على مستوى المحافظات فنلاحظ أن بعض المحافظات قد نجحت بالفعل فى تحقيق هدف الألفية قبل الموعد المحدد لذلك وهو ٢٠١٥ مثل محافظة الجيزة وشمال سيناء وهناك محافظات

على وشك تحقيق هدف الألفية مثل دمياط ومطروح، بينما هناك محافظات مازالت بعيدة كثيراً عن تحقيق هدف الألفية مثل جنوب سيناء وكفر الشيخ (شكل رقم ٣/٢)، وهو الأمر الذى يجب أن يوضع فى الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما بعد ٢٠١٥، حيث أن هذة التفاوتات الكبيرة بين المحافظات تحتاج إلى سياسات الاستهداف المباشرة لهذه المحافظات حتى نضمن تحقيقها جميعاً لتلك الأهداف.

شكل رقم (٣/٢)

توزيع نسبة القيد الصافى بمرحلة التعليم الإبتدائي جغرافياً خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤

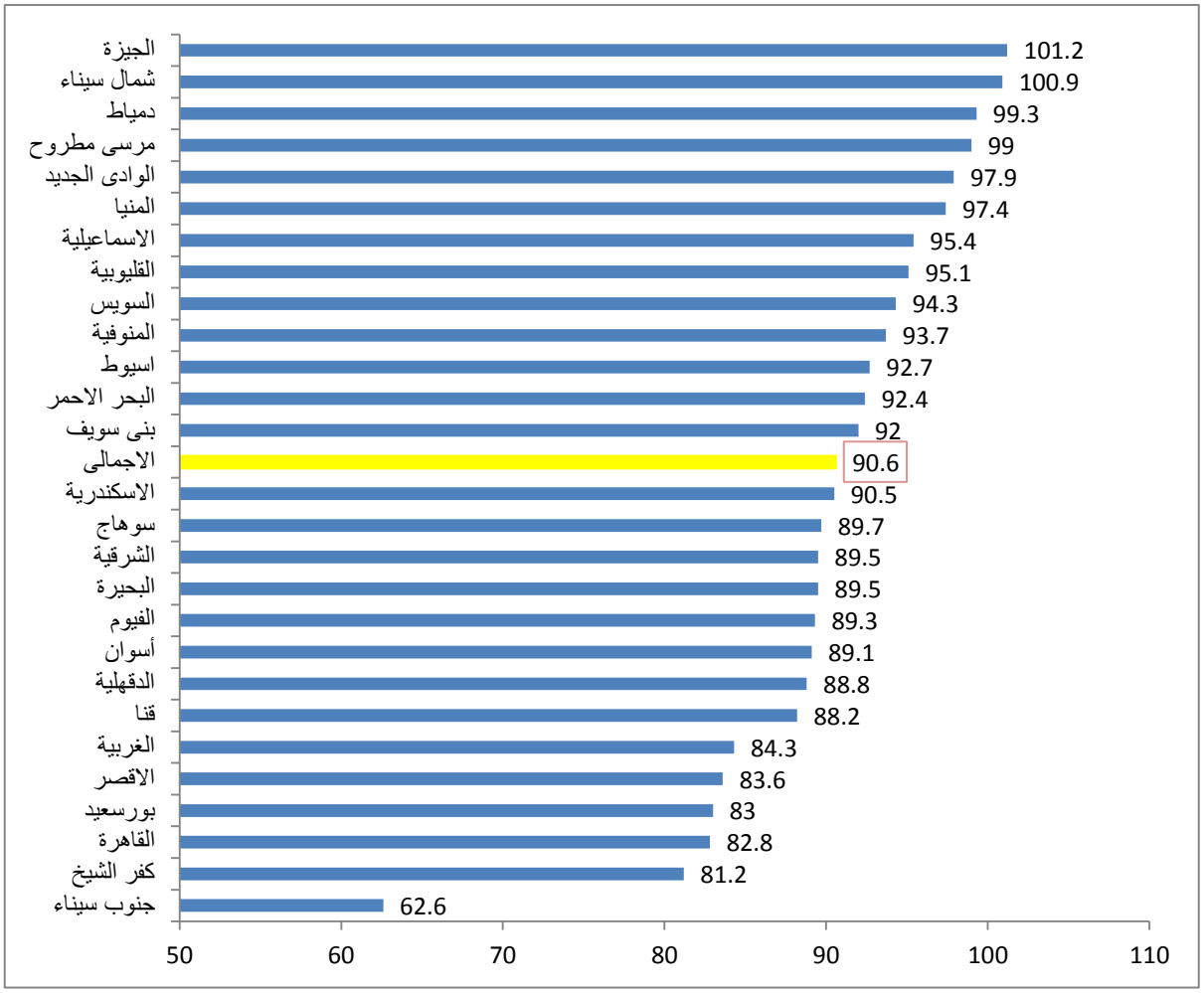

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي.

٢/٢/١ معدل القيد الصافي للأطفال بمرحلة التعليم الإعدادي

وعلى النقيض من معدل القيد الصافى بالابتدائى فإن معدل القيد بمرحلة التعليم الإعدادى قد شهد تحسناً نسبياً بعد عام ٢٠١٠/٢٠١١، حيث بلغ متوسط تلك النسبة خلال السنوات ٢٠١١/٢٠١٢ –

٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٨٢.١%، ويزيد هذا المتوسط بنحو ١٢ نقطة مئوية عن مثيله الذى تحقق خلال الثلاث سنوات السابقة لهذه الفترة (شكل رقم ٤/٢). وعلى الرغم من هذا التحسن فى معدل القيد فى التعليم الإعدادى إلا أنه مازال بعيداً عن هدف الألفية، وهو الأمر الذى يشير إلى صعوبة تحقيق هدف الألفية خلال العام القادم.

شكل (٤/٢)

معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الإعدادي خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٤/٢٠١٣)

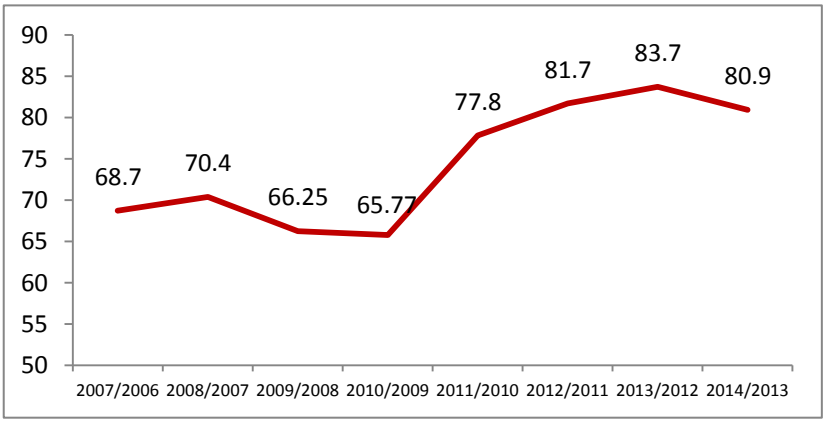

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي, اصدارات مختلفة

شهدت أيضاً مرحلة التعليم الإعدادى استمراراً للتفاوت فى نسبة القيد الصافى وفقاً للنوع، حيث أصبحت الفجوة بين كل من الذكور والإناث أكثر اتساعاً لصالح الإناث فنجد أن هذه الفجوة تصل فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ لنحو سبع نقاط مئوية (شكل رقم ٥/٢) فى حين أنها لم تتخط أثنان بالمئة فى التعليم الإبتدائى, وهو ما يدل على نسبة التسرب العالية بين الذكور خاصة بعد اتمام مرحلة التعليم الإبتدائى وزيادة نسبة غير الملتحقين بالتعليم الإعدادى _وخاصة بين الذكور_ والتى تصل إلى اثنين من كل عشرة أفراد فى سن التعليم الإعدادى, ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى عامل الفقر وخاصة بالريف المصري، حيث أشار تقرير الأهداف الانمائية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٤ إلى أن الاستقصاءات الأسرية التى أجريت على البلدان النامية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ أوضحت أن الأطفال فى سن المدرسة من٢٠% الأكثر فقراً بين الأسر يرجح بمعدل ثلاثة أضعاف أن يكونوا خارج المدرسة بالمقارنة ب ٢٠% الأكثر ثراء بين الأسر. كما أكدت وزارة التربية والتعليم على أن حوالى ٢٠% فقط من أطفال الشريحة الأفقر فى المجتمع تلتحق بالتعليم الإعدادى، بينما يلتحق ٨٠% من أطفال الأسر الغنية والمتوسطة بها[١].

[١] وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية لتعليم قبل الجامعى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

شكل رقم (٢/٥)

معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الإعدادي وفقاً للنوع خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ – ٢٠١٣/٢٠١٤)

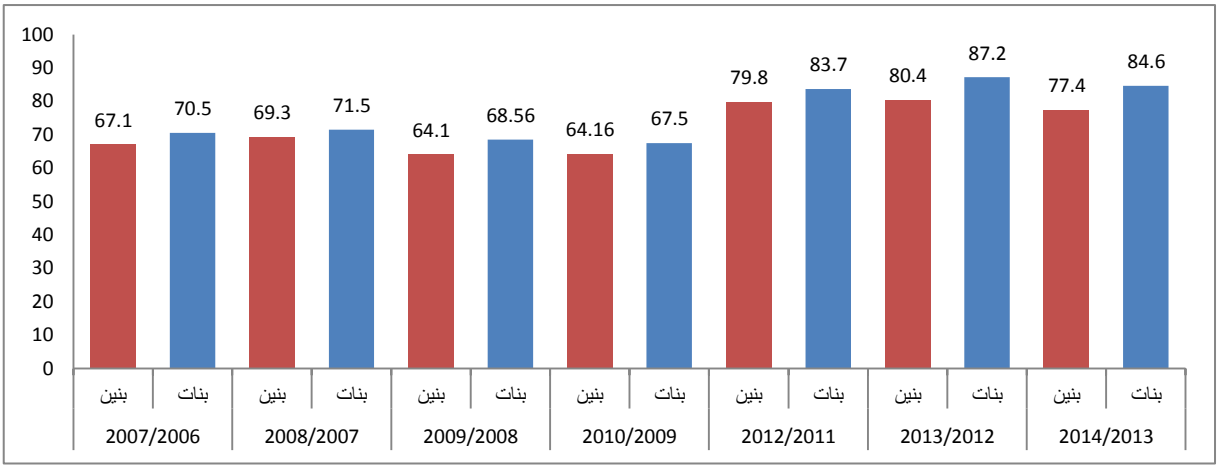

المصدر: بالجدول رقم (٧) بالملحق رقم (١)

وبالنسبة للتفاوتات على مستوى الأقاليم فأنه لا توجد فروق كبيرة فى معدلات القيد بالتعليم الإعدادي فيما بين الأقاليم، أما على مستوى المحافظات فنلاحظ أنه لم تحقق أي من المحافظات هدف الألفية حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤, في حين أن القليل من المحافظات على مقربة من تحقيق هدف الألفية. بينما هناك محافظات مازالت بعيدة كثيراً عن تحقيق هدف الألفية مثل جنوب سيناء وكفر الشيخ ومطروح (شكل رقم ٦/٢)،

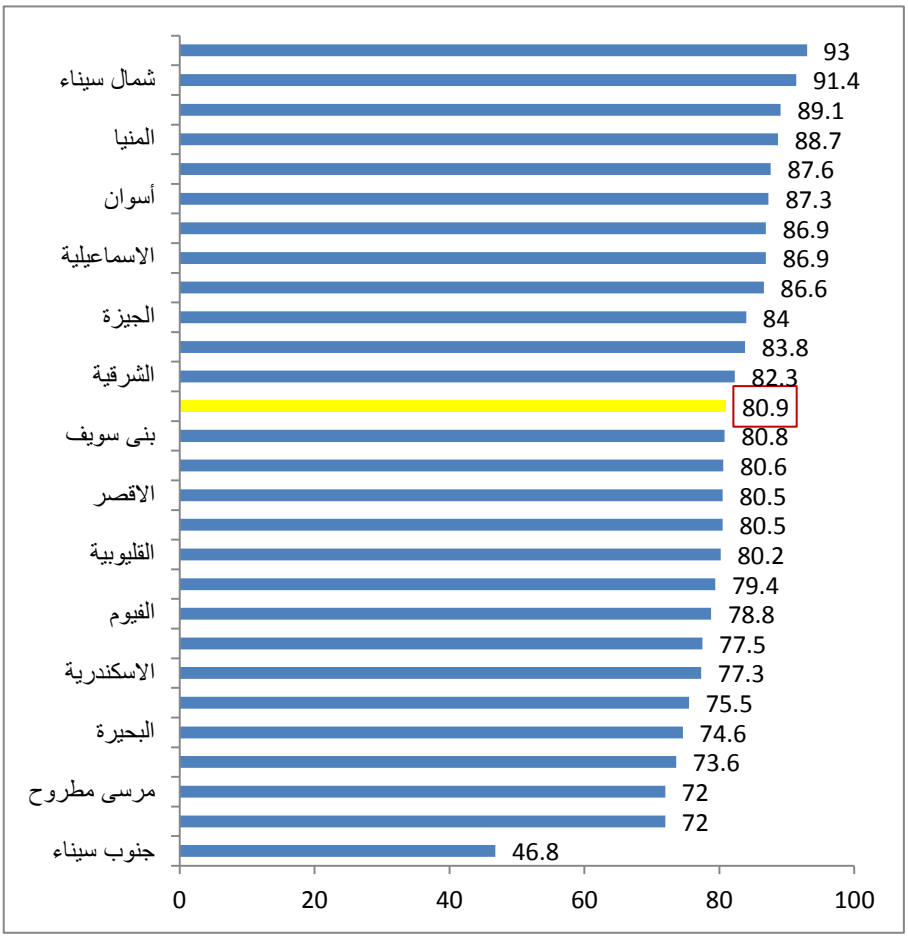

شكل رقم (٦/٢)
توزيع نسبة القيد الصافى بمرحلة التعليم الإعدادي جغرافياً خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

٣/٢/١ نسبة التلاميذ اللذين يلتحقون بالدراسة فى الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الإبتدائى

يعد التسرب ظاهرة سلبية خطيرة حيث أنه بجانب معدل القيد الصافى المنخفض فى التعليم الإبتدائى والأكثر انخفاضاً فى التعليم الإعدادى. يلاحظ أن هناك نسبة تسرب من قبل الطلاب الملتحقين بالتعليم الإبتدائى والتى عادة ما ترجع إلى الظروف الاقتصادية المرتبطة بأسرة المتسرب من العملية التعليمية. ويلاحظ أن معدل التسرب الإجمالى فى المرحلة الإبتدائية قد شهد اتجاهاً عاماً متناقصاً وتحسناً ايجابياً، حيث ارتفعت نسبة الأطفال الذين التحقوا بالسنة الأولى وأكملوا الدراسة حتى السنة السادسة الابتدائية من ٨٤% عام ١٩٩١/١٩٩٠ حتى وصلت إلى ٩٧.٢ % عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وهو ما كان يشير إلى إمكانية تحقيق مصر لهدف الألفية بمنع التسرب بحلول عام ٢٠١٥ إلا أن هذا المعدل تراجع قليلاً مرة أخرى ليصل إلى ٩٥% فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ (شكل رقم ٧/٢). وعلى الرغم من ذلك فقد يكون من الممكن أن تحقق مصر هدف الألفية إذا ما تم العمل على تركيز الجهود للحيلولة دون استمرار تسرب التلاميذ خلال هذه المرحلة.

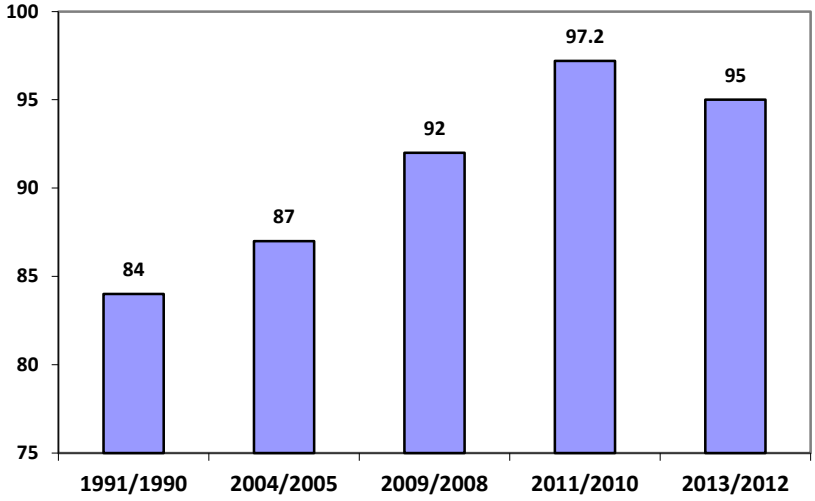

شكل رقم (٧/٢)

نسبة الاطفال الذين التحقوا بالسنة الأولى ابتدائي وأكملوا الدراسة حتى السادسة ابتدائى (١٩٩١/١٩٩٠ – ٢٠١٣/٢٠١٢)

المصدرالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء, الكتاب الإحصائى السنوي اصدارات مختلفة.

٤/٢/١ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور:

شهد معدل القراءة والكتابة فى جمهورية مصر العربية والذى يعكس نسبة الأمية من الجهة الأخرى تحسناً خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٢ فقد ارتفع من ٦٩.٤% إلى نحو ٧٣.٩% عام ٢٠١٢ (شكل رقم ٨/٢), وهى نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي لها والذى بلغ خلال نفس العام نحو ٨٤% من إجمالى السكان فى سن ١٥ عاماً فأكثر[١]. ومقارنة بدول أخرى مثل تركيا (٩٤.١%)، وتونس

[١] الأمم المتحدة, تقرير الأهداف الانمائية, مرجع سبق ذكره, ص١٨.

(٧٩.١%), والصين (٩٥.١%) ورغم تحسن هذا المعدل إلا أنه يشير إلى أن نحو ثلاثة أفراد من أصل كل عشرة أفراد مازالوا لا يجيدون القراءة والكتابة،

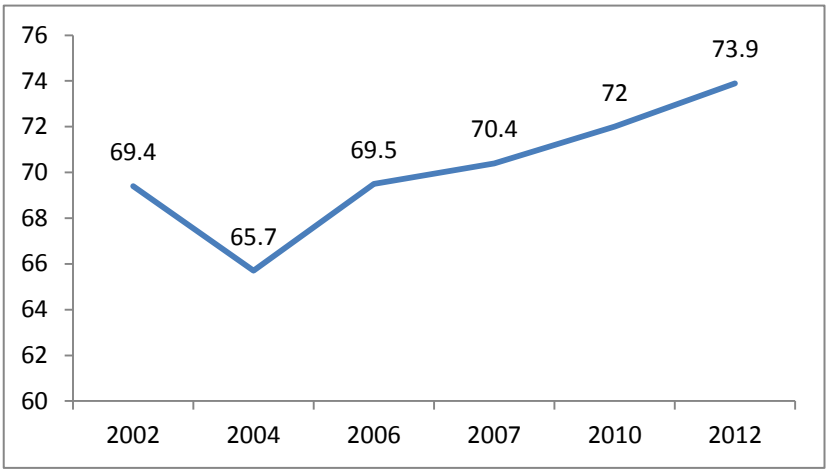

شكل رقم (٨/٢)

معدل القراءة والكتابة للسكان +١٥ خلال الفترة

(٢٠٠٢-٢٠١٢)

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى، www.worldbank.org

ووفقاً للبيان الإعلامى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمى لمحو الأمية، فقد بلغ بلغ معدل الأمية عام ٢٠١٣ نحو ٢٦% للفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر أى بما يقرب من ١٧ مليون نسمة على مستوى الجمهورية منهم ١١ مليون نسمة من النساء أى ما يعادل ٦٥% من الأميين فى مصر هم من الإناث. ومن المبشر أن معدل الأمية تضائل بين الشباب المنتمى إلى الفئة العمرية (١٥ – ٢٤ سنة)، حيث بلغ ٨.٦% بالمقارنة مع الفئة العمرية (٦٠ سنة) فأكثر حيث بلغ المعدل ما يقرب من ٦٥% بما يعكس إمكانية القضاء على ظاهرة الأمية فى المستقبل. هذا وتزداد معدل الأمية فى الريف عنها فى الحضر بشكل كبير، حيث تبلغ ٣١% فى الريف مقابل ١٩% فى الحضر.

ونخلص مما سبق أنه من الصعب أن تحقق مصر هدف الألفية المتعلق بتعميم التعليم الأساسى الشامل بحلول عام ٢٠١٥ لكل من الذكور والإناث. ولا تزال تحتاج إلى جهود كبيرة لتحقق تلك الأهداف (وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الأمية للفئة العمرية بين ١٥-٢٤ سنة) وذلك فى ظل العمل بالدستور الصادر فى ٢٠١٤، والذى تنص مواده أرقام ١٩ و ٢٥ على زيادة موازنة التعليم وجعله إلزامياً وتوفير فرص التعليم للأطفال والقضاء على الأمية الهجائية والرقمية.

وجدير بالذكر أن الأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم تستهدف رفع معدل القيد الصافى فى مرحلة التعليم الإبتدائى إلى نحو ٩٨% واستيعاب جميع التلاميذ المنقولين من التعليم الإبتدائى بالمرحلة الإعدادية وذلك بنهاية عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

وتقوم الدولة فى هذا الإطار بإتاحة الفرص الكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال وتحسين قدرة المدرسة على تشجيعهم للاستمرار فى التعليم والحد من تسربهم وذلك من خلال عدد من الآليات منها برنامج تطوير التعليم الأساسي الذى يستهدف إعادة تأهيل المدارس القائمة وإدخال معايير الجودة بالمباني

لحصولها على شهادة ضمان الجودة, وتطوير مدارس التعليم الأساسي تطويراً شاملاً حيث نجحت الدولة فى زيادة عدد المدارس من حوالى ٢٤ ألف مدرسة فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٨ ألف مدرسة فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢. وزيادة عدد الفصول تدريجياً فى التعليم الأساسي من حوالى ٢٧٦ ألف فصل فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى حوالي ٣٣٢ ألف فصل فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢[١].

قامت كذلك الدولة بالتوسع فى مدارس التعليم المجتمعى التى تخدم المناطق المحرومة وتقدم فرصة ثانية إلى من تسرب أو لم يلتحق بالتعليم الأساسى لتغطى جميع محافظات الجمهورية حيث وصل عددها عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ إلى ٤٦١٤ فصل تضم نحو ١٠٠.٣ ألف تلميذ، ٨٠% منهم بنات وتضم تلك المدارس مدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد، والمدارس الصديقة للفتيات، ومدارس أطفال الشوارع، والمدارس الصغيرة (من خلال هيئات خدمة تنمية المجتمع). وتتميز هذه المدارس بجانب إتاحتها فرصة ثانية للتعليم بقربها من المجتمعات المستهدفة، وبكثافتها المنخفضة، إلى جانب تقديمها لبعض المزايا العينية للتلاميذ وأسرهم.

كما انتهجت الدولة عدداً من السياسات لاستهداف تعليم الفتيات من خلال مبادرة تعليم الفتيات والتى بدأتها عام ٢٠٠٤ للقضاء على الفجوة النوعية خاصة فى المناطق التى تزيد بها نسبة تسرب الفتيات من التعليم وذلك من خلال دعم مبادرة المجلس القومى للطفولة والأمومة والتى تهدف إلى خفض الفجوة النوعية فى سبع محافظات (بنى سويف – المنيا – أسيوط – الفيوم – سوهاج – الجيزة – البحيرة). وتستهدف تعليم ٢٨١ ألف فتاة (من إجمالى ٦١٣ ألف فتاة خارج التعليم) وذلك من خلال بناء ٥١١٩ فصلاً دراسياً.

كما تواصل الدولة تنفيذ برنامج محو الأمية وتعليم الكبار للفئة المستهدفة (١٥ – ٣٥ سنة), وكذا القضاء على عوامل التسرب من التعليم الأساسي. وقد استهدفت خطة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ محو أمية نحو ٣.٥ مليون دارس وذلك بمشاركة طلاب الجامعات المصرية, ويستهدف البرنامج تمكين المتحررين من الأمية من مواصلة التعليم, وقد تم تخصيص ٣٧٦ مليون جنيه لهذا البرنامج فى موازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤[٢].

كما انتهجت الدولة مجموعة أخرى من السياسات والبرامج التى تستهدف توسيع دائرة المشاركة المجتمعية وتحفيز دور القطاع الخاص للمساهمة الفعالة فى تنفيذ برامج التعليم قبل الجامعى (لم تتعد مساهمته عام ٢٠١٢ نحو ١٣.٤% و٨.٥% من اجمالى عدد مدارس وفصول التعليم الاعدادى على التوالى), وتطوير التعليم الفني باعتباره المسؤول عن توفير المهارات الأساسية لمواكبة متطلبات سوق العمل, والاهتمام

[١] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

[٢] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى, الخطة الاقتصادية والاجتماعية لمصر ٢٠١٥/٢٠١٤.

ببرامج الطفولة المبكرة وزيادة الاستيعاب فى رياض الأطفال واكتشاف التلاميذ الموهوبين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية والأدبية والثقافية, كذلك السياسات الخاصة برعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ودمجهم فى المجتمع وتوفير فرصة التعليم النظامى وغير النظامى لهم، وهو ما أكدت عليه أهداف التنمية المستدامة SDGs المتعلقة بالتعليم.

وجدير بالإشارة أن الاهتمام من جانب واضعى السياسات ومتخذى القرار فى مصر يجب ألا يتوقف عند ضمان تعميم التعليم الأساسى الشامل، حيث أن التحدى الأكبر الذى يواجه التعليم فى هذه المرحلة يتمثل فى انخفاض جودة التعليم والذى يعكسه العديد من المؤشرات نذكر منها – على سبيل المثال – ما يلى[١]:

- ارتفاع متوسط كثافة الفصل فى التعليم الابتدائى لعام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ إلى ٤٣ تلميذ / فصل، يرتفع هذا المتوسط من ٣٢ فى المدارس الخاصة إلى ٤٤ فى المدارس الحكومية[٢].
- ارتفاع كثافة الفصل بالمرحلة الإعدادية لأكثر من ٤١ طالباً / فصل فى نحو ٣٦% من جملة المبانى التعليمية، وهذا ينعكس مما لاشك فيه على كفاءة الاستيعاب.
- ٣٠% من جملة المعلمين فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى غير مؤهلين تربوياً مما يشير إلى عدم اتساق المؤهلات والتخصصات مع الاحتياجات التدريسية الفعلية.
- ٣٥% أو يزيد من تلاميذ حلقة التعليم الإعدادى لا يجيدون القراءة والكتابة مما يؤكد على ضعف مستوى الخدمة التعليمية بمرحلة التعليم الأساسى على وجه الخصوص.
- جمود العديد من المناهج التعليمية عن مسايرة الاتجاهات الحديثة وارتباطها بمجتمع التعليم واقتصاد المعرفة.

---

[١] وزارة التربية والتعليم، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٤ ص ٣٤ – ٤٣.

[٢] وزارة التربية و التعليم، الكتاب الاحصائى السنوى.

٣/١ الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف: **تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**
الغاية: **ازالة التفرقة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي, ويفضل أن يتم ذلك مع حلول عام ٢٠٠٥, وفى جميع مراحل التعليم مع حلول عام ٢٠١٥ كحد أقصى.** **المؤشرات:** • **نسبة البنات إلى البنين فى مرحلتي التعليم الإبتدائى والثانوى.** • **حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر فى القطاع غير الزراعي** • **نسبة المقاعد التى تشغلها النساء فى البرلمانات الوطنية**

يعد هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أحد أهم الأهداف التى تسعى الدولة لتحقيقها وبخاصة بعد إقرار دستور ٢٠١٤، والذى نص صراحةً فى المادة الحادية عشر على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتخاذ كافة التدابير التى تكفل ضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً فى المجالس النيابية، وحقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها ، كما ألزم الدستور الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وأن توفر الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والنساء الأشد احتياجاً. وتتوافق كافة هذة الأهداف مع ما ورد فى مقترح الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وقد تأكد دور المرأة المصرية الفاعل فى كافة المجالات التى عملت بها ونجاحها بل وتفوقها فى الكثير من الأحيان، إلا أن هناك بعض المعوقات التى مازالت تواجه المرأة أو التمييز تجاهها فى سوق العمل وبخاصة فى القطاع الخاص، أو اشتراكها فى الحياة السياسية وبخاصة المتعلقة بترشح المرأة ونجاحها فى الانتخابات، ومن ثم تكون الحاجة الدائمة إلى تعزيز مفهوم ومبدأ المساواة بين الجنسين كما نصت على ذلك جميع الأعراف المحلية وكذا العالمية.

١/٣/١ نسبة البنات إلى البنين فى مرحلتي التعليم الإبتدائى والثانوى

ارتفعت نسبة البنات المقيدات فى التعليم إلى البنين على المستوى القومى خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى نحو ١٠٢.٣%, ١٠٧.٤% فى المرحلتين الإبتدائى والثانوى على الترتيب مقابل نسبة قدرها ٧٩.٧%, ٧٣.٦% خلال عام ١٩٩٠ ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة معدلات القيد الصافى بالنسبة للبنات عن

الذكور فى مراحل التعليم سواء الإبتدائى أو الإعدادى كما سبق الإشارة فى الهدف الثانى، وزيادة نسبة تسرب الذكور عن الإناث كلما تقدمت مرحلة التعليم، ولا شك أنه قد ساهم فى ذلك التحول فى نظرة المجتمع إلى تعليم المرأة وأهميته وإقبال الكثير على التعليم حتى فى المناطق الحدودية ومحافظات الصعيد، ويشير ذلك إلى أنه على المستوى القومى حققت مصر بالفعل هدف الألفية المتعلق بتعزيز المساواة بين البنات والبنين فى مرحلتى التعليم الابتدائى والثانوي العام،

وفيما يتعلق بالتفاوتات الإقليمية فمن الملاحظ أنه فى مرحلة التعليم الثانوى العام على مستوى جميع المحافظات دون استثناء نسبة البنات أكبر من نسبة البنين وتصل إلى ضعف النسبة فى بعض المحافظات كما فى محافظات البحر الأحمر (٢١٣%)، وجنوب سيناء (٢٠٨%) (شكل رقم ١/٣)، أما فى مرحلة التعليم الإبتدائى فإن غالبية المحافظات قد سجلت نسبة الإناث فيها ارتفاعاً بالنسبة للذكور عدا بعض المحافظات مثل بنى سويف وقنا وأسيوط، وإن كانت قريبة جداً من تحقيق هدف الألفية (شكل رقم ٢/٣).

شكل رقم (١/٣)

نسبة الإناث إلى الذكور فى معدل القيد بالثانوي العام على مستوى المحافظات ٢٠١٣/٢٠١٤

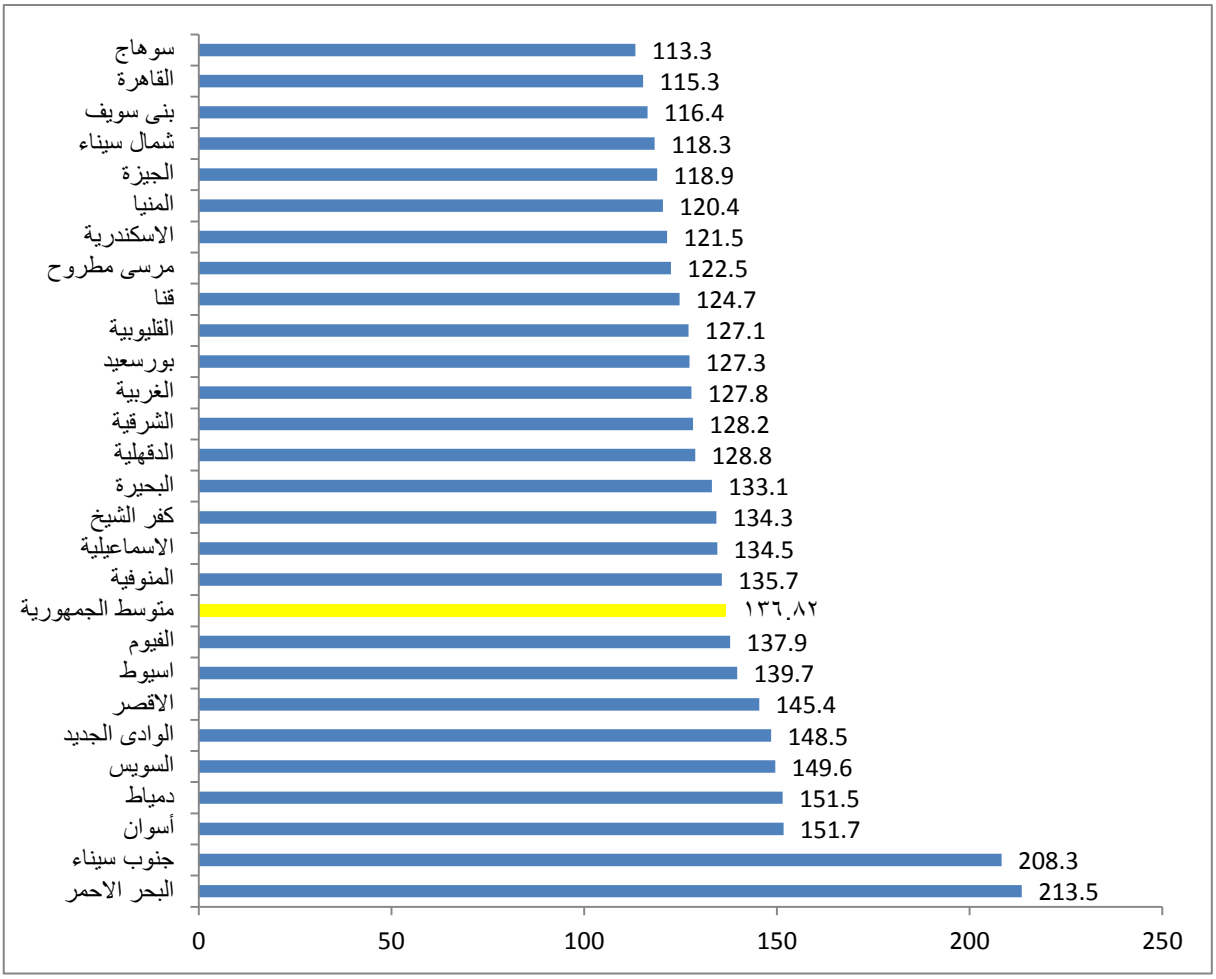

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي, ٢٠١٣/٢٠١٤.

شكل رقم (٢/٣)

نسبة البنات للبنين فى التعليم الإبتدائى على مستوى المحافظات فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤

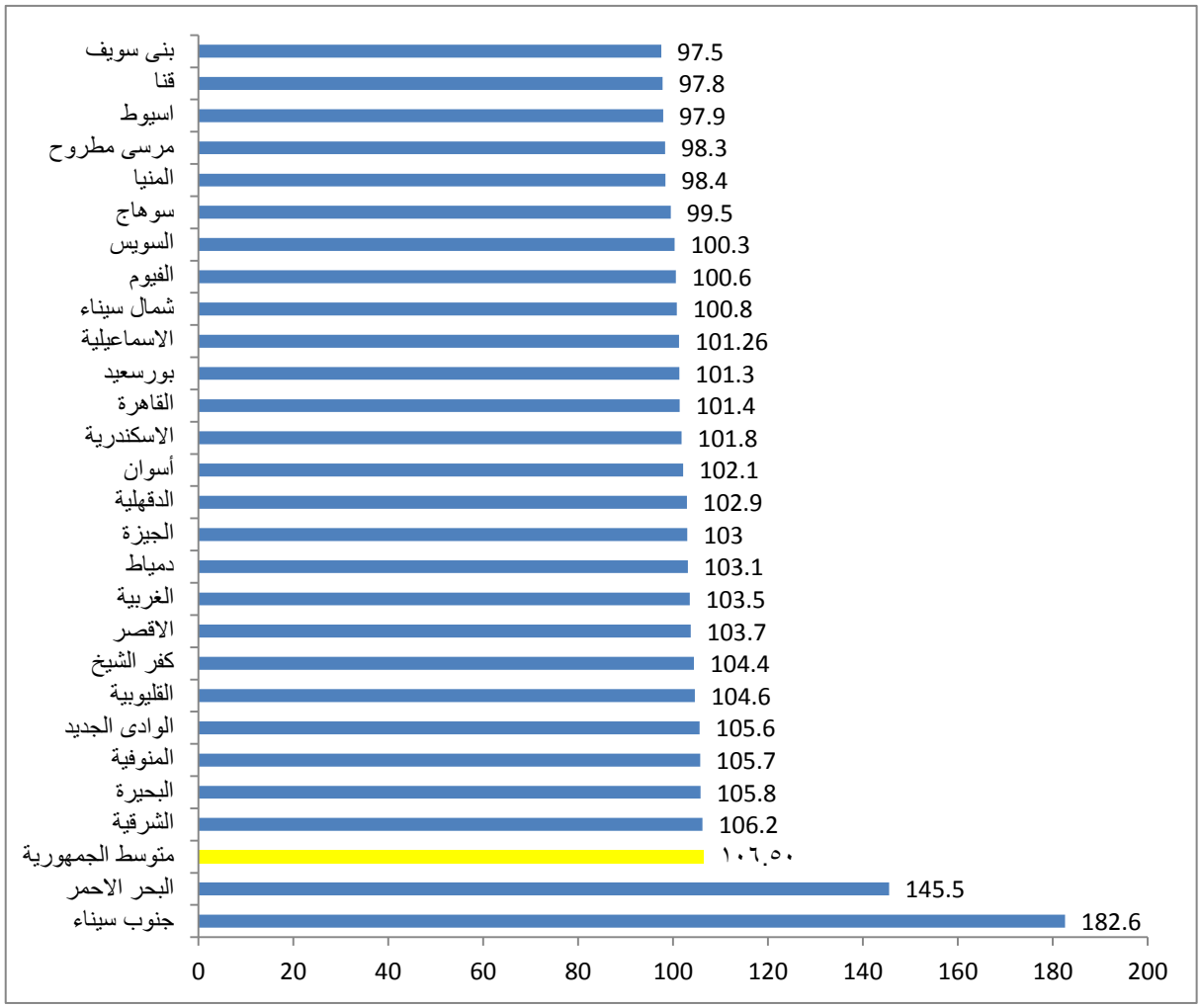

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي, ٢٠١٣/٢٠١٤.

أما بالنسبة للتعليم الثانوى الفنى وعلى عكس التعليم الثانوى العام يلاحظ أن نسبة الذكور بصفة عامة أكبر من الإناث فى كافة المحافظات بإستثناء محافظات المنوفية ، والدقهلية، وبنى سويف، وكفر الشيخ، والشرقية، ودمياط. والتى تصل فى بعض المحافظات إلى خمسة أضعاف نسبة الإناث تقريباً كما فى محافظة مطروح (شكل رقم ٣/٣)، وهو ما يعكس توجه نسبة كبيرة من الذكور بعد المرحلة الإعدادية إلى التعليم الثانوى الفنى وإتجاه الإناث الى التعليم الثانوى العام.

شكل رقم (٣/٣)

نسبة الإناث إلى الذكور فى معدل القيد بالثانوي الفني على مستوى المحافظات ٢٠١٣/٢٠١٤

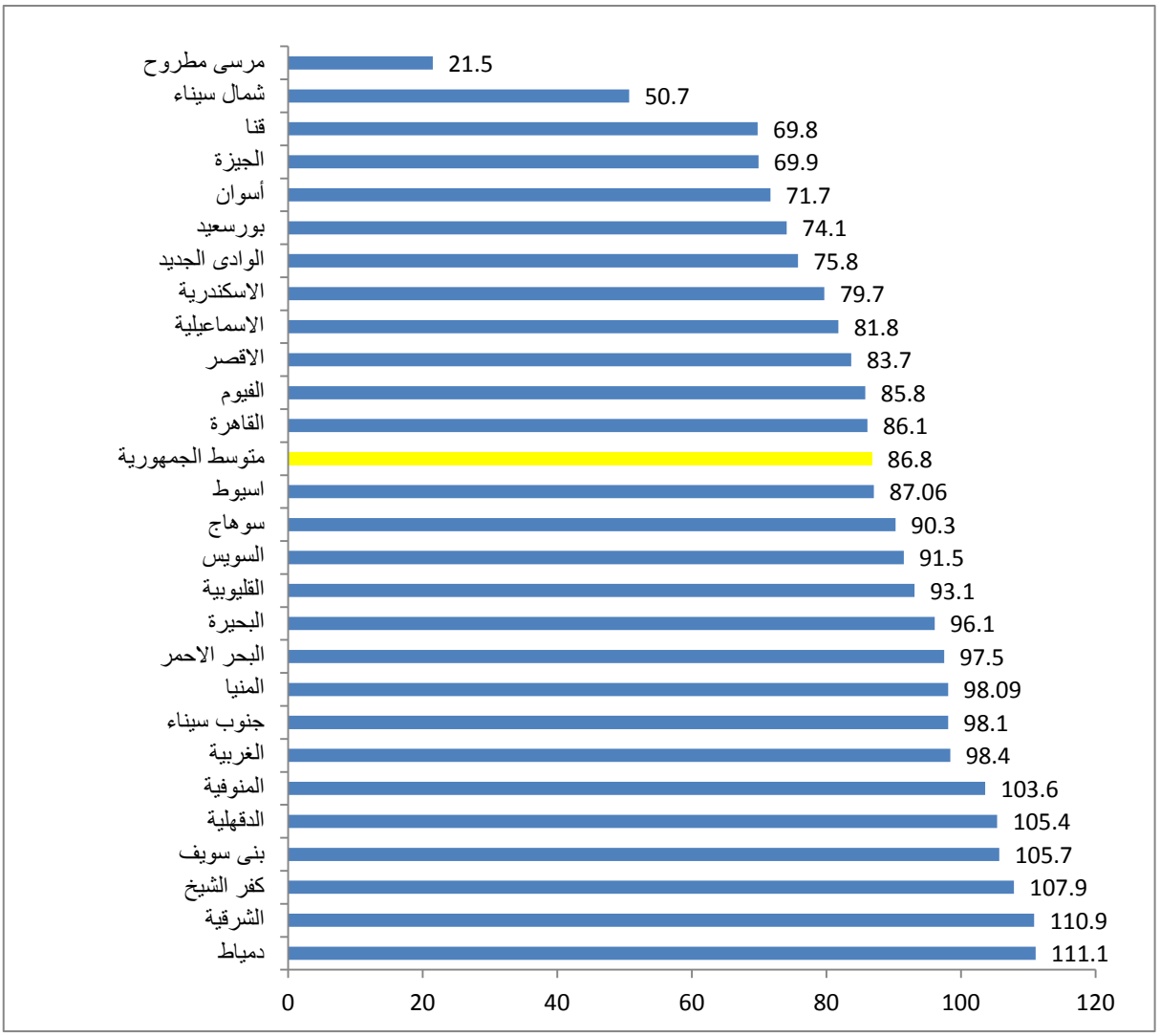

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي, ٢٠١٣/٢٠١٤.

وجدير بالإشارة أنه وفقاً لتعريف الأمم المتحدة بأن التكافؤ بين الجنسين فى التعليم يتحقق عندما يكون مؤشر هذا التكافؤ _ المعرف بالمعدل الإجمالى لتسجيل البنات فى المدرسة مقسوماً على المعدل المقابل لدى البنين_ بين ٠.٩٧ و ١.٠٣ يمكن القول أن مصر قد حققت بالفعل هدف الألفية المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي العام على المستوى القومي وعلي مستوى كافة محافظات الجمهورية. أما بالنسبة للتعليم الفني فيمكن القول أنه على الرغم من تحقق هدف الألفية (تفوق النسبة لصالح البنات) فى بعض المحافظات واقتراب البعض الآخر من تحقيق الهدف، إلا أنه هناك بعض المحافظات التى من المتوقع ألا تحقق الهدف بحلول عام ٢٠١٥ وخاصة محافظة مطروح وشمال سيناء حيث تمثل نسبة الإناث إلى الذكور ٢١.٥% و ٥٠.٧% فقط وعلى التوالى..

وجدير بالإشارة كذلك أن نسبة التحاق الطالبات والطلبة بالجامعات الحكومية تتقارب إلى حد كبير حيث وصلت عام ٢٠١٢ إلى نحو ٤٨.٦% للطالبات و ٥١.٤% للطلبة[١].

٢/٣/١ حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر فى القطاع غير الزراعي

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة النساء اللاتى يعملن بأجر فى القطاع غير الزراعى خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ على المستوى القومي بلغت نحو ١٩.٢% من اجمالى العاملين بأجر، حيث لم يحدث أى تغيير فى هذه النسبة مقارنة بعام ١٩٩٠/ ١٩٩١ (جدول رقم ١/٣)، وهى نسبة منخفضة إذا ما قورنت بنسبتها على المستوى العالمى حيث بلغت نحو ٤٠% خلال عام ٢٠١٢ [٢]، وهذا يشير إلى عدم توقع تحسن هذه النسبة بشكل ملموس فى المدى القصير. ومن ثم عدم قدرة مصر على تحقيق هدف الألفية فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الذكور والنساء فى سوق العمل، ويدلل على ذلك أن نسبة الإناث اللاتى يعملن بأجر نقدى تمثل نحو ٥٢.٧% من إجمالى المشتغلات من الإناث مقابل ٦٣.١% للذكور, فى حين تصل نسبة الإناث اللائى يعملن بدون أجر إلى إجمالى المشتغلات من الإناث ٣٥.٤% مقابل ٥.٦% للذكور, وهذا يوضح عدم العدالة بين الذكور والإناث فى سوق العمل حتى على مستوى الأجور المدفوعة مقابل العمل, وبخاصة فى القطاع الخاص حيث يصل متوسط أجر العامل الأسبوعى لنحو ٤٠٧ جنيه فى حين يصل متوسط أجر العاملة الأسبوعى لنحو ٣٣٦ جنيه[٣].

جدول رقم (١/٣)

نصيب النساء فى العمل بأجر خارج قطاع الزراعة خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١-٢٠١٢/٢٠١٣)

السنة	نصيب النساء فى العمل بأجر خارج قطاع الزراعة %
١٩٩٠/١٩٩١	١٩.٢
٢٠٠٠/٢٠٠١	١٩
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٧.٧
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٩
٢٠١١/٢٠١٢	١٨.٥
٢٠١٢/٢٠١٣	١٩.٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء, الكتاب الإحصائى السنوي، أعداد مختلفة.

ويلاحظ كذلك اتساع فجوة النوع فيما يتعلق بالمشاركة فى قوة العمل, حيث تمثل نسبة المشتغلين من الذكور فى قوة العمل نحو ٧٩.٧% فى حين أن نسبة المشتغلات من الإناث تمثل فقط ٢٠.٣%, أي أن

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٤، ص ١٣٠.

[٢] الأمم المتحدة, تقرير الأهداف الانمائية, مرجع سبق ذكره, ص٢١.

[٣] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصا, الكتاب الإحصائى السنوى, ٢٠١٤, ص٩٩.

هناك إمرأة عاملة واحدة مقابل أربعة ذكور فى سوق العمل، وهو ما ينعكس على انخفاض معدلات البطالة للذكور عن الإناث حيث بلغت نسبة البطالة عند الذكور ٩.٦% مقابل ٢٤.٥% نسبة المتعطلين من الإناث وذلك خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤ (جدول رقم ٢/٣).

ويظهر التفاوت واضحاً جغرافياً ووفقاً للنوع بين الذكور والإناث حيث تصل نسبة الإناث المتعطلة عن العمل ٣.٣ ضعف معدل الذكور المتعطلين فى ريف الوجه القبلى. و ٣.٤ ضعف معدل الذكور فى ريف محافظات الحدود، بينما ينخفض هذا المعدل فى ريف الوجه البحرى والمحافظات الحضرية وحضر المحافظات الحضرية (جدول رقم ٢/٣).

جدول رقم (٢/٣)

نسب المتعطلين من الذكور والإناث على مستوى الأقاليم الجغرافية فى سبتمبر ٢٠١٤

الأقاليم الجغرافية	معدل البطالة %		بطالة الإناث للذكور
	ذكور	إناث	
المحافظات الحضرية	١٤	٣٣	٢.٤
حضر الوجه البحرى	١٠.٥	٢٦.٨	٢.٦
ريف الوجه البحرى	٨	١٧.٧	٢.٢
حضر الوجه القبلى	١٠	٢٧.٥	٢.٨
ريف الوجه القبلى	٧.٩	٢٦.٤	٣.٣
حضر محافظات الحدود	١٠.١	١٩.٧	٢
ريف محافظات الحدود	١١	٣٧	٣.٤
جملة الحضر	١١.٨	٢٩.٤	٢.٥
جملة الريف	٨	٢٠.٦	٢.٦
إجمالى الجمهورية	٩.٦	٢٤.٥	٢.٥٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة الربع الثالث، سبتمبر ٢٠١٤.

٣/٣/١ نسبة المقاعد التى تشغلها النساء فى البرلمانات الوطنية

تعد المشاركة السياسية للمرأة مؤشراً هاماً على مكانة ووضع المرأة فى المجتمع وعلى الدرجة التى بلغها تطور المجتمع اجتماعياً، كما يعتبر مؤشراً هاماً عن الوضع الديمقراطى ووعى النظام السياسى والاجتماعى بأهمية الانتفاع بقدرتها السياسية. ورغم أن المرأة المصرية تمثل نحو ٤٩% من جملة السكان، ورغم عدم وجود قيود قانونية أو دستورية على مشاركة المرأة السياسية حيث يتيح لها الدستور حرية الترشح لكافة الانتخابات سواء المحلية أو النيابية أو حتى رئاسة الجمهورية ، إلا أن مشاركتها فى

الحياة السياسية كانت ضعيفة للغاية حيث لم تتعد نسبة السيدات فى مجلس الشعب ٣% من اجمالى الأعضاء فيما قبل ٢٠١٠. إلا أنه وبعد أن أقر مجلس الشعب المصرى أنذاك تعديلاً قانونياً يخصص للمرأة ٦٤ مقعداً برلمانياً عُرف وقتها بقانون "الكوتا النسائية" (كان عدد السيدات فى مجلس الشعب خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ لا يتجاوز ٩ عضوات منهن ٤ منتخبات و ٥ معينات) وصلت نسبتها إلى ١٢.٧% من إجمالى الأعضاء. أما بعد ثورة يناير وخلال المرحلة الإنتقالية حيث تم إلغاء كوتة المرأة وكذلك تعديل قانون مجلسي الشعب والشورى، ورغم ما شهدته انتخابات مجلس الشعب من إقبال كبير للمرأة كناخبة فإن عضويتها بمجلس الشعب لم تزد عن ١١ سيدة بما يمثل نسبة ٢% من إجمالى الأعضاء.

أما بالنسبة لمجلس الشورى –الذى تم إلغاءه وفقاً للدستور الصادر فى ٢٠١٤– فلم تتعد نسبة النساء به ٨% عام ٢٠١٠ أغلبهن معينات، حيث كان يتيح القانون لرئيس الجمهورية تعيين ثلث الأعضاء بالمجلس إلا أن هذة النسبة قد انخفضت إلى ٤.١% فى مجلس الشورى خلال الفترة الإنتقالية بعد ثورة يناير، وبالنسبة للمجالس المحلية لم تتخط نسبة مشاركة النساء بها عام ٢٠١٠ نحو ٥%. (جدول رقم ٣/٣) وهو ما يشير إلى تدنى مشاركة المرأة فى الحياة السياسية – على الرغم من دورها الكبير فى تغيير الحياة السياسية ومشاركتها الفاعلة فى التصويت فى كافة الإنتخابات الرئاسية أو البرلمانية أو إقرار الدستور – مقارنة بالعديد من دول العالم, حيث بلغ متوسط مشاركتها عالمياً خلال يناير ٢٠١٤ نحو ٢١.٨% من جميع المقاعد البرلمانية, كما شهدت نحو ٤٦ دولة من دول العالم نسبة للنساء بين أعضاء البرلمان تزيد عن ٣٠% فى أحد المجلسين على الأقل، وبينما لم تشغل النساء فى مصر على الإطلاق منصب رئيس للبرلمان فإن نسبة النساء اللاتي يشغلن هذا المنصب وصلت عالمياً إلى نحو ١٤.٨% من إجمالى رؤساء البرلمانات فى عام ٢٠١٣ [١].

وقد يرجع ضعف تمثيل المرأة فى الحياة السياسية إلى الموروث الثقافى والعادات والتقاليد التى تحول دون مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، وسيطرة سلاح المال، والعنف على المناخ الإنتخابى مما يحول دون تمكن المرأة من الإعداد الجيد للدعاية والمؤتمرات الانتخابية حتى تستطيع الوصول إلى الناخبين، وانخفاض المستوى التعليمى, وارتفاع معدل الأمية لدى النساء، وعزوف الأحزاب السياسية عن وضع المرأة على القوائم الخاصة بها فى الانتخابات أو حتى على المقاعد الفردية، فضلاً عن انتشار البطالة ونسب الفقر المرتفعة وبخاصة بين النساء فى الريف. ويشير ذلك إلى أنه من غير الممكن تحقيق مصر لهدف الألفية فيما يتعلق بهذا الشأن بحلول عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٣/٣)

نسبة النساء العضوات فى البرلمان والمجالس المحلية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

[١] الأمم المتحدة, تقرير الأهداف الانمائية, مرجع سبق ذكره, ص ٢٣.

البيان	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٢
نسبة النساء العضوات فى مجلس الشعب	٢.٢	٢.٩	١.٨	١٢.٧	٢
السنوات	١٩٩٦	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١٢
نسبة النساء العضوات فى مجلس الشورى	٥.٧	٥.٧	٧.٩	٨	٤.١
السنوات	١٩٩٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨	---
نسبة النساء العضوات فى المجالس المحلية	١.٢	١.٨	---	٥	---

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء, الكتاب الإحصائى السنوي.

٤/١ الهدف الرابع : تقليل وفيات الأطفال

الهدف:

تقليل وفيات الأطفال

الغاية:

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثُلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.

المؤشرات:

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

معدل وفيات الأطفال الرضع.

نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.

أولت الحكومة المصرية اهتماماً كبيراً بالخدمات الصحية باعتبارها استثماراً هاماً في الموارد البشرية وذات عائد إيجابي على التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وقد جاء الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤ ليضمن لكل مواطن مصري الحق في التمتع بالصحة والرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، فضلاً عن تكفل الدولة بالحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للمواطنين ودعمها ورفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل. كما ألزم الدستور الحكومة بمد مظلة التأمين الصحي الشامل لكل مواطنيها وبما يُغطي كل الأمراض، وجرم كذلك الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وقد خصص الدستور نسبة قدرها ٣% من الناتج القومي الإجمالي للدولة للإنفاق على قطاع الصحة على أن تتزايد هذه النسبة تدريجياً لتتفق مع المعدلات العالمية.

وعلى الرغم من اهتمام الدولة بالرعاية الصحية لمواطنيها بصفة عامة وأطفالهم بصفة خاصة وتحقيقها لتقدم ملحوظ في العديد من المؤشرات الصحية لأهداف الألفية إلا أنه مازال هناك العديد من التحديات التي تواجه قطاع الصحة في مصر ومنها انتشار بعض الأمراض المتوطنة وضعف ثقافة الوعي الصحي لدى المواطنين ونقص وانخفاض كفاءة الخدمات الصحية في بعض المناطق وخاصة في الريف منها.

١/٤/١ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

حققت مصر نتائج إيجابية ملموسة في تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث اتخذ هذا المعدل اتجاهاً عاماً متناقصاً، إذ انخفض من ٨١ حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٥ إلى نحو ٢٧ حالة عام ٢٠١٤ محققاً نسبة انخفاض قدرها ٦٦% خلال تلك الفترة (شكل رقم ١/٤).

شكل رقم (١/٤)

تطوّر وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الرضّع على المستوى القومي والإقليمي وفقاً للمسوح الصحية للسكان خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١٤)

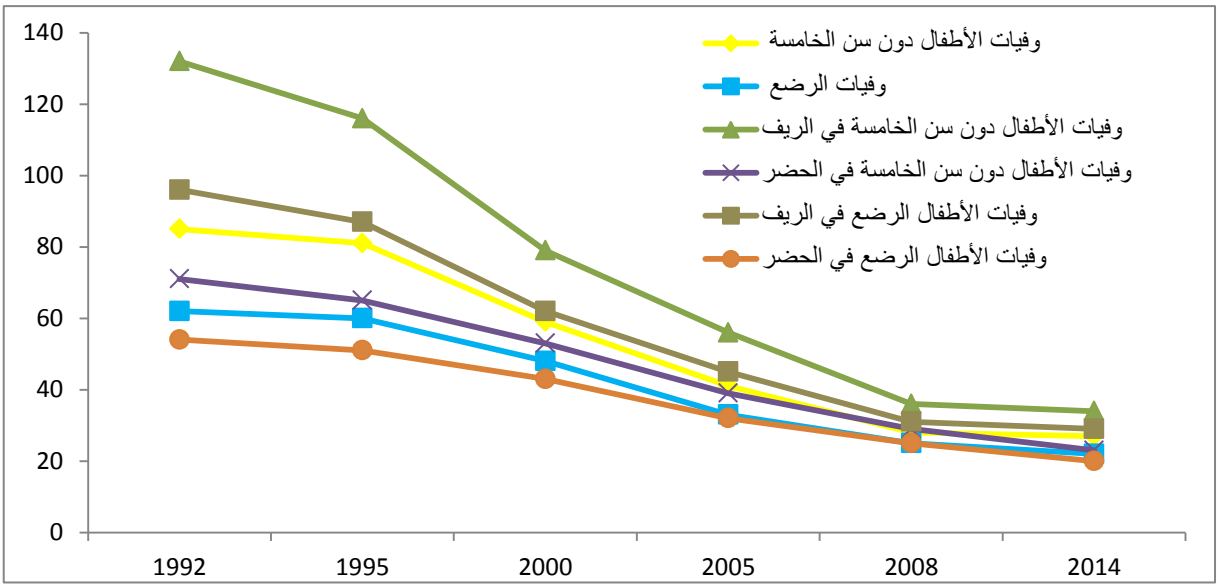

المصدر: Egypt UNFPA.org، المسح الصحي للسكان، مصر ٢٠١٤

وجدير بالإشارة أن معدل انخفاض الأطفال دون سن الخامسة قد تناقص بشكل ملحوظ فيما بين الفترات البينية للمسوح الصحية المختلفة حيث انخفض عدد وفيات الأطفال من ٢٢ حالة فيما بين مسح عام ١٩٩٥ ومسح عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ حالة ثم إلى ١٣ حالة لكل ألف مولود حي فيما بين مسوح أعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) و(٢٠٠٥ – ٢٠٠٨) على الترتيب، أما فيما بين مسح عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤ فكان الانخفاض ضئيلاً للغاية حيث لم يتعد حالة وفاة واحدة (شكل رقم ٢/٤)، إذ انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٨ حالة لكل ألف مولود حي خلال مسح عام ٢٠٠٨ إلى ٢٧ حالة فقط خلال مسح عام ٢٠١٤. الأمر الذي قد يفسّر بصعوبة تخفيض معدلات الوفاة عن المستوى المذكور لحاجة ذلك لإمكانيات أكبر أو لتكاليف أعلى أو لمزيد من المجهودات الأكثر اتساعاً وعمقاً عن تلك السابق بذلها خلال الفترات السابقة وعند معدلات أعلى من الوفيات.

ومع هذا، فإن معدل وفيات الأطفال الحالي (٢٧ حالة لكل ألف مولود حي) يشير إلى تحقيق مصر بالفعل لهدف الألفية المفروض الوصول إليه خلال عام ٢٠١٥ (وهو ٢٨ حالة وفاة لكل ألف مولود حي). ورغم ذلك، فإن هذا المعدل مازال يعد مرتفعاً بالمقارنة بمثيله بالعديد من الدول الأخرى حيث يصل في كل من الصين وتركيا إلى ١٤ حالة وفاة فقط، وفي تونس ١٦ حالة وفاة لكل ألف مولود[١].

وبتتبع معدلات الوفيات فيما دون سن الخامسة خلال مراحل نمو الطفل يلاحظ أنه وفقاً لنتائج المسح الصحي لعام ٢٠١٤ أن ٨٠% من الوفيات (٢٢ حالة وفاة) حدثت للأطفال الرضع أي خلال العام الأول

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨-١٧٩.

من عمر الطفل، في حين أن نصف الوفيات (١٤ حالة) حدثت خلال الشهر الأول فقط من عمر الطفل (جدول رقم ١/٤). وهو ما يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد لخفض معدل و فيات الأطفال عامة ولخفض وفيات هذه الفئة العمرية على وجه الخصوص.

وفيما يتعلق بالتفاوتات الجغرافية في هذا المؤشر فمن المشاهد أنه رغم الاتجاه العام لتناقص الفجوة فيما بين مناطق ريف وحضر الجمهورية، إلا أنه وفقاً لنتائج المسح الصحي لعام ٢٠١٤ يُلاحظ أنها مازالت تسجّل وجود فروقاً كبيرة فيما بين الوجه القبلي والبحري، حيث يوجد أعلى معدل وفيات للأطفال دون الخامسة في الوجه القبلي بمعدل قدره ٣٨ حالة في مقابل معدل قدره ٢٦ حالة لكل ألف مولود حي في الوجه البحري. أما أقل معدل وفيات وهو ٢٠ حالة فتحقق في المحافظات الحضرية.

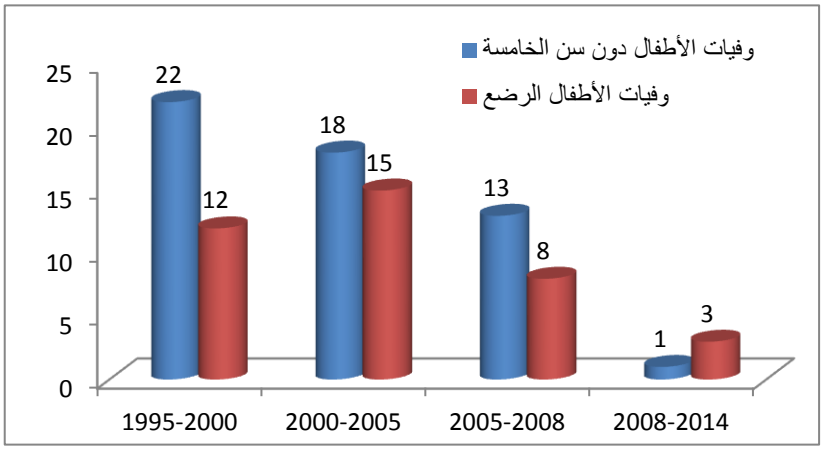

شكل رقم (٢/٤)

معدل الانخفاض في وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الرضع خلال الفترات فيما بين المسوح السكانية المختلفة

المصدر: محسوب من جدول رقم ٨ بالملحق رقم (١)

أما على مستوى ريف وحضر الجمهورية، فرغم أن معدلات انخفاض الوفيات في الريف كانت أكبر من مثيلتها بالحضر كما يتضح من (شكل رقم ١/٤) فقد سجل الريف أعلى معدل للوفيات وهو ٣٤ حالة مقارنة بالحضر الذي ينخفض فيه معدل الوفيات لنحو ٢٣ حالة فقط لكل ألف مولود. ورغم ارتفاع الوفيات في الريف عنه في الحضر فإنه قد حقق (والحضر كذلك) بالفعل هدف الألفية المفروض الوصول إليه عام ٢٠١٥ وهو ٤٤ حالة وفاة لكل ألف مولود حي.

وفيما يتعلق بالتفاوتات في معدل الوفاة على مستوى ريف وحضر الأقاليم يُلاحظ ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في ريف كل من الوجه القبلي والوجه البحري عنه في الحضر، غير أن معدل الوفيات بريف وجه قبلى مازال يزيد بنحو ٥٠% عن مثيله بريف وجه بحري حيث بلغ نحو ٤٢ و٢٨ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في كل منهما على التوالي (جدول رقم ١/٤).

جدول رقم (١/٤)

وفيات الأطفال والرضع وفقاً للمناطق الجغرافية (حالة وفاة لكل ألف مولود حي)

المنطقة	وفيات حديثي الولادة	وفيات ما بعد الولادة	وفيات الرضع	وفيات الأطفال	وفيات دون سن الخامسة
الحضر	١٨	١١	٢٩	٥	٣٤
الريف	١٣	٧	٢٠	٣	٢٣
المحافظات الحضرية	١٤	٤	١٨	٢	٢٠
الوجه البحري	١٤	٩	٢٣	٣	٢٦
حضر	١٠	٩	١٩	٢	٢١
ريف	١٦	٨	٢٤	٤	٢٨
الوجه القبلي	١٩	١٣	٣٢	٦	٣٨
حضر	٢٤	٨	٢٢	٥	٢٧
ريف	٢١	١٤	٣٥	٧	٤٢
المحافظات الحدودية	١٢	٨	١٩	٦	٢

المصدر: Ministry of Health and Population, Egypt Demographic and Health Survey, ٢٠١٤. Main findings.

٢/٤/١ معدل وفيات الأطفال الرضع:

تماشياً مع ذات الاتجاه النزولي الذي شهده معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وبنفس معدل التناقص تقريباً انخفض معدل وفيات الرضع من نحو ٦٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٥ إلى نحو ٢٢ حالة عام ٢٠١٤. هذا وقد شهدت معدلات الانخفاض في وفيات الرضع (شكل رقم ٢/٤) خلال الفترات البينية للمسوح تناقصاً بداية من عام ٢٠٠٠، حيث انخفض عدد الوفيات من ١٥ حالة خلال الفترة ما بين مسح عام ٢٠٠٠ ومسح عام ٢٠٠٥ إلى ٨ حالات فقط خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ في حين شهدت الفترة ما بين مسح عام ٢٠٠٨ ومسح عام ٢٠١٤ أقل انخفاض في عدد وفيات الرضع بلغ ٣ حالات من ٢٥ حالة عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢ حالة فقط عام ٢٠١٤. وقد يرجع ذلك لنفس الأسباب السابق ذكرها عاليه.

وبمعدل وفيات الرضع المحقق البالغ ٢٢ حالة وفقاً لمسح ٢٠١٤ فإن مصر ستكون قادرة على تحقيق هدف الألفية المفروض الوصول إليه (وهو ٢١ حالة وفاة) عام ٢٠١٥، ورغم ذلك فإن هذا المعدل يعد

مرتفعاً نسبياً خاصة إذا ما قورن بمعدل وفيات الرضع في دول مثل الصين وتركيا وتونس حيث يبلغ نحو ١٢، ١٢، ١٤ حالة وفاة لكل ألف مولود حى في كل منهم على التوالي.

وفيما يتعلق بالتفاوتات الجغرافية بشأن هذا المؤشر، فإنه رغم الاتجاه العام المتناقص لحجم الفجوة بين الريف والحضر (شكل ١/٤) يلاحظ وفقاً لنتائج مسح ٢٠١٤ أنها مازالت قائمة ولا تختلف عن مثيلتها في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث ترتفع معدلات وفيات الأطفال الرضع في ريف الجمهورية عنها في الحضر حيث سجّلت ٢٩ حالة و٢٠ حالة لكل ألف مولود حي في كل منهما على الترتيب، وذلك رغم أن معدلات انخفاض وفيات الرضع فى الريف كانت تفوق مثيلتها بالحضر خلال الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠١٤ (شكل رقم ١/٤) وقد ترتب على ذلك أن الريف قد حقق بالفعل هدف الألفية المفروض الوصول إليه عام ٢٠١٥ (٣٢ حالة وفاة)، في حين أنه من المتوقع أن يحقق الحضر هدف الألفية (١٨ حالة وفاة) بحلول عام ٢٠١٥. وتشير تلك الفروق أنه يجب على صناع القرار عدم التوقف عند السرعة النسبية فى التحسن وتحقيق الأهداف, ولكن ينبغى استمرارهم فى اعطاء الأولوية للمناطق التى مازالت تعانى من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال رغم تحقيقها لهدف الألفية.

وفيما يتعلق بالتباينات فيما بين الأقاليم يلاحظ أن الوجه القبلي يحقق معدلات وفاة أعلى من مثيلتها بالوجه البحري حيث ترتفع إلى ٣٥ حالة في الأولى وتنخفض إلى ٢٣ حالة فقط في الثانية، في حين سجّلت المحافظات الحضرية أقل معدل وفيات وهو ١٨ حالة لكل ألف مولود حي. كما تزيد تلك المعدلات في ريف كل من الوجه البحري والقبلي عنها في الحضر، غير أن معدل الوفيات في ريف الوجه القبلي (٣٥ حالة) يفوق مثيله بالوجه البحري (٢٤ حالة) (جدول رقم ١/٤).

التحديات التي تواجه خفض معدلات وفيات الأطفال:

تواجه جهود خفض معدلات وفيات الأطفال العديد من التحديات التي تظهر بصورة أكثر وضوحاً في الريف عنها في الحضر، مما يفسّر استمرار التفاوتات الجغرافية في هذا المعدل، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ارتفاع نسبة الأمية وخاصة فيما بين النساء نظراً لأنها تعوق قيام الأم بالرعاية الصحية السليمة لأطفالها. وقد أثبتت نتائج المسح الصحي لعام ٢٠٠٨ وجود علاقة قوية بين تعلّم الأم وبقاء الطفل على قيد الحياة، حيث بلغ معدل الوفيات ٢٢ حالة للرضع، و٢٥ حالة للأطفال دون الخامسة بين المواليد لأمهات حاصلات على تعليم، في حين ارتفعت تلك الحالات إلى ٣٨ حالة و٤٤ حالة لكل ألف مولود حي بين المواليد لأمهات غير متعلمات وعلى الترتيب.

- ارتفاع نسبة الفقر وخاصة بريف محافظات الصعيد والذي غالباً ما يعوق تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للأطفال، وكذا القدرة على علاجهم، وقد أشارت دراسة حديثة لليونيسف[١] أن احتمالات وفاة الأطفال الذين ينتمون إلى أفقر ٢٠% من الأسر المعيشية في العالم النامي قبل إتمام عامهم الخامس ضعف احتمالات حدوث ذلك بالنسبة للأطفال الذين ينتمون إلى أغنى ٢٠% من الأسر المعيشية، وقد أكدت على ذلك نتائج المسح الصحي لعام ٢٠٠٨ حيث بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٩ حالة لكل ألف مولود حي عند مستوى الثروة الأعلى وتضاعف هذا المعدل ليصل إلى ٤٩ حالة عند مستوى الثروة الأنى.
- سوء تغذية الأم وخاصة بالمناطق الفقيرة، حيث أن نقص المواد المغذية الدقيقة في غذاء الأم يكون له عواقب سلبية على نمو الطفل وحالته الصحية واستجابته المناعية وقد يؤدي إلى وفاة المواليد.
- سوء التغذية لدى الأطفال والذي قد يُعزى إلى فقر الأسرة، وعدم الوعي بأساليب التغذية الصحيحة، ويعد سوء التغذية سبباً لنحو نصف وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر عالمياً[٢].
- القصور في مرافق البنية التحتية وخاصة إمدادات مياه الشرب النقي والصرف الصحي الآمن وخاصة في المناطق الريفية. وقد تبين أن السبب في ٨٨% من حالات الإسهال (الذي يُعد السبب الثاني لما يترتب عليه من إصابة الأطفال بالجفاف بعد أمراض الجهاز التنفسي في وفاة الأطفال) تُعزى إلى مياه الشرب غير النقية وضَعف المرافق الصحية والنظافة الشخصية[٣].
- هناك عوامل أخرى مسئولة عن ارتفاع نسبة وفيات الأطفال الرضع منها عمر الأم وقت الحمل, وفترة المباعدة بين الولادات, وقد أكدت كافة المسوح الصحية على وجود علاقة طردية بين صغر عمر الأم وتقارب فترة المباعدة بين الولادات وارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع.

٣/٤/١ نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة:

تبنّت الدولة سياسات التطعيم الإجباري لجميع الأطفال حديثي الولادة بناء على المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، وذلك بالتطعيم ضد أمراض الدرن والدفتريا والتتانوس وشلل الأطفال والحصبة والالتهاب الكبدي الوبائي (B).

---

[١] الموقع الإلكترونى لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة http://www.unicef.org/arabic/media/٢٤٣٢٧_ss٩٢٨.html

[٢] الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية، مرجع سبق ذكره ، صـ ٢٥.

[٣] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومعهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية لمصر، " اللامركزية من أجل الحكم الرشيد"، ٢٠٠٤، صـ ١٢٤.

ولهذه التطعيمات توقيتات محدّدة منذ ولادة الطفل سواء أكانت دورية تتم بصورة منتظمة أو حملات قومية وقائية تتم في توقيتات محدّدة تُعلن عنها وزارة الصحة من خلال العديد من الطرق منها وسائل الإعلام المختلفة ودور العبادة والمرور على المنازل وهي جهود ملموسة لوزارة الصحة وخاصة في الأونة الأخيرة. وقد بلغت نسبة التغطية بكافة التطعيمات الأساسية ضد أمراض الطفولة وفقاً للمسح الصحي لعام ٢٠١٤ نحو ٩١.٥% (مقابل نسبة قدرها ٩٢% وفقاً لنتائج مسح ٢٠٠٨)، غير أن هذه النسبة تتفاوت بعض الشيء على مستوى الأقاليم حيث تتراوح بين نسبة ٨٨% في ريف الوجه القبلي و٩٥% في محافظات الحدود (البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح). أما نسبة تغطية التطعيم ضد الحصبة على المستوى القومي فقد بلغت وفقاً لنتائج مسح ٢٠١٤ نحو ٩٥.٨% (مقابل نسبة قدرها ٩٨% وفقاً لنتائج مسح ٢٠٠٨)، مع عدم وجود تفاوتات واضحة في التغطية بهذا التطعيم فيما بين المناطق الجغرافية المختلفة.

هذا ويمكن تفسير انخفاض نسبة التغطية في التطعيم ضد الحصبة فيما بين مسحي عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٤ إلى اختلاف الفئة العمرية التي تغطيها تلك التطعيمات، حيث كانت تجرى في المسوح السابقة لعام ٢٠١٤ على الفئة العمرية من ١٢-٢٣ شهراً، بينما يوصى البرنامج المصري للتطعيم الحالي للأطفال بإعطاء المصل الثلاثي (الحصبة والحصبة الألماني والنكاف) في عمر لا يقل عن ١٢ شهراً, ولذا فهى أصبحت تعطى للفئة العمرية من ١٨-٢٩ شهراً.

وتعني النسبة الحالية للتغطية بالتطعيم ضد الحصبة أن مصر لن تحقق هدف الألفية المفروض الوصول إليه عام ٢٠١٥ (وهو نسبة ١٠٠%)، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى التغطية الشاملة والوصول للمناطق البعيدة والنائية. وما يؤكد على ضرورة ذلك ما حدث مؤخراً من وفيات للأطفال بمحافظة مطروح نتيجة للإصابة بمرض الحصبة. وما أكدت عليه منظمة الصحية العالمية من أن التحصينات تُسهم في إنقاذ أرواح من ٢-٣ مليون نسمة سنوياً[١], هذا وقد أوضحت وزارة الصحة أن مصر ستقضى تماماً على مرض الحصبة بحلول عام ٢٠١٨.

وفي سبيل الإسراع في خفض معدلات وفيات الأطفال وتعميم التطعيم ضد الأمراض اتخذت الحكومة مجموعة من السياسات نذكر منها:

- زيادة نسبة الإنفاق المالي على قطاع الصحة إلى نحو ٣% من الناتج القومي الإجمالي بداية من موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥، ومن المعلوم أن فوائد الاستثمار في قطاع الصحة تفوق التكاليف،

[١] اليونسيف – منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)، البيانات العالمية للتحصين
http:www.who.int/immunization-monitoring/global-immunization-Data.pdf

حيث أن كل واحد دولار يتم إنفاقه يُعطي حتى ٣٠ دولار من خلال تحسين مستوى الصحة وزيادة الإنتاجية[١].

- انتهاج سياسات استثمارية في البنية التحتية تهدف للعدالة في توزيع الخدمات العامة بالمجتمع، حيث تستهدف بالأساس إمداد المناطق الريفية والأكثر فقراً بالخدمات الأساسية لمياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي، وتقدر التكلفة الخاصة بكل منهما بنحو ١٠ مليار جنيه خلال الخطة الاستثمارية للدولة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ وتمتد في محافظات الجيزة والقاهرة والشرقية والقليوبية وسوهاج وقنا[٢].
- كما تضمّنت ذات الخطة تخصيص نحو ٥.٤ مليار جنيه لتطوير الخدمات الصحية تتضمّن تطوير عدد كبير من المستشفيات العامة والوحدات الصحية ومستشفيات اليوم الواحد وتجهيزها بالأجهزة والمعدات الطبية، وتخصيص نحو ٣.٤ مليون جنيه للأمصال وطعوم الأطفال، ونحو ٣٠٠ مليون جنيه لدعم الأدوية وألبان الأطفال، ودعم التأمين الصحي للأطفال دون السن المدرسي (نحو ١٤ مليون طفل) بنحو ١٦٧ مليون جنيه وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٢ بشأن التأمين الصحي على الأطفال دون سن المدرسة.
- وضع شرط تقديم شهادة تُفيد حصول الطفل على كافة التطعيمات الإجبارية ضمن مصوغات الالتحاق بالمدارس وهو الأمر الذي زاد من الوعي بأهمية الحصول على تلك التطعيمات.
- قيام الدولة بالإعداد لإصدار قانون الخدمة المدنية الجديد والذي ينص ضمن مواده على زيادة فترة الوضع للمرأة إلى أربعة شهور بدلاً من ثلاثة كما يُلزم صاحب العمل بإنشاء مكان يخصص للأطفال إذا زاد عدد المواليد للسيدات العاملات عن ٥٠ طفلاً. كما يلزم القانون صاحب العمل بإعطاء المرأة الأحقية في الحصول على إذن لمدة ساعة واحدة يومياً تُحسب بأجر لإرضاع مولودها. الأمر الذي يعني تنظيم القانون لعلاقات العمل أخذاً في الاعتبار وضع الأسرة المصرية والمرأة العاملة بصفة عامة ومصلحة الأطفال والرضع منهم بصفة خاصة.

---

[١] الأمم المتحدة – شراكة عالمية جديدة – اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة، تقرير فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مايو ٢٠١٣، صـ ٣٩.

[٢] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مرجع سبق ذكره. ص ١٣٦.

٥/١ الهدف الخامس : تحسين الصحة الانجابية

الهدف: **تحسين الصحة الإنجابية**
الغاية (٥-أ): خفض معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥ **المؤشرات:** • **معدل وفيات الأمهات** • **نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة** • **معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة** • **الغاية (٥-ب): تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥** **المؤشرات:** • **معدل الولادات لدى المراهقات** • **الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة** • **الحاجة غير الملباة في وسائل تنظيم الأسرة**

تُعد الصحة الإنجابية والنفاسية عاملاً مؤثراً في حالة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤثر على قدرة المرأة على العمل والإنتاج وعلى صحة وحياة الطفل المولود من جهة وعلى استقرار الأسرة ونماء المجتمع من جهة أخرى. ولذا، تأتي قضية الصحة الإنجابية على رأس أولويات الاستراتيجية القومية للصحة بمصر ٢٠١٥-٢٠٣٠، الرامية إلى تعزيز سبل الحصول على خدمات صحية جيدة للأمومة الأمنة، وتأمين توافر وسائل وخدمات تنظيم الأسرة، وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال، وتعزيز دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للأخذ بمناهج حديثة ومبتكرة لمواجهة متطلبات تحسين الصحة الإنجابية.

الغاية (٥-أ): خفض معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥

١/٥/١ معدل وفيات الأمهات:

حققت مصر تقدماً ملموساً في العديد من عناصر الصحة الإنجابية ويأتي في مقدمتها معدل وفيات الأمهات حيث شهد هذا المعدل انخفاضاً متواصلاً كبيراً خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ – ٢٠١٣، إلا أن معدل الانخفاض الأكبر حدث خلال العشر سنوات الأولى من تلك الفترة حيث انخفض معدل الوفيات

خلال عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٣٩% مما كان عليه خلال عام ١٩٩٢/١٩٩٣. واصل هذا المعدل انخفاضه خلال العشر سنوات التالية ولكن بمعدلات أقل حتى وصل إلى ٥٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حى فقط عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٦٨ حالة وفاة عام ٢٠٠٣ محققاً نسبة انخفاض قدرها ٢٢% (شكل رقم ١/٥). وهو ما قد يعزى إلى التقدم الذي حدث في الوعي الصحي ونشر وتحسين الخدمات الصحية عامة والمتعلقة بالصحة الإنجابية والنفاسية خاصة ويُشير ذلك أن مصر رغم الانخفاض فى نسبة الوفيات لن تحقق هدف الألفية المفروض الوصول إليه (وهو ٤٣.٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي) عام ٢٠١٥.

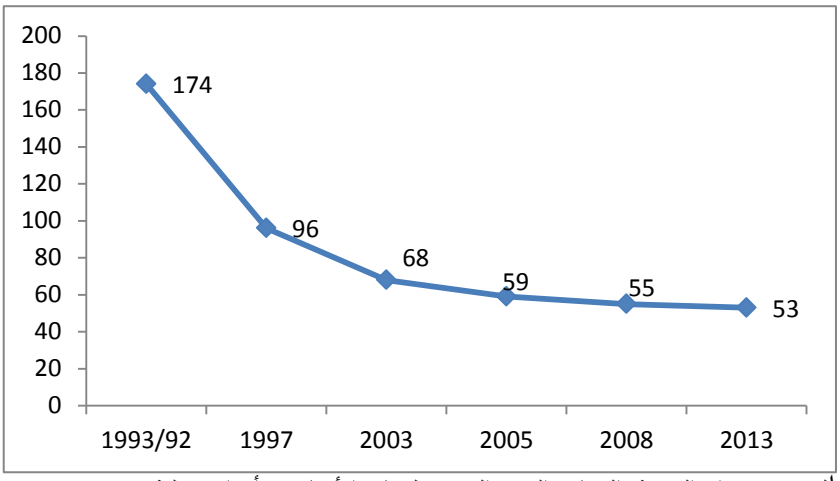

شكل (١/٥)

تطول معدل وفيات الأمهات خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ – ٢٠٠٣

حالة لكل ألف مولود حى

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المسح الصحي لوفيات الأمهات – أعداد مختلفة.

وزارة الصحة والسكان, المسح الديموجرافي الصحي – حصر – أعداد مختلفة.

(*) قاعدة بيانات وزارة الصحة والسكان.

ورغم ذلك الانخفاض أيضاً، فمازال هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بالعديد من الدول النامية، حيث و صلت قيمته خلال ٢٠١٤ في لبنان لنحو ٢٥ حالة وفاة، وتركيا ٢٠ حالة وفاة، والصين ٣٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي، كما يقل كثيراً هذا المعدل عن ١٠ حالات لكل ١٠٠ ألف مولود حي في العديد من البلاد المتقدمة[١]. الأمر الذي يتطلب من الدولة استمرار انتهاج المزيد من السياسات الأكثر قدرة على تحسين الصحة الإنجابية والنفاسية ومن ثمّ خفض معدل وفيات الأمهات إلى أقل المستويات الممكنة.

وعلى المستوى المحلى شهد معدل وفيات الأمهات وفقاً لمكان الإقامة تفاوتاً واضحاً عام ٢٠١٣، حيث ترتفع معدلاته (تتراوح بين ٦٠ – ٦٥ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود) فى محافظات الغربية وبنى سويف وقنا وأسيوط وسوهاج وشمال سيناء، بينما تصل لأدناها (تتراوح بين ٢٤– ٣٧ حالة لكل ألف مولود) فى محافظات بورسعيد والسويس والإسماعيلية والوادى الجديد وجنوب سيناء والبحر الأحمر.

٢/٥/١ نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة:

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨–١٧٠.

شهدت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة حيث ارتفعت إلى نحو ٩٢% وفقاً للمسح الصحي ٢٠١٤ مقابل نسبة قدرها ٧٩% فقط خلال المسح السابق له، أي أنها سجّلت تحسّناً بنحو ٢.٦ نقطة مئوية سنوياً وهو ما يشير إلى أنه على المستوى القومي تقترب مصر من تحقيق هدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وجدير بالإشارة أن نحو ٨٧% من الولادات التي تمت تحت إشراف أخصائيين أجريت في مؤسسات صحية وهو ما يعني أنه مازال هناك نحو ١٣% من الولادات تتم بالمنازل. وتعد التباينات في هذا المؤشر محدودة نسبياً فيما بين الأقاليم والمحافظات حيث أن نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف أخصائيين صحيين بلغت نحو ٩٠% في نحو ١٩ محافظة، وتحققت أقل المعدلات بمحافظتين فقط هما المنيا ومطروح حيث بلغت النسبة ٧٤% و٧٨% في كل منهما على التوالي (شكل رقم ٣/٥)، وهو ما قد يعني صعوبة تحقيق بعض المحافظات وخاصة هاتين المحافظتين لهدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥.

(شكل رقم ٣/٥)

المواليد على أيدي أطباء مهرة (%)

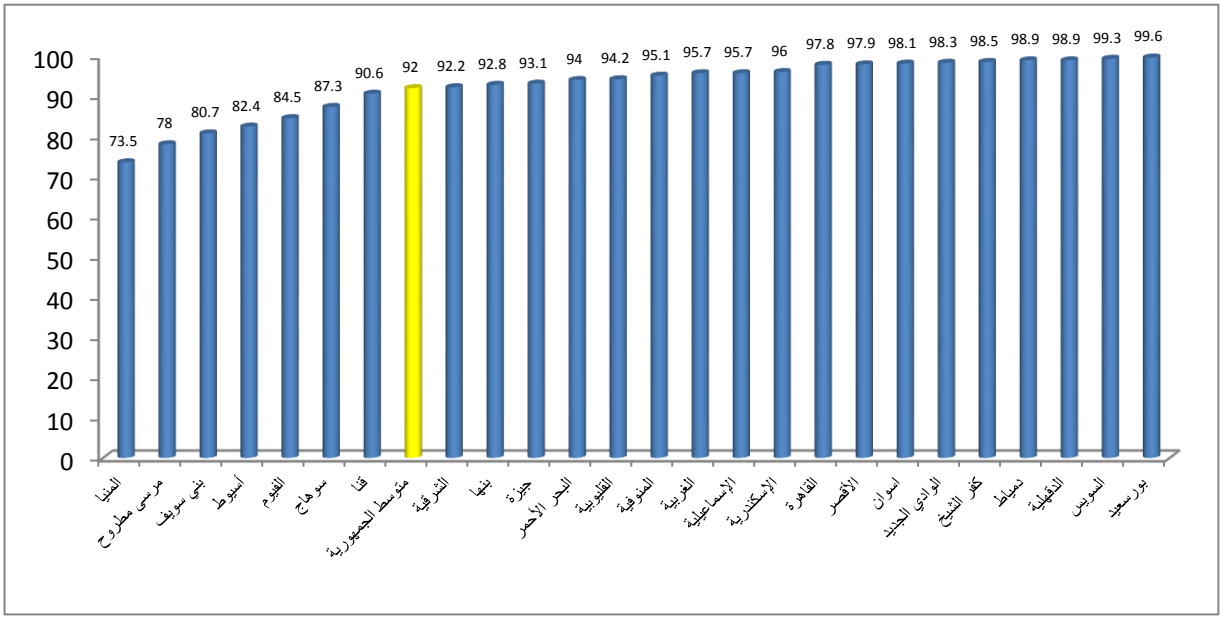

المصدر: Egypt Demographic and Health Survey, ٢٠١٤. Main finding. Ministry of Health and Population

٣/٥/١ معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة:

لم يشهد معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة – على عكس مؤشرات الصحة الإنجابية الأخرى – تقدماً ملحوظاً في خلال أكثر من عقدين حيث ارتفع من نحو ٤٨% وفقاً للمسح الصحي لعام ١٩٩١ إلى نحو ٥٩% فقط وفقاً لنتائج مسح ٢٠١٤، كما لم تشهد العشر سنوات الأخيرة أية تقدم في هذه النسبة حيث تراوحت بين ٥٩% و٦٠%. ويعني ذلك أنه من بين كل عشر سيدات متزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٥

– ٤٩ سنة مازال أربعة منهن لم يستخدمن أي شكل من وسائل تنظيم الأسرة (شكل رقم ٤/٥)، ومع الانخفاض الحالي في مستوى الاستخدام فإنه من الصعب أن تحقق مصر على أي من المستوى القومي أو المحلي هدف الألفية الخاص باستخدام وسائل تنظيم الأسرة (وهو ٧٢% ويمثل مستوى انتشار وسائل تنظيم الأسرة اللازم لتحقيق ٢.١ اجمالى نسبة خصوبة عام ٢٠١٧) [١] بحلول عام ٢٠١٥.

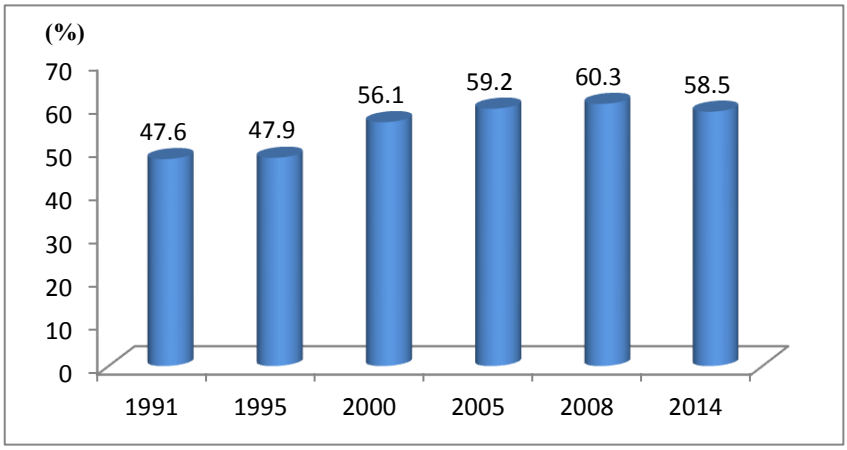

شكل رقم (٤/٥)

تطوّر معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة

المصدر: Egypt Demographic مصدر سابق ٢٠١٤.

ورغم انخفاض هذه النسبة، فمازالت هناك تباينات واضحة فيما بين الأقاليم حيث يحقق إقليم الوجه القبلي أدنى مستوى وهو ٥٠% في مقابل نسبة استخدام قدرها نحو ٦٤% في محافظات الوجه البحري.

أما أقل استخدام لوسائل تنظيم الأسرة فكان في ريف الوجه القبلي حيث تصل نسبته إلى ٤٧% فقط في مقابل نسبة قدرها ٥٩% و٦٤% في حضر كل من الوجه القبلي والبحري على التوالي. وتظهر معدلات الاستخدام على مستوى المحافظات وجود تباينات أكثر شدة فبينما بلغت نسبة السيدات المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة نحو ٦٠% أو أكثر في المحافظات الحضرية باستثناء بورسعيد (٥٩%) وفي كافة محافظات الوجه البحري فإنها انخفضت إلى أقل من ٥٠% في كافة محافظات الوجه القبلي (باستثناء محافظتي الجيزة والفيوم)، ووصلت هذه النسبة لأدنى مستوى لها في محافظتي سوهاج وقنا حيث بلغت ٣١% و٣٨% في كل منهما على التوالي (شكل رقم ٥/٥)، كما تعد محافظة قنا ويليها محافظة سوهاج من أكثر المحافظات التي شهدت انخفاضاً (بلغ نحو ١٠، ٥ نقاط مئوية على التوالي في عام ٢٠١٤ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٥). وهو ما يتطلب تركيز الاهتمام والدعم لبرامج الصحة الإنجابية بمحافظات الوجه القبلى وبهاتين المحافظتين على وجه الخصوص.

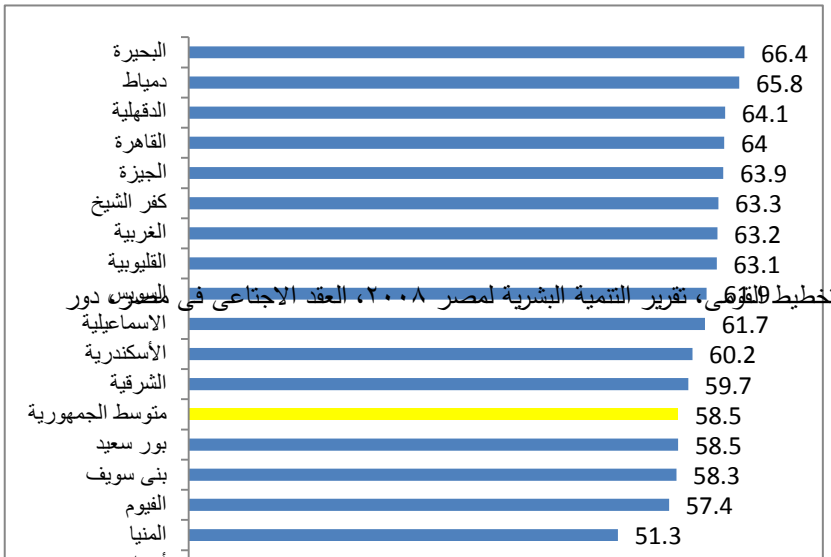

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومعهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨، العقد الاجتماعى فى مصر دور المجتمع المدنى، ٢٠٠٨ ص ٣٦.

شكل رقم (٥/٥)

معدل استخدام وسائل تنظيم
الأسرة بمحافظات
الجمهورية

المصدر: Egypt Demographic and ... مصدر سابق ٢٠١٤.

الغاية (٥-ب): تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

٤/٥/١ الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة:

يُعد الفحص والرعاية الطبية المنتظمة بواسطة مقدمي الخدمة الطبية المدربين خلال فترة حمل الأم أمراً مهماً للاكتشاف والتعامل المبكر مع مضاعفات الحمل وما قد يترتب عليها من مخاطر لكل من الأم والمولود. ولذا، فقد أوصت منظمة الصحة العالمية بضرورة زيارة الأم للطبيب أربعة مرات على الأقل أثناء فترة الحمل حفاظاً على صحة الأم والمولود. ومن الملاحظ أن زيارات المتابعة قبل الولادة أصبحت أكثر انتشاراً في مصر عن ذى قبل, حيث تشير نتائج المسح الصحي لعام ٢٠١٤ أن نسبة الحوامل اللاتي قمن بأربع زيارات على الأقل لرعاية الحمل بلغت نحو ٨٣%, أي أن ثمانية سيدات من بين كل عشرة سيدات يقمن بهذه الزيارة. وقد سجلت هذه النسبة قفزة كبيرة مقارنة بمثيلتها بمسح ٢٠٠٨ والتي بلغت ٦٧% وهو ما يعني أنها زادت سنوياً بنحو ٣.٢ نقطة مئوية، كما أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات عما كانت عليه عام ١٩٩٥ (٢٨%).

ويُشير ذلك إلى أن مصر قد تقترب من تحقيق هدف الألفية على المستوى القومي بحلول عام ٢٠١٥ إذا ما قامت الدولة ببذل المزيد من الجهود وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات التي تساعد على تحسين هذه النسبة، وخاصة في ظل تردد نحو ٩٠% من النساء لمتابعة الحمل بعدد زيارات يقل عن الأربع مرات من جهة، وتحقيق العديد من المحافظات لنسب تفوق ٩٠% للنساء اللاتي يتابعن الحمل بعدد ٤ زيارات منتظمة على الأقل، فضلاً عن اقتراب البعض منها من نسبة ٩٧% من جهة أخرى (شكل رقم ٢/٥).

وبرغم ما تحقق من تقدم فإن التباينات مازالت واضحة فيما بين الأقاليم المختلفة، حيث مازال الوجه القبلي وخاصة الريف ومحافظات الحدود تحقق معدلات منخفضة من هذا المعدل حيث تبلغ نسبة السيدات اللاتي قمن بأربعة زيارات على الأقل للطبيب أثناء فترة الحمل نحو ٧٦%، ٧٣%، ٧٩% على التوالي وذلك مقارنة بالمحافظات الحضرية وحضر الوجه البحري حيث تخطت النسبة ٩٠% في كل منهما.

وتظهر هذه التباينات بصورة أكثر اتساعاً فيما بين المحافظات حيث تراوحت بين ٩٧% كحد أقصى بمحافظة بورسعيد و٦٠% كحد أدنى بمحافظة مطروح (شكل رقم ٢/٥), ويعني ذلك من جهة أخرى صعوبة تحقيق بعض المحافظات وخاصة محافظات الوجه القبلي لأهدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥.

شكل رقم ٢/٥

نسبة الأمهات التي قامت بزيارة الطبيب قبل الوضع أربعة مرات على الاقل (%)

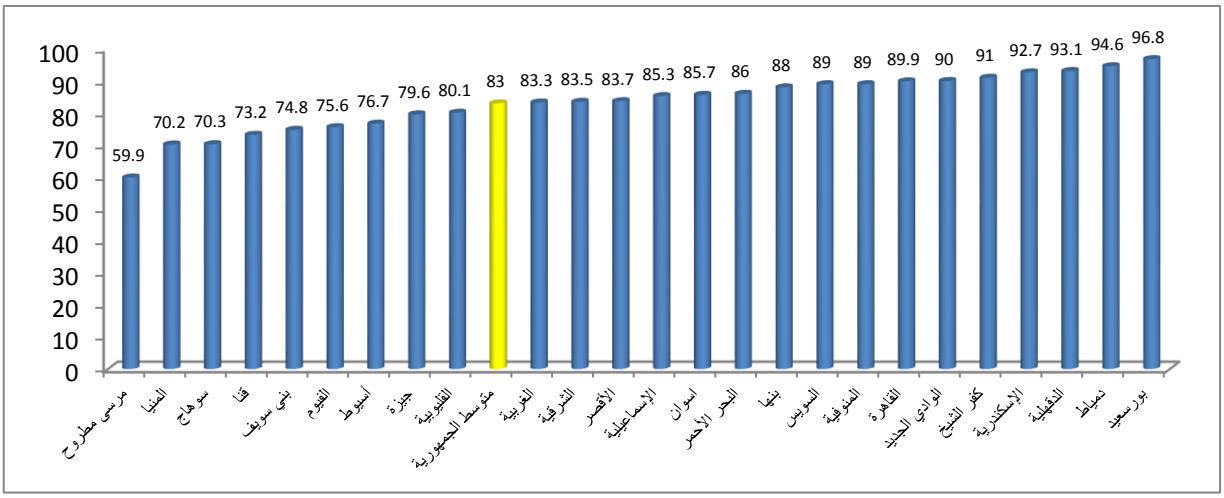

المصدر: Egypt Demographic and Health Survey, ٢٠١٤. Main finding. Ministry of Health and Population

٥/٥/١ الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة:

يشير هذا المؤشر إلى السيدات القادرات على الحمل والإنجاب ولكن ليس لديهن الرغبة في الإنجاب لأسباب مختلفة منها التباعد بين المواليد أو التوقف عن الإنجاب بشكل نهائي، ومع ذلك لا يستخدمن أي شكل من وسائل تنظيم الأسرة، وقد تم الأخذ بهذا المؤشر في أهداف الألفية منذ عام ٢٠٠٥.

تصل نسبة السيدات المتزوجات اللاتي لديهن حاجة غير ملباة لوسائل تنظيم الأسرة وفقاً للمسح الصحي لعام ٢٠١٤ إلى نحو ١٢.٦% من إجمالي السيدات المتزوجات (١٥-٤٩ سنة) وتزيد هذه النسبة قليلاً عن مثيلتها في كل من المسح الصحي لعام ٢٠٠٨ (١١.٦%) ومسح عام ٢٠٠٥ (١٢.٣%)، وتعني هذه النسبة أن هناك واحدة من ضمن كل ثمانية سيدات لديها حاجة غير ملباة لوسائل تنظيم الاسرة.

ويمثل ثُلث النسبة الحالية السيدات اللاتي لديهن الرغبة في وجود تباعد بين المواليد، وباقي النسبة تمثل السيدات اللاتي يرغبن في التوقف عن الإنجاب. تتباين هذه النسبة فيما بين الأقاليم المختلفة حيث تتراوح بين ١٧% كحد أقصى في ريف الوجه القبلي و١٠.٣% كحد أدنى في ريف الوجه البحري.

وترجع خطورة ارتفاع تلك النسبة إلى أن الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة ممكن أن تؤدي إلى حمل غير مقصود مما قد يحمل خطورة للنساء وعائلتهم والمجتمع ككل، ومن أهم أضرار ذلك التعرّض لمخاطر الإجهاض، فضلاً عن التأثير الضار على صحة الأطفال[١].

التحديات التي تواجه تحسين الصحة الإنجابية:

تتأثر الصحة الإنجابية للمرأة بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

- السلوكيات الثقافية والمجتمعية التي مازالت تشجّع على زيادة عدد الأطفال وقصر فترات تباعد الحمل، والزواج المبكّر، والولادة بالمنزل بدون إشراف طبي، وهذه السلوكيات غالباً ما تؤثر بالسلب ليس فقط على الأم ولكن أيضاً على الأطفال من جهة وعلى المجتمع ككل من جهة أخرى، حيث أدت إلى ارتفاع معدل الخصوبة فى مصر ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى نحو ٣.٥ عام ٢٠١٤ بعد أن كان قد انخفض إلى نحو ٣ خلال عام ٢٠٠٨، إضافة إلى بلوغ الفئة العمرية بين (١٥–٤٥) سنة ذروتها وهى الفئة الأكثر قدرة على الإنجاب وتزايد هذه الفئة يزيد من معدل المواليد وكذا معدل الخصوبة.
- انخفاض نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة وخاصة بالريف ولدى النساء، وتشير نتائج المسح الصحي لعام ٢٠١٤ إلى أن السيدات الحاصلات على تعليم عالٍ هن الأكثر قابلية لتلقي خدمات رعاية الحمل، حيث أن نسبة السيدات غير المتعلمات اللاتي يترددن على الأطباء (أربعة مرات على الأقل) خلال فترة الحمل (٨٠%) كانت تقل عن مثيلتها للسيدات الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى (٩٤.٣%)، وكذلك ترتفع نسبة تعرض أطفال السيدات غير المتعلمات للإسهال (١٦.٤%) عن مثيلتها لدى أطفال السيدات الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى (١٢.٦%).
- ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة بريف محافظات الصعيد ولدى النساء على وجه الخصوص، وقد أكدت المسوح السكانية المختلفة على ارتفاع نسبة وفيات الأمهات وانخفاض معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين السيدات اللاتي ينتمين لأدنى مستوى لمؤشر الثروة عن السيدات اللاتي ينتمين لأعلى مستوى لمؤشر الثروة.
- نقص الخدمات والرعاية الصحية وخدمات تنظيم الأسرة وانخفاض كفاءة المتاح منها وخاصة بالمناطق الريفية والنائية.
- انخفاض الوعي الصحي وخاصة لدى النساء غير الملمات بالقراءة والكتابة.
- تراجع الدور الإعلامي خلال السنوات الأخيرة في التوعية بأهمية الصحة الإنجابية والنفاسية.

---

١) Ministry of Economic Development, Egypt achieving the millennium development goals, ٢٠٠٨, p ٣٩.

وللحد من تلك التحديات على الجهات المعنيّة بذل المزيد من الجهود لدعم السياسات المعنيّة بتحسين الصحة الإنجابية والنفاسية وتعزيز سُبل الحصول على خدمات صحية وإنجابية جيدة، ويأتي في مقدمتها توفير وسائل تنظيم الأسرة الحديثة والتوعية باستخدامها وخاصة بالمناطق الريفية، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن كل دولار ينفق على وسائل منع الحمل الحديثة يقابله توفير نحو ١.٤ دولار في الرعاية الصحية للأمهات وحديثي الولادة[١]. كما يلزم التعاون والتنسيق بين الحكومة والمجتمع المدنى من أجل التخطيط لحملات إعلامية جديدة لرفع الوعى لدى النساء حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة, كما ينبغى أن تتضمن مبادرات الرعاية الصحية المتكاملة برامج محو الأمية وخاصة فيما بين الفتيات المقبلات على الزواج.

ونخلص مما سبق إلى انه بتتبع المحافظات التى تقع ضمن أفضل وأسوأ سنة محافظات فى اتخاذ مؤشرات أهداف الألفية السابق الإشارة إليها يمكن ملاحظة ما يلى :

- أن محافظات أسيوط وقناة وسوهاج وبنى سويف جاءت ضمن أكثر المحافظات السنة ارتفاعاً فى نسبة كل من الفقر المطلق والفقر الموقع، ولذا فقد ظلت تلك المحافظات ضمن المحافظات السنة الأكثر ارتفاعاً فى نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود، كما جاءت محافظات أسيوط وسوهاج وبنى سويف ضمن الست محافظات الأقل انخفاضاً فى نسبة الولادات التى تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة، فى حين ظلت محافظات أسيوط وقناة وسوهاج ضمن المحافظات السنة الأكثر انخفاضاً فى معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، واللافت للنظر أن رغم ذلك لم يأت أى من هذه المحافظات ضمن الستة محافظات الأكثر انخفاضاً فى معدل القيد الصافى للأطفال بأى من مرحلتى التعليم الابتدائى أو الاعدادى على الرغم من أن هذه المحافظات الأربعة ضمن المحافظات الستة الأكثر ارتفاعاً فى نسبة الأمية وعلى النقيض من ذلك جاءت محافظتى دمياط والسويس ضمن المحافظات الستة الأقل انخفاضاً فى نسبة الفقر المطلق والفقر المدقع، بينما لم تأتى محافظة دمياط ضمن الستة محافظات الأقل انخفاضاً فى نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود فإنها جاءت ضمن المحافظات الستة الأقل انخفاضاً فى كل من نسبة الولادات التى تجرى تحت إشراف أخصائيين مهرة ومعدلات تنظيم الأسرة، ومعدل القيد الصافى للأطفال بكل من مرحلة التعليم الإبتدائى والإعدادى، أما محافظة السويس فقد جاءت ضمن المحافظات الستة الأقل انخفاضاً فى كلاً من معدل وفيات الامهات لكل ١٠٠ ألف مولود ونسبة الولادات التى تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة، ومعدل القيد الصافى للأطفال فى كل من

---

[١] الأمم المتحدة، شراكة عالمية .. مصدر سابق عن: سينح سي داروين، ج (٢٠١٢) تكاليف وفوائد خدمات منع الحمل، التقديرات بالنسبة لعام ٢٠١٢، معهد نمو تماشر، صـ ١٦.

مرحلة التعليم الإبتدائى والإعدادي، فى حين لم تأتى ضمن المحافظات الستة الاقل إنخفاضاً فى معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

٦/١ الهدف السادس: مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

الهدف:

مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

الغايات:

الغاية السادسة – أ: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ.

- **معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة**
- **استخدام الواقى الذكرى في آخر ممارسة جنسية عالية الخطورة .**
- **نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز**
- **نسبة اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة.**

الغاية السادسة – ب: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه.

- **نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية**

الغاية السادسة– ج: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

- **معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا**
- **نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات**
- **نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا**
- **معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به**
- **نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر.**

الغاية السادسة أ: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ.

١/٦/١ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة

لا يمثل فيروس نقص المناعة (الإيدز) خطراً صحياً فى مصر، (حيث أن معدل الإصابة به مازال يقل عن ٠.٠١% من إجمالى عدد السكان)، رغم الارتفاع السنوى فى عدد الحالات المكتشف إصابتها بالفيروس والتي بلغت عام ٢٠١٤ نحو ٨٢٥ حالة (ارتفع هذا العدد إلى نحو ٩٨١ حالة بعد تحديث البيان خلال شهر فبراير ٢٠١٥). ولكن ما يدعو إلى القلق أن عدد هذه الحالات قد تضاعف خلال الفترة ٢٠١٠ –٢٠١٤، وتتركز بصفة أساسية (بنسبة ٦٢.٣%) فى الفئات الشابة (٢٥– ٤٤) سنة، أما الفئة العمرية التى يختص بها مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية (١٥– ٢٤ سنة) فلا تتجاوز نسبة الإصابة بها عام ٢٠١٤ نحو ٧% من إجمالى الحالات المصابة وذلك بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ نحو ١١% عام ٢٠١٠ (جدول رقم ٦–١). وجدير بالإشارة أن إجمالى عدد الحالات التى أصيبت بالإيدز فى مصر منذ عام ١٩٨٦ بلغت ٥٩٢٩ حالة خلال عام ٢٠١٤، متبقى منها على قيد الحياة (المتعايشين مع المرض) بعد استبعاد حالات الوفاة نحو ٤٦٣٥ حالة.

جدول رقم (٦–١)

توزيع حالات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرى (الايدز) حسب الفئة العمرية

خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٤

فئات العمر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
<٥	٧	١١	١١	١٤	١١
١٤–٥	٦	٦	٥	٧	١٢
٢٤–١٥	٤٥	٤١	٥١	٨٠	٥٦
٤٤-٢٥	٢٤٦	٢٣٦	٣٦٣	٤١٩	٥١٤
٥٩-٤٥	٥١	٩٥	١٢١	١٢٣	١٣٤
≥٦٠	٦	٩	١٦	١١	١٤
غير معروف	٤٤	٢٩	٥٢	٨٠	٨٤
الجملة	٤٠٥	٤٢٧	٦٢١	٧٣٤	٨٢٥

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان، بيانات غير منشورة.

هذا ويُعد الاتصال الجنسى من أكثر الأسباب المؤدية إلى ظهور حالات الإصابة بمرض نقص المناعة فى مصر بنسبة تبلغ نحو ٦٧.١%، يليه تعاطى المخدرات عن طريق الحقن (Injection Drugs Uses) بنسبة ٢٩.٧%، وهو الأمر الذى يؤكد انتشار حالات الإصابة بين الفئات الشابة ٢٥ -٤٤ سنة حيث أنها الفئات العمرية الأكثر ممارسة للجنس أو تعاطى المواد المخدرة، فى حين تبلغ نسبة الإصابة من خلال انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال نحو ٣.٢% من جملة الحالات المصابة (شكل رقم ٦-١) وهو ما يؤكده انخفاض عدد الحالات المصابة فى الفئات العمرية الاقل من خمسة عشر عاماً.

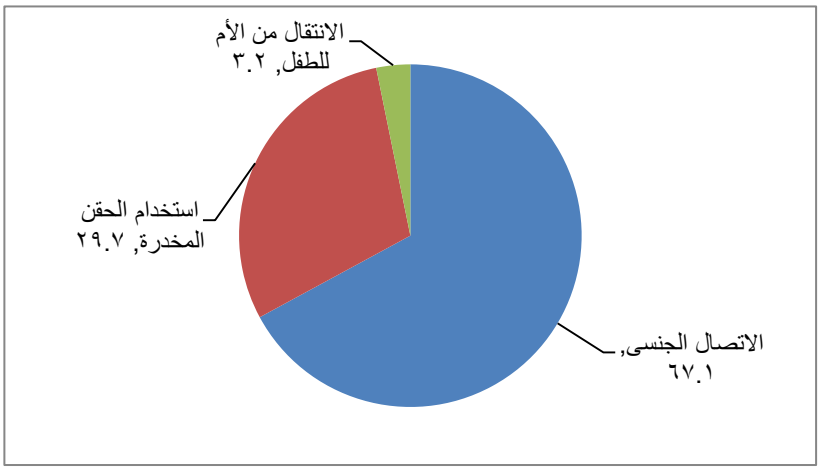

شكل رقم (٦-١)
توزيع حالات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرى (الايدز) بحسب وسيلة الإصابة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان، بيانات غير منشورة.

وبتتبع توزيع حالات الإصابة بمرض الإيدز وفقاً للنوع تبين أنه أكثر انتشاراً بين الذكور حيث ارتفعت نسبة الإصابة لدى الذكور من نحو ٨٠% فى عام ٢٠١٠ إلى نحو ٨٢% عام ٢٠١٤، فى حين بلغت نحو ٢٠% فى المتوسط لدى الإناث خلال تلك الفترة (شكل رقم ٦-٢).

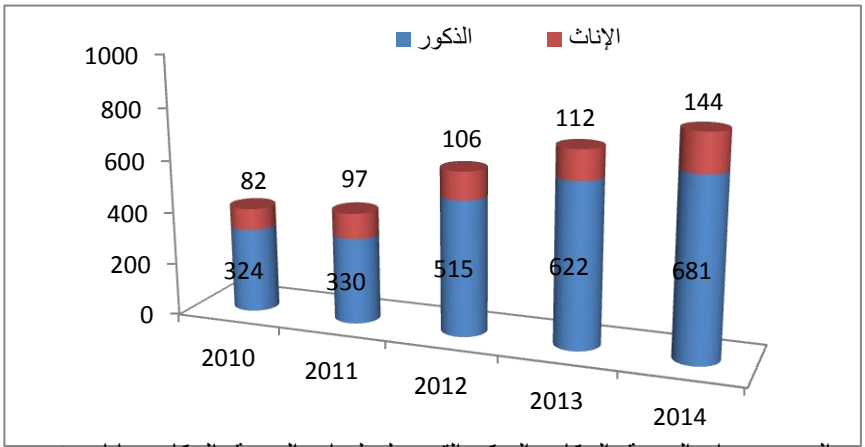

شكل رقم (٦-٢)
توزيع حالات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرى (الايدز) حسب النوع خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان، بيانات غير منشورة.

ومن الملاحظ تركز الحالات المصابة بمرض الإيدز فى محافظات أقليم القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية بنسبة ٦٤% من جملة الحالات المصابة خلال عام ٢٠١٤، فى حين تنخفض الحالات المصابة بصورة كبيرة فى المحافظات الحدودية لتسجل حالة واحدة فقط وتتلاشى تماماً فى محافظة الوادى الجديد.

الغاية السادسة – ب: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه.

٢/٦/١ نسبة السكان اللذين بلغت اصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة

انتهجت وزارة الصحة والسكان ممثلة فى البرنامج الوطنى لمكافحة الإيدز استراتيجية جديدة للحفاظ على معدل الانتشار المنخفض للإيدز فى مصر، وذلك بتحديث الدليل الوطنى للرعاية الإكلينيكية والعلاج فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ لتتماشى مع التوصيات المعدلة من منظمة الصحة العالمية، وتحديث استراتيجية منع انتقال العدوى من الأم للجنين من خلال توفير الوعى السليم للسيدات المترددات على مراكز رعاية الحمل وتنظيم الأسرة. وتوفير إمكانية عمل الفحص السريع للكشف عن الفيروسات فى إطار من السرية، وفى هذا الإطار نفذ البرنامج الوطنى للإيدز مشروع لإدماج السيدات المتعايشات مع الفيروسات داخل الوحدات الصحية الإنجابية بثلاث محافظات[١].

كما تقدم الوزارة خدمات الرعاية الصحية لمنع العدوى فى حال ثبوت الإصابة بالإيدز، ففى سبيل الحد من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرى/ الإيدز عن طريق الاتصال الجنسى تقوم الوزارة بالتوعية المستمرة من خلال تعزيز خدمات تقديم الاستشارات دون الكشف عن هوية الأفراد المصابة بالمرض، وإجراء الاختبارات المستمرة والتحاليل المجانية فى سرية تامة، فضلاً عن توفير الأدوية المضادة للفيروسات مجانا للأشخاص حاملي الفيروس. وفقاً لإحصاءات وزارة الصحة والسكان بلغ عدد الحالات التى صرفت علاج ولو لمرة واحدة خلال عام ٢٠١٤ نحو ١٧١٥ حالة علماً بأن صرف العلاج يتم بصورة شهرية – وقد تزيد عدد الحالات التى تحتاج لعلاج عن ذلك حيث أن حاجز الوصم والتمييز يحول دون سعى طلب بعض المصابين للعلاج من الإيدز نتيجة لبعض المعتقدات الخاطئة الخاصة بالعزل عن المجتمع،– فضلاً عن ذلك قامت الوزارة باعتماد برامج توعية على نطاق صغير لأكثر فئات السكان عرضة للخطر مثل متعاطي المخدرات عن طريق الحقن والشواذ من الرجال وبخاصة المتواجدين

[١] تصريح وزير الصحة حول عدد المتعايشين مع الإيدز فى مصر مأخوذ من
http://www-wlwatannews.com/news/details/٦٠٩٨٩

في بيئات السجون، كما تم إزالة القوانين العقابية والسياسات والممارسات التميزية تجاه المصابين بمرض الإيدز والتي كانت تعرقل الاستجابات الفعالة للعلاج من المرض.

واستمراراً لجهود الدولة للقضاء على الإصابة بالإيدز انضمت مصر خلال عام ٢٠١٤ إلى الحملة العالمية للإيدز لتحقيق ثلاثة أصفار بحلول عام ٢٠٣٠ وهى صفر إصابات جديدة بالفيروس، وصفر وفيات، وصفر وصمة العار والتمييز [١].

٣/٦/١ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أما بخصوص التوعية بمدى معرفة الشباب فى الفئة العمرية ١٤- ٢٥ سنة بمرض الإيدز فوضح المسح السكانى الصحى فى عام ٢٠٠٨ أن واحد من بين كل خمسة شباب وواحدة من بين كل عشرين شابة لديهم معرفة شاملة صحيحة عن فيروس نقص المناعة/ الإيدز وهو الأمر الذى يتطلب المزيد من الإهتمام الإعلامى وحملات التوعية المستمرة خاصة فى المناطق الأكثر عرضة للإصابة بالمرض.

الغاية السادسة- ج: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

٤/٦/١ معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا

لا يمثل مرض الملاريا مشكلة خطيرة فى مصر كما هو الحال بالنسبة لمرض الإيدز، حيث أقرت منظمة الصحة العالمية أن مصر قد قضت على الملاريا فى عام ١٩٩٨، ولذا فإن ما يسجل من بعض حالات الإصابة بالملاريا حالياً هو من الحالات الوافدة من الدول الإفريقية. حيث بلغت كافة الحالات المصابة بالمرض نحو ٣٧٦ حالة فقط فى عام ٢٠١٤، جميع هذه الحالات وافدة من الخارج عدا ٢٢ حالة فقط لمصريين، وهو الأمر الذى يؤكد على ضرورة تفعيل إجراءات الحجر الصحى على الموانئ البرية والبحرية والجوية، للحد من توافد الحالات المصابة إلى مصر، أو إلزام المسافرين إلى مصر بضرورة تقديم شهادات صحية تفيد خلوهم من المرض وبخاصة من الدول التى ترتفع فيها نسبة الإصابة. وكذا إلزام المصريين المسافرين إلى تلك الدول بالحصول على التطعيمات اللازمة قبل التوجه إليها، حتى يتم الحد من الحالات الوافدة إلى مصر والتى رغم ضآلتها إلا أنها قد بلغت عام ٢٠١٤ أكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه فى عام ٢٠١٠ (شكل رقم ٣/٦). ورغم ذلك يمكن القول بأن مصر قد حققت هدف الألفية المتعلق بوقف انتشار الملاريا فى مصر.

[١] الأمم المتحدة: مضر تعلن نهاية الإيدز عام ٢٠٣٠ مأخوذ من http://www.roayahnews.com

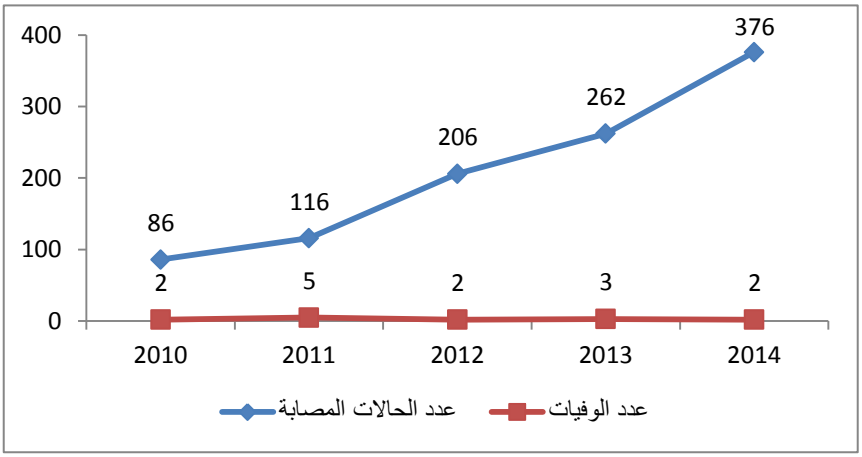

شكل رقم (٣/٦)
عدد حالات الاصابة والوفاة
بمرض الملاريا من عام
٢٠١٠ حتى ٢٠١٤

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان، بيانات غير منشورة.

٥/٦/١ معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالدرن / السل

تقوم وزارة الصحة بجهود كبيرة للحد من انتشار الإصابة بالدرن، ومنها فرض تطعيم إجبارى على جميع الأطفال حديثى الولادة بتطعيمهم ضد الإصابة بهذا المرض خلال أسبوعين فقط من الولادة، والأخذ بالطرق الحديثة فى العلاج. وهو الأمر الذى أسهم فى انخفاض معدلات الإصابة بالمرض من نحو ٣٤ حالة إصابة عام ١٩٩٠ إلى ١٩ حالة فى عام ٢٠١٠، ثم إلى ١٧ حالة فقط لكل ١٠٠ ألف من السكان فى عام ٢٠١٤. أى أنه تم تخفيض معدل الإصابة بأكثر من النصف خلال تلك الفترة (جدول رقم ٦-٢). وانخفض كذلك معدل الوفاة بالمرض إلى أكثر من النصف. حيث تراجع من نحو أربعة حالات عام ١٩٩٠ إلى ١.١ حالة فى عام ٢٠١٠ ثم إلى نحو ٠.٤٦ حالة وفاة لكل مائة ألف من السكان فى عام ٢٠١٤(جدول رقم ٦-٢).

جدول رقم (٢/٦)

معدل الاصابة والوفاة بمرض السل من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤

السنة	معدل الاصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان	معدل الوفاة لكل ١٠٠ ألف من السكان
٢٠١٠	١٩	١.١
٢٠١١	١٨	٠.٨٢
٢٠١٢	١٧	٠.٥٧
٢٠١٣	١٧	٠.٤٦

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان، بيانات غير منشورة.

ويعنى ذلك أن مصر قد حققت بالفعل هدف الألفية المتعلق بخفض معدلات انتشار السل ووفياته بنسبة ٥٠% مما كانت عليه عام ١٩٩٠.

٦/٦/١ نسبة الحالات المصابة التى حصلت على الأدوية الملائمة وتم شفاؤها

شهدت نسبة الشفاء من مرض الدرن فى مصر زيادة مستمرة حتى وصلت عام ٢٠١٢ إلى ٨٧% وذلك بعد الأخذ بالنظام العلاجى قصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة المعروف بإسم (DOTS), وتجاوزت مصربذلك الهدف المحدد لنسب الشفاء (الهدف العالمى لنسبة الشفاء هو ٨٥%). وهو ما يعنى أن مصر قد حققت بالفعل هدف الألفية بخصوص نسبة الشفاء من مرض السل.

وجدير بالإشارة أنه يتوطن فى مصر العديد من الأمراض الأخرى يأتى فى مقدمتها مرض الإلتهاب الكبد الوبائى ومرض السرطان، حيث ترتفع نسب الإصابة بهما إلى معدلات خطيرة قد تهدد الأمن القومي لمصر إذا لم يتم التعامل معها بالقدر الكافى.

٧/١ الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية

الهدف:

كفالة الاستدامة البيئية

الغايات:

غاية (٧-أ): إدماج مبادئ التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.

المؤشرات:

- **نسبة مساحة الأراضى المغطاة بالغابات.**
- **مجموع انبعاثات ثانى أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلى الإجمالى.**
- **استهلاك الموارد المستنفذة للأوزون.**
- **نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.**
- **نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة.**

غاية (٧-ب): الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجى بحلول عام ٢٠١٠.

المؤشرات:

- **نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية.**
- **نسبة الأجناس المهددة بالإنقراض.**

غاية (٧-ج): تخفيض نسبة الاشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياة الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحى الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

المؤشرات:

- **نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياة للشرب محسنة.**
- **نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة.**

غاية (٧-د): تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

المؤشرات:

- **نسبة سكان الحضر المقيمين فى أحياء فقيرة.**

يعد هدف كفالة الاستدامة البيئية أحد أهم الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها باعتبارها عنصراً رئيسياً وفعالاً فى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة فى المجتمع ، فلم يعد مفهوم التنمية المستدامة يقتصر فقط

على البعد الاقتصادى وإنما امتد ليتضمن العدالة الاجتماعية والتنمية الثقافية والحضارية والاستدامة البيئية بالحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة للدولة من مياه وأراضى وهواء وغيرها من الموارد الطبيعية والعمل على حسن استغلالها وتقليل الهدر فيها والحفاظ عليها من التلوث. وقد أكد الدستور المصرى فى مادته (٢٩) على التزام الدولة بحماية الرقعة الزارعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، وتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، كما ألزمت المادة (٣٠) من الدستور الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية، كما أكدت المادة (٣٢) من الدستور على أن الموارد الطبيعية ملك الشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها. وأكدت المادة (٤٤) على التزام الدولة بحماية نهر النيل وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها،

كما ألزمت المادة نفسها الدولة بحماية مياهها الجوفية واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائى ودعم البحث العلمى فى هذا المجال، وحظرت التعدى على حرم نهر النيل أو الإضرار بالبيئة النهرية، وألزمت الدولة بإزالة ما يقع عليه من تعديات. كما أكدت المادة (٤٥) على التزام الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممارتها المائية ومحمياتها الطبيعية، وحظر التعدى عليها أو تلويثها، أو استخدامها بما يتنافى مع طبيعتها. وكفالة الدولة بحماية وتنمية المساحة الخضراء فى الحضر والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعروض منها للإنقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان. كما أكدت المادة (٤٦) على أحقية كل شخص فى بيئة صحية سليمة، على أن تكون حماية البيئة واجب وطنى، وأن تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة. ويؤكد ذلك علي الأهمية الكبيرة التى أولاها الدستور المصرى لكفالة الاستدامة البيئية وتحقيق الحفاظ على البيئة كهدف قومى يتحقق خلال الفترات القادمة وهو ما يتوافق بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

غاية (٧-أ): إدماج مبادئ التنمية المستدامة فى السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.

١/٧/١ نسبة مساحة الأراضى المغطاة بالغابات الشجرية والأحزمة الخضراء.

تعد الغابات والأشجار المزروعة أحد عناصر الموارد الطبيعية المتجددة التى تقوم بحفظ التوازن البيئى وحماية البيئة بكل عناصرها، ومع التزايد المستمر لكميات مياه الصرف الصحى وإنشاء محطات معالجة فى سائر أنحاء الجمهورية أولت الدولة اهتماماً كبيراً بزراعة الغابات والأحزمة الخضراء باستخدام مياه الصرف المعالجة بما له من عائد كبير بيئياً واجتماعياً واقتصادياً.

فقد شهدت مساحة الغابات فى مصر ارتفاعاً بلغت نسبته نحو ٥٢.١% بين عامى ٢٠٠٧و ٢٠٠٩ حيث ارتفعت مساحة الغابات الشجرية من ١١.٢ ألف فدان إلى نحو ١٧ ألف فدان بين العامين على التوالى إلا أن مساحة هذة الغابات الشجرية تراجعت عام ٢٠١٠ لتبلغ نحو ١٣.٨ ألف فدان فقط ، ثم عاودت الارتفاع حتى وصلت عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٧ ألف فدان موزعة على نحو ٣٤ غابة فى سبعة عشر محافظة (شكل رقم ١/٧).

يضاف إلى ذلك قيام الدولة بالبدء في تنفيذ مشروع الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى بطول ١٠٠ كم ومن المخطط أن يزرع به ٥٥٠ ألف شجرة للاستفادة كذلك من مياة الصرف الصحى المعالجة، وقد تم الإنتهاء من زراعة الأسبقية الأولى بطول ١٤ كم (بدءً من تقاطع طريق القطامية – العين السخنة مع الطريق الدائرى وإلى تقطاع طريق القاهرة السويس) حيث تم زراعة ٦٥ ألف شجرة، كما تم الإنتهاء من البنية الأساسية للأسبقية الثانية بطول ٨ كم (بدءً من تقاطع طريق القاهرة السويس وحتى تقاطع القاهرة – الإسماعيلية) ومستهدف لهذه المرحلة الثانية زراعة ٥٠ ألف شجرة[١].

وتوالى الوزارة جهودها بزراعة الأحزمة الخضراء حول المدن ودعم جميع محافظات الجمهورية بالأشجار والشجيرات، حيث بلغ عدد الأشجار المقدمة كدعم بيئي خلال عام ٢٠١٢ نحو ١٣.٥ ألف شجرة بمتوسط يبلغ حوالى ٥٠٠ شجرة لكل محافظة.

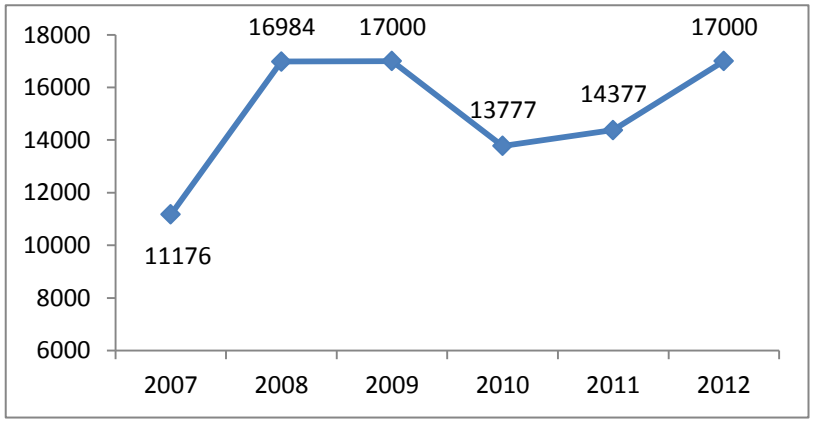

شكل رقم (١/٧)

مساحة الغابات الشجرية فى جمهورية مصر العربية بالفدان

المصدر: – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, قاعدة بيانات الجهاز.

- جهاز شئون البيئة, تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠١٢.

٢/٧/١ انبعاثات ثانى أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلى الإجمالى.

شهدت كمية الانبعاثات من غاز ثانى أكسيد الكربون الناتجة عن حرق الوقود الأحفورى فى مصر زيادة مطردة فقد ارتفعت من نحو ٧٥ مليون طن سنوياً فى عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى نحو ٢٢٦ مليون طن خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٩.٦%، وارتفع هذا المعدل قليلا بين عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و ٢٠١٢/٢٠١١ حيث سجل معدل زيادة سنوى قدره ١٠.٤% (شكل رقم ٢/٧), فى ذات

[١] جهاز شئون البيئة، تقرير حالة البيئة فى مصر ، ٢٠١٢. ص ٣٠٨، ٣١٤.

الوقت الذى ارتفع فيه متوسط نصيب الفرد من هذه الإنبعاثات من نحو ١.٤ طن فى عام ١٩٩١/١٩٩١ إلى نحو ٣.٨٨ طن للفرد فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ مسجلاً معدل زيادة سنوى قدره ٨.٤% (شكل رقم ٣/٧)، ورغم ذلك يعد نصيب الفرد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى مصر منخفضاً كثيراً مقارنة بمثيله فى المناطق المتقدمة والذى يبلغ نحو ١١ طناً عام ٢٠١١[١]، وتأتى قطر على قمة دول العالم بمتوسط قدره ٥٣.٥ طن / فرد[٢] ،

فى ذات الوقت شهد مجموع انبعاثات ثانى اكسيد الكربون لكل دولار من الناتج بتعادل القوة الشرائية تذبذباً سنوياً تراوح بين ٠.٣-٠.٤. (شكل رقم ٣/٧)، هذا ويعد قطاع الكهرباء المساهم الأكبر فى هذه الانبعاثات (٤٠%) يليه قطاعي النقل (١٧.٨%) والصناعة (١٧%), أما القطاع المنزلى فيساهم بنحو ٧.٩% فقط.

شكل رقم (٢/٧)

كمية الانبعاثات من غاز ثانى أكسيد الكربون (بالمليون طن) خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٢

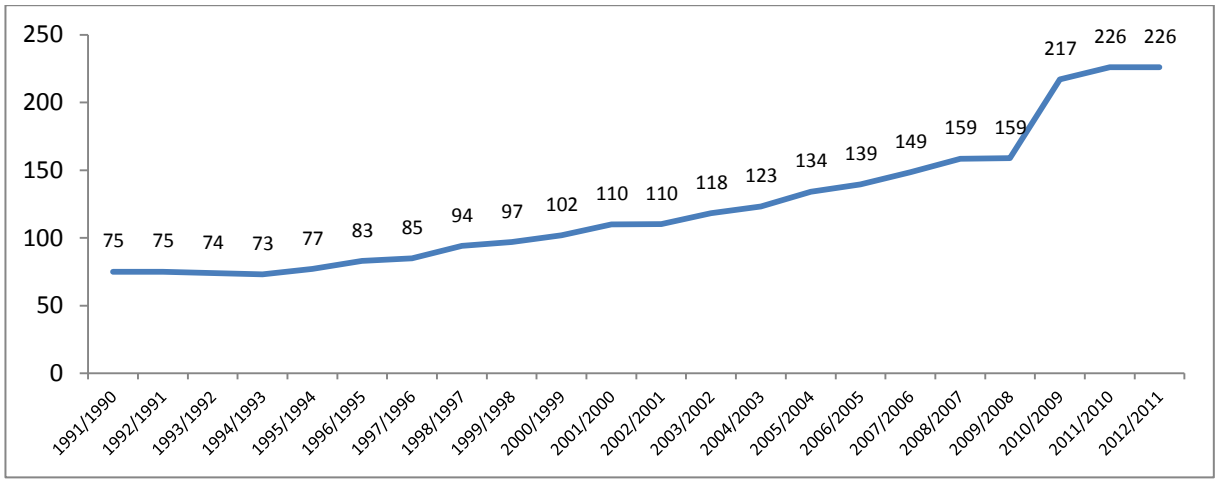

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, المؤشرات البيئية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٩٠– ٢٠٠٩) وقاعدة بيانات البنك الدولى (٢٠١٠– ٢٠١٢).

[١] الأمم المتحدة, تقرير الأهداف الإنمائية، مرجع سبق ذكره.

[٢] قطر تتصدر قائمة انبعاثات ثانى اكسيد الكربون مأخوذ من Arabic-ahram.org.eg.News Q/١١٨٩٠.aspx

شكل رقم (٧ / ٣)

متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون ومجموع انبعاثات غاز ثانى اكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلى الإجمالى (مقوم بالقوة الشرائية) خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١٢

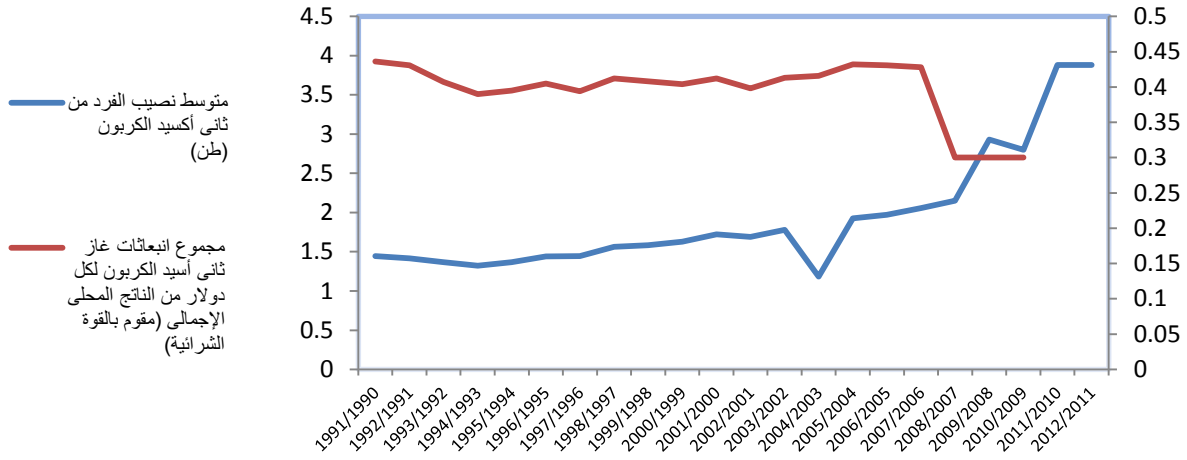

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, المؤشرات البيئية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٩٠– ٢٠٠٩) وقاعدة بيانات البنك الدولى (٢٠١٠– ٢٠١٢).

٣/٧/١ استهلاك الموارد المستنفذة للأوزون.

تسنفذ طبقة الأوزون من زيادة الانبعاثات من الغازات المسببة لتآكلها كالهالون والأيرسولات الطبية والمواد الكلورفلوروكربونية، ومادة بروميد الميثيل، وقد قامت الدولة بحظر استيراد الهالون عام ٢٠١٠ والمواد الكلورفلوروكربونية عام ٢٠١١، وبالنسبة للأيرسولات الطبية تم التحول إلى بدائل أخرى لها صديقة للبيئة مع نهاية عام ٢٠١٣, مع العمل على وقف استخدام المواد الكلورفلوروكربونية وفقاً لبرنامج زمنى تدريجى يخفض نسبة استهلاكها فى يناير ٢٠١٥ بمقدار ١٠% من مستوى الاستهلاك عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وتصل نسبة الخفض إلى ٣٥% فى عام ٢٠٢٠، ثم إلى ٦٧.٥% فى عام ٢٠٢٥، ثم ٩٧.٥% فى عام ٢٠٣٠، ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ١٠٠% عام ٢٠٤٠. كما تستهدف الدولة الخفض التدريجى فى استخدام مادة بروميد الميثيل واستخدام بدائل أخرى صديقة للبيئة، وهو الأمر الذى يشير إلى قيام مصر باتخاذ خطوات فاعلة فى معالجة ظاهرة تآكل طبقة الأوزون, حيث تم تخفيض نسب استهلاك كافة المواد المستنفذة لطبقة الأوزون إلى المستويات التى حددها بروتوكول مونتريال.

٤/٧/١ نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة.

تعتمد مصر بشكل أساسي على مياه النيل التى تبلغ حصتها الثابتة منه ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً تمثل نحو ٩٤% من اجمالى حجم الموارد المائية المتجددة البالغة نحو ٥٩.٢ مليار متر مكعب, وبجانب المياه المتجددة تعتمد مصر على مصادر أخرى للمياه منها مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى

والصرف الصناعى المعاد استخدامها والمياه الجوفية السطحية بالوادى والدلتا والتى بلغ إجمالها عام ٢٠١٣ نحو ٢١.٥ مليار متر مكعب. وتصل نسبة استهلاك مصر من المياه لإجمالى حجم الموارد المائية عام ٢٠١٣ نحو ٧٥.٥% مقابل نسبة قدرها ٧٠.٦% عام ٢٠٠٥. ومع الزيادة المستمرة فى أعداد السكان والتى لم يقابلها زيادة فى المتاح من الموارد المائية أصبحت مصر تقع تحت حد الفقر المائى والذى يقدر عالمياً بمقدار ألف متر مكعب للفرد سنوياً, حيث تناقص نصيب الفرد فى مصر من موارد المياه المتجددة من نحو ٧٦٩ متر مكعب عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٦٩٠ متر مكعب فقط عام ٢٠١٣ وهو ما يعادل ٦٩% من حد الفقر المائى.

هذا ويعد تلوث المجارى المائية والمياه الجوفية نتيجة صرف المخلفات الزراعية والصناعية أهم التحديات أمام توفير المياه الصالحة للاستخدام, ومع ذلك، فقد أشارت نتائج رصد نوعية المياه بنهر النيل بالمحافظات المختلفة من أسوان إلى القاهرة الكبرى الصادرة عن مركز الرصد البيئى إلى أن النهر مازال يتمتع بالقدرة على التنقية الذاتية حيث لم يتعد متوسط تركيزات معظم العناصر التى تم قياسها الحدود المسموح بها بالقانون. ومن المتوقع أن تواجه مصر تحدياً آخر ممثلاً فى الآثار المتوقعة لتغير المناخ على الموارد المائية لنهر النيل. لذا تحتم الفجوة المتزايدة المتوقعة بين موارد المياه المتجددة المتاحة والاحتياجات المحلية من المياه ضرورة العمل على الوصول على الأقل إلى حد الندرة المائى من خلال العمل على التوسع فى إعادة استخدام المياه, واستخدام المياه الجوفية غير المتجددة, وتحلية مياه البحر واستيراد المياه الإفتراضية virtual water الكامنة فى الكثير من المنتجات الغذائية, بجانب العمل على سرعة الانتهاء من المشروعات المخطط إقامتها لزيادة نصيب مصر من مياه نهر النيل.

غاية (٧-ب): الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجى بحلول عام ٢٠١٠.

٥/٧/١ نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية

قامت مصر بمضاعفة عدد المحميات الطبيعية لترتفع من نحو ١٥ محمية عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣٠ محمية طبيعية عام ٢٠١٢ بإجمالى مساحة بلغت نحو ١٤٦ ألف كم٢ تمثل نحو ١٤.٧% من مساحة مصر الإجمالية، وتقارب هذه النسبة مثيلتها على مستوى العالم والتى قدرت عام ٢٠١٣ بنحو ١٤.٦% من مساحة اليابسة كما تفوق مثيلتها بالمناطق المتقدمة والتى تبلغ فيها النسبة نحو ١٤% من مساحة اليابسة[١]،ومع ارتفاع نسبة مساحة المحميات في مصر إلى ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٤ (٧.٢% من مساحة الأرض) يمكن القول أن مصر سوف تحقق النسبة الموصى بها من قبل اتفاقية التنوع البيولوجى للمحميات الطبيعية (وهى ألا تقل نسبة المناطق المحمية من المناطق الأرضية عن ١٧%

[١] الأمم المتحدة, الأهداف الإنمائية، مرجع سبق ذكره , ص٤٣

بحلول عام ٢٠٢٠), كما أن نسبة مساحة المحميات الطبيعية للمناطق الأيكولوجية البحرية لم تتعد فى مصر ١.٧% فقط – وصلت هذه النسبة إلى ٩.٧% على مستوى العالم – وهى تقل كثيراً عن النسبة الموصى بها من قبل الإتفاقية (وهى ألا تقل نسبة المحميات الطبيعية للمناطق الأيكولوجية البحرية عن ١٠% بحلول عام ٢٠٢٠)[١]، وتتوزع المحميات الطبيعية فى مصر ما بين محميات بحرية (٧), ومحميات صحراوية (٧) ومحميات جيولوجية (٨) ومحميات أراضى رطبة (٨).

غاية (٧–ج): تخفيض نسبة الاشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياة الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحى الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٦/٧/١ نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياة الشرب المأمونة

تستهدف هذه الغاية خفض نسبة السكان العاجزين عن الحصول على مياة شرب مأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وقد حققت مصر بالفعل هدف الألفية المفروض الوصول إليه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ على المستوى القومى وعلى مستوى معظم المحافظات، حيث ارتفعت نسبة الأسر التى تحصل على مياة مأمونة للشرب (من خلال الشبكة العامة) من ٧٩.٩% عام ١٩٩٢ إلى ٩٤.٧% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨* على المستوى القومى، كما اقتربت المحافظات الحضرية، وحضر الوجه البحرى والقبلى، من تحقيق التغطية الكاملة لكافة الأسر ولكن مازال ريف الوجه البحرى وريف الوجه القبلى وكذا محافظات الشرقية والبحيرة وقنا بعيدة عن التغطية الكاملة لمياة الشرب المأمونة (شكل رقم ٤/٧).

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأسر التى تحصل على مياة شرب مأمونة وتحقيق مصر لهدف الألفية، فإنه يجب عدم الاغفال عن وجود أكثر من ٥% من الأسر تتحصل على المياة من مصادر أخرى (طلمبات ، آبار، ....) غير الشبكة العامة، كما أن هناك أكثر من ٧% من الأسر لا تتصل مساكنهم بمرفق المياة. الأمر الذى يشير إلى أن العبرة ليست بنسبة الأسر المتصلة منازلهم بالشبكة العامة للمياة فقط وإنما بنوعية وجودة المياة التى تصل إلى هذة الأسر حيث مازالت هناك شكاوى من العديد من الأسر خاصة بالمناطق الريفية من غياب المياه الآمنة ويعزى ذلك لعدد من الأسباب لعل أهمها تقادم شبكات مياة الشرب وعدم القيام بصيانة دورية لها، وعدم اتصال المنازل بالشبكة العامة لمرفق المياة.

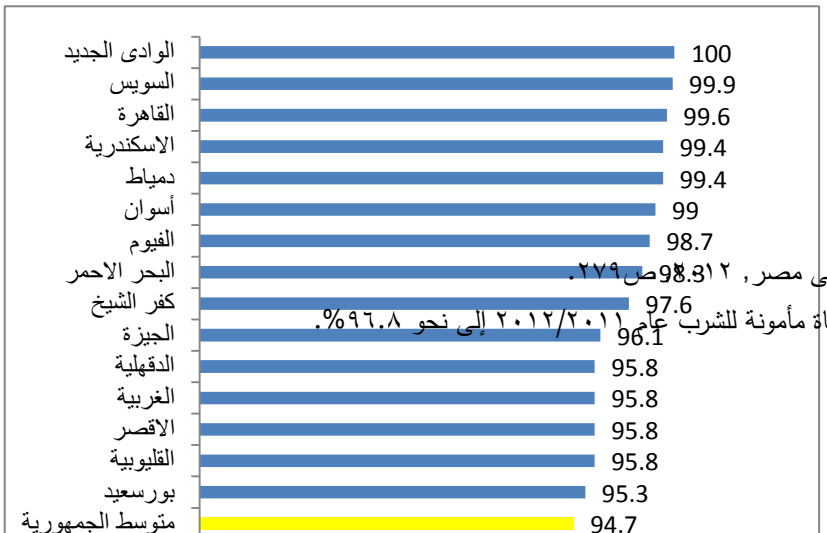

[١] جهاز شئون البيئة, تقرير حالة البيئية فى مصر, ٢٠١٢ ص٢٧٩.

*ارتفعت نسبة الأسر التى تحصل على مياة مأمونة للشرب عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى نحو ٩٦.٨%.

شكل رقم (٤/٧)

نسبة الأسر التى تحصل على
مياة شرب مأمونة بالمحافظات
لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ (%)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة
والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق
والاستهلاك، عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٧/٧/١ نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على خدمات صرف صحى مأمونة

التأكد من انخفاض نسبة الأسر التى لا تتمتع بمرافق صرف صحى آمنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ هو هدف من الأهداف الإنمائية للألفية وباتباع تعريف الأسر التى تحصل على خدمات صرف صحى مأمونة بأنها تلك الأسر التى تتصل مساكنهم بشبكات الصرف الصحى العامة فقط، يلاحظ أن نسبة هذه الأسر خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩* لا تتخطى على مستوى الجمهورية نحو ٥١.٧%** وهو ما يعنى أن ما يقرب من نصف الأسر فى جمهورية مصر العربية مازالت لا تتمتع بخدمات صرف صحى آمنة، ترتفع هذه النسبة إلى نحو ٨٥% فى الحضر، بينما تنخفض إلى ٢٤% فقط فى الريف الذى مازال ٥٩% من سكانه يعتمدون على الترنشات فى الصرف.

وعلى مستوى المحافظات يلاحظ أن محافظة الجيزة والمحافظات الحضرية (القاهرة والسويس وبورسعيد والإسكندرية) ترتفع فيها نسب التغطية لتصل فى أدناها إلى ٨٧.٥%. فى حين تتصدر

* ارتفعت نسبة الأسر التى تتصل بشبكات عامة للصرف الصحى عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى نحو ٥٣.٣%.

** من الصعب تقييم مدى إنجاز مصر لهدف الألفية الخاص بالصرف الصحى نظراً لاختلاف مفهوم الصرف الصحى الآمن الذى تم استخدامه بداية من عام ٢٠٠٦ عن نظيره الذى كان يستخدم فيما سبق.

محافظات الوجه القبلى النسب الدنيا فى معدل التغطية حيث تصل فى بنى سويف إلى نحو ١٠.٧% فقط يليها قنا ١٣.١% ثم المنيا ١٦.١% ثم أسيوط ١٧.٤% وسوهاج ١٩.٦% (شكل رقم ٥/٧).

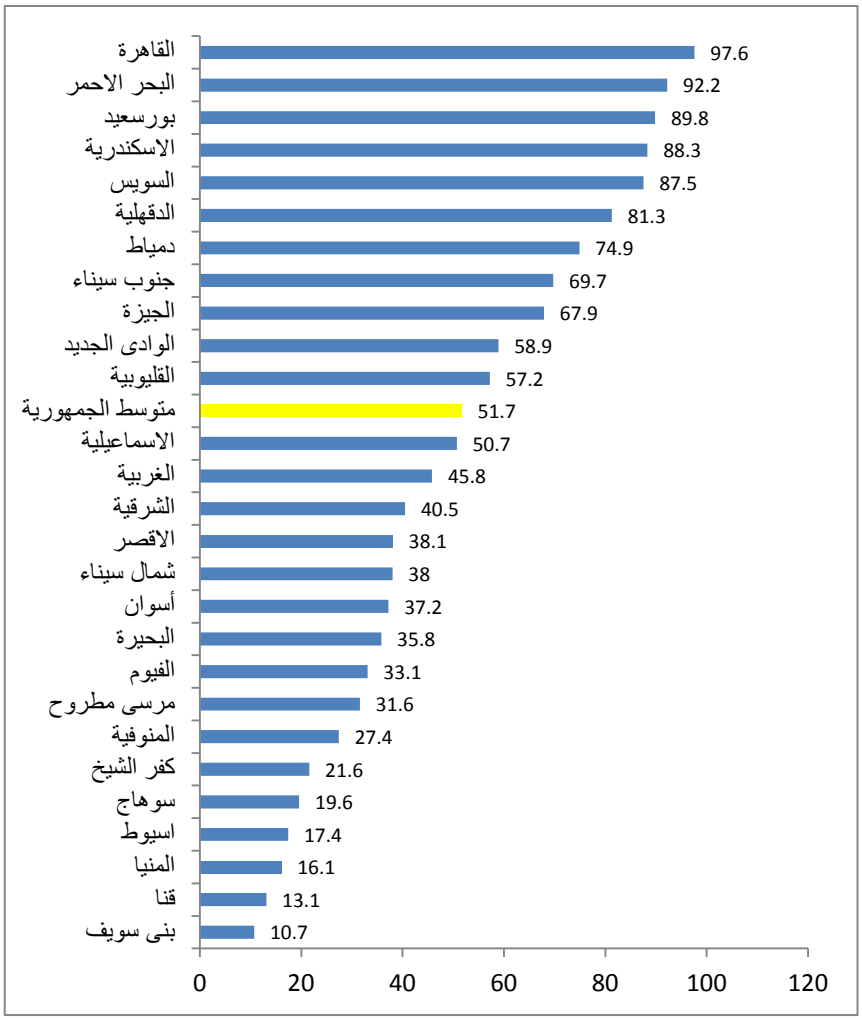

شكل رقم (٥/٧)
نسبة الأسر التى تستحدم مرافق صحية محسنة بالمحافظات لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (%)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وهو ما يشير إلى ضرورة أن تركز الدولة جهودها على إيصال خدمات الصرف الصحى الآمنة إلى كافة الأسر فى مصر ، وبخاصة أن الاستراتيجية القومية للصرف الصحى كانت تستهدف الوصول إلى تغطية كاملة للصرف الصحى بحلول عام ٢٠١٢ بجميع المدن و٤٠% بالقرى خلال عام ٢٠١٢، إلا أن الظروف التى مرت بها مصر خلال الثلاث سنوات الماضية قد حالت دون تحقيق ذلك الهدف، كما تهدف الاستراتيجية الوصول إلى معدل تغطية قدره ١٠٠% بالقرى بحلول عام ٢٠٢٢.

وبصفة عامة يعتبر الافتقار إلى مرافق الصرف الصحى المحسنة ظاهرة ريفية ومتصلة بالفقر بصورة رئيسية فسبعة من أصل كل عشرة أشخاص ممن ليس لديهم إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحى المحسنة يعيشون فى المناطق الريفية، وقد دعا القرار الخاص بحق الإنسان فى المياة والصرف الصحى الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٠ إلى توفير التغطية للجميع[١]. وهو ما

[١] الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥

يبرز الحاجة إلى ضرورة رصد ومعالجة أوجه اللامساواة فى الحصول على المياة النظيفة وعلى الصرف الصحى الآمن فى مصر، ووضع هذا الهدف على قائمة أولويات أهداف التنمية المستدامة (١٩١٦ – ٢٠٣٠).

غاية (٧ – د) تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة مالا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

٨/٧/١ نسبة سكان الحضر المقيمين فى أحياء فقيرة

تقسم العشوائيات فى جمهورية مصر العربية إلى نوعين وهما[١]:

١. المناطق غير المخططة: وهي المناطق التي نشأت بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة للتخطيط العمراني وتعاني من تدهور البيئة العمرانية وبعضها يفتقد إلى البنية التحتية والخدمات وسوء حالة الطرق وعدم وجود الإنارة بها وكذلك عدم تشطيب واجهات المباني، وتمثل حوالي ٩٥% من الكتلة العمرانية بالقرى المصرية ونسبة ٣٧,٥% من الكتلة العمرانية بالمدن المصرية.

٢. المناطق غير الآمنة: وهي التي تتواجد في مناطق خطرة على الحياة أو الصحة أو ذات منشآت غير ملائمة والتي بنيت من مخلفات مواد البناء، والمناطق التي تفتقد إلى حيازة مستقرة. وقد تم تصنيف المناطق غير الآمنة تبعاً للمعايير الدولية وتبعاً لدرجات الخطورة أو عدم الأمان إلى:

- المناطق المهددة للحياة (الدرجة الأولى): والتي تقع في مناطق معرضة لمخاطر جيولوجية أو في مخرات السيول أو داخل حزام السكة الحديد.
- مناطق ذات المسكن غير الملائم (الدرجة الثانية): وتشمل البناء بمخلفات مواد البناء مثل العشش أو المساكن المتصدعة أو المتهدمة.
- مناطق مهددة للصحة (الدرجة الثالثة): وتشمل المناطق التي تفتقد إلى مياه الشرب النظيفة أو الصرف الصحي المحسن أو تحت شبكات الكهرباء الهوائية أو تحت التلوث الصناعي الكثيف.
- مناطق يفتقد القانطون عليها للحيازة المستقرة (الدرجة الرابعة): هي المناطق التي تم بنائها على أراضي أملاك دولة أو جهات سيادية أو أوقاف.

وتتمثل أهم التحديات التى تواجه قاطنى تلك العشوائيات في إرتفاع نسبة الفقر والحرمان بينهم وما يقترن بذلك من ظواهر سلبية أخرى، حيث كشفت دراسة حديثة لليونيسيف[١] أن نسبة الفقر تصل بين الأسر

[١] رئاسة مجلس الوزراء, صندوق تطوير العشوائيات– خطة صندوق تطوير المناطق العشوائية للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤, مايو ٢٠١٤.

قاطنى تلك العشوائيات إلى نحو ٤٢%، وأن ٤١% من الأطفال بالمناطق العشوائية غير الآمنة لا يمكنهم الوصول إلى مرافق الصرف الصحى الآمن، يقل هذا المعدل عن ٥% في المناطق غير المخططة، كما تقدر نسبة الحرمان الحاد من بعد التعليم بنحو ٣٧% في المناطق العشوائية غير المخططة، وترتفع هذه النسبة إلى ٤٣% في المناطق غير الآمنة وذلك فيما بين الأطفال بين ١٢ – ١٧ عاماً.

وفقاً لحصر وتصنيف صندوق تطوير العشوائيات للمناطق العشوائية على مستوى محافظات الجمهورية بلغ عدد المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠١٤ نحو ٣٦٤ منطقة بمساحة ٤٥٦٩.٣ فدان, تضم حوالي ٢١٥ ألف وحدة سكنية يقطنها حوالى مليون نسمة.

أما المناطق غير المخططة على مستوى مدن الجمهورية وعددها (٢٢٦ مدينة) فقد بلغت نسبتها ٣٧.٥% من إجمالي الكتلة العمرانية للمدن, سجلت محافظة سوهاج أعلى نسبة مساحة للمناطق غير المخططة من الكتلة العمرانية حيث بلغت ٦٩.٩% من الكتلة العمرانية لمدن المحافظة، بينما بلغت أقل نسبة للمناطق غير المخططة ٢.٥% وتوجد بمحافظة بورسعيد، كما يوجد بعض المدن مخططة بالكامل مثل مدينة بورفؤاد بمحافظة بورسعيد، ومدينة يوسف الصديق بمحافظة الفيوم، ومدينة طابا بمحافظة جنوب سيناء.

وقد قامت الدولة المصرية حتى فبراير ٢٠١٤ بتطوير عدد ٥٨ منطقة عشوائية، وذلك بمساحة ٥٢٣.٢ فدان يقطنها حوالى ٢٩.٦ ألف وحدة سكنية (منها ١٥.٦ ألف وحدة تم إنشائها) بتكلفة ١.٥٢٧ مليار جنيه وتضم حوالي ١١٩ ألف نسمة، وجارى تطوير ٦٨ منطقة، وذلك بمساحة ٦٣٨.٣ فدان وتضم نحو ٣٢.٦ ألف وحدة سكنية ويقطنها حوالي١٣١ ألف نسمة، وهناك مناطق يجرى تطويرها ذاتياً عددها ١٠١ منطقة، بمساحة ٧١١.٣ فدان وتضم عدد ٤٥.٠٩ ألف وحدة سكنية. ويتبقى نحو ١٥٩ منطقة بمساحة ٣٢١٩.٨ فدان، وتضم عدد ١٤٠.٣ ألف وحدة سكنية.

ووفقاً لاستراتيجية الدولة لتطوير المناطق العشوائية ستصبح مصر بحلول عام ٢٠١٨ بلا مناطق عشوائية غير آمنة.

وفى ظل تلك الجهود جاءت مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة فى العالم من حيث جهود تحسين أوضاع العشوائيات إذ وصلت إلى المرتبة الخامسة فى مؤشر انخفاض نسبة سكان الحضر الذين يعيشون فى العشوائيات وذلك بعد كل من اندونيسيا والمغرب والأرجنتين وكولومبيا[٢].

---

[١] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقرير الأطفال متعدد الأبعاد، مرجع سبق ذكره.

[٢] جهاز شئون البيئة, تقرير حالة البيئة ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.

وجدير بالإشارة أن الجهود التى بذلتها مصر خلال العقد الماضى لتحسين حالة البيئة وتحقيق هدف الألفية الخاص بالاستدامة البيئية قد انعكس فى تقدم ترتيبها العالمى وفقاً لدليل الأداء البيئى العالمى لعام ٢٠١٢ (EPI) حيث أصبحت تحتل المركز ٦٠ على مستوى العالم مقابل المركز ٨٥ فى عام ٢٠٠٦, كما احتلت المركز الأول على المستوى العربى بعد أن كانت تحتل المركز التاسع عام ٢٠٠٦[١] .

ومع ذلك مازالت هناك مجموعة من التحديات تواجه الاستدامة البيئية يمكن حصر أهمها فيما يلى:

- ارتفاع معدل نمو السكان وما يرتبط به من زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وعلى خدمات البنية الأساسية وأهمها المياه والصرف الصحى.
- ضعف الوعى البيئى لدى المواطنين نتيجة للأمية, وضعف مردود برامج وأنشطة التوعية البيئية مما ساعد على ارتفاع نسبة التلوث – وخاصة بالنسبة لتلوث الهواء بالأتربة– عن الحدود المسموح بها فى العديد من المناطق، وانتشار القمامة في الشوارع.
- انخفاض مستوى المعيشة وخاصة بالمناطق الريفية مما يحد من قدرة المواطنين على مد توصيلات المياه والصرف من الشبكات العامة إلى المنازل أو كسح البيارات منها.
- ضعف فعالية السياسات البيئية والقصور فى تطبيقها.
- عدم قدرة الدولة مالياً على التغطية الكاملة لكافة المنازل والأسر بالصرف الصحى الآمن – فى المدى القريب– حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن تكلفة تحقيق الهدف المتعلق بالصرف الصحى المتضمن فى الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥ تقدر بنحو ١٢٠ مليار جنيه[٢].

---

[١] المرجع السابق، ص٢٧٦–ص٢٨٠

[٢] هبة هندوسة, تحليل الموقف: التحديات التنموية الرئيسية التى تواجه مصر, ٢٠١٠, ص١٥.

٨/١ الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية للتنمية

الهدف:

تطوير شراكة عالمية للتنمية

الغايات:

الغاية (٨-أ): المضى فى إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.

الغاية (٨-ب): معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.

المساعدة الانمائية الرسمية:

- **صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التى تقدم للبلدان الأقل نمواً البلدان ، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الأقتصادى.**
- **نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)**
- **نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.**
- **المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي**
- **المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها دول الجزر الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي.**

الغاية (٨-ج): معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الغاية (٨-د): المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية

- **الوصول إلى الأسواق**
- **نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو المعفاة من الرسوم الجمركية (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية والبلدان الأقل نماء.**

- **متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية.**
- **تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي.**
- **نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية.**
- **القدرة على تحمل الديون**
- **مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعدد البلدان التي وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (مبادرة الهيبك).**
- **مقدار عبء الديون الذي التُزم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين.**
- **تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.**

الغاية (٨-هـ): التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.

الغاية (٨-و): التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **الخطوط الهاتفية لكل ١٠٠ نسمة**
- **المشتركون في شبكات الهاتف الخلوي لكل ١٠٠ نسمة**
- **مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة.**

تركز غايات هدف الألفية الثامن على مدى الالتزام الدولى بالشراكة العالمية من أجل التنمية, ولإضفاء الطابع المحلى على هذا الهدف سنتعرض لبعض جوانب السياسات الاقتصادية والتجارية القومية التى تعمل على تعزيز التعاون والشراكة ومن ثم الاندماج فى النظام العالمى, وذلك بالتركيز على حجم المساعدات والمنح الإنمائية الموجهة إلى الاقتصاد المصرى، وحجم الاستثمارات فى الاقتصاد القومى وبخاصة الاستثمار الأجنبى المباشر، والأوضاع التجارية مع دول العالم الخارجى، وحجم الدين الخارجى، والتطور فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الغاية (٨-ب): معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.

١/٨/١ المساعدات والمنح الإنمائية:

شهد حجم صافى المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى دول العالم النامى تذبذباً سنوياً منذ عام ٢٠٠٠ إلا أنه قد أخذ اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ حيث تراجعت قيمته من نحو ١.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٤١٤ مليون دولار فقط عام ٢٠١١، ثم عاود الارتفاع مع عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو ١.٨ مليار دولار (شكل رقم ١/٨)، وقد يرجع هذا الإنخفاض الحاد فى قيمة المساعدات الإنمائية الموجهة إلى دول العالم النامى خلال الفترة المشار إليها إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى بالعديد من الدول تأثراً بالأزمات الاقتصادية العالمية خلال تلك الفترة وبالأزمات الاقتصادية الداخلية المتمثلة فى تراكم الديون وارتفاع عجز الموازنات ببعض الدول الأوروبية.

شكل رقم (١/٨)

صافى المساعدات الإنمائية الرسمية لدول العالم بالمليون دولار

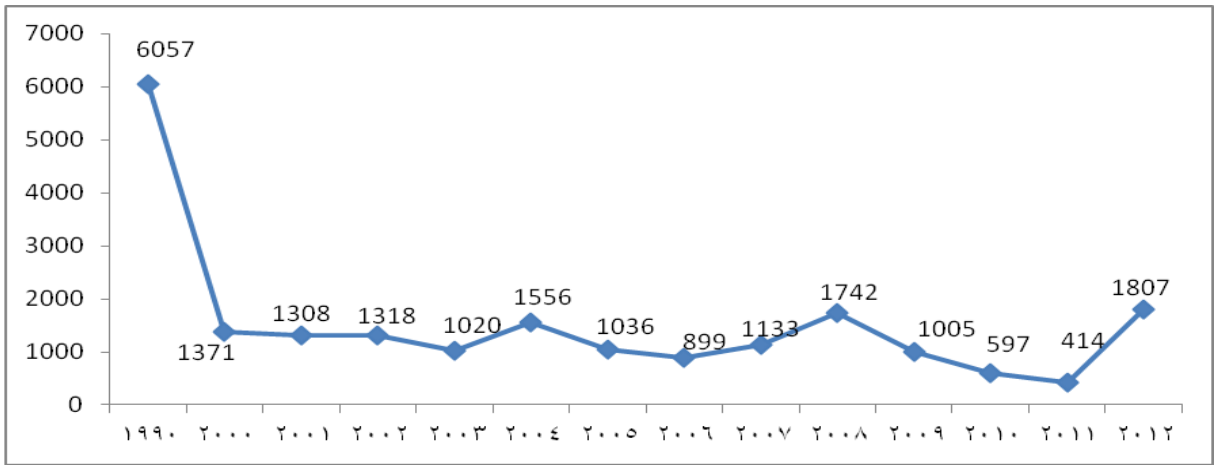

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولى: www.worldbank.org/data base

شهدت نسبة المساعدات الإنمائية التى تم توجيهها إلى مصر كنسبة من الدخل القومى الإجمالي تذبذباً سنوياً خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠، حيث تراوحت بين ٠.٢٢% و ٠.٣٣%، وقد وصلت أدناها (٠.٢%) عام ٢٠١١ (شكل رقم ٢/٨)، ورغم أن نسبة المساعدات الإنمائية إلى مصر قفزت خلال عام ٢٠١٢ إلى نحو ٠.٧%، إلا أنها مازالت تمثل أقل من ١% من الدخل القومى للدولة وهو ما يشير إلى ضآلة حجم هذه المساعدات بالنسبة للاقتصاد المصرى.

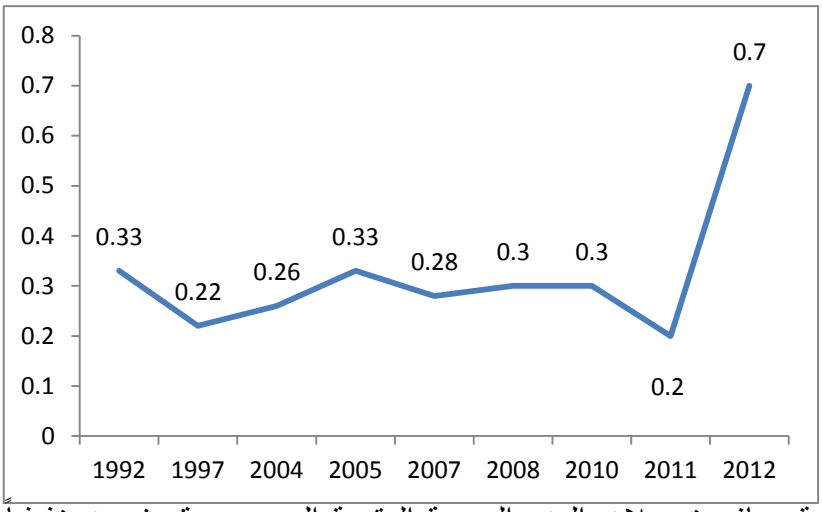

شكل رقم (٢/٨)

نسبة صافى المساعدات الإنمائية الرسمية للدخل القومى الإجمالى فى مصر (%)

المصدر: OECD-DAC, World Bank , www.oecd.org/dac/stats

واتساقاً مع ما تقدم، يلاحظ أن قيمة صافى تحويلات المنح الرسمية المقدمة إلى مصر قد شهدت تذبذباً سنوياً أيضاً مع اتجاه عام للتناقص حيث بلغ المتوسط السنوى لصافى المنح نحو ٨٤٢.٩ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠٠٩/٢٠١٠، تناقص هذا المتوسط إلى ٧٤٠.٢ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٢/٢٠١٣ (جدول رقم ١/٨). هذا وقد قفزت قيمة صافى المنح لأكثر من ٦ مليار دولار خلال النصف الأول فقط من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ فى أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ حيث قامت الدول العربية ممثلة فى السعودية والكويت والإمارات بتمويل نحو ٩٨% من قيمة المنح المقدمة إلى مصر (جدول رقم ٢/٨).

جدول رقم (١/٨) تطور قيمة المنح الرسمية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٣/٢٠١٤ بالمليون دولار

السنوات	المنح النقدية الرسمية للداخل	المنح العينية الرسمية للداخل	المنح الرسمية للخارج	صافى تحويلات المنح الرسمية للداخل
٢٠٠١/٢٠٠٢	٥١٩.٧	٦٧٥.٢	٥١.٣-	١١٤٣.٦
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٥٨.٣	٥٣٢.٢	٢٦.٩-	٦٦٣.٦
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٤٣٦.٢	٦٥٣.٤	٣٣.٥-	١٠٥٦.١
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٩٠.٢	٤٠٩.٦	٢٨.١-	٥٧١.٧
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٣٥٧.٠	٤٦١.١	٣٥.٨-	٨٠٠.٣
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٦٤٣.١	٣٩٥.٢	٧٧.٨-	٩٦٠.٥
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣١٧.١	٣٧٥.١	٧٧.٩-	٦١٤.٣
٢٠٠٩/٢٠١٠	٥٦٣.٦	٤٧٩.٣	٨٨.٩-	٩٥٤
٢٠١٠/٢٠١١	٥٣٢.٩	٢٤٩.٦	٢٩.٦-	٧٥٢.٩
٢٠١١/٢٠١٢	٥١٩.٥	١٧٤.٥	٦١.٦-	٦٣٢.٤
٢٠١٢/٢٠١٣	٧٤٧.٧	١٥٣.٧	٦٥.٨-	٨٣٥.٢
النصف الأول من ٢٠١٣/٢٠١٤	٤٠٣٨.٢	٢٠٠٠	١٢.٢-	٦٠٢٦.٠

المصدر: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

كذلك تغيرت نوعية المنح المقدمة إلى مصر فبعد أن كان النصيب الأكبر منها يقدم فى صورة منح عينية خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نظراً لأن المانح الأكبر خلال تلك الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية والتى تقدم عادة مساعدات عينية تتعلق بالقوات المسلحة، أصبح منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بإستثناء العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ النصيب الأكبر للمنح النقدية عن العينية لدعم وتنشيط الاقتصاد المصرى وخاصة فى أعقاب الأزمة التى واكبت أحداث ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ (ساهمت الدول العربية بنحو ٤ مليار دولار منح نقدية ونحو ٢ مليار دولار دعم عينى فى صورة مواد بترولية خلال النصف الأول فقط من عام ٢٠١٤/٢٠١٣[١].

وجدير بالإشارة أن غالبية المنح المقدمة إلى مصر خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ لم تكن مرتبطة بجهة مستفيدة محددة وإنما كانت موجهة لدعم الاقتصاد المصرى بصفة عامة، أما ما تعلق من المنح بدعم جهات مستفيدة بعينها فقد بلغ حجمه نحو ١.٢ مليار دولار من أصل ٦ مليار دولار خلال تلك الفترة، بنسبة بلغت نحو ٢٠%، أى أن عشرين بالمئة فقط من حجم المنح المقدمة إلى مصر وزعت على جهات مستفيدة بعينها، بينما ٨٠% من هذة المنح وجهت إلى دعم الاقتصاد القومى بصفة عامة دون أن توزع على قطاعات بعينها.

وقد تركزت قيمة المنح الموزعة بصفة أساسية فى القطاعات الإنتاجية, حيث تم توجيه نحو ٨١.٤% منها إلى قطاع الإنتاج وبخاصة قطاع الزراعة والرى (٧٩.٩%)، فى حين حصل قطاع الخدمات على نحو ١٨.٦% من قيمة المنح الموزعة وتتركز بصفة أساسية فى قطاعي الصحة والتعليم (١٠.٦%)، والتأمين والضمان الاجتماعي (٧.٩%)[٢].

هذا ويتوقف تحقيق هدف الألفية فى إقامة شراكة عالمية للتنمية على مدى قدرة الدولة على الحفاظ على الشركاء المانحين والاستفادة القصوى من هذة المنح فى تحقيق الأهداف التنموية وتوزيع منافعها على أقاليم ومحافظات مصر المختلفة حتى ينعم المواطنون فى كافة المحافظات بثمار هذة التنمية.

الغاية (٨–د): المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية.

٢/٨/١ الوصول إلى الأسواق العالمية

شهد الميزان التجارى خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ – ٢٠١٤/٢٠١٣ عجزاً متزايداً بصور مطردة حيث ارتفع من ٧.٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى نحو ٢٥.١ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة زيادة سنوية ٣٧% تقريباً، وبدءً من عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢٠١٤/٢٠١٣ حقق عجزاً متزايداً

---

[١]) البنك المركزي المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

[٢]) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

بنسبة ٨% سنوياً ، وهو ما يشير إلى أن الزيادة فى عجز الميزان التجارى أصبحت تنمو بمعدل أقل بعد عام ٢٠١١/٢٠١٠ (جدول رقم ٢/٨).

وترجع الزيادة المطردة فى عجز الميزان التجارة المصرى إلى ارتفاع قيمة الواردات المصرية من الخارج حيث ارتفعت قيمة الواردات غير البترولية إلى نحو ٤٦.٦ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بعد أن كانت نحو ١٥.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ أى تضاعفت بنحو ثلاث مرات خلال هذة الفترة، فى ذات الوقت الذى ارتفعت قيمة الواردات البترولية من نحو ٢.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى نحو ١٣.٢ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٣ (٥.٣ ضعف ما كانت عليه فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣) . فى حين زادات قيمة الصادرات بصورة أقل من الواردات وبخاصة الصادرات غير البترولية التى تضاعفت قيمتها خلال الفترة المذكورة (جدول رقم ٢/٨). وهو ما يشير إلى ضرورة السيطرة على العجز المتزايد فى الميزان التجارى من خلال الحد من استيراد السلع الترفيهية والكمالية وتشجيع الصادرات وبخاصة الصادرات غير البترولية.

جدول رقم (٢/٨)

قيمة الصادرات والواردات وعجز الميزان التجارة خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٣- ٢٠١٤/٢٠١٣) بالمليار دولار

البيان	٢٠٠٤/ ٢٠٠٣	٢٠٠٥/ ٢٠٠٤	٢٠٠٦/ ٢٠٠٥	٢٠٠٧/ ٢٠٠٦	٢٠٠٨/ ٢٠٠٧	٢٠٠٩/ ٢٠٠٨	٢٠١٠/ ٢٠٠٩	٢٠١١/ ٢٠١٠	٢٠١٢/ ٢٠١١	٢٠١٣/ ٢٠١٢	٢٠١٤/ ٢٠١٣
عجز الميزان التجارى	-٧.٨	-١٠.٤	-١٢.٠	-١٦.٣	-٢٣.٤	-٢٥.٢	-٢٥.١	-٢٧.١	-٣٤.١	-٣٠.٧	-٣٣.٧
حصيلة الصادرات	١٠.٥	١٣.٨	١٨.٥	٢٢.٠	٢٩.٤	٢٥.٢	٢٣.٩	٢٧.٠	٢٥.١	٢٧.٠	٢٦.١
– صادرات بترولية	٣.٩	٥.٣	١٠.٢	١٠.١	١٤.٥	١١.٠	١٠.٣	١٢.١	١١.٢	١٣.٠	١٢.٥
– صادرات أحرى	٦.٥	٨.٥	٨.٢	١١.٩	١٤.٩	١٤.٢	١٣.٦	١٤.٩	١٣.٨	١٤.٠	١٣.٧
مدفوعات عن الواردات	-١٨.٣	-٢٤.٢	-٣٠.٤	-٣٨.٣	-٥٢.٨	-٥٠.٣	-٤٩.٠	-٥٤.١	-٥٩.٢	-٥٧.٧	-٥٩.٨
– واردات بترولية	-٢.٥	-٤.٠	-٥.٤	-٤.١	-٩.٦	-٧.٠	-٥.٢	-٩.٣	-١١.٨	-١٢.١	-١٣.٢
– واردات أخرى	-١٥.٧	-٢٠.٢	-٢٥.١	-٣٤.٢	-٤٣.٢	-٤٣.٣	-٤٣.٨	-٤٤.٨	-٤٧.٤	-٤٥.٦	-٤٦.٦

المصدر: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

وفيما يتعلق بالاستثمار القومى شهد معدل الاستثمار للناتج المحلى الإجمالى اتجاهاً متزايداً خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢- ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى أن وصل إلى ٢٢.٤% من الناتج المحلى الإجمالى، إلا أن هذا المعدل أخذ اتجاهاً عاماً تناقصياً بدءً من العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى تراجع إلى ١٤.٢% فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة، فى ذات الوقت الذى شهدت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر للناتج المحلى الاجمالى تراجعاً كبيراً خلال ذات الفترة حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها بعد ثورة يناير لتبلغ فى المتوسط نحو ١% بعد أن كانت قد سجلت نسبة قدرها ٨.٥% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (جدول رقم ٣/٨).

جدول رقم (٣/٨)

نسبة الاستثمار القومى والأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الاجمالى

خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢- ٢٠١٣/٢٠١٤ (%)

السنوات	الاستثمار القومى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	الاستثمار الاجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٨	٠.٥
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٦.٩	٠.٨٧
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٦.٩	٠.٥٢
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٨	٤.٤
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٨.٧	٥.٧
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢١.٢	٨.٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٢.٣	٨.١
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٩.٣	٤.٣
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٩.٥	٣.١
٢٠١٠/٢٠١١	١٧.١	٠.٩
٢٠١١/٢٠١٢	١٦.٤	٠.٨
٢٠١٢/٢٠١٣	١٤.٢	١.١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى, تقارير متابعة الأداء الاقتصادى, اصدارات مختلفة,

ووزارة المالية, التقرير المالى الشهرى, اصدارات مختلفة.

٣/٨/١ القدرة على تحمل الديون

شهد الدين العام الخارجى اتجاهاً عاماً تصاعدياً بدءً من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠ حيث ارتفع من ٢٦.٦ مليار دولار إلى نحو ٣٣.٧ مليار دولار, أى بمقدار نحو ٧٨٩ مليون دولار زيادة سنوية خلال تلك الفترة، أما فى أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ فقد انخفض حجم الدين من ٣٤.٩ مليار دولار عام ٢٠١١

إلى نحو ٣٤.٤ مليار دولار فى العام التالى، إلا أنه فى عام ٢٠١٣ شهد حجم الدين العام الخارجى ارتفاعاً كبيراً قدر بنسبة ٢٥.٦% عن العام السابق ليصل إلى نحو ٤٣.٢ مليار دولار.

فى ذات الوقت تغير هيكل الدين العام الخارجى خلال تلك الفترة فبعد أن انخفضت نسبة الدين قصير الأجل إلى إجمالى الدين الخارجى من ٨.٣% عام ٢٠٠١ إلى نحو ٦.٨% عام ٢٠٠٩، عادت قيمة الدين قصير الأجل إلى الارتفاع بصورة كبيرة عام ٢٠١٣ حيث بلغت نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى عام ٢٠٠٩. وهى نسبة مرتفعة وتضغط بصورة كبيرة على حجم الاحتياطى النقدى الأجنبى، حيث مثل الدين قصير الأجل عام ٢٠١٣ نحو ٤٧% من الاحتياطات النقدية المتاحة للدولة بعد أن كانت هذه النسبة تمثل فقط نحو ٦.٨% عام ٢٠٠٩ (جدول رقم ٤/٨)، وذلك مع التراجع الشديد فى حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية خلال الثلاث سنوات الماضية.

ترتب على ذلك الوضع ارتفاع قيمة الدين العام الخارجى للصادرات بعد عام ٢٠٠٩ إلى مستوى خطير حيث أصبحت تستحوذ على ما يقرب من ٩٠% من قيمة الصادرات لعام ٢٠١٣ (جدول رقم ٤/٨) كما أن نسبة خدمة الدين لإجمالى قيمة الصادرات من السلع والخدمات بلغت نحو ٦.٤% أى ما يعادل ضعف مثيلتها على مستوى الدول النامية, الأمر الذى يؤثر على الملاءة الائتمانية لمصر ومن ثم يزيد من ضعفها أمام ما قد يحدث من الصدمات الاقتصادية. وهو ما يشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية لو كانت استمرت على ما هو عليه حتى عام ٢٠٠٩ لتحقق هدف الألفية باستمرار تقليل حجم الدين العام الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي مع استمرار انخفاض قيمة اجمالى خدمة هذا الدين، إلا أن تفاقم حجم هذا الدين وارتفاع نسبة الدين قصير الأجل منه يشير إلى ضرورة اتخاذ الدولة لمجموعة من السياسات حتى تحافظ على سداد هذه الديون دون توقف، والعمل فى ذات الوقت على زيادة حجم الصادرات واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وانتعاش قطاع السياحة وتسهيل تحويل المصريين بالخارج لأموالهم حتى تتمكن الدولة من مواجهة التحديات التى تواجهها بفعل زيادة حجم هذا الدين والتراجع المستمر فى حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية.

جدول رقم (٤/٨)

قيمة الدين العام الخارجى وأهم مؤشراته خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٣ (مليار دولار)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالى الدين العام الخارجى (بالمليار دولار)	٢٦.٦	٢٨.٧	٢٩.٤	٢٩.٩	٢٨.٩	٢٩.٦	٢٩.٩	٣٣.٩	٣١.٥	٣٣.٧	٣٤.٩	٣٤.٤	٤٣.٢
- الدين العام قصير الأجل (بالمليار دولار)	٢.٢	٢.٢	١.٩	٢.٠	١.٩	١.٦	١.٥	٢.٥	٢.١	٣.٠	٢.٨	٢.٩	٧.٠
- الدين العام طويل	٢٤.٤	٢٦.٥	٢٧.٥	٢٧.٩	٢٧.٠	٢٨.٠	٢٨.٤	٣١.٤	٢٩.٤	٣٠.٧	٣٢.١	٣١.٥	٣٦.٢

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الأجل (بالمليار دولار)													
الدين الخارجى/ الصادرات من السلع والخدمات (%)	١٤١.٥	١٧١.٢	١٥٧.٦	١٢٧.٥	١٠٠.٣	٨٢.٤	٧٠.٤	٥٩.٩	٦٤.٤	٧١.٠	٧١.٤	٧٤.٨	٨٩.٧
خدمة الدين الخارجى/ الصادرات من السلع والخدمات(%)	٨.٧	١٢.٢	١٢.١	١٠.٨	٩.٤	٨.٥	٦.٩	٤.٦	٦.٤	٥.٥	٥.٧	٦.٣	٦.٤
فائدة الدين/ الصادرات من السلع والخدمات(%)	٣.٣	٣.٩	٣.٥	٢.٦	٢.٠	١.٦	١.٥	١.٤	١.٥	١.٤	١.٣	١.٤	١.٣
الدين الخارجى/ الناتج المحلى الإجمالى(%)	٢٨.٥	٣٤.٠	٤٢.٥	٣٨.١	٣١.١	٢٧.٦	٢٢.٨	٢٠.١	١٦.٩	١٥.٩	١٥.٢	١٣.٢	١٧.٣
الدين قصير الأجل/ الدين الخارجى(%)	٨.٣	٧.٥	٦.٣	٦.٦	٦.٤	٥.٥	٤.٨	٧.٤	٦.٨	٨.٨	٧.٩	٨.٥	١٦.٣
الدين قصير الاجل/ حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية(%)	١٥.٥	١٥.٢	١٢.٦	١٣.٣	٩.٦	٧.١	٥.١	٧.٣	٦.٨	٨.٤	١٠.٤	١٨.٧	٤٧.٢

المصدر: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الغاية (٨ – و) التعاون مع القطاع الخاص لاتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤/٨/١ التطور فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تطوراً ملحوظاً خلال الأربعة عشر عاماً الماضية، حيث ارتفع حجم مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى إلى نحو ٢.٤% وبلغت حجم استثماراته ٢٢ مليار جنيه, منها ١٤.١ مليار جنيه استثمارات فى مجال الاتصالات, و٨ مليار جنيه استثمارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات, وتقدر مساهمة القطاع الخاص بنحو ٢٠ مليار جنيه بنسبة حوالى ٩٠% من اجمالى استثمارات القطاع, منها ١٣ مليار جنيه فى مجال الاتصالات, و٧ مليار جنيه فى تكنولوجيا المعلومات وتقدر الاستثمارات الحكومية فى هذا القطاع بنحو ٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

وقد انعكس ذلك على ارتفاع عدد مستخدمى شبكات الانترنت فى مصر إلى نحو ٥٢.٥ فرد لكل مائة فرد عام ٢٠١٣/٢٠١٤ بعد أن كان عدد مستخدمى الانترنت نحو فردين فقط من كل مائة فرد عام ١٩٩٩ (شكل رقم ٣/٨) ويعزى هذا الانتشار الواسع إلى التطور الكبير والسريع الذى يشهده العالم ومصر فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنامى المضمون والتطبيقات, فضلاً عن اتجاه

أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للانخفاض مع زيادة المنافسة التى يشهدها هذا القطاع. ورغم ارتفاع هذا المعدل فإنه مازال يقل عن مثيله بالدول المتقدمة والذى يصل إلى نحو ٧٨% وفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية الألفية الدولى لعام ٢٠١٤.

كما شهدت نسبة انتشار التليفون المحمول فى مصر طفرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد خطوط المحمول لنحو ١١٧.٧ خط لكل مائة فرد من السكان بعد أن كان نصيب كل مائة فرد من السكان خط واحد فقط فى عام ١٩٩٩ (شكل رقم ٤/٨) وهو ما يعنى امتلاك العديد من الأفراد لأكثر من خط للتليفون المحمول، فى ذات الوقت الذى تراجع فيه عدد خطوط التليفونات الثابتة لنحو ٨ خطوط لكل مائة فرد من السكان بعد أن كانت قد وصلت إلى ١٥ خط لكل مائة من السكان عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (شكل رقم ٤/٨). وذلك لانتشار التليفونات المحمولة وتفضيل المواطنين لها عن التليفونات الثابتة (الأرضية).

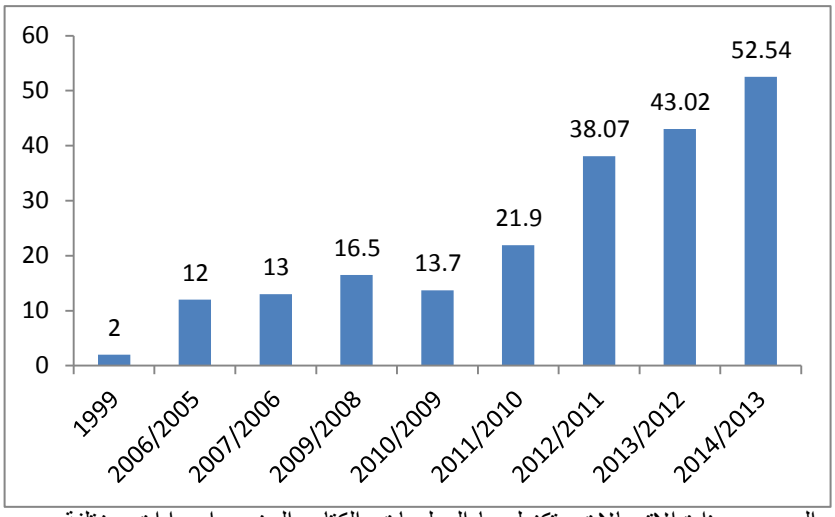

شكل رقم (٣/٨)

مستخدمي شبكة الانترنت لكل ١٠٠ من السكان (%)

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات, الكتاب السنوى, اصدارات مختلفة.

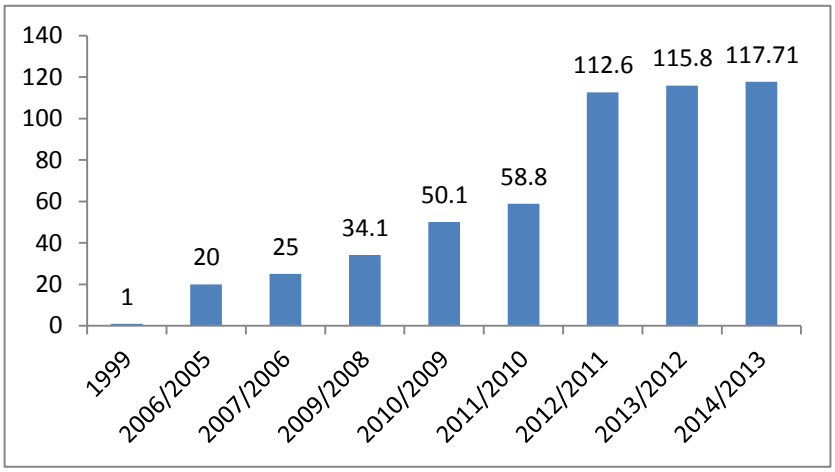

شكل رقم (٤/٨)

عدد خطوط التليفون المحمول لكل ١٠٠ من السكان (%)

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات, الكتاب السنوى, اصدارات مختلفة.

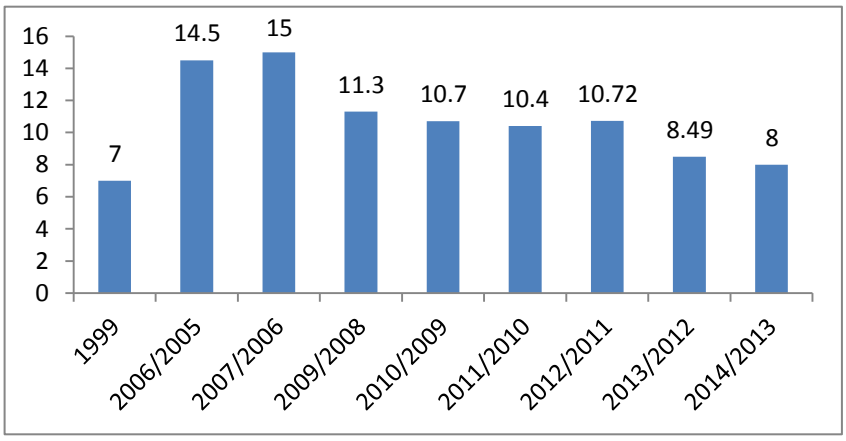

شكل رقم (٨/٥)

عدد خطوط التليفونات الثابتة لكل ١٠٠ من السكان (%)

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات, الكتاب السنوى, اصدارات مختلفة.

٩/١ الإجراءات والسياسات التى تنتهجها الدولة للإسراع فى تحقيق أهداف الألفية

سعت مصر بجدية إلى الإسراع فى تحقيق أهداف الألفية لإحداث التنمية المتوازنة والمستدامة وخاصة فى أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، وذلك على الرغم من التحديات الكبيرة السياسية والأمنية والاقتصادية التى واجهت الدولة، ولمواجهة هذة التحديات الجمة أخذت الحكومة على عاتقها أولوية تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للمواطنين والتى تمثلت فى إصلاح الخلل فى الموزانة العامة للدولة دون المساس بمحدودى الدخل أو الفقراء، وإصلاح التشوهات فى منظومة الدعم وبخاصة دعم الطاقة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه. كما قامت الدولة كذلك بتحديد حد أدنى للأجر لجميع العاملين بالدولة يقدر بنحو ١٢٠٠ جنيه للدرجة السادسة فى السلم الوظيفى، وتحديد حد أقصى للدخل يمثل ٣٥ مرة ضعف الحد الأدنى يطبق على كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات دون إستثناء، فضلاً عن إصدارها لقانون الضرائب على الأرباح الرأسمالية بسوق الأوراق المالية، وقانون الضريبة على الدخل بنسبة ٥% لمن يزيد دخله عن مليون جنيه.

وقامت الدولة كذلك بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية برفع معاش الضمان الاجتماعى بنحو ٥٠% من قيمته السابقة، وإضافة المواليد الجدد على البطاقات التموينية حتى عام ٢٠١١، مع تحسين جودة السلع التموينية وزيادة كمياتها وترك الحرية للمواطنين فى اختيارها.

اعتمدت الدولة أيضاً خطة استثمارية للعام المالى الحالى ٢٠١٥/٢٠١٤ تقدر بنحو ٣٣٧ مليار جنيه، تنفذ الحكومة منها مشروعات استثمارية فى مجال البنية الأساسية والتنمية البشرية والتنمية المكانية تقدر تكلفتها بنحو ١٣١ مليار جنيه، ويسهم القطاع الخاص باستثمارات تقدر بنحو ٢٠٦ مليار جنيه موزعة فيما بين القطاعات والأقاليم المختلفة تحقيقاً للتنمية الاقتصادية المستدامة المعتمدة على جهود المصريين الذاتية، وضماناً للعدالة الاجتماعية فى توزيع ثمار التنمية بين جميع المصريين فى الأقاليم والمحافظات المختلفة.

كما طرحت الدولة العديد من المشروعات القومية التى تمثل ركيزة أساسية لتحقيق تلك التنمية المستدامة وخلق فرص العمل بالمجتمع والتحفيز على استغلال الإمكانات المتاحة وتنميتها، ويأتى فى مقدمة هذه المشروعات مشروع حفر قناة السويس الجديدة الذى تم البدء فى تنفيذه يوم السادس من أغسطس لهذا العام على أن يتم الإنتهاء منه خلال سنة على الأكثر ليمثل نقطة عبور جديدة للمجتمع المصرى، ويكون بداية التنمية الحقيقية لأقليم قناة السويس، وذلك بعد أن قام المصريين بتمويل هذا المشروع بنحو ٦٤ مليار جنيه خلال ثمانية أيام فقط من بدء طرح تمويل المشروع من خلال شهادات استثمار قناة السويس, كما يتضمن المشروع حفر أربعة أنفاق أسفل قناة السويس لربط أقليم القناة ومحافظات سيناء بالقاهرة.

قامت كذلك الدولة بترسية إعداد خطة تطوير إقليم قناة السويس على التحالف الفائز لإعداد المخطط الاستراتيجى لإقليم قناة السويس على أن ينتهى إعداد هذا المخطط فى نهاية فبراير ٢٠١٥، وسيبدأ العمل التنفيذى الفعلى فى تطوير الإقليم وتنميته مع طرح هذا المخطط.

وتنفذ الحكومة حالياً عدداً آخر من المشروعات القومية المتمثلة فى تطوير شبكة الطرق والإنفاق والكبارى والتى تمتد لنحو ٣٢٠٠ كم يتم إضافتها لشبكة الطرق، وزراعة واستصلاح نحو مليون فدان كمرحلة أولى تضاف إلى الأراضى الزراعية المصرية، والبدء كذلك فى إعداد المخططات الاستراتيجية لتنمية الساحل الشمالى الغربى والمثلث الذهبى وتنمية جنوب الوداى.

كما قامت مصر بدعوة المستثمرين المحليين والأجانب والجهات والمؤسسات الدولية على حضور مؤتمر مصر الاقتصادى المزمع عقده فى مصر خلال شهر مارس ٢٠١٥ والمتوقع خلاله إضافة استثمارات أجنبية لمصر تتخطى الخمسة مليارات دولار، وفى إطار الاستعداد لهذا المؤتمر تبحث الحكومة حالياً تأسيس صندوق استثمارى ضخم برأسمال لا يقل عن ٢٠ مليار دولار للمساعدة فى تمويل المشروعات المصرية المنتظر الإعلان عنها خلال المؤتمر.

ونتيجة للجهود السالف الإشارة إليها ارتفع معدل النمو الاقتصادى ليبلغ نحو ٦.٨% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مع تحسن أداء قطاع السياحة وكذا الصناعات التحويلية، وانخفاض معدل البطالة ليصل إلى ١٣.١% خلال ذات الربع من العام المالى، مع ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار فى الربع الأول من العام المذكور بما يشير إلى عودة الثقة مرة أخرى فى الاقتصاد المصرى.

ويدلل على ذلك صدور العديد من التقارير الدولية الإيجابية من وكالة ستاندر أند بورز ومؤسسة فيتش التى أشارت إلى تحسن تصنيف مصر الائتمانى مع نظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصرى، وكذا التقرير المبدئى لبعثة صندوق النقد الدولى التى زارت مصر لتقييم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التى انتهجتها الحكومة المصرية مؤخراً.

وفى ختام هذا الفصل يمكن القول أن مصر قد نجحت مصر فى تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القومى، وعلى مستوى العديد من الأقاليم والمحافظات، كما أنها فى سبيلها لتحقيق البعض من الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، فضلاً عن أن مصر كانت تسير بخطى ثابته نحو تحقيق البعض الآخر منها غير أن ما شهدته مصر خلال السنوات الثلاثة الماضية قد حال دون تحقيق التقدم المنشود من تلك الأهداف، ومن ناحية أخرى اخفقت مصر فى تحقيق البعض من هذه الأهداف، وذلك على النحو المبين بالجدول التالى.

الأهداف	تم تحقيقه بالفعل	ممكن تحقيقه	يصعب تحقيقه
الهدف الأول (القضاء على الفقر المدقع والجوع)			
- نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى			●
- نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع		●	
- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع			●
- عدد الأطفال ناقصى الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات		●	
الهدف الثانى (تحقيق تعميم التعليم الأساسى الشامل)			
- معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الإبتدائى			●
- معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الإعدادى			●
- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول ويصلون للصف الأخير من التعليم الإبتدائى		●	
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور			●
الهدف الثالث (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)			
– نسبة البنات إلى البنين فى مرحلة التعليم الإبتدائى والثانوى	●		
– حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر فى القطاع غير الزراعى			●
– نسبة المقاعد التى تشغلها النساء فى البرلمانات الوطنية			●
الهدف الرابع (تقليل وفيات الأطفال)			
– معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	●		
– معدل وفيات الاطفال الرضع		●	
– نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة			●
الهدف الخامس (تحسين الصحة الإنجابية)			
– معدل وفيات الأمهات			●
– نسبة الولادات التى تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة		●	
– معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة			●
– الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة		●	
– الحاجة غير الملباه فى وسائل تنظيم الأسرة			●
الهدف السادس (مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخري)			
– معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بمرض الملاريا	●		
– معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بمرض السل	●		
الهدف السابع (كفالة الاستدامة البيئية)			
– نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية		●	
– نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة	●		

الفصل الثانى

الأهداف والغايات الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥

تمهيد

مع الاقتراب من الموعد النهائى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) ومن أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الراهنة والمستقبلية سعى المجتمع الدولي إلى صياغة خطة عالمية للتنمية المستدامة، وتشكيل مجموعة جديدة من الأهداف التنموية للفترة من ٢٠١٦ إلى٢٠٣٠ تحل محل أهداف الألفية التى ينتهى العمل بها بنهاية عام ٢٠١٥. وقد امتدت عملية التحضير لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) عدة سنوات (لم يتم الانتهاء منها بشكل نهائي حتى الأن). وكانت البداية عام ٢٠١٠ عندما وافق أعضاء الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة على خطة عمل لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل ، وعلى دعوة منظومة الأمم المتحدة لقيادة المناقشات الدولية حول أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

تركزت تلك المناقشات بعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة "ريو +٢٠" فى ريودي جانيرو فى البرازيل عام ٢٠١٢، وقد شملت الوثيقة الختامية للمؤتمر والمعنونه "المستقبل الذى نريد" دعوة لإنشاء فريق عمل حكومي دولي يعنى بوضع مقترحات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم وضع تلك المقترحات من خلال عملية تشاور لم يسبق لها مثيل، فلم يحدث قط فى تاريخ الأمم المتحدة أن تم تشاور بهذا القدر من الإتساع والشمول بشأن المشاكل والموضوعات والأولويات التى تخص مسار التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، حيث شارك بها جميع الدول الأعضاء وكامل منظومة الأمم المتحدة والخبراء وقطاع ممثل من المجتمع المدنى وقطاع الأعمال وأيضاً– وهو الأهم– ملايين من الأشخاص العاديين من كافة بقاع العالم، الأمر الذى يجعلنا أكثر تفاؤلاً تجاه تحقيق الأجندة العالمية للتنمية قطرياً وإقليمياً ودولياً.

٢–١ آليات إعداد الأهداف والغايات الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥ [١١]

فى سبيل صياغة الخطة الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ وتحديد أهداف التنمية المستدامة أطلق الأمين العام للأمم المتحدة سلسلة من الآليات نذكر أهمها فيما يلى:–

- إطلاق شبكة حلول التنمية المستدامة (SustainableDevelopment Solution Network – SDSN) – فى عام ٢٠١٢ التى تضم نخبة من الأكاديميين والعلميين العاملين فى مراكز

[١١] UN System Task Team On The Post-٢٠١٥ Development Agenda "
http://www.un.org/en/develpment/desa/policy/untaskteam undf/process/html

البحوث. وتهدف الشبكة المساعدة على إيجاد حلول للمشاكل البيئية والإجتماعية والإقتصادية الملحه، وقد نشرت الشبكة تقريرها الأول فى يونيه عام ٢٠١٣، وتضمن عشرة أهداف مفتوحة.

- إنشاء فريق عمل منظومة الأمم المتحدة ٢٠١٥-UN System Task Team on the Post) (Development Agenda [فريق المهام الأممى] فى يناير ٢٠١٢ لدعم الاستعدادات لما بعد ٢٠١٥ على نطاق منظومة الأمم المتحدة ، ويجمع هذا الفريق أكثر من ٦٠ من الكيانات والوكالات الأممية والمنظمات الدولية ، وقدم هذا الفريق تقريره الأول بعنوان "تحقيق المستقبل الذى يصبو إليه الجميع" فى يونية٢٠١٢ ويتضمن توصيات الفريق بخصوص خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥،وقد شكل هذا الفريق بدوره عدة فرق عمل فرعية أخري منها فريق عمل منظومة الأمم المتحدة للدعم التقنى (Technical Support Team- TST). وهو مسئول عن إعداد المدخلات الأولية بشأن القضايا ذات الأولوية لينظر فيها الفريق العامل المفتوح، فضلاً عن دعم أعمال الفريق العامل.

- إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة [High Level Panel of Eminent Persons on Post-٢٠١٥ Development Agenda – HLP)] فى يوليو ٢٠١٢ لاقتراح جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ويتألف هذا الفريق من ٢٧ عضواً.

- إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (The UN General Assembly's Open Working Group – OWG- on SDGs)، فى يناير ٢٠١٣، ويتألف من ٣٠ ممثلاً (ترشحهم الدول الأعضاء من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة). يرأسهم كل من كينيا والمجر ويضم الفريق ممثلين عن الدول العربية من الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والمغرب.

- إنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (Intergovernmental Committee of Experts on Sustainable Development Financing- ICESDF) فى يونيو ٢٠١٣.

- إنشاء المنتدى السياسى رفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة [High – level political forum on sustainable Development (HLPF) فى يونية ٢٠١٣ بهدف متابعة ومراجعة التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة، ويعقد المنتدى إجتماعاته السنوية فى إطار المجلس الإقتصادى والإجتماعى للأمم المتحدة، بالإضافة إلى إجتماعات تعقد مرة كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول.

٢-٢ العمليات التشاورية لصياغة الأهداف الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥ وأهم نتائجها

فى مسعى من المجتمع الدولى لصياغة خطة عالمية للتنمية فيما بعد ٢٠١٥، وفى سبيل إعداد الأهداف العالمية للتنمية المستدامة اعتمدت الأمم المتحدة منهج المشاركة من أسفل إلى أعلى من كافة الجهات أصحاب المصلحة (وليس من أعلى لأسفل على النحو الذى تم عند إعداد الأهداف الإنمائية للألفية)، حيث أجرت الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من العمليات التشاورية (شملت المشاورات العالمية والإقليمية والقومية والموضوعية والمسوحات واستقصاءات الرأى عبر الإنترنت) تعد الأشمل على نحو غير مسبوق وقد أشرف على المشاورات الوطنية والعالمية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى المشاورات الإقليمية المفوضات الإقليمية. وقد اشترك فى هذه الحوارات كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وكل من المجتمع المدنى، والشباب، والقطاع الخاص, ومؤسسات وأصحاب الفكر والرأى، والبرلمانيون, والفقراء والمهمشون بهذه الدول وذلك من أجل بناء شعور بالملكية المشتركة لهذه الأهداف ، نذكر من نماذج تلك المشاورات ونتائجها ما يلى:

٢-٢-١ المشاورات الدولية

- مشاركة أكثر من مليون شخص من كل الأعمار (نصفهم تحت سن ٣٠ عاماً) والخلفيات من كلا الجنسين من جميع الدول (١٩٣) الأعضاء بالأمم المتحدة فى استقصاء عالمى عبر الإنترنت My world survey أعلن عنه فى يوليو ٢٠١٢ باللغات الست للأمم المتحدة (الإنجليزية والأسبانية والفرنسية والعربية والروسية والصينية) وأضيف لها اللغة الكورية. وقد أمتد هذا الإستقصاء لمدة سنة كاملة بغرض معرفة أهم قضايا وأولويات المواطنين ذات الأثر الأكبر على حياتهم، وذلك من خلال منصة الكترونية للعالم الذى نبتغيه تتيح للمواطنين المشاركة فى المشاورات حول البرامج الإنمائية المستقبلية، حتى يكون قادة العالم على علم بنتائج تلك المشاورات عندما يشرعون فى وضع خطة أعمال التنمية فيما بعد ٢٠١٥. ويطرح الاستقصاء على الأفراد أسئلة بشأن أهم ست قضايا من بين ست عشرة قضية محتملة يعتقدون أن من شأنها إحداث تغيير كبير في حياتهم. وقد صيغت الست عشرة قضية من بين الأولويات التي عبر عنها الفقراء من خلال عمليات استطلاع الرأي[١] على النحو التالى:

  - التعليم الجيد.
  - تحسين النقل والمواصلات.
  - الحريات السياسية.

[١] http://www.un.org/ar/millenniumgoals/beyond٢٠١٥.shtml

- فرص عمل أفضل.
- حماية الغابات والأنهار والمحيطات.
- التحرر من التمييز.
- توفير الطعام وبأسعار معقولة.
- الحماية من الجريمة والعنف.
- المساواة بين الرجل والمرأة.
- توفير مياه نظيفة ومرافق صحية.
- توافر حكومة أمينة ومستجيبة.
- رعاية صحية أفضل.
- دعم الأشخاص غير القادرين عن العمل.
- اتخاذ إجراءات بشأن التغيير المناخى.
- تسهيل الوصول إلى الهواتف والانترنت.
- توفير طاقة بالمنازل.

هذا وقد أسفرت نتائج هذا الإستقصاء عن أن التعليم الجيد يأتى فى مقدمة الأولويات الستة التى رآها المبحوثين ذات أهمية أكبر لأنفسهم ولأسرهم، تلى ذلك الرعاية الصحية وهما من العناصر الأساسية فى الأهداف الإنمائية للألفية– ثم جاءت الحكومة النزيهة والمستجيبة كأولوية ثالثة، أما فرص العمل الأفضل فجاءت فى المرتبة الرابعة. فى حين إحتل توفير المياه النظيفة والصرف الصحى، ثم توفير الطعام المغذى وبأسعار معقولة المراتب الخامسة والسادسة من حيث الأولوية وعلى التوالى.

- المشاورات الدولية التى أطلقتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ حول أهداف التنمية المستدامة[٢١] والتى تم من خلالها إجراء استقصاء للرأى حول خطط وأهداف التنمية لما بعد ٢٠١٥، شمل ٦٣ دولة عضو في الأمم المتحدة (من بينهم مصر) تضم ٣٧ دولة متقدمة، و٢٦ دولة نامية (ستة دول من حوض البحر المتوسط، و خمسة دول افريقية، وستة دول من أمريكا اللاتينية، وتسعة دول آسيوية) وذلك بهدف تحديد المجالات ذات الأولوية للتنمية المستدامة لكلا من الدول المتقدمة والنامية.

[١] Jeannet Lingán, Amy Cutter, UNDESA Survey on the Sustainable Development Goals: Synthesis of responses from UN Member State Missions, Stakeholder Forum, January ٢٠١٣.

ومن أهم نتائج هذا المسح مايلى:

- اشتراك رؤى الدول المتقدمة والنامية في سبعة مجالات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وهى: الطاقة المستدامة، والأمن المائى، والمياه والصرف الصحى، والمساواة بين الجنسين، والتغير المناخى، والاقتصاد الأخضر، وحماية التنوع البيولوجى.
- تضمنت الأولويات للدول النامية التخفيف من حدة الفقر، التعليم، وتشغيل العمالة، في حين كان التصحر، والنظم البحرية والمحيطات، والانتاج والاستهلاك المستدام من الألويات القصوى للدول المتقدمة.
- اتفق ٨٤% من الدول على ضرورة تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على أن تعكس الأهداف التنموية الأبعاد الثلاثة، مع التأكيد على ضرورة دمج إطار الأهداف الانمائية لما بعد ٢٠١٥ في إطار شامل يشمل القضاء على الفقر وضمان الاستدامة البيئية.
- وفى إطار النتائج المتوقعة لأهداف التنمية المستدامة أوضحت ٧٠% من الدول أنها تساعد في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وصنع السياسات. وأوضح ٨٣% من دول أمريكا اللاتينية أنها تساعد في التغلب على "الضغوط الرئيسية المؤدية لعدم الاستدامة"، و٥٦% من البعثات الآسيوية تتوقع "انها تساعد في توجيه التعاون نحو تحقيق التنمية". كما توقع٦٠% من البعثات الأفريقية و٥٠% من البعثات لدول حوض البحر المتوسط و٨٦% من الدول النامية "إنها ستساعدهم على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وصنع السياسات"، كما أن لها تأثيرها على الميزانية الوطنية.
- تم الاتفاق بين كافة الدول على أن تكون أهداف التنمية المستدامة أهدافاً تشاورية وشاملة وتشاركية تنطبق على جميع البلدان "الأهداف المشتركة لكن المتباينة"، حيث يمكن بناء أهداف في سياق وطني اعتماداً على خصائص البلد ومستوى التنمية، وأكدت كذلك كافة الدول على اشراك جميع أصحاب المصلحة والحكومة والمجتمع المدنى فى الحوار الوطنى لضمان التنفيذ الفعال والاتفاق على المجالات ذات الألوية والأهداف والمؤشرات.
- اتفقت الدول المشاركة في هذا المسح العالمى كذلك على إمكانية إدراج الأهداف والغايات الانمائية للألفية ضمن أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، مع التأكيد على ضرورة تحسين الجوانب النوعية والبيئية للأهداف الحالية، إلى جانب التركيز على الهدف الأول "القضاء على الفقر" والهدف السابع " الاستدامة البيئية".
- وفيما يتعلق بكيفية تقييم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أوضحت الدول ضرورة وجود قياس للتقدم العالمى والوطنى بشفافية، واقترحت الدول المتقدمة ضرورة وجود نظام للمراقبة ومبدأ

المساءلة، بينما اقترحت الدول النامية ودول أفريقيا أهمية "إشراف لجنة على التقارير"، وأوضحت دول آسيا ضرورة استناد التقييم إلى التشاور مع الأمم المتحدة.

- أجرى الفريق رفيع المستوى كذلك مشاورات على ما يزيد عن ٥٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع الدولى تتراوح بين المنظمات الشعبية والتحالفات العالمية التى تعمل فى حوالى ١٢٠ بلداً ، كما أجرى مشاورات مع كبار المسئولين التنفيذيين فى ٢٥٠ شركة كبرى فى ٣٠ دولة, وكذا مع الأكاديميين من البلدان المتقدمة والنامية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وحركات المجتمع المدنى والبرلمانيين[١]. وذلك بهدف المساعدة فى تحديد أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥. وقد انبثق من تلك المشاورات دعوة فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى إلى ضرورة حدوث "خمس نقلات مفضية إلى التحول" هى: (١) عدم إهمال أحد، (٢) جعل التنمية المستدامة فى قلب الإهتمام، (٣) إحداث تحول فى الاقتصاديات من أجل توفير فرص عمل وتحقيق النمو الشامل للجميع، (٤) بناء السلام وإقامة مؤسسات عامة فعالة ومنفتحة وخاضعة للمساءلة، (٥) إقامة شراكة عالمية جديدة.

- أجرت الأمم المتحدة كذلك خلال عام ٢٠١٤ مشاورات مع أكثر من ٥٠ دولة وعبر الإنترنت حول تنفيذ أجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥ وذلك من خلال ستة موضوعات رئيسية هى [٢]، التطبيق المحلى لأجندة ما بعد ٢٠١٥، تعزيز القدرات والمؤسسات، المتابعة التشاركية والأشكال الجديدة للمساءلة، المشاركة مع المجتمع المدنى وغيره من الفاعلين، المشاركة مع القطاع الخاص، والثقافة والتنمية.

- وفى إطار المشاورات العالمية أيضاً من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٥ عقد ثلاثة اجتماعات دولية رفيعة المستوي سيتاح من خلالها الفرصة لرسم ملامح عهد جديد للتنمية المستدامة. أولها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سيعقد في أديس أبابا في يوليو والذي قد يصاغ فيه تعاهد من أجل إقامة شراكة عالمية. والثاني هو مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر، حيث سيعتمد العالم الخطة الجديدة وسيضع مجموعة أهداف للتنمية المستدامة نأمل أن تشكل نقلة في التوجه لصالح الناس وكوكب الأرض. والثالث هو الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس في ديسمبر والتي ستفي فيها الدول الأعضاء بما تعهدت به من اعتماد اتفاق جديد للتصدي لتهديد يمكن أن يزيد من صعوبة إنجاز خطة التنمية المستدامة الجديدة.

٢-٢-٢ المشاورات الإقليمية العربية

[١] الأمم المتحدة، شراكة عالمية جديدة، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٣ص ٢ .

[٢] http://www. Beyond ٢٠١٥-org/ world we want – ٢٠١٥- wb- platform

فى إطار الإجراءات التى اتخذتها الأمم المتحدة للتشاور الإقليمى حول أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ عقدت في المنطقة العربية خلال السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤ عدة اجتماعات تشاورية وورش عمل إقليمية ومؤتمرات للوقوف على ما تم انجازه في الدول العربية على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع تصور إقليمي عربى حول خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ بما يتناسب مع تطلعات وأولويات المنطقة العربية ويعزز مكاسب التنمية لها فى المستقبل. كما أجريت سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة، والخبراء ومنظمات المجتمع المدنى بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة للمساعدة فى رصد المنظور الإقليمي لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، ومن أهم المؤتمرات والاجتماعات التشاورية التى عقدت ونتائجها مايلى:

أ- المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية "توصيات التحرك العربي المطلوب لعام ٢٠١٥ وما بعد (القاهرة ٢-٣ ديسمبر ٢٠١٢)

نظم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بوصفه المجلس المعني بالتنسيق بشأن تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بناءً على قرار القمة العربية في الخرطوم (٢٠٠٦) المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية "توصيات التحرك العربي المطلوب لعام ٢٠١٥ وما بعد"، وقد شارك في هذا المؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب،ورؤساء وممثلي المكاتب التنفيذية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات العلاقة وهي البيئة والصحة والشباب والرياضة والإسكان والمياه، بالإضافة إلى ممثلى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة ذات العلاقة، ومن أهم توصياته مواصلة الجهود لتنفيذ أهداف الألفية التي لم تتحقق بالكامل، والعمل على إيجاد آلية فاعلة وتنسيق مشترك للتعاون بين أجهزة الجامعة العربية لدمج الجهود التنموية الموجهة لكافة قطاعات المجتمع، فضلاً عن أهمية تفعيل الآليات العربية القائمة في مجال توفير الإحصاءات التنموية وربطها بالأجهزة الوطنية لتأسيس قواعد بيانات متينة وذات جودة ومتسقة مع المعايير الدولية.

كما أوصى المؤتمر كذلك بتفعيل دور المجتمع المدني من خلال مراجعة تشريعاته بما يمكنه من بناء شراكة قوية مع الأطراف الحكومية والقطاع الخاص تستند على توافق الأهداف وتوزيع المسئوليات والمساءلة والمحاسبة، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني، والاستفادة من التجارب الرائدة في الدول الأعضاء في كل هذه المجالات. واستكمالاً للتوجهات نحو التحرك العربي المطلوب ما بعد ٢٠١٥، وأخذاً في الاعتبار التوصيات المشار إليها أعلاه، واستعداداً للمساهمة الفعالة فيما يتعلق بالمناقشات الدولية التي ستدور حول عملية التنمية، وضرورة تطوير رؤية عربية، أكد المؤتمر على ما يلي:

- التزام الدول بتضمين الأهداف التنموية لما بعد ٢٠١٥ التي سيتم الاتفاق عليها في أطرها ووثائقها التخطيطية، مع الأخذ فى الاعتبار تحديد الأولويات التنموية لكل الأهداف المعنية في كل منطقة من مناطق البلد الواحد، وذلك للتصدي للتفاوت بين المناطق في مختلف البلدان العربية.

- صياغة مؤشرات مؤسسية تلقى قبولاً عاماً، والاهتمام بكافة المؤشرات ذات العلاقة بالأهداف التنموية وخاصة فيما يتعلق ببطالة الشباب وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف التنموية.

- إعادة صياغة غايات الأهداف التنموية لتأخذ في الاعتبار جودة الخدمات العامة المقدمة للشعوب العربية في كل المجالات وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم والحد من البطالة وزيادة التشغيل.

- تشجيع المبادرات البحثية الرامية إلى إعادة النظر في قياس الأهداف التنموية بما في ذلك الغايات المتعلقة بقياس الفقر المادي والبشري.

ب- الاجتماع التشاورى الإقليمي لمنظمات المجتمع المدنى العربية حول خطة الأمم المتحدة لما بعد ٢٠١٥ (مارس ٢٠١٣، بيروت).

عقدت اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا (الاسكوا) اجتماعاً تشاورياً اقليمياً لمنظمات المجتمع المدنى حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد ٢٠١٥، وشارك فيه عدداً من الدول العربية وهى الأردن، والبحرين، وتونس، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، واليمن ، لتحديد وجهات نظر المجتمع المدنى بشأن الأولويات الإقليمية التى يجب أدراجها ضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية، وكان من أهم نتائج وتوصيات الاجتماع ما يلى[١]:

- اعتماد نهج شامل للتنمية يأخذ فى الاعتبار الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للمواطنين.

- اعتماد نموذج جديد للتنمية يركز على المواطنين، ويولى اهتماماً كبيراً لقضايا الحكم واتساق السياسات لخدمة التنمية، ويبين الصلة بين تحقيق التنمية على المستوى الوطنى ومعالجة الإخفاقات التنموية على المستوى المحلى.

- إدراج عدد من القضايا ضمن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، ومنها تعزيز الحكم القائم على المشاركة، والعدالة الاجتماعية، ومبدأ الإنصاف، والتكافل الاجتماعى، بالإضافة إلى هدف خاص حول إنهاء الاحتلال وضمان حرية الأفراد والبلاد.

جـ- الاجتماع التشاورى العربى حول أهداف التنمية المستدامة، نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة، (نوفمبر ٢٠١٣، تونس)

[١] الأمم المتحدة ، تقرير الاجتماع التشاورى الإقليمى العربى لمنظمات المجتمع المدنى حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بيروت ١٤ مارس ٢٠١٣.

تناول هذا الإجتماع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، وأهم القضايا المفاهيمية التى تشكل أساساً لوضع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد٢٠١٥، وقد تم خلاله تحديد الأولويات الإقليمية للتنمية المستدامة والتى تشمل قضايا: الحوكمة، والنمو العادل، والعمالة العادلة، والسلام، والأمن، والفقر، والمساواة بين الجنسين، والأمن الغذائى، وأمن الطاقة، والمياه ووسائل التنفيذ. كما تم وضع مبادئ رئيسية لإطار أهداف التنمية المستدامة تتمثل فى السلام والأمن، والحوكمة الفعالة، وحقوق الإنسان، والاستدامة، والقدرة على التكيف، والتكامل[١].

د – مشاورات لجنة المرأة العربية حول خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ (ديسمبر ٢٠١٣، الكويت)

من أهم نتائج أعمال هذه اللجنة التأكيد على ضرورة التوصل إلى خطة للتنمية ذات طابع عالمي شامل مبنية على أسس مشتركة، وتحديد واضح للمبادئ الأساسية التي ستقوم عليها خطة التنمية المستقبلية وأهمها حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حقوق المرأة والمساواة والحكم الرشيد.

هـ– المنتدى العربى الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (ابريل ٢٠١٤، عمان)

حضر هذا المنتدى ممثلون عن مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالدول العربية، شكل هذا المنتدى الاجتماع التحضيرى الإقليمي للمنتدى السياسى الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة[٢]، وكان من أهم نتائجه التأكيد على ما يلى:

- أن الفقر بمستوياته المختلفة يعتبر التحدي الأبرز أمام جهود التنمية الشاملة والمستدامة.
- أهمية دمج الفئات الضعيفة والمهمشة، وإشراكها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع المبادرات وخاصة المتعلقة منها بتعزيز مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يكونوا هدفاً مندمجاً في محاور الأجندة ذات العلاقة بالتنمية ما بعد ٢٠١٥.
- أهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني كشريكين رئيسين في العملية التنموية ودعم المسيرة العربية لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[١] الاسكوا، ورقة نقاش عن القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة – نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة، الاجتماع التشاورى العربى حول التنمية المستدامة، تونس، ١٨–١٩ نوفمبر ٢٠١٣

[٢] الامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة... منظور عربى، المنتدى العربى الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، عمان، ٢–٤ أبريل ٢٠١٤، مايو ٢٠١٤

هذا وقد أبرز المنتدى أهم التحديات والألويات الرئيسية التنموية فى المنطقة العربية (وسبل مواجهتها) فى كل من: الفقر وعدم المساواة، والصحة، والبطالة، وعدم المساواة بين الجنسين، ومؤسسات غير فعالة، والتعليم، والتعاون الدولى فى مجال التجارة والتمويل والتكنولوجيا، والمدن والمساكن والبنية التحتية، وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائى، وأمن الطاقة.

و – المؤتمر الوزاري حول "أولويات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وأهداف التنمية المستدامة بعد عام٢٠١٥"،(الأردن١٠-١١ مايو ٢٠١٤)

جاء عقد هذا المؤتمر في إطار تنفيذ قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية رقم (٣٢) الصادر في الرياض ٢٠١٣. وأصدر المؤتمر الوزارى إعلان عمان حول "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد ٢٠١٥". والذى تضمن ١٥ أولوية للمنطقة العربية [١] و٨٧ غاية وتعكس تلك الأولويات أهداف التنمية المستدامة من منطلق الرؤية العربية، فيما يلى:

- القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى.
- خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجميع بما فيهم الشباب من الرجال والنساء.
- تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان التعليم الجيد للجميع والقضاء على الأمية.
- تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
- توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم.
- ضمان الحقّ فى السكن اللائق للجميع وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والشاملة للجميع.
- ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستعمال والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- تطوير المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكار والتقدم التكنولوجي.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة.

[١] جامعة الدول العربية، إعلان عمان "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد ٢٠١٥"، الاردن، ١١مايو ٢٠١٤.

- مكافحة التصحر و تدهور التربة وحماية التنوع البيولوجي.
- تعزيز النزاهة والحوكمة.
- توفير بيئة تمكينيه لتحقيق التنمية المستدامة و حشد الموارد المالية اللازمة.
- تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة.

٢-٢-٣ المشاورات القطرية

بدأت المشاورات القطرية والوطنية حول الأهداف العالمية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ تحت إشراف الأمم المتحدة فى عام ٢٠١٢ لعدد ٨٨ دولة من دول العالم، وقد تم اختيار ١٠ دول عربية للقيام بالمشاورات الوطنية لما بعد ٢٠١٥ وهى: الأردن وجيبوتي ومصر والمغرب والسودان والجزائر واليمن والعراق والمملكة العربية والسعودية ولبنان. وتعتبر المشاورات القطرية جزء من عملية تشاورية واسعة النطاق تحت اطار " المستقبل الذى نريده "، وتهدف إلى تحديد إطار للتنمية لما بعد ٢٠١٥، وتشكل فرصة لمواطنى العالم لاختيار مستقبلهم. حيث أن معظم المشاركين من الشباب والنساء، وقد أسفرت تلك المشاورات عن خليط من الأولويات للاحتياجات التنموية.

وفى إطار تلك المشاورات عقدت مصر مجموعة من الإجتماعات واللقاءات على المستوى القطرى حول خطة التنمية ما بعد ٢٠١٥، استغرقت نحو شهرين خلال عام ٢٠١٣ مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة شملت النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدنى وخبراء البيئة والسكان، فضلاً عن أطفال المدارس والشوارع فى الفئة العمرية (١٠- ١٥) عاماً فى الأحياء منخفضة الدخل والعشوائيات، كما ضمت تلك اللقاءات ممثلين عن المنظمات الحكومية وقطاع الأعمال الخاص، وقد أسفرت المشاورات القطرية لمصر عن توافق آراء أصحاب المصلحة حول مجموعة من الأولويات نذكر منها :

- حماية حدود مصر، واستعادة الأمن فى الشوارع من خلال تطبيق القانون لحماية الأفراد من العنف والجريمة.
- القضاء على الفساد وتطبيق قواعد الحوكمة والحكم الرشيد.
- استعادة ثقة المستثمرين فى الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل.
- إصلاح نظام التعليم، والتنسيق بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل.
- وضع قضية السكان فى المرتبة الأولى من جدول أعمال الحكومة، وضمان تخصيص الموارد الكافية لحملات التوعية وتنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، وتنظيم النسل.

- الربط بين السكان والبيئة فى عمليات التخطيط.
- معالجة الاختلالات الإقليمية وزيادة نطاق الخدمة العامة والإنفاق الاجتماعي فى المحافظات الحدودية والريفية.
- تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وإحترام الحقوق السياسية .
- تشجيع سياسات المشاركة والمساءلة، ودعم اللامركزية فى صنع القرار، وتعزيز تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية للجميع وسيادة القانون.
- إصلاح قطاع الصحة لتحقيق رفاهية المواطنين.
- مشاركة منظمات المجتمع المدنى والأكاديميين والقطاع الخاص فى صياغة رؤية مصر والأهداف والغايات والمؤشرات.
- الإهتمام بالبحث العلمى والإبتكار .
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة.
- تشجيع مشاركة المواطنين فى منظمات المجتمع المدنى والعمل التطوعى.
- اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة، والأمن الغذائي والمائي للأجيال القادمة.
- تقليل الفوارق فى الدخل، وزيادة الأنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة.

هذا وقد أكدت تلك المشاورات على ضرورة دعم الجهات المانحة للمشروعات الحكومية العملاقة، وتقديم الدعم لمبادرات الشباب والنساء والأطفال بجانب دعم مشروعات تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

وجدير بالإشارة أن هذه المجموعة الكبيرة والمتنوعة من الآليات التى شكلتها الأمم المتحدة، والمشاورات العديدة التى تمت تحت قيادتها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، قد ساعدت نتائجها على تحديد عدد (متتالى) من المقترحات حول خطة التنمية العالمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ والتى تحقق بشكل كبير آمال وطموحات المواطنين وأصحاب المصالح الذين تم الاستماع لآرائهم وأصواتهم خلال تلك المشاورات.

٢-٣ أهداف التنمية المستدامة (SDGS)

أصدر فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى فى مايو عام ٢٠١٣ تقريره تحت عنوان "شراكة عالمية جديدة : إجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة" تضمن هذا التقرير مقترح بالأهداف العالمية شملت ١٢ هدفا ونحو ٥٤ غاية وتعد هذه الأهداف بمثابة مسودة أولى لأهداف التنمية المستدامة، وتمثلت هذه الأهداف فيما يلى:

- القضاء على الفقر.
- تمكين الفتيات والنساء وتحقيق المساواة بين الجنسين .
- توفير التعليم عالى الجودة وإمكانية التعلم مدى الحياة .
- ضمان حياة صحية.
- ضمان الأمن الغذائى والتغذية السليمة .
- تحقيق الاستفادة الجماعية من المياه والصرف الصحى .
- توفير طاقة مستدامة.
- خلق فرص عمل وسبل معيشة مستدامة ونمو منصف.
- الإدارة المستدامة لأصول الموارد الطبيعية.
- تشجيع الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعالة .
- ضمان مجتمعات مستقرة وآمنة.
- خلق بيئة عالمية ممكنة وتحفيز التمويل الطويل الأجل .

أما الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنى بأهداف التنمية المستدامة فقد قدم تقريره الخاص بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى الجمعية العامة للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنه فى أغسطس ٢٠١٤، تضمن التقرير ١٧ هدفاً يتبعهم ١٦٩غاية. وقد استند هذا الفريق فى تقريره على مسودة الأهداف التى أعدها فريق الشخصيات البارزة، وعلى الأسس والنتائج التى أسفر عنها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية, وكذا على الدروس المستفادة منها. لذا فإن أهداف التنمية المستدامة تسعى إلى إنجاز الأعمال غير المنتهية من الأهداف الإنمائية للألفية وهى الفقر (الهدف الأول)، والجوع (الهدف الثانى) ، والصحة (الهدف الثالث)، والتعليم (الهدف الرابع) ، والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، كما تسعى تلك الأهداف لمجابهة التحديات الجديدة التى يواجهها العالم مثل المياه (الهدف السادس)، والطاقة (الهدف السابع) ، وتغير المناخ (الهدف الثالث عشر)، كما أن هناك مجموعة أخرى من الأهداف الطموحة الى تطرح تحديات أخرى إلا أنه لم يتم الاتفاق عليها إجمالاً

كما هو الحال فى الأهداف السابق الإشارة إليها عاليه ولذا فهى لا تزال محل نقاش ومنها الهدف الثامن الخاص بالنمو الاقتصادي والهدف العاشر الخاص بعدم المساواة بين البلدان، والهدف السادس عشر الخاص بإقامة مجتمعات مسالمة وشاملة وبناء مؤسسات فاعلة[١].

ونعرض فيما يلى أهداف التنمية المستدامة المقترحة*:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية فى جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع .
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنه وقادرة على الصمود والاستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدى لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الأيكولوجية البرية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضى وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجى.

---

[١] زلى مجد لانى ، التحضيرات لإصدار خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوزارى حول بلورة الاهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥، على المستوى كبار المسئولين ، شرم الشيخ – ٢٧-٢٨أكتوبر، صـ ٧

* يمكن الاضطلاع على الغايات المندرجة تحت هذه الأهداف من الموقع الالكترونى للأمم المتحدة.

- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وباستعراض تلك الأهداف وغاياتها يلاحظ ما يلى :-

- تحقق أهداف التنمية المقترحة التكامل بين الأبعاد الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للتنمية المستدامة ، وتؤكد فى نفس الوقت على أن الإنتاج والاستهلاك المستدام وإدارة الموارد الطبيعية وحمايتها من المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة.
- أن هذه الأهداف استهدفت فى جانب كبير منها الوصول إلى الهدف الأمثل (وليس إلى نصف الطريق كما هو كان مستهدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية) حيث استهدفت القضاء على الجوع والفقر ووفيات حديثى الولادة والأطفال دون سن الخامسة، والقضاء على التفاوت بين الجنسين، فضلاً عن حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحى والطاقة الحديثة، ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية.
- ارتفعت الطموحات مع أهداف التنمية المستدامة حيث لم يقتصر الأمر على التركيز على العمل بل اختص بالذكر العمل اللائق، إمتد كذلك هدف الغذاء من مجرد توفير الغذاء إلى تأمين التغذية المحسنة، كما اتسع هدف التعليم ليشمل اكتساب المتعلمين للمعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، أمتد أيضاً هدف التصنيع ليشمل تعزيز البحث العلمي والابتكار.
- تعد أهداف الاستدامة المقترحة أهدافا عامة بمعنى أنها تمثل طموحاً مشتركاً بين بلدان العالم وأنه يمكن للجميع إدراجها وبما يتفق مع خصوصيتها وأولوياتها ضمن سياستها القومية.
- تعد أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولية من الأهداف الإنمائية للألفية حيث تجاوزت قضايا الفقر والصحة والتعليم لتمتد إلى قضايا التصنيع الشامل والأمن الغذائى والطاقة والصرف الصحى والمياه والمدن والمستوطنات البشرية، فضلا عن قضايا السلام وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون.
- إن القضايا التى شملتها أهداف التنمية المستدامة تم تناولها بمنظور أعمق حيث تخطى الكثير منها الأهداف الكمية لتأخذ البعد النوعى كذلك، كما حدث عند تناول التعليم الجيد، والمستوطنات الآمنة، والطاقة الحديثة والمستدامة، والعمالة المنتجة وغيرها من الأهداف.

- وحيث أن التنمية المستدامة ومعالجة التغير المناخي يسيران جنباً إلى جنب فقد تضمنت الأهداف المقترحة هدفاً مباشراً حول التغير المناخي والذى يلزم الدول باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره، كما احتل المناخ مكانة بارزة فى النص التمهيدي لتقرير فريق الشخصيات البارزة.
- نظراً لأهمية البيانات والمعلومات لتنفيذ الأهداف ومتابعتها فقد ركز أحد أهداف التنمية المستدامة على تعزيز قدرات البلدان النامية لتحقيق زيادة كبيرة فى توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثقة ومفصلة، وكذا الحق فى الحصول على المعلومات، كما احتلت تلك القضية مكانة بارزة فى النص التمهيدي لتقرير فريق الشخصيات البارزة.
- تولى أهداف التنمية المستدامة اهتماما بالجانب التوزيعى – والذى كان مفتقداً فى الأهداف الإنمائية للألفية، كما تركز على النتائج outcomes وليس فقط على الإنجازات outputs، وتركز كذلك على الحد من التفاوتات النوعية والاجتماعية والجغرافية.
- اهتمت العديد من الأهداف بالفئات الضعيفة والمهمشة وبصفة خاصة المرأة والأطفال العاملة والمهاجرات من النساء وذلك عند تناول قضايا الفقر والجوع، والمياه والصرف الصحى الآمن، وتوفير العمل اللائق.
- خصصت أهداف التنمية المستدامة هدفاً منفصلاً لكل من الفقر والجوع (عكس ما كان موجوداً فى الأهداف الإنمائية للألفية) الأمر الذى يؤكد على أهمية السعى نحو القضاء على كل منهما، حيث أنهما مازالا موجودان على قمة أولويات أجندة التنمية العالمية فيما بعد ٢٠١٥.

وجدير بالإشارة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وافقت فى دورتها الثامنة والستين (بتاريخ ٢٤سبتمبر – ١أكتوبر ٢٠١٤) بصفة مبدئية على مقترحات الفريق العامل المفتوح بخصوص أهداف التنمية المستدامة مع بعض الملاحظات[١]. أما الخطوة التالية الحاسمة فى مسار التحضير لأجندة ما بعد ٢٠١٥ فتمثلت فى قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير توليفى لمجمل المسارات والمخرجات التى جرى تحضيرها خلال الفترة الماضية، وجمعها فى تقرير واحد صدر فى ديسمبر ٢٠١٤ تحت عنوان "الطريق إلى الكرامة بحلول عام ٢٠٣٠– القضاء على الفقر، إحداث تحول فى معيشة الجميع وحماية الكوكب". ويعد هذا التقرير بمثابة وثيقة مرجعية وإشارة لانطلاق المفاوضات والمشاورات العالمية النهائية التى ستجرى بالدول أعضاء الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٥ والتى تسبق التوصل إلى الصيغة النهائية

[١] المؤتمر الوزارى حول " بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥" على مستوى كبار المسئولين،غاية التنمية المستدامة وأجندة ما بعد ٢٠١٥– ورقة عمل مقدمة من الجمهورية اللبنانية – مدينة شرم الشيخ– ٢٧– ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤، ص ٢.

لأهداف التنمية لما بعد ٢٠١٥ والمفترض أن يعلن عنها فى إجتماع الجمعية العامة التاسع والستين فى شهر سبتمبر ٢٠١٥.

ومع الاستعداد لانطلاق المفاوضات النهائية للدول حول أهداف التنمية المستدامة فإن فريق عمل منظومة الأمم المتحدة للدعم التقنى يعكف حالياً على غربلة الغايات المقترحة ضمن ثلاث فئات هى غايات طموحة، وغايات متساوية مع غايات متفق عليها سابقاً، وغايات أقل طموحاً من سابقاتها، فضلاً عن تحليله للمؤشرات الممكن استخدامها لقياس التقدم بحسب توفر البيانات الخاصة بها[١].

وحيث أن أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة لم يتم الموافقة النهائية عليها بصورتها الكاملة بعد، ومازالت مطروحة للحوار، يمكن بنظرة إستشرافيه.إبراز بعض المعوقات التى يمكن أن تواجه مصر فى تحقيق وتطبيق تلك الأهداف على المستوى القومى أو المحلى مستقبلاً .

٢-٤ أهم المعوقات التى يمكن أن تواجهها مصر عند تطبيق أهداف التنمية المستدامة*

قد تواجه مصر عند الأخذ فى تطبيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ببعض العوائق التى قد يعزى بعضها إلى المناخ الدولي السائد وما يرتبط به من توجهات وسياسات وآليات، والبعض الآخر إلى الواقع الأقليمى والوطنى الحالى وما يشهده من حراك شعبى وتحولات وتحديات، فضلاً عن ما تتضمنه (SDGs) من ثغرات قد يصعب معها تحقيقها على النحو المنشود، ويمكن بيان ذلك على النحو التالى :-

أ- عوائق خارجية / دولية

- استمرار الضغوط الخارجية لفتح الاقتصاد المصري أمام السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية بما فى ذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، وما قد ينتج عن ذلك من زيادة فرص تعرض الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية كما حدث عقب الأزمة العالمية ٢٠٠٨، فضلا عن تعرض المنتجات المحلية لمنافسة غير متكافئة وغير مشجعة على الاستمرار نتيجة لما تحظى به المنتجات المستوردة من دعم. وفى المقابل فإن استمرار وضع الأسواق الخارجية لبعض القيود والاشتراطات أمام فتح أسواقها للصادرات المصرية قد يقف عقبة أمام تحقيق مصر للعديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة وخاصة الهدف رقم (٨) المتعلق "بتعزيز النمو الاقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة" وكذلك الهدف رقم (٩) المتضمن تحفيز التصنيع الشامل وما يندرج تحتهما من غايات .

---

[١] زلى مجد لانى، التحضيرات لإصدار خطة التنمية، مرجع سبق ذكره، صـ ٥.

* استرشد فى التوصل إلى بعض تلك المعوقات بنتائج المناقشات التى أجراها الباحث الرئيسى للدراسة مع بعض الخبراء الإقتصاديين بالمعهد ومنهم أ.د.إبراهيم العيسوى وأ.د. على نصار.

- استمرار المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولى على الترويج لنفس الأجندة عند إقراض الدول النامية ومنها مصر وذلك بالدعوة إلى سياسات تحرير الأسعار والخصخصة وتحرير التجارة الخارجية وهو ما قد يؤثر عند عدم الأخذ بتلك السياسات – تأكيداً على حرية صناعة القرار السياسي – على حجم التمويل المتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- استمرار الوضع الدولي الحالي بعدم تنفيذ القرارات التى اتخذت فى اجتماعات مجموعة العشرين عقب الأزمة العالمية ٢٠٠٨ بشأن إصلاح النظام النقدى والمالي العالمي.
- عدم تنفيذ البلدان المتقدمة والمنظمات المانحة لالتزاماتها فى مجال المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية لتحقيق (MDGs) تنفيذاً كاملاً ، حيث أنه وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية من ٢٣ لجنة مساعدة إنمائية تابعة للمنظمة إلى نحو ١٣٣.٥مليار دولار فى عام ٢٠١١ أى ما يمثل نحو ٠.٣١% فقط من إجمالى الناتج القومي المجمع للدول، وهو أقل بكثير من هدف ٠.٧% الذى حددته الأمم المتحدة١، وإن كانت (SDGs) المقترحة ستحتاج إلى المزيد من المساعدات الإنمائية من المانحين الدوليين نظراً لتعدد وشمولية القضايا والمجالات التى تتناولها تلك الأهداف. كما أن هناك تخوف من استمرار اشتراط الجهات المانحة لتوجيه المساعدات الإنمائية لأنشطة أو قطاعات أو مجالات لا تحظى بالأولوية الوطنية، حيث اكتشفت البلدان التى تعتمد بشكل كبير على المساعدات أن الالتزام الوثيق من قبل الدول المانحة بأجندة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) كان لا يتطابق دائماً مع أولوياتها الوطنية.[٢]

ب – <u>عوائق محلية</u>

- التحولات والأحداث التى شهدتها مصر خلال الثلاث سنوات الأخيرة التى ترتب عليها تزايد العنف والإرهاب وصعود التطرف ومن ثم عدم توافر الأمن والأمان، وإذا لم يتم التعامل بجدية مع تلك الظواهر فإن ذلك قد يقف عقبة أمام تشجيع الاستثمار المحلى كان أم الأجنبى من جهة, وعدم توفير البيئة المناسبة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة من جهة أخرى.

---

[١] تقرير إخبارى : قمة (ريو+ ٢٠) بداية جديدة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمى http: // Arabic . people. Com. Cn/ ٣١٦٥٩/ ٧٨٥٤٠٨٥. html.

[٢] معهد الدراسات الانمائية (ODI)، المعهد الإنمائى للتنمية (DIE) ، المركز الأوربى لإدارة سياسات التنمية (ECDPM)، التقرير الأوروبى حول التنمية ، ما بعد عام ٢٠١٥ التدابير العالمية من أجل مستقبل شامل ومستدام– الملخص التنفيذى، بروكسيل ٢٠١٣ ص ٧.

- التخوف من عدم جدية الدولة فى تفعيل آليات الشفافية والمكاشفة والمساءلة والمحاسبة وتفعيل القانون وإعمال حقوق الإنسان فى كافة المجالات باتجاه التمكين العادل لجميع الناس وعدم الإقصاء وحرية الحصول على المعلومات.
- البطء فى إجراءات إصلاح وتهيئة مناخ الأعمال والحد من معوقات الاستثمار محلياً كان أم أجنبياً ومنها البيروقراطية (كثرة الموافقات، تعدد الجهات، خطابات الضمان، الشفافية٠٠٠) والتهرب الجمركى، والإغراق، والتشريعات (ومنها قوانين الشركات والمزايدات والمناقصات والإفلاس والتخارج وقانون العمل) ، وآليات فض المنازعات وغيرها. من المعوقات. ورغم تقدم مصر بمركز واحد فى مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، إلا أن مركزها مازال متأخراً حيث تحتل المرتبة ١١٢ من بين ١٨٩ دولة[١] وقد تراجع ترتيبها على سبيل المثال فى بند استخراج تراخيص البناء ودفع الضرائب والحصول على الكهرباء والحصول على الإئتمان.
- تعد المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة (الزيادة السكانية الكبيرة، والتوزيع السكانى غير المتوازن، والخصائص السكانية المنخفضة) من أهم التحديات التى تواجه جهود التنمية فى مصر وإنعكاس ثمارها على المواطنين بصورة ملموسة وعادلة. فوصول عدد السكان (بالداخل) إلى ٨٨ مليون نسمة (فى ١١ فبراير ٢٠١٥) بعد إرتفاع معدل النمو فى السكان إلى ٢.٦% عام ٢٠١٤ (بما يعنى وجود أربعة مواليد كل دقيقة) والذى بإستمراره قد يصل عدد السكان فى مصر إلى نحو ١٢١ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ يمثل عبئاً كبيراً على الموارد الطبيعية وعلى الموازنة العامة للدولة ويشكل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة ما يتعلق منها بالنهوض بالتنمية البشرية وزيادة الإنتاج والحفاظ على البيئة وتحسين البنية الأساسية.

جـ- <u>عوائق مرتبطة بطبيعة (SDGs)</u>

- إن عدد الأهداف والغايات المقترحة التى يتضمنها الإطار العام لأهداف التنمية المستدامة وهو ١٧هدفاً و١٦٩ غاية يعد عدداً كبيراً للأهداف وعدد مبالغ فيه للغايات، حيث تراوحت الأهداف ما بين صحة الأطفال والأم والمحيطات والبحار. الأمر الذى يمكن القول معه أنها تحولت من قائمة من الأولويات إلى رغبة محمومة وغير عملية للإلمام بكل شيىء، وكانت نقطة القوة التى تميزت بها الأهداف الإنمائية للألفية تركزها فى عدد محدود من الأهداف[١]، كما أنها من الناحية

[١] البنك الدولى، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، أكتوبر ٢٠١٤.

[١] مارك ستافورد سميث، اهداف الإستدامة للأمم المتحدة بحاجة إلى أهداف محددة كمياً مأخوذ من

http// arabicedition nature.com/ journal/٢٠/٤/١٠/٥٣٢٨١a wt.mc id. = NAE social Media ١٤

اللوجستية تشكل تحدياً كبيراً[٢]. ومما لا شك فيه أن هذا العدد الضخم من الأهداف قد يشكل تحدياً كبيراً ليس فقط أمام إمكانية تنفيذها، ولكن أيضاً أمام متابعة تنفيذها، فضلاً عن حاجة تلك الأهداف إلى حجم كبير من الإستثمارات لتنفيذها ومتابعتها، ومن ثم صعوبة توفير التمويل اللازم لتحقيقها .

ومع ذلك فهناك عدد من الآراء الأخرى* التى ترى أن طول الفترة الزمنية التى تغطيها تلك الأهداف (١٥ سنة) قد تبرر كبر هذا العدد من الأهداف والغايات لما قد يطرأ من متغيرات أو تحديات تنموية خلال هذه المدة، كما يرى البعض الآخر، أن كثرة الأهداف يعنى أنها متوافقة مع فكر التنمية والعدالة متعددة الجوانب والأبعاد مما يعطى مجالاً أكبر أمام فرص التنمية المستدامة بكافة الدول من جهة ويعد فى نفس الوقت حافزاً لتشجيع الدول على الأخذ بمنهج التنمية الشاملة المستدامة من جهة أخرى. كما أكد البعض الآخر على عدم أهمية عدد الأهداف والمؤشرات ولكن الأهم هو ضمان أنها تلمس واقع الحياة على الأرض ويمكن ترجمتها على المستوى القومى[٣].

- إن كثرة الغايات ومؤشرات قياسها (التى قد تتعدى الثلاثة مائة مؤشراً إذا ما اختصت كل غاية بمؤشرين فقط) سوف يطيل الفترة الزمنية اللازمة لإجراء عملية المتابعة لقياس التقدم المحرز فى تنفيذ تلك الأهداف وكذا لإعداد تقارير المتابعة، الأمر الذى قد يحد من كفاءة عملية التنفيذ لهذه الأهداف. وبالتبعية فإن عملية المتابعة ذاتها قد تواجه بمجموعة من الصعاب أهمها حاجتها إلى إستثمارات كبيرة لإعداد البنية الفنية الممثلة فى نظام إحصائى جيد، وإعداد القدرات البشرية ورفع قدراتها للقيام بهذه المهمة بالجودة المطلوبة وفى الوقت المناسب.

- من المتوقع أن تواجه عملية قياس مؤشرات تتبع التقدم المحرز فى الأهداف الإنمائية المقترحة بصعوبة توفير البيانات الدقيقة والموثقة اللازمة وذلك إما بسبب عدم توفر البيانات، أو لعدم دقتها، أو لوجود ثغرات فى البعض منها، أو لعدم الإمتثال للمعايير المنهجية فى تقديرها، أو افتقاد لنظم دقيقة لتسجيلها، أو لغياب البيانات الكمية التفصيلية وخاصة تلك المتعلقة بالفئات المهمشة والضعيفة وبالمناطق النائية والعشوائية، أو لطول الفترة التى يستغرقها إعداد وإصدار البيانات والتى قد تمتد لأكثر من خمس سنوات (التعدادات، المسوح السكانية الصحية).

---

[٢] Connecting the dots: can "Nexus" approach help produce better SDGS? ١ IRF ٢٠١٥
http : // www. Irf ٢٠١٥.org / connecting – dots.com- approach- help – produce – better-sdgs. .

* تمثل آراء بعض الخبراء الإقتصاديين بالمعهد منهم أ.د. إبراهيم العيسوى، وأ.د. علاء زهران .

[٣] UN begins talks on SDGs, carrying hops of millions and millions'/ Global development/ The Guardian
مأخوذ من -http://www. Theguardian. com/ global – development /٢٠١٤/ sep/٢٤/un
begins – talks – sdgs – battle – looms – over goals

- من المتوقع أن تواجه مصر صعوبات فى تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة المقترحة ذات السقف الكمى المرتفع بحلول عام ٢٠٣٠ وخاصة فيما يتعلق بحصول الجميع على خدمات الصرف الصحى، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل وذلك إما بسبب حاجة بعض تلك الأهداف لاستثمارات ضخمة (الصرف الصحى والعمالة الكاملة)، أو بسبب موروثات وعادات إجتماعية (المشاركة الكاملة للمرأة).

الفصل الثالث

مدى اتساق أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥

"نسلم بأن البشر هم محور التنمية المستدامة ونحن، في هذا الصدد ، نسعي إلى بناء عالم عادل ومنصف وشامل للجميع، ونلتزم بالعمل سويا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع علي البشر كافة".[١]

تمهيد

لقد برزت في السنوات الأخيرة العديد من الأصوات التي تدعو إلى ضرورة مراجعة تركيبة الأهداف الإنمائية للألفية، لعدم شمولية الأهداف الإنمائية (الثمانية) لمختلف المجالات الحيوية، حيث قامت الأمم المتحدة ومختلف مؤسساتها بحملة تشاورات واسعة لمراجعة الأهداف الإنمائية و تحديد اجندة تنموية جديدة ومتكاملة لما بعد ٢٠١٥، كما شهدت الأهداف الإنمائية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ تحولات في تركيبها وفي منهجية قياسها بناءً على ما أسفرت عنه نتائج المشاورات الدولية في هذا المجال على أن تضم أهدافاً متعددة يعكس كل منها الأبعاد المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة وهى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث قطع المجتمع الدولي شوطاً طويلاً في مداولاته بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥. ففي يوليه ٢٠١٣ تم إصدار تقرير الأمم المتحدة المعنون "حياة كريمة للجميع"، الذى أوصى بضرورة وضع خطة للتنمية المستدامة عالمية ومتكاملة ومستندة إلى حقوق الإنسان، تعالج مسائل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والعناية بالبيئة وتسلط الضوء علي الصلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، أي على خطة تنمية "لا تهمل أحداً"، كما أوصى التقرير أيضاً بضرورة توخي الصرامة في إجراءات المتابعة ورصد التقدم نحو تحقيق الأهداف من خلال تحسين جودة البيانات، بل وجعل الأهداف والغايات المقترحة للتنمية المستدامة قابلة للقياس والتحقق.[٢]

وانطلاقاً مما سبق، فإن نتائج تقارير الآنجاز الوطنية التي أعدتها مصر بهدف رصد مدى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما قبل ٢٠١٥، أوضحت أن مصر قد حققت تقدماً في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في مجالات عديدة لاسيما التعليم والصحة والبيئة، غير أنها لاتزال تواجه

---

[١] الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠)، "المستقبل الذي نصبو إليه.

[٢] See, United Nations (٢٠١٤). Open Working Group Proposal for Sustainable Development Goals". the full report available at http://undocs.org/A/٦٨/٩٧٠

العديد من التحديات منها: القضاء على الفقر، وخلق فرص عمل، والحق في التنمية، وتعزيز التماسك والإندماج المجتمعي، وحقوق المرأة، والحق في الحصول على المعلومات، وتلبية تطلعات الشباب، وتحرير التجارة، ونقل التكنولوجيا المناسبة وتوطينها، واكتساب القدرة على التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية، وآليات التمويل، وبناء القدرات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة. كما أبرزت نتائج التقرير الوطني الذى أعدته مصر بتكليف من الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣، (وذلك باعتبارها إحدى الدول الـ ٦٠ اللذين تم اختيارهم من قبل الأمم المتحدة، ضمن المشأورات التمهيدية للامم المتحدة، بهدف استطلاع الآراء والإعداد والتجهيز لأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، وذلك من خلال القيام بعمل لقاءات استهدفت استطلاع آراء كافة الفئات الممثلة لأصحاب المصالح حول القضايا الملحة لمصر والواجب تضمينها ضمن أجندة الأهداف الإنمائية للألفية ما بعد ٢٠١٥، حيث ضمت تلك اللقاءات ممثليين لقطاعات عديدة منها الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمرآة والشباب والأطفال والشرائح المهمشة اجتماعياً وخبراء من البيئة وخبراء اقتصاديين) أهمية إدراج القضايا التالية ضمن الاستراتجية المصرية للتنمية ما بعد ٢٠١٥: القضاء على الفقر وتوزيع عوائد التنمية والموارد بين أقاليم ومحافظات الدولة المختلفة، حيث لوحظ عدم وجود توازن في الخريطة الاستثمارية بمصر خاصة في المشروعات التي تقدم خدمات عامة، كما لوحظ عدم وجود عدالة في توزيع الإنفاق الحكومي على المناطق الريفية والمحافظات الحدودية؛ وأهمية النهوض الاقتصادي من خلال إعادة الثقة للمستثمرين في قطاعات الاقتصاد المصري ذات القيمة المضافة العالية والموظفة لعدد أكبر من العمالة، والقضاء على الفساد وتسهيل إجراءات الاستثمار؛ والاهتمام بتحقيق الأمن الإنساني بمعناه الواسع والمتضمن كل من (الأمن الاقتصادي – الأمن الغذائي – الأمن الصحي – الأمن الشخصي – الأمن المجتمعي – الأمن السياسي – الأمن البيئي)؛ وربط المخرجات التعليمية بمتطلبات سوق العمل، والاهتمام بالبحث العلمي والابتكار، وتفعيل مشاركة الشباب وتقليل العنف ضد المرأة، وتطبيق الشفافية والمشاركة السياسية والمساءلة للمؤسسات والحكومات؛ واحترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية؛ والقضاء على الفساد، وتطبيق قواعد الحوكمة والحكم الرشيد[١].

ومن الجدير بالذكر هنا أنه تماشياً مع نتائج الجهود السابقة فإن الحكومة المصرية، خاصة بعد الحراك الثوري للشعب ضد نظام الحكم القائم في يناير عام ٢٠١١، بسبب انخفاض مستوى معيشة المواطن المصري وتقييد الحرية وغياب العدالة الاجتماعية وتزايد معدلات البطالة، وما تبعها من تزايد الوعى السياسي والاقتصادي للمواطن المصري، قد استشعرت الخطر وأدركت ضرورة وأهمية معالجة مشكلات المجتمع المصري، ليس بمنطق الحلول الآنية كما كان يتم سابقاً، بل بمنطق الرؤية والتوجه الاستراتيجى طويل الأجل؛ لذا فإن الحكومة المصرية قد بادرت بوضع مقترح رؤيتها وخطتها الاستراتيجية

[١] http://www.beyond٢٠١٥.org/

للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٤ عن الفترة (٢٠١٥- ٢٠٣٠) والتي تستهدف من ورائها ليس فقط حل المشكلات المزمنة للمجتمع المصري، بل وضع مصر في مصاف الدول المتقدمة وفقاً لمؤشرات التصنيف العالمية؛ حيث تمثلت ملامح الرؤية لمصر خلال الخمسة عشر عاما القادمة فيما يلى: مصر من أكبر ٣٠ إقتصاد في العالم؛ مصر ضمن أكبر ٣٠ دولة في مستوى التنافسية؛ مصر من أكبر ٣٠ دولة في مستوى سعادة المواطنين. حيث قامت الحكومة فور الانتهاء من إعداد مسودتها للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من قبل فريق الخبراء وفرق ولجان العمل المتخصصة بطرحها للحوار المجتمعي، وذلك بهدف كسب التاييد المجتمعي لها من كافة الأطراف الممثلة لأصحاب المصالح المهتمين بها والمشاركين في تنفيذها،.لذا فإن الدراسة الحالية تستهدف بصفة أساسية دراسة مدي اتساق أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية (SDGs)لما بعد ٢٠١٥**. والتي أعدتها الأمم المتحدة بمنهجية تشاركية متعددة المراحل والخطوات للمرة الأولى في تاريخها، وبمنهجيه وتوجه مختلف تماماً عن المنهجية التي اتبعتها المنظمة العالمية في بناء الأهداف الإنمائية للألفية العالمية ما قبل عام ٢٠١٥، حيث استغرق الإعداد والتجهيز للاستراتيجية الحالية وما تضمنته من أهداف وغايات ما يقرب من الثلاث سنوات، قامت خلالها بالعديد من المشاورات مع كافة الفئات والأطراف الممثلة لأصحاب المصالح قطرياً وعالمياً، وذلك للفترة ما بعد العام ٢٠١٥ وحتى العام ٢٠٣٠، حيث من المخطط اعتماد تنفيذ تلك الاستراتيجية، وما ورد بها من أهداف للتنمية المستدامة، رسمياً من قبل قادة العالم في مؤتمر عالمي في سبتمبر ٢٠١٥.

٣-١ التحليل المقارن لمنهجية ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية بنظيرتها الواردة بالأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥

٣-١-١خطوات ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية للفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)

تمثلت خطوات ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالخطة الاستراتيجية لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) فيما يلى[١]:

** من الجدير بالذكر هنا أن كلا من أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ (SDGs) وأهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مازالا مقترحان ولم يتم اعتمادهما بشكل نهائي، وأنه سوف يتم الاشارة اليهما لاحقاً فى متن الدراسة بدون ذكر كلمة مقترح.

[١] راجع: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ،. استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠: (الغاية – المحاور الرئيسية – الأهداف – مؤشرات القياس) ، ٢٠ أغسطس ٢٠١٤.

- بتكليف من السيد/ وزير التخطيط والمتابعة واصلاح الاداري تم تكوين فريق العمل المحوري لإجراء المناقشات التمهيدية، وذلك بهدف إعداد المقترح الأولى للمحاور والقضايا المختلفة الواجب إدراجها بالخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠.
- تشكيل فريق التنسيق للاستراتيجية بهدف:
  - مراجعة الرؤى والمبادرات المحلية بهدف تحليلها والخروج بتوصيات حيث تمت مراجعة وتحليل الرؤى والمبادرات المحلية التالية: مصر ٢٠١٧ ... وزارة التخطيط- الإطار الاستراتيجي لمضاعفة الدخل ٢٠٢٢ ... وزارة التخطيط - مصر ٢٠٣٠ ... مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- المخطط الاستراتيجي: مصر ٢٠٥٠ ... الهيئة العامة للتخطيط العمراني- استراتيجية وزارة التربية والتعليم- وعدد آخر من الرؤى التي أعدها المجتمع المدني.
  - مراجعة الرؤى والمبادرات الدولية وتحليلها والخروج بتوصيات، حيث تمت مراجعة وتحليل الرؤى والمبادرات الدولية للدول التالية: ماليزيا- الإمارات العربية المتحدة- الكويت- الهند- البحرين- تركيا- زامبيا- كينيا- استراليا .
  - تنسيق العمل بين الفرق المختلفة
  - التنسيق لعقد الاجتماعات والندوات
  - دمج أعمال اللجان المختلفة وضمان اتساق المخرجات النهائية
  - الموائمة بين أولويات الرؤية في ضوء الموارد المتاحة
  - متابعة إعداد الخطط التفصيلية وضمان اتساقها مع الرؤية
- تشكيل فرق الخبراء للاستراتيجية، وذلك حسب التخصصات والقضايا المختلفة المطروحة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بهدف:
  - صياغة الغايات والأهداف القطاعية وإدارة الندوات والاجتماعات على مستوى كل قطاع
  - صياغة واقتراح مؤشرات قياس الأداء المختلفة
  - إعداد التقارير النهائية لفرق الخبراء
- تشكيل فريق الاستراتيجية بهدف:
  - تحويل الغايات إلى أهداف استراتيجية قصيرة وطويلة المدى
  - تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى خطط استراتيجية
  - تحويل الخطط الاستراتيجية إلى خطط تشغيلية
  - وضع الخطط التفصيلية
  - المتابعة والتقييم المستمر لإعادة تصحيح المسار
- تشكيل فريق التواصل المجتمعى بهدف:

- التواصل مع شرائح المجتمع المختلفة لتوصيل الغايات وضمان التوحد حول الرؤية
- رصد ردود الأفعال المختلفة
- اقتراح الآليات اللازمة للتأييد والدعم المجتمعي.

٣-١-٢ خطوات ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية العالمية لما بعد ٢٠١٥

تمثلت خطوات ومراحل وآليات إعداد أهداف التنمية المستدامة بالأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥ فيما يلى[١]:

- أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق المهام لمنظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى. كما عين أيضا مستشاراً خاصاً معنياً بالتخطيط الإنمائي لما بعد ٢٠١٥. والغرض من ذلك كله هو ضمان عملية تشاور واسعة لدعم إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

- كما بدأت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ العمل على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. ويتولى فريق عمل مفتوح العضوية مكون من ٣٠ عضواً، رفع اقتراح بشأن هذه الأهداف إلى الجمعية العامة الثامنة والستين (٢٠١٣-٢٠١٤). ويوصي مؤتمر ريو+٢٠ بضرورة اتساق تصميم أهداف التنمية المستدامة مع خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

- تشارك إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشاركة كاملة في تعزيز ودعم انبثاق خطة تنمية راسخة وطموحة لما بعد عام ٢٠١٥، تحتل فيها التنمية المستدامة موقعاً مركزياً.

- أنشئ فريق المهام الأُممي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في يناير ٢٠١٢ لدعم الاستعدادات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجمع فريق المهام أكثر من ستين من الكيانات والوكالات الأُممية والمنظمات الدولية، ويشترك في رئاسته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويوفر فريق المهام المدخلات التحليلية والخبرة والتواصل بشأن نقاش خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وقدم فريق المهام تقريره الأول، المعنون بـ "تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه للجميع،" في يونيو ٢٠١٢. ويستعرض التقرير توصيات فريق المهام الرئيسية بخصوص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويدعو إلى اتباع نهج سياسات متكامل

[١] See, United Nations.. The Road to Dignity by ٢٠٣٠: Ending Poverty, Transforming All Lives and Protecting the Planet", *Synthesis Report of the Secretary-General-on the post- ٢٠١٥ Aganda, New york December,*٢٠١٤.

لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة والسلام والأمن والاستدامة البيئية ضمن خطة إنمائية تستجيب لتطلعات جميع الناس من أجل عالم خال من العوز والخوف.

- فريق الأمم المتحدة للدعم الفنى المعنى بأهداف التنمية المستدامة: الفريق واحد من أربع فرق عمل فرعية تشكل فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعنى بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، وهو مسئول عن إعداد المدخلات الأولية بشأن القضايا ذات الأولوية لينظر فيها الفريق العامل المفتوح وعن دعم أعمال الفريق العامل المفتوح حسبما هو مطلوب. وقد أعد قبل انعقاد كل اجتماع من اجتماعات الفريق العامل المفتوح موجزات للمسائل للنظر فيها.

- وقد نشر فريق العمل المعني بالشراكة العالمية من أجل التنمية تقريره "شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية" في مارس ٢٠١٣. ويقيّم التقرير الدروس المستقاة من الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم مجموعة من التوصيات بشأن ملامح وشكل شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية في مرحلة ما بعد ٢٠١٥.

- نظمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سلسلة من أحد عشر مشاورة مواضيعية ومشاورة وطنية على مستوى أكثر من ٦٠ بلدا. وبتنظيم مشترك من قبل كيانات الأمم المتحدة المختلفة وبدعم من منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، ساعدت هذه المشاورات في توجيه عملية التفكير حول كيفية إدراج القضايا الناشئة والملحة ضمن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وقد شاركت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشاركة كاملة في المشاورات المواضيعية، فضلا عن المساهمات الفعالة من شعبها المختلفة. وقد نشر في مارس ٢٠١٣ تقرير عن النتائج الأولى لهذه المشاورات بعنوان "الحوار العالمي بدأ."

- شبكة حلول التنمية المستدامة: أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة شبكة عالمية مستقلة لمراكز البحوث والجامعات والمؤسسات التقنية للمساعدة على إيجاد حلول للمشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية الملحة. وقد نشرت الشبكة، ومقرها معهد الأرض في جامعة كولومبيا، تقريرها الذى قدمته إلى الأمين العام في يونيو عام ٢٠١٣ وتضمن عشرة أهداف مفتوحة.

- فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الفريق لإسداء المشورة بشأن خطة تنمية جريئة وعملية لما بعد عام ٢٠١٥. ويضم الفريق ممثلين عن ٢٧ دولة، وقد نشر في مايو عام ٢٠١٣ تقريره النهائي الذى قدمه إلى الأمين العام والذى تضمن اثنى عشر هدفاً مقترحاً.

- تم تشكيل الفريق العامل الحكومى الدولي المفتوح العضوية المعنى بأهداف التنمية المستدامة في يناير ٢٠١٣، كنتيجة لمؤتمر ريو + ٢٠ أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفريق العامل المفتوح

لإعداد مقترح لأهداف التنمية المستدامة. ويرأس الفريق بشكل مشترك كل من كينيا وهنغاريا ويشمل ممثلين عن البلدان العربية من الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب. وقد عقد الفريق أربعة اجتماعات في نوفمبر وديسمبر عام ٢٠١٣ ويناير وفبراير ٢٠١٤، وقد أعد الفريق بحلول سبتمبر عام ٢٠١٤ تقريراً يتضمن مقترحاً لأهداف التنمية المستدامة نظرت فيه الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة. ومن المهم الاشارة إلى أن فريق الجمعية العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة قدم نتائج مداولاته في يوليه ٢٠١٤، حيث عرض سردا استند فيه إلى الوثيقه الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث أكد على أهمية بعض القضايا مثل: ضرورة القضاء علي الفقر، والاستدامة البيئة، والنمو الشامل للجميع، والمساواة ، وخطة للتنمية المستدامة التى يجب أن يكون محورها البشر.

- المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنى بالتنمية المستدامة: كان المنتدى نتيجة رئيسية من نتائج ريو + ٢٠ وأنشأته الجمعية العامة في يونيو عام ٢٠١٣ (٢٩٠/٦٧) وبعد عملية تفاوض حكومية دولية حددت شكل المنتدى وجوانبه التنظيمية. وقد عقد اجتماع المنتدى الافتتاحى في سبتمبر ٢٠١٣، على أن تعقد اجتماعات سنوية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعى للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اجتماعات مرة كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول برعاية الجمعية العامة. واللجان الإقليمية مدعوة لعقد اجتماعات تحضيرية إقليمية سنوية قبل انعقاد كل اجتماع للمنتدى. وستكون إحدى مهام المنتدى الرئيسية متابعة ومراجعة التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة.

- لقد قطع المجتمع الدولي شوطاً طويلاً في مداولاته بشأن خطة التنمية المستدامة. ففي يوليه ٢٠١٣ ، قدمت الأمم المتحدة ،بناء علي طلب من الجمعية العامة، تقريرها المعنون بـ "حياة كريمة للجميع" (A/٦٨/٢٠٢). وأوصت بوضع خطة للتنمية المستدامة عالمية ومتكاملة ومستندة إلى حقوق الإنسان، تعالج مسائل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والعناية بالبيئة وتسليط الضوء علي الصلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، أي إلى خطة لا تهمل أحداً. ودعت أيضاً إلى توخي الصرامة في إجراء الاستعراض والرصد، وتحسين وزيادة تبويب البيانات، وجعل الأهداف والغايات قابلة للقياس وللتكيف. وأوردت عدداً من الإجراءات المفضية إلى التغير التي يمكن أن تنطبق علي جميع البلدان.

- وطوال عام ٢٠١٤، عقد رئيس الجمعية العامة سلسلة من الاجتماعات القيمة، شملت ثلاثة أنشطة رفيعة المستوي بشأن مساهمات المراة والشباب والمجتمع المدني، وبشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبشأن مساهمات التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وعقدت ثلاث مناقشات مواضيعية بشأن دور الشراكات، وكفالة الاستقرار والسلام في المجتمعات، والماء والصرف

الصحي والطاقة المستدامة. وأعقب تلك المناقشات حوار بشأن المساءلة في الجمعية العامة وفي كل منطقة من المناطق تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بها. وفي سبتمبر ٢٠١٤ ، عقد الرئيس اجتماعا تقييميا رفيع المستوي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبعد أكثر من عام من المداولات التشاورية الجامعة والمكثفة، اقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية ١٧ هدفاً محدداً مشفوعاً بغايات عددها ١٦٩ غاية وصفها بأنها ذات وجهه عملية، وتتسم بطابع عالمي وقابلة للتطبيق علي الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع والقدرات ومستويات التنمية علي الصعيد الوطني. وسعي إلى الجمع بين الغايات العالمية المتطلع إليها والأهداف الخاصة بالبلدان التي سيتم تحديدها علي الصعيد الوطني[١]

من العرض السابق لمراحل وخطوات إعداد أهداف التنمية المستدامة الواردة بالأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥، ومراحل وخطوات إعداد أهداف التنمية المستدامة الواردة بالخطة الاستراتيجية المصرية (٢٠١٥ – ٢٠٣٠)، يمكن القول بداية وبطبيعة الحال أنه لا يمكن مقارنة جميع مراحل وخطوات المنهجيتين نظراً لاختلاف النطاق المكاني بصفة أساسية، وما يتضمنه من متغيرات عديدة ومتنوعة، وكذلك اختلاف الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للمؤسسات القائمة على وضع المنهجيتين، إضافة إلى أن المنهجية العالمية اعتمدت منذ البداية على المشاركة المجتمعية وأدرجتها ضمن العديد من مراحل بناء الاستراتيجية، في حين أن المنهجية المحلية لجأت للمشاركة والحوار المجتمعي كآخر خطوة بعد صياغة كافة المحاور بما تضمنته من أهداف عدة. نود بداية الإشارة إلى بعض النقاط التى تهدف بصفة أساسية إلى تحسين محاور وأهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠:

- أن الأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥ تعد بناء منظومي متكامل يضمن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مما يستوجب ضرورة الاسترشاد بما ورد بها فيما يخص الأهداف السبعة عشر والغايات المائة وتسعة وستون، والاستفادة منها في ضوء أولويات الأجندة المحلية والموارد والإمكانات المتاحة والمتوقعة. حيث كما نعتقد أن أي رؤية استراتيجية لمصر لخمسة عشر عاماً قادمة لا يمكنها . بأي حال من الأحوال . إغفال أي من جوانب التنمية الشاملة والمستدامة، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية والبعد الزمني.
- أن إضافة بعض الجوانب لمحاور وأهداف رؤية مصر للتنمية المستدامة (٢٠١٥ – ٢٠٣٠) – وهو ما سيتضح فيما بعد – إنما يهدف بصفة أساسية إلى:
  - عدم إغفال أي بعد فرعي هام لأي من جوانب التنمية الشاملة والمستدامة

[١] لمزيد من التفاصل حول موضوعات وأطراف المشاورات التى قامت بها المنظمة العالمية وهى بصدد إعدادها لأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ راجع ملحق الدراسة رقم (٤).

- تيسير سبل الاستفادة من . والإندماج في – الشراكات العالمية الحالية والمتوقعة خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠٣٠).
- الحصول على التمويل اللازم من الدول والمنظمات والصناديق الدولية خلال فترة تطبيق الخطة الاستراتيجية.
- إمكانية جعل البيئة الوطنية بيئة حقيقية حاضنة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- الاتساق عند وضع التشريعات الاقتصادية والتجارية مع اتفاقيات التجارة العالمية.
- التوافق مع القوانين والمواثيق الدولية، خاصة فيما يتعلق بالبنية السياسية وسيادة القانون والحريات والمساواة وعدم التمييز، وحقوق الإنسان بشكل عام، والنساء والأطفال بشكل خاص.
- إبراز الاهتمام بمجالات الزراعة والمياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة على سبيل المثال.

- أن إنشاء بعض الآليات يعد ضرورة لحسن تنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠) منها:

- شبكة محلية مستقلة للمراكز البحثية والجامعات للمساعدة في إيجاد حلول واقعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- آلية تضمن تحسين جودة البيانات على المستويات الكلية والقطاعية والوحدوية.
- آلية لمتابعة تنفيذ أهداف تلك الاستراتيجية وتقييم إنجازاتها وآثارها .

٢-٣ التحليل المقارن لمضمون أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية بنظيرتها العالمية لما بعد ٢٠١٥.

بالدراسة التحليلية المقارنة لمضمون محتوى الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة الواردة بالأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥ بنظيرتها الواردة بالاستراتجية الوطنية المصرية للتنمية المستدامة عن الفترة (٢٠١٥- ٢٠٣٠)، تم التوصل لتحديد إتجاهات التحليل والمقارنة بينهما في ثلاثة محاور رئيسية، ألا وهى: التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة المدرجة بالأجندة العالمية والتي لم تدرج بشكل واضح ومباشر ضمن أهداف التنمية المستدامة بالخطة الاستراتيجية الوطنية؛ التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة المدرجة بالأجندة العالمية مع نظيرتها الواردة بشكل مباشر أو غيرمباشر ضمن أهداف التنمية المستدامة بالخطة الاستراتيجية الوطنية؛ وأخيراً، التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة المدرجة بالأجندة الوطنية ولم ترد بشكل واضح ومباشر ضمن أهداف التنمية بالأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وفيما يلي أهم نتائج المقارنة للمحاور الثلاثة سالفة الذكر.

٣-٢-١ أهداف التنمية المستدامة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ وغير الواردة بالإستراتيجية الوطنية

الهدف (١): القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

إن الأهداف الإنمائية للألفية ما قبل ٢٠١٥ تضمنت ضرورة العمل على خفض معدلات الفقر إلى النصف بنهاية عام ٢٠١٥، إلا أن الاحصاءات الوطنية (كما تبين من الفصل الأول من الدراسة) تثبت أن نسبة الفقراء وفقاً لتعريف خط الفقر الوطني لم تشهد أية إنخفاض ملحوظ خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠١٢/٢٠١٣)، بل على العكس إرتفعت النسبة من (١٩.٦%- ٢٦.٣%) خلال نفس الفترة، ولهذا فإن تلك الاحصاءات تثبت استحالة تحقيق هذا الهدف بنهاية عام ٢٠١٥، وبالتالى ضرورة قيام الحكومة المصرية بوضع هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان على قائمة أولويات أهدافها لتحقيق التنمية المستدامة في المرحلة المقبلة. وبالرجوع لجدول رقم (١) بملحق الدراسة رقم (٢) والمتضمن التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة بالخطة الاسترتيجية لمصر وأهدافها الرئيسية والفرعية بالأهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، فيما يتعلق بالهدف الأول وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، على الرغم من أهميته للدول النامية ومنها مصر، لم يدرج ضمن الخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر (وكذا أهدافه الفرعية) عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠).
- أن الأهداف الفرعية المشتقة من الهدف الرئيسي والمطلوب تحقيقها بنهاية عام ٢٠٣٠ والتي نعتقد بأهمية إدراجها ضمن أجندة التنمية المصرية المستقبلية، لأنها تتناول قضايا هامة لا يمكن لأحد أن ينكر معاناة المجتمع المصري منها، هى:
  - القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١.٢٥ دولار في اليوم.
  - تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.
  - استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها. وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.
  - بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠.

- ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولاسيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠.

- أن الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، كباقى أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، تضمن آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمى والدولي، إستناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور النوعي، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.
  - ضمان حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

الهدف (٢): القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية ما قبل ٢٠١٥ أيضاً ضرورة العمل على خفض معدلات الجوع بحلول عام ٢٠١٥، إلا أن إحصاءات معدلات الفقر، السابق الاشارة إليها، توضح أن هناك ما يقرب ٢١.٧ مليون مواطن غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الاساسية الغذائية وغير الغذائية وفقاً لمعدلات دخولهم الحالية، يضاف لما سبق (كما تبين من الفصل الأول بالدراسة) أن حوالي ٢ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون قصر القامة ومن ثم فهم معرضين لمخاطر نقص التطور المعرفي والبدني المرتبط بنقص التغذية، وحوالي ٨% من الأطفال دون الخامسة يعانون من النحافة نتيجة لسوء التغذية، ولهذا فإن الحكومة المصرية مطالبة بوضع هدف القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة على قائمة أولويات أهدافها لتحقيق التنمية المستدامة في المرحلة المقبلة. وبالرجوع لجدول رقم (٢) بملحق الدراسة رقم (٢) والمتضمن التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة بالخطة الاسترتيجية لمصر وأهدافها الرئيسية والفرعية بالأهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، فيما يتعلق بالهدف الثاني وهو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن هدف القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة (وكذا أهدافه الفرعية)، رغم أهميته للدول النامية ومنها مصر، لم يدرج ضمن الخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠).
- أن الأهداف الفرعية المحققة للهدف الرئيسي والمطلوب تحقيقها بنهاية عام ٢٠٣٠ والتي نعتقد بأهمية إدراجها ضمن أجندة التنمية المصرية المستقبلية، لأنها تتناول قضايا هامة لا يمكن لأحد أن ينكر معاناة المجتمع المصري منها، هى:
  - القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠.
  - وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥.
  - مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، من خلال ضمان المساواه في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - الحفاظ على التنوع الجينى للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠.
  - ضمان وجود نظم إنتاج غذائية مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية سليمة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسن تدريجياً في نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠.
- أن قطاع الزراعة بمكوناته وتعقيداته المختلفة وبالرغم من مساهمته الملحوظة في الاقتصاد المصري، والتي تراوحت نسبتها بين (١٧-٢٠%) في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال العقد الأول من الألفية، بالإضافة لدوره المأمول للوفاء بالاحتياجات الغذائية المختلفة للسكان خلال الفترة القادمة، لم يتم تناوله ضمن الخطة الاستراتيجية المصرية (٢٠١٥-٢٠٣٠) بما يتناسب مع أهميته ودوره المأمول في القضاء على الجوع والوفاء بالاحتياجات الرئيسية للسكان، وإنما تم ذكره بشكل مقتضب كأحد الأهداف

الفرعية ضمن الهدف السادس بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والخاص بالبيئة، حيث جاء نصه "بناء منظومة زراعية مستدامة" وهو يعد أحد الأهداف الفرعية المشتقة من أحد الأهداف الرئيسية الخمسة المكونة لهدف حماية البيئة وكان نصه "الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة" (راجع جدول رقم ١٢ بملحق الدراسة).

- تضمن الهدف الثاني الخاص بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، كباقى أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازى لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.
  - اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.
  - زيادة الاستثمار عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

الهدف (٥): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يعد هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات أحد الأهداف التي يجب على الدولة أن تسعى لتحقيقها فى المرحلة المقبلة، خاصة بعد أن نصت المادة الحادية عشر من باب الحقوق بدستور ٢٠١٤ على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل وعدم التمييز بينهما في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية[١] . بالرجوع لجدول رقم (٣) بملحق الدراسة رقم (٢) والمتضمن التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة بالخطة الاسترتيجية لمصر وأهدافها الرئيسية والفرعية بالأهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، فيما يتعلق بالهدف الخامس وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات رغم أهميته للدول النامية ومنها مصر، لم يدرج، بشكل مستقل وواضح، ضمن الخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠).

[١] لمزيد من التفاصيل راجع الهيئة المصرية العامة، دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، باب الحقوق، المادة ١١.

- أن الأهداف الفرعية المطلوب تحقيقها بنهاية عام ٢٠٣٠، والتي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي، والتي نعتقد بأهمية إدراجها ضمن أجندة التنمية المصرية المستقبلية، لأنها تتناول قضايا هامة لا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها ومعاناة المجتمع المصري منها، هى:
  - القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
  - القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
  - الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسئولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
  - القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسرى، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
- أن بعض الأهداف الفرعية الوارده بالهدف الرئيسي وهى الأهداف (٥-٥)، (٥-٦) تم تغطيتها جزئياً ضمن استراتيجية مصر للتنمية المستدامة حيث تضمن الهدف (١١) والخاص بتمتع المصريين بحياة صحية سليمة هدف فرعى ينص على ضرورة ضمان تلبية احتياجات جميع النساء من خدمات تنظيم الأسرة، وكذلك الهدف الرابع من الاستراتيجية المصرية والمختص بتطوير السياسة الداخلية المصرية تضمن هدف فرعى ينص على ضرورة زيادة عدد النساء اللاتي تفزن بمقاعد مجلس الشعب أو يتم تعيينهن في مناصب تنفيذية.
- أن الهدف الخامس والخاص بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، كباقى أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، تضمن آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.
  - القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية.

الهدف (٦): ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

إن هدف ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة يعد من الأهداف الهامة الواجب إدراجها باستراتيجية مصر للتنمية المستدامة، لأنه على الرغم من قيام مصر بتحقيق هدف الألفية ما قبل ٢٠١٥ الخاص بخفض نسبة السكان العاجزين عن الحصول على مياه شرب

مامونه إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (كما تبين من الفصل الأول بالدراسة)، إلا أنه يجب عدم الاغفال بأن المشكلة مازالت قائمة، وأنها تعد من المشكلات الواجبة الحل للمواطن المصري فى المرحلة المقبلة؛ يضاف لما سبق، ضعف مستوى خدمات الصرف الصحي الآمنة المقدمة للمواطن المصرى، فكما تبين من الفصل الأول من الدراسة أن ما يقرب من نصف الأسر المصرية لا تتمتع بخدمات صرف صحي آمنة، حيث ترتفع النسبة إلى ٨٥% بالحضر وتنخفض لتصل إلى ٢٤% فى الريف. وبالرجوع لجدول رقم (٤) بملحق الدراسة رقم (٢) والمتضمن التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة بالخطة الاستراتيجية لمصر وأهدافها الرئيسية والفرعية بالأهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، فيما يتعلق بالهدف السادس وهو ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن هدف تحقيق ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، رغم أهميته لمصر، المقبلة علي شح هذا المورد نتيجة قيام بعض دول حوض النيل ببناء السدود علي المنابع الرئيسية لشريان الحياة في مصر وهو نهر النيل، بالإضافة إلى الاختلاف السياسي الحالي مع دول المصب حول توزيع وتقسيم الحصص المائية لنهر النيل، بالإضافة إلى تدني نصيب الفرد من المياه حيث يصل إلى ٦٩% من حد الفقر المائي، فضلا عن وجود حرمان أجزاء كبيرة من الريف المصري من خدمات الصرف الصحي، لم يرد هذا الهدف بشكل مستقل وواضح، ضمن الخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠).
- أن الأهداف الفرعية المحققة للهدف الرئيسي والمطلوب تحقيقها بنهاية عام ٢٠٣٠، والتي نعتقد بأهمية إدراجها ضمن أجندة التنمية المصرية المستقبلية، لأنها تتناول قضايا هامة لا يمكن لأحد أن ينكر معاناة المجتمع المصري منها، هى:
  - حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠.
  - حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والآنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات ، بحلول عام ٢٠٢٠.
  - زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠.

- تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠.
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجارى غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة (X) في المائة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠.

- أن الهدف السادس والخاص بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، كباقى أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، تضمن آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.
  - تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيا إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف (١٧): تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

إن هدف تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة يعد من الأهداف الهامة الواجب مراعاتها عند وضع استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، لأنه بالرجوع لمعدلات إنجاز الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية والخاص بتطوير الشراكة العالمية، لوحظ الأداء المتدني والمتذبذب فى تحقيق هذا الهدف، حيث توضح الإحصاءات الواردة بالفصل الأول من الدراسة على سبيل المثال تذبذب صافي حجم المساعدات والمنح الإنمائية لمصر بين (٠.٢٠%- ٠.٢٢%) كنسبة من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١١)، وتذبذب الزيادة المضطردة في عجز الميزان التجاري بميزان المدفوعات والتي قدرت بمعدل زيادة سنوية لا تقل عن ٨%؛ وتراجع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر من (٢٢.٤%) عام ٢٠٠٩ إلى ما يقرب من ١٤.٢% عام ٢٠١٤، وتزايد قيمة الدين الخارجي حيث ارتفع من ٢٦.٦ مليار دولارعام ٢٠٠١ إلى ٣٣.٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ ثم تزايد ليصل إلى ٤٣.٢ مليار دولار عام ٢٠١٣. وبالرجوع لجدول رقم (٥) بملحق الدراسة رقم (٢) والمتضمن التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة بالخطة الاسترتيجية لمصر وأهدافها الرئيسية والفرعية بالأهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، فيما يتعلق بالهدف السابع عشر وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، تميزت عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر ٢٠١٥- ٢٠٣٠، باحتوائها على هدف خاص أوضح كيف يمكن للدول النامية ومنها مصر، أن تقوم بتنفيذ أهدافها للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، ليس فقط بالاعتماد على مواردها الذاتية المحلية المتمثلة في الضرائب والرسوم وغيرها، بل من خلال إمكانية قيامها بالحصول على التمويل اللازم وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات وتدعيم التجارة وتطوير البيانات والمعلومات الهامة للرصد والمتابعة، من خلال قيامها بالتعاون والشراكة مع دول أخرى أو مع بعض المنظمات التنموية العالمية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما.
- أن الآليات المقترحة لمساعدة الدول المختلفة في الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والتي نعتقد بأهمية تضمينها بأجندة التنمية المصرية المستقبلية والاستفادة منها هى:
  - حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة .
  - تعزيز التمويل وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية .
  - أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بالوفاء لكامل التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، بما يشمل قيامها بتقديم ٠.٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية، على أن يقدم ما يتراوح من ٠.١٥ إلى ٠.٢٠ في المائة منها إلى أقل البلدان نمواً.
  - تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.
- أن أهم الآليات المقترحة، ضمن الهدف السابع عشر والأخير، لمساعدة الدول المختلفة في نقل التكنولوجيا اللازمة لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والتي نعتقد بأهمية تضمينها بأجندة التنمية المصرية المستقبلية هى:
  - تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه.
  - تعزيز التعاون الإقليمى والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.
  - ضرورة التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- أن الهدف السابع عشر والأخير، تضمن مجموعة من اللآليات لمساعدة الدول النامية في مجالات بناء القدرات والتجارة وتطوير الهياكل التنظيمية وبناء الشراكات مع أصحاب المصالح المتعددين وتطوير البيانات والمعلومات للرصد والمتابعة في التنفيذ، اللازمة لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والتي نعتقد بأهمية تضمينها بأجندة التنمية المصرية المستقبلية هى:

  - تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
  - تعزيز نظام تجارى متعدد الأطراف عالمى وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزى ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية.
  - زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولاسيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.
  - مساعدة وصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.
  - الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية.
  - تشجيع وتعزيز الشراكات العامة، وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالإستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.
  - تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية بحلول عام ٢٠٢٠.

٣-٢-٢ أهداف التنمية المستدامة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ المتقاطعة مع نظيرتها بالاستراتيجية الوطنية

الهدف (٣): ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

إن هدف ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار يعد من الأهداف الهامة الواجب إدراجها باستراتيجية مصر للتنمية المستدامة، لأنه بالرجوع لمعدلات إنجاز مصر للأهداف الرابع والخامس والسادس من الأهداف الإنمائية للألفية لما قبل ٢٠١٥ (والسابق بيانها بالفصل الأول من الدراسة)، الخاصة بتقليل وفيات الأطفال والصحة الإنجابية للمرأة المصرية ومكافحة أمراض نقص المناعة ومنها الايدز وبعض الأمراض الأخري كالملاريا والسل يمكننا القول بأنه يوجد تقدم ملحوظ من قبل مصر فى تحقيق تلك الأهداف، ومع ذلك يجب أن يظل هدف تمتع ضمان جميع المصريين بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار على قائمة أولويات الحكومة المصرية فى استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وبالرجوع لجدول رقم (٦) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف الحادى عشر من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر، والخاص بالصحة وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، وهو ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن هدف الاهتمام بتحسين صحة المواطن المصري، جاء واضحاً ومفصلا ضمن الخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠).
- أن جميع الأهداف الفرعية المنصوص عليها ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الهدف الرئيسي جاءت في معظمها- إن لم تكن كلها - مع اختلاف ترتيبها متطابقة مع الأهداف الفرعية المنصوص عليها لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، وهو ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- أن هدف تمتع كل المصريين (بالحق في الصحة) بحياة صحية سليمة آمنة، يعد الهدف الوحيد ضمن أهداف الاستراتيجية الوطنية الإثنى عشر الذى تضمن هدف رئيسى بعنوان"تحسين حوكمة القطاع الصحي"، والذى بدوره تضمن مجموعة من الأهداف الفرعية التي تمثل في مضمونها آليات لتنفيذ وتحقيق الأهداف الخمسة الرئيسية التي سبقته، وهو بذلك يتفق في مضمونه وصياغته مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والذى ينص على ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- أن أهم الآليات التنفيذية الواردة ضمن الهدف الحادى عشر بالاستراتيجية الوطنية، والمتسقة في مضمونها مع الآليات التنفيذية االواردة بهدف التنمية المستدامة الثالث لما بعد ٢٠١٥، والتي تضمن تحقيق هدف تمتع كل المصريين بحياة صحية سليمة آمنة جاءت على النحو التالي:
  - إحياء دور المجلس الأعلى للصحة للتعامل مع الحوكمة والتخطيط والتفتت وتعدد الجهات الفاعلة في القطاع الصحي.

- تطوير نظام المعلومات الصحية ونظم التقييم والمتابعة، وإنشاء خريطة صحية قومية للتمريض والخدمات الصحية واستخدام تطبيقات العلاج عن بعد Telemedicine
- زيادة دعم وتمويل البحوث الصحية
- وضع السياسات والاستراتيجيات الصحية والخطط التنفيذية قصيرة ومتوسطة الأمد بشكل روتيني وبمشاركة مختلف الجهات المعنية من الحكومة وخارجها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

الهدف (٤): ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع.

إن هدف ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع يعد من الأهداف الهامة الواجب إدراجها باستراتيجية مصر للتنمية المستدامة، لأنه بالرجوع لمعدلات إنجاز مصر للهدف الثاني من الأهداف الإنمائية لما قبل ٢٠١٥ (والسابق مناقشتها بالفصل الأول من الدراسة)، والخاص تحقيق تعميم التعليم الأساسي، يمكننا القول بأن مصر قد حققت تقدماً ملحوظاً فى تحقيق هذا الهدف خاصة فى معدلات قيد الاطفال بالتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي، وتحسين معدلات الالمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور والإناث، ولهذا فإن المرحلة التالية لأهداف الألفية ما بعد ٢٠١٥ فى مجال التعليم قد انتقلت من مرحلة التركيز على الكم إلى التركيز على الكيف، وهو الاهتمام بجودة المخرجات التعليمية، من خلال التركيز على تنمية المهارات الإدراكية والإبداعية لدى الطلاب وتعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع. وبالرجوع لجدول رقم (٧) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف الأول من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر والخاص بالتعليم وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ وهو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف الأول بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اللذان كان محور إهتمامها التعليم، قد اتفقا على ضرورة الاهتمام بجودة التعليم. ومن الجدير بالذكر هنا أن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية ما قبل ٢٠١٥ نصت في هدفها الثاني على ضرورة تحقيق تعميم التعليم الأساسي لذلك فهى كانت تركز بالدرجة الأولى على الكم وليس على الكيف.
- أن الهدف الأول بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، أوضحا إهتمامهما بجودة التعليم من خلال التركيز على تحقيق الجودة في التعليم بأنواعه المختلفة من خلال التركيز على ضرورة إكساب الطلاب المهارات والمعارف الحياتية في إطار قبول واحترام التعددية و القيام بالمسئولية الاجتماعية والمواطنة واحترام القانون.

- أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف الأول بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه نص خاص يبرز "تعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع"، وهو ما لم يأت واضحا نصاً أومضموناً بالهدف الأول الخاص بالتعليم بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ والهدف الأول بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اتفقا على ضرورة إتاحة التعليم للجميع دون تمييز سواء كانوا بنين وبنات رجال ونساء أطفال وكبار أصحاء أو ذوى احتياجات خاصة.
- أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ والهدف الأول بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اتفقا على ضرورة الاهتمام بالتعليم المهنى (الفني) بجانب التعليم العالي، وذلك من خلال تأكيدهما على ضرورة امتلاك الشباب والكبار للمهارات التقنية التي تمكنهم من الحصول على عمل لائق أو مباشرة عمل حر في مجال المهنة.
- أن الهدف الأول بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ قد اتفقا على تنفيذ مجموعة من الآليات التي تمكن من تحقيق هدف الجودة في التعليم كان من أهمها:
  - بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.
  - تحقيق زيادة قدرها (X) في المائة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - زيادة عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية بنسبة (X) في المائة على الصعيد العالمي للبلدان النامية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهنى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠.

الهدف (٧): ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

بالرجوع لجدول رقم (٨) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف العاشر من أهداف الخطة الاستراتيجية لمصر، والخاص بالطاقة وأهدافه الرئيسية والفرعية، بالهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وهو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف العاشر بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، على الرغم من اختلاف صياغتهما، إلا أن مضمونهما متقارب بدرجة كبيرة جداً، حيث أكد كلاهما على ضرورة توفير خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة بتكلفة ميسورة للجميع.
- أن الهدف العاشر بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، أوضحا إهتمامها بضرورة خفض كثافة استهلاك الطاقة ومضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدامها.
- أن الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف العاشر بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه هدف فرعي يبرز ضرورة "زيادة نسبة حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠"، وهو ما لم يأتي واضحاً بالهدف العاشر الخاص بالطاقة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (رغم وروده ضمن استراتيجية هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة).
- أن الهدف العاشر من أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تميز عن الهدف السابع بنصه ضمن أحد أهدافه الفرعية بالحد من الأثر البيئي للطاقة المستخدمة كأحد المصادر الهامة لتحقيق التنافسية للاقتصاد المصري.
- أن الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، تميز عن الهدف العاشر الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبما يضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.

الهدف (٨): تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

بالرجوع لجدول رقم (٩) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف السابع من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر والخاص بالاقتصاد وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف الثامن من أهداف

التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف السابع بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، على الرغم من اختلاف صياغتهما، إلا أن مضمونهما متقارب بدرجة كبيرة جداً، حيث أكد كلاهما على ضرورة قيام الدول بتحقق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- أن الهدف السابع بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اتفقا على ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادى بالناتج المحلي بالدول النامية لا تقل عن ٧% سنويًا، إلا أن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ كان أكثر وضوحاً في نصه على عدالة توزيع هذا النمو على الجميع.
- أن الهدف السابع بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اتفقاعلى ضرورة قيام اقتصادات الدول بتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية من خلال التأكيد على تنويع الأنشطة الاقتصادية والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة، وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وضرورة حصول أفراد المجتمع على العمل اللائق.
- أن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف السابع بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه هدف فرعي يبرز ضرورة "تعزيز السياسات الموجهه نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والإبتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية"، وهو ما لم يأتي واضحاً بالهدف السابع بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- أن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف السابع بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه أهداف فرعية أبرزت ضرورة "تحسين الكفاءة في استخدام الموارد في مجال الإستهلاك والإنتاج تدريجياً، حتى عام ٢٠٣٠"؛ وضرورة "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوى الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافيء القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠"؛ وضرورة "اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، والقضاء على السخرة، وكذلك إنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، بحلول عام ٢٠٢٥"، وضرورة "حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة

المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة"؛ وضرورة "تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها"، وهو ما لم يأتي واضحاً بالهدف السابع بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

- أن الهدف السابع من أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اختلف عن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ بتضمنه لمجموعة من الأهداف الفرعية الكمية التي تضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتساهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستدام والتي من أمثلتها: الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣% و٥%، وزيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠%، وخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٥٠%، وزيادة مساهمة الصادرات إلى نحو ٢٥% من معدل النمو، وألا يزيد نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٥%؛ وأن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود ٧.٨ ألف دولار سنوياً، وخفض معدل البطالة ليصل إلى ٥%، ومضاعفة معدلات الإنتاجية، وأن يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤%.
- أن الهدف السابع من أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اختلف عن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ بتضمنه لمجموعة من المؤشرات أكثر منها أهداف تبرز درجة التقدم المأمول في الاقتصاد المصري والتي من أمثلتها: مساهمة أكبر في الاقتصاد العالمي، ومصر ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في مجال بيئة الاقتصاد الكلي، ومصر من أكبر ٣٠ اقتصاد في العالم، ومصر ضمن أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق المالية، ومصر ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية، ومصر ضمن الدول حديثة التصنيع (BRICS) خلال ٥ سنوات، ومصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال ١٠ سنوات.
- أن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، تميز عن الهدف العاشر الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.
  - وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠.

الهدف (٩): إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الإبتكار

بالرجوع لجدول رقم (١٠) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف الثاني من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر الخاص بالابتكار والمعرفة والبحث العلمي وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وأهدافه الرئيسية والفرعية، وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الإبتكار، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن كلاً من الهدف الثاني بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اتفقا على ضرورة تشجيع الابداع والإبتكار في مجال الصناعة وريادة الأعمال، وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة (x) في المائة لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير، بالإضافة إلى تأكيدهما على ضرورة تعزيز دور البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية.
- أن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف الثاني الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه أهداف فرعية تركز على بيان كيفية الربط بين التطور في مجال البحث العلمي والاستفادة منه في تحسين البنية التحتية وتحديث القطاع الصناعى، وذلك من خلال تضمنه عدة أهداف فرعية تبرز ذلك وهى:
  - إقامة بُنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود.
  - تحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية.
  - زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولاسيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية.
  - تحسين البُنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً.
- أن الهدف الثاني من الأهداف الواردة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اختلف عن الهدف التاسع للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، بتضمنه عدة أهداف رئيسية وفرعية توضح أهمية وكيفية النهوض بمنظومة البحث العلمي في مصر؛ ومراجعة التشريعات وإصدار القوانين الداعمة لأداء منظومة البحث العلمي، والتأكيد على ضرورة وضع خطة استراتيجية قومية للبحث العلمي، تضمن الدولة من خلالها التأكيد علي ربط استراتجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية البحثية القومية، والتأكيد على تطوير مهارات وكفاءات العاملين داخل منظومة البحث العلمي.

- أن الهدف الثاني من الأهداف الواردة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تضمن هدف فرعى نعتقد باستبعاده من الهدف الثاني، وضرورة تواجده ضمن الأهداف الفرعية المحققة للهدف الأول، والخاص بجودة التعليم، الوارد بالاستراتيجية الوطنية المستدامة، وهو "بناء مخرج تعليمي قادر على التفكير النقدي والإبداع والابتكار وريادة الأعمال في التعليم العام والفني والجامعي"
- أن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص بإقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الإبتكار، تميز عن الهدف الثاني الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - تيسير تطوير البُنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجى والتقنى المقدم للبلدان النامية.
  - دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مواتية من حيث سياسات التنويع الصناعى وإضافة قيمة للسلع الأساسية.
  - تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

الهدف (١٠): الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

بالرجوع لجدول رقم (١١) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف الثالث من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر والخاص بالعدالة الاجتماعية وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وهو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف الثالث بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، على الرغم من اختلاف صياغتهما، إلا أن مضمونهما متقارب بدرجة كبيرة جداً، حيث أكد كلاهما على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- أن كلاً من الهدف الثالث بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اتفقا في مضمون أهدافهما الفرعية على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة، من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتحقيق أعلى درجة من الإندماج المجتمعي، وتعزيز التشريعات والسياسات

والإجراءات الملائمة في هذا الصدد؛ وكفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون؛ واعتماد سياسات، ولاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً، ومساندة شرائح المجتمع المهمّشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

- أن الهدف الثالث من الأهداف الواردة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تضمن هدف رئيسي نعتقد باستبعاده من الهدف الثالث وهو "إتاحة فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات"، والمتضمن هدف فرعي نصه "مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل، على أن يتم إدراجه ضمن الهدف السابع من أهداف الخطة الاستراتيجية لمصر.
- أن الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص بالحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، تميز عن الهدف الثالث الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
  - خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولاسيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية.

الهدف (١١): جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

بالرجوع لجدول رقم (١٢) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف الثامن من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر الخاص بالتنمية العمرانية وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف الحادى عشر من أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف الثامن بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الحادى عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، على الرغم من اختلاف صياغتهما، إلا أن مضمونهما متقارب بدرجة متوسطة، حيث أكد كلاهما على أهمية جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، من خلال تأكيدهما على كل من: ضمان

حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام.

- أن الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف الثامن الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه أهداف فرعية تدور حول كيفية جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، وذلك من خلال تضمنه لما يلي:
  - توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولاسيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة، والنساء والأطفال والأشخاص ذوى الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - الحد من الأثر البيئى السلبي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات المدن وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوى الإعاقة ، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق تخفيض بنسبة (X) في المائة في الخسائر الاقتصادية المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.
- أن الهدف الثامن من الأهداف الواردة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أكد في نصه العام علي ضرورة المحافظة والدمج بين المعمار التاريخي والمعاصر، إلا أن أهدافه الفرعية خلت من أى اشارة لتحقيق مضمون ما ورد بالهدف العام، وفي المقابل تضمن الهدف الحادي عشر من أهداف أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ هدف فرعى كان نصه " تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعى العالمي".
- أن الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، تميز عن الهدف الثامن الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:

- دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.
- دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.
- تحقيق زيادة بنسبة (X) في المائة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار عمل هيوجو، بحلول عام ٢٠٢٠.

الهدف (١٢): ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

بالرجوع لجدول رقم (١٣) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف السادس من أهداف الخطة الاستراتيجية لمصر الخاص بالبيئة، محاورها وقضاياها المختلفة وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ وأهدافه الرئيسية والفرعية، وهو ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف السادس بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اتفقا على ضرورة ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، إلا أن الأهداف الفرعية الواردة ضمن الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ جاءت أكثر وضوحاً وتفصيلاً عما جاء بالهدف (٦-١)، كأحد الأهداف الرئيسية للهدف السادس الخاص بالبيئة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر.
- أن الأهداف الفرعية الواردة بالهدف السادس الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) ونظيرتها الواردة بالهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، قد اتفقا على ضرورة وجود منظومة تمكن من الإدارة السليمة للمخلفات بأنواعها المختلفة، من خلال نص الهدف السادس بالاستراتيجية الوطنية ضمن أهدافه الفرعية على ضرورة وجود "إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات مُحتوى معرفي وتقني وبيئي عالي"، وكذلك نص الهدف الثاني عشر على " تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠"، وكذلك نصه على ضرورة "تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠".

- أن الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اختلف وتميز عن الهدف السادس الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه أهداف فرعية، نعتقد بأهمية إدراجها بالاستراتيجية الوطنية، تركز على بيان كيف يمكن للدول المختلفة أن تضمن وجود أنماط من الإنتاج والاستهلاك المستدام، كان من أهمها:
  - تنفيذ الإطار العشرى لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ الإجراءات اللازمة، وتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.
  - تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠.
  - ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعى بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠.
  - تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية.
  - تشجيع الشركات، ولاسيما الشركات الكبيرة الوطنية وغير الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في تقاريرها الدورية.
- أن الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، تميز عن الهدف السادس الخاص بالبيئة بمختلف قضاياها وأبعادها والوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:
  - دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضى قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.
  - وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.
  - ترشيد إعانات الوقود الأحفورى غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

الهدف (١٣): اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

بالرجوع لجدول رقم (١٤) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف السادس من أهداف الخطة الاستراتيجية لمصر الخاص بالبيئة، محاورها وقضاياها المختلفة وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وأهدافه الرئيسية والفرعية، وهو "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره"، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف السادس بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر الخاص بالبيئة وقضاياها المختلفة عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) نص في صياغته العامة على ضرورة "الحد من تأثير التغير المناخي" إلا أنه لم يدرج ضمن أهدافه الرئيسية والفرعية أهداف واضحة تبرز كيفية تحقيق هذا الهدف، وذلك بعكس الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ الذى جاءت صياغته وأهدافه أكثر وضوحاً وتفصيلاُ.
- أن الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ تضمن في أهدافه النص علي ضرورة "إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني"، وهذا ما قامت به الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إلا أنها عند تناولها للقضية بالهدف السادس الخاص بالبيئة وقضاياها المختلفة لم تتضمن أهدافه الفرعية أهداف واضحة تبرز كيفية تحقيق هذا الهدف، وذلك بعكس الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ الذى جاءت صياغته وأهدافه أكثر وضوحاً وتفصيلاُ.
- أن كلاً من الهدف السادس بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، قد اتفقا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره من خلال إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها، وخفض معدلات انبعاث الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية والعالمية.
- أن الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف السادس الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه أهداف فرعية، نعتقد بأهمية إدراجها بالاستراتيجية الوطنية، لأنها سوف تساعد الدولة على اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، كان من أهمها:
  - تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.
  - تحسين التعليم وإذكاء الوعى والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
- أن الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدى لتغير المناخ وأثاره، تميز عن الهدف السادس الخاص بالبيئة بمختلف قضاياها وأبعادها

والوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:

- تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.
- تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

الهدف(١٤): حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

بالرجوع لجدول رقم (١٥) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف السادس من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر الخاص بالبيئة، محاورها وقضاياها المختلفة وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وأهدافه الرئيسية والفرعية، وهو "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف الرابع عشر والذى ينص على ضرورة "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" على الرغم من أهمية إدراجه ضمن أية رؤية استراتيجية تنموية لمصر، نظراً لتعدد الموارد والمصادر المائية البحرية والعذبة بها، حيث يحيطها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر، ووجود بعض البحيرات المالحة والعذبة، هذا بالإضافة إلى مرور شريان الحياة بها وهو نهر النيل، لم يرد هذا الهدف بشكل مستقل أو ضمنى، ضمن الأهداف المدرجة بالخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠).
- أن الأهداف الفرعية المحققة للهدف الرئيسي والمطلوب تحقيقها بنهاية عام ٢٠٣٠ والتي نعتقد بأهمية إدراجها ضمن أجندة التنمية المصرية المستقبلية، لأنها تتناول قضايا هامة لا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها لمستقبل التنمية للمجتمع المصري، وهى:
  - منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولاسيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥.

- إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحول عام ٢٠٢٠.
- تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانونى وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠.
- حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية دون إنشاءات، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي وإستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠.
- زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول النامية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠.
- حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغى أن تكون جزءاً لايتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك(١)، بحلول عام ٢٠٢٠.

- أن الهدف الرابع عشر والخاص بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، كباقى أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، تضمن مجموعة من الآليات الموصى بتنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:

- زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية.
- توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.كفالة التنفيذ الكامل للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للدول الأطراف فيها، بما في ذلك، عند الاقتضاء، النظم الإقليمية والدولية لحفظ البحار والمحيطات ومواردها واستخدامها المستدامين من جانب أطرافها.

(١) مع مراعاة ما يجرى حالياً من مفاوضات فى إطار منظمة التجارة العالمية، وخطة الدوحة الإنمائية، وولاية هونج كونج

الهدف (١٥): حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

بالرجوع لجدول رقم (١٦) بملحق الدراسة رقم (٣) والمتضمن التحليل المقارن للهدف السادس من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر الخاص بالبيئة، محاورها وقضاياها المختلفة وأهدافه الرئيسية والفرعية بالهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وأهدافه الرئيسية والفرعية، وهو "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف السادس بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اتفقا على ضرورة "حماية التنوع البيولوجي ووقف فقدانه" من خلال:
  - إتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام بحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها بحلول عام ٢٠٢٠.
  - اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدى لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء.
  - كفالة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد.
  - إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، بحلول عام ٢٠٢٠.
  - اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضى والمياه وتقليل أثر ذلك.
- أن الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف السادس الخاص بالبيئة بقضاياها المختلفة والوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر بتضمنه أهداف فرعية، نعتقد بأهميتها لمستقبل التنمية في مصر، حيث أنها تركز على حماية البيئة والنظم الإيكولوجية البرية والمائية والبيئة الجبلية وتحافظ على الغابات وتكافح التصحر وتعالج الأراضي المتدهورة وهى:

- ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبه الداخلية وخدماتها، ولاسيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للإلتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠.
- مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعى إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي ، بحلول عام ٢٠٢٠.
- ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لاغنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠.

- أن الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص بـ "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، تميز عن الهدف السادس الخاص بالبيئة وقضاياها المختلفة والوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:

- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً.
- تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والإتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعى إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة.
- حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات.

الهدف (١٦): التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

بالرجوع للجداول أرقام (١٧)، (١٨)، (١٩) بملاحق الدراسة رقم (٣) ، (٤) والمتضمنة التحليل المقارن للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص "بإقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة،

وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات" بكل من الهدف التاسع من أهداف الخطة الاسترتيجية لمصر والخاص "بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية"، والهدف الرابع من نفس الاستراتيجية الوطنية والخاص "بالسياسة الداخلية"، وأخيراً الهدف الخامس والخاص "بالسياسة الخارجية والأمن القومي" لذات الاستراتيجية الوطنية المصرية (٢٠١٥-٢٠٣٠)، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن الهدف التاسع الوارد ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الخاص "بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية" والهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص "بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، وإن كانا قد اتفقا على أهمية رفع كفاءة المؤسسات وضرورة تطبيق مبدأ الشفافية في عملها، إلا أن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ جاء أكثر شمولا من الهدف التاسع بالاستراتيجية الوطنية لأنه لم يقصر ضرورة تحقيق عنصري الكفاءة والشفافية على المؤسسات الحكومية بل جعلها واجبة التطبيق من قبل جميع مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية، بل زاد على ذلك بنصه على ضرورة خضوع جميع مؤسسات الدولة على كافة المستويات للمحاسبة والمساءلة.

- أن جميع الأهداف الرئيسية والفرعية المتضمنة بالهدف التاسع من الاستراتيجية الوطنية لمصر (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الخاص "بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية"، ركزت في جوهرها على كيفية وأهمية تطوير كفاءة المؤسسات الحكومية وشفافية العمل بها فقط دون غيرها من باقى مؤسسات الدولة بكافة المستويات، وذلك من خلال نصها على كل من: تميزها بالكفاءة والفعالية، وتطوير قدرتها على الموائمة مع المتغيرات، وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية، وتضمنها نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف، وتساهم بفاعلية في تسهيل عملية النمو الاقتصادي.

- أن مقارنة ما جاء بكل من الهدف الرابع بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الخاص "بالسياسة الداخلية"، والهدف الخامس من ذات الاستراتيجية الوطنية والخاص "بالأمن القومي والسياسة الخارجية" بما جاء بالهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص "بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، يتضح اتفاقهما على مجموعة من الآليات هى:
  - تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

- توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠.
- توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.
- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

- أن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص "بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، قد اختلف وتميز عن الأهداف الرابع والخامس والتاسع، المشار لمضمونها، والواردة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بتضمنه عدة أهداف فرعية نعتقد بضرورة إدراجها بالاستراتيجية الوطنية نظراً لأهميتها لمستقبل التنمية في مصر، وهى:

- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.
- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

- أن باقى الأهداف الفرعية الواردة بكل من الهدف الرابع الخاص "بالسياسة الداخلية"، والهدف الخامس الخاص "بالأمن القومي والسياسة الخارجية" المدرجان بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المصرية والمتعلقة بكل من: بناء نظام سياسي ديمقراطي، وتقوية دور المؤسسات والمجتمع المدني، والعمل على إثراء العمل المؤسسي والأهلي، ودمج كل فئات وتيارات المجتمع في العملية السياسية طالما التزمت بقواعد اللعبة السياسية، وضرورة تحقيق الترابط والتكامل بين أجهزة الأمن والدفاع والحماية المدنية وباقي أجهزة الدولة، وتوظيف وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة، وبناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجية، تعد من الأهداف ذات الشأن الداخلي للدول، لما لها من طبيعة سياسية لتناولها أنظمة الحكم وآلياته وكفاءة أجهزته داخلياً وخارجياً بما في ذلك الأمن القومي للدول المختلفة، لذا فإن أجندة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة العالمية المقترحة للدول لما بعد ٢٠١٥ قد تجنبت إدراج تلك النوعية من الأهداف عن قصد منها لتضمن أكبر قدر ممكن من الالتفاف والاتفاق على تبنى تحقيق أهدافها المقترحة خلال الفترة(٢٠١٥-٢٠٣٠).

- أن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص "بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، قد اختلف

وتميز عن الأهداف الرابع والخامس والتاسع، المشار لمضمونها، والواردة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه مجموعة من آليات التنفيذ الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الفرعية الواردة به، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي وهى:

- تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولاسيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة*[١].

٣-٢-٣ أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية وغير الواردة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥

الهدف الثاني عشر من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: الثقافة

لقد غاب المكون الثقافي والقيمي عن قائمة "أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥" التي طرحتها منظمة الأمم المتحدة في شكلها النهائي تمهيداً لاعتمادها من قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥، ولا أحد يستطيع أن ينكر أن عدم الإدراك بالثقافات المحلية والوطنية للبلدان المختلفة أو عدم احترامها قد ينتج عنه توقف أو إعاقة الجهود نحو تحقيق هدف الاستدامة. ولهذا فإننا نعتقد أن مقولة "حق الإنسان في التنمية" تعد في حدّ ذاتها فعلا ثقافيا يؤثر بدوره على ثقافة المؤمنين بها والمطبقين لها، وكذلك فإن شعار "النّاس أولاً" المشار إليه دائماً بأهداف التنمية المستدامة يتضمن بداخله اعترافاً بقوّة التغيير والفريدة من نوعها للثقافة، وأن تحقيق الاستدامة للتنمية من شأنه أن يُمكن جميع المواطنين من المشاركة في الفنون والثقافة الخاصة بمجتمعاتهم ومجتمعات غيرهم بل وتمكنهم من الاستمتاع بها. ولهذا فإن الثقافة يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السالفة الذكر أو تعوق تحقيقها، فعلى سبيل المثال:

- أن الثقافة يمكن أن تساهم في مكافحة الفقر وتمكين الأفراد وتعزيز قدراتهم من خلال المحافظة على التراث الثقافي وتثمينه وجلب الاستثمارات في الأنشطة ذات الطابع الثقافي وتشجيع المشروعات ذات الميول الثقافية.
- أن الثقافة يمكن أن تساهم في تطوير العملية التعليمية من خلال قيامها بتنمية الحس الإبداعي وروح التسامح والتطوير الإيجابي للقيم والعقليات.
- أن الثقافة قد تلعب دوراً هاماً في تمكين النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال إبرازها

* تجدر الاشارة هنا إلى أن إضافة هذه الفقرة جاء بناءً على طلب الحكومة المصرية عند مناقشة المقترحات الأولية من أهداف التنمية المستدامة من قبل الدول الاعضاء بالأمم المتحدة بجلساتها المختلفة الخاصة بذات الموضوع .

دور المرأة في المحافظةعلى القيم والتقاليد ونقلها للأبناء، وكذلك مساهمة الثقافة في توفير فرص عمل حقيقية للنساء جراء ممارستهن للصناعات اليدوية والحرفية التي تحتوي على مكون ثقافي قوي.

- أن الثقافة والقيم تُمكن السكان من الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي من خلال مساهمتها في الحفاظ على مكونات المدينة (الأحياء التاريخية – التراث الثقافي – المدن العتيقة – المدن الحديثة – الحدائق العمومية – المرافق الثقافية)
- أن الثقافة يمكن أن تساهم في الحفاظ على البيئة ومواردها.
- وأخيراً يمكن للثقافة أن تلعب دوراً فاعلاً في تحقيق الإندماج وإجراء المصالحات بين المجتمعات والأجناس والأعراق المختلفة داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة.

وانطلاقاً مما سبق، وبالرجوع لجدول رقم (٢٠) بملحق الدراسة رقم (٤)، والمتضمن التحليل المقارن لأهداف التنمية المستدامة بالخطة الاستراتيجية لمصر وأهدافها الرئيسية والفرعية بالأهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، فيما يتعلق بالهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية المصرية للفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، والخاص بالثقافة، من خلال "بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف، وتمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وأن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً"، يمكن رصد الملاحظات التالية:

- أن هدف "بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف، وتمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة"، لم يرد ضمن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥.
- أن الأهداف الفرعية المطلوب تحقيقها بنهاية عام ٢٠٣٠، والتي تضمن تحقق الهدف الرئيسي، والتي نعتقد بأهمية وجودها ضمن أجندة التنمية المصرية المستقبلية، لأنها تتناول قضايا هامة لا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المصري هى:
  - بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع تحترم التنوع والاختلاف
  - تمكين الإنسان من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة
  - أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مُضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

- إدراك الإنسان تاريخه وتراثه الحضاري
- إكساب الإنسان القدرة على الاختيار الحر
- فتح الآفاق أمام الإنسان للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر

أن الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة بالخطة الاستراتيجية المصرية عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، والخاص بالمكون الثقافي والقيمي، جاء كباقى أهداف التنمية المستدامة الإثنى عشر الواردة بالخطة الاستراتيجية لمصر، باستثناء الهدف الحادى عشر منها والخاص بالصحة وتمتع المصريين بصحة سليمة، بحيث لم يتضمن أية آليات تنفيذية تُمكن من تحقيق أهدافه الفرعية، وبالتالي تضمن تحقيق الهدف الرئيسي.

الفصل الرابع

"آليات ومتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية ما بعد ٢٠١٥"

تمهيد:

يعد تطبيق الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على المستوى القومى والدولي وما يلزمه من سياسات مواتية وداعمة، ومؤسسات كفئة وفعالة، وموارد كافية، من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة المتمثلة فى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية[١].

فأحد الأسباب الرئيسية لعدم وصول ثمار التنمية الاقتصادية إلى العديد من السكان والمناطق الفقيرة فى العالم، هى الحوكمة الضعيفة المتمثلة فى ضعف المشاركة ونقص الشفافية والمحاسبة، المصحوبة بسوء كبير فى توزيع الدخل. كما أن الكثير من الانتقادات التى وُجهت للأهداف الانمائية للألفية تمثلت فى كونها لم تتم من خلال المشاركة والتوافق، وقدمت معالجة واحدة لا تتناسب مع الاحتياجات المختلفة للدول. كما لم تحظ العديد من القيم والأهداف الأساسية لإعلان الألفية بتركيز كافى على التصدى لأوجه عدم المساواة والضغوط الديموغرافية والاستدامة البيئية وحقوق الإنسان والحريات وضمان الأمن والسلام العالمى[٢].

ومما لاشك فيه أن أى نجاح لأهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ يتطلب دعم دور القانون، والمؤسسات التشريعية والقضائية، والارتقاء بحقوق الإنسان، والشفافية والمشاركة والمحاسبة فى عمليات صنع القرار، وذلك من خلال حزمة من السياسات والإجراءات الدولية والإقليمية والمحلية التى تراعى الخصوصية المكانية والثقافية، وإتباع نهج مترابط تكون فيه استراتيجيات التمويل جزءً لا يتجزأ من الاستراتيجيات القومية للتنمية المستدامة معززة بدعم وتعاون دولى فى إطار من الشراكة العالمية[٣].

فكما أوضحت النتائج الأولية لمسح "عالمى MY World" أن وجود حكومة نزيهة يعد من أهم الأولويات لدى المواطنين، وأكدت المشاورات حول "العالم الذى نريد The World We Want" على أن الحوكمة الجيدة والحكومة النزيهة لهما أثر عميق على التنمية المستدامة، الأمر الذى يؤكد على أن الحوكمة أصبحت متطلباً أساسياً لدعم التنمية[٤]. وقد ثار جدلاً خلال المشاورات المختلفة لأهداف التنمية

---

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، المستقبل الذي نصبو إليه، الدورة ٦٦، سبتمبر ٢٠١٢، ص ٣

[٢] UN, Governance for The Millenniunm Development Goals: Core Issues and Good Practices,٧th Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government, Austria, ٢٠٠٧, p. ١٦

[٣] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، أغسطس ٢٠١٤، ص ٦٥

[٤] Oversees Development Institute, Are we making progress with building governance into the post ٢٠١٥ framework, February ٢٠١٣, p. ١

المستدامة حول تضمين الحوكمة كهدف مستقل ضمن أهداف التنمية المستدامة أو كهدف داعم ومُمكن لعملية التنمية المستدامة، حيث جاء مقترح المنتدى رفيع المستوى متضمناً الحوكمة كهدف قائم بذاته مما يخلق الفرصة لأن يكون أجند لجهود دولية مستقبلية، أما مقترح مجموعة العمل المفتوحة– وهو ما تم الاستقرار عليه – فجاءت فيه قضايا الحوكمة (المشاركة، والمحاسبة، والتمويل، والشفافية وغيرها..) متقاطعة مع كل الأهداف.

ومن المسلم به أن نموذج واحد للحوكمة لا يمكن ولا يجب أن يفرض على كل الدول، فالحوكمة تتنوع ما بين الأطر والثقافات، وتتغير استجابة لعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لذا فإن الاتجاه الجديد للتنمية يؤكد على الاختلاف المقبول فى الطريقة التى تطور بها الدول أنظمة الحوكمة الخاصة بها، مع التأكيد على وجود معايير وقواعد دولية متفق عليها[١].

وعلى المستوى الدولى أتجهت معظم دول العالم إلى الدخول فى اتفاقيات عالمية وإقليمية تتضمن التزامات لتحسين الحوكمة واحترام حقوق الإنسان وبناء السلام والتأكيد على دور القانون والشفافية. وهو ما يتطلب إجراء إصلاحات في السياسات العامة وإقرار ترتيبات مؤسسية جديدة وتشجيع عملية اتخاذ القرار بشكل جماعي وحماية البيئة، وبناء نظم للمتابعة والمحاسبة يشارك فيها جميع أصحاب المصالح، مع الالتزام والشفافية في إدارة الموارد العامة، وتسهيل الحصول الصريح والعادل على المعلومات، واستكمال ذلك بالتزام القطاع الخاص بإدماج المسئولية الاجتماعية والبيئية، والتعاون الدولى فى تمويل أهداف التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، والحد من التدفقات غير المشروعة للموارد المالية ومكافحة الفساد، والاستناد إلى نظم للتبادل التجاري متعدد الأطراف تقوم على قواعد غير تمييزية وعادلة[٢].

ونستعرض فيما يلى أهم آليات ومتطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ من حيث المفهوم والارتباط بالأهداف والمعوقات المحتملة ومتطلبات التطبيق فى مصر، ثم نختتم هذا الفصل بعرض سبل استعداد مصر لأهداف التنمية المستدامة.

Gina Bergh& Others, What's behind the demand for governance: An assessment for people's views,Oversees Development Institute, March ٢٠١٤, p. ٢

UNDP, Governance for Sustainable Development: Integrating Governance in the Post-٢٠١٥ Development Framework, Discussion Paper, March ٢٠١٤,p. ٣

[١] Frank Biermann& Others, Integrating Governance in the Post-٢٠١٥ Development Framework, Policy brief, United Nations University, March ٢٠١٤, p. ٢-٣

[٢] UNDP, Governance for Sustainable Development.. (٢٠١٤), op. cit. ,p. ٢

والأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة، الاستدامة البيئية من أجل رفاهية الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مايو ٢٠١٤، ص ١٩

٤-١ آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤-١-١ المشاركة والشراكة

المشاركة حق ووسيلة للتنمية المستدامة، فعندما تكون المجتمعات متضمنة فى عمليات التنمية من خلال الحوار وتبادل الآراء، فإن المشروعات سوف يتم توجيهها لتلبية الاحتياجات الحقيقية وتصبح نتائج التنمية أكثر استدامة، مع الارتقاء بالعدالة وتقوية تماسك المجتمعات. وتزيد الشراكة عن المشاركة فى أن أصحاب المصالح يصبحون جزء أصيل من عملية صنع القرار والتنفيذ بكل مراحله.

ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تعاوناً فعالاً من خلال شراكة عالمية من جانب الدول النامية والمتقدمة والمؤسسات الإنمائية والمالية الثنائية ومتعددة الأطراف والبرلمانات والحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وأصحاب المصالح الآخرين، مع التسليم بأن كل بلد يتحمل المسئولية الرئيسية عن تنميته، بينما يتحمل المجتمع العالمى مسئولية توفير بيئة دولية مواتية. فما يحدث فى جزء من العالم يؤثر على كل العالم وبعض القضايا لا يمكن التعامل معها إلا من خلال الجهود الدولية المشتركة، والتعاون الإنمائي الفعال والمستدام، مدعماً بالمساعدات الإنمائية الرسمية. وتتمثل الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة فى التالى[١]:

- التعاون بين دول الشمال والجنوب: والذى يجب أن يتخطى المساعدات الإنمائية الرسمية، إلى التعاون فى مجالات التجارة والاستثمار، ونقل المعرفة وتبنى التكنولوجيات الخضراء، ووقف تحركات رأس المال غير المشروع وتتبع الفساد، والتأكيد على التزام الشركات متعددة الجنسيات فى الدول المضيفة التى تعمل بها.
- التعاون بين دول الجنوب: يتزايد الدور الفعّال الذي يقوم به الشركاء من دول الجنوب في تبادل خبراتهم التنموية والتعاون مع الدول النامية الآخرى، من خلال مبادرات التكامل والتنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية وتبادل المعرفة والتعاون الإقليمي، أخذاً فى الاعتبار أن التعاون ما بين دول الجنوب لا يعد بديلاً للتعاون ما بين دول الشمال والجنوب ولكنه مكملاً له، حيث عوضت زيادة التعاون بين دول الجنوب، فيما يخص المساعدات والتجارة الثنائية والاستثمارات، انخفاض المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة.
- التعاون الثلاثي: وهو عبارة عن شراكات بين أثنين أو أكثر من الدول النامية مع شريك ثالث، عادة ما يكون منظمة متعددة الأطراف، بشكل يسمح بتأسيس علاقات شراكة شاملة، ويجعل دور الدول

---

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء الحكومية... (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٤٢

والأمم المتحدة، الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، الاجتماع الأول رفيع المستوى :استعداداً لصياغة خطة التنمية الشاملة لما بعد ٢٠١٥ ، المكسيك، أبريل ٢٠١٤ ، ص ٧ ص ١٣- ١٤

المتلقية في صميم العملية التنموية ويوفر الفرصة للجمع بين تنوع وثراء الخبرات والدروس المستفادة للشركاء من دول الشمال والجنوب.

- المنظمات الدولية: يجب أن تلعب الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها دوراً أساسياً فى تقديم الدعم المالى والفنى لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة، وكذلك فإن مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية يمكن أن تعوض عدم قدرة القطاع الخاص على تقديم تمويل طويل الأجل لمشروعات التنمية المستدامة فى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل.
- المنتديات الدولية والإقليمية غير الرسمية يمكن أن تساعد بشكل كبير فى تقديم المقترحات العملية لتنفيذ أجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥، ومن ذلك:
  - مجموعة +٧، والتى تلقى الضوء على التحديات التى تواجه الدول الضعيفة ومساعدتها للانتقال من مجتمعات يسودها الصراع إلى مجتمعات تنعم بالسلام.
  - مجموعة ٢٠، وهى مجموعة من كبرى الدول النامية تضم أكثر من ٦٠% من سكان العالم، وتعمل على مقابلة الاختناقات العالمية فى الأمن والغذاء والطاقة.
- المجتمع المدنى الدولى: ويمكن أن يعمل على رفع الوعى العالمى وتبادل الخبرات ومساعدة وتمويل منظمات المجتمع المدنى فى الدول المختلفة، ومتابعة ومراقبة الالتزامات الدولية تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يجب أن تتضمن الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة كل أصحاب المصالح على مستوى الدول، وذلك على النحو التالى:

- الحكومات القومية: والتى تلعب الدور الرئيسى والمسئول عن تنمية دولها والاضطلاع بالسياسات والخطط القومية التى يمكن أن تترجم الرؤية والأهداف الخاصة بأجنده التنمية ما بعد ٢٠١٥ إلى حقيقة عملية، لما لهم من دور فى كل القطاعات وعلى كل المستويات. كما أن عليهم دورهام تجاه تقوية وتمكين مشاركة باقى الأطراف من خلال:
  - تقديم بيئة داعمة للنمو وتسهيل عمل القطاع الخاص، وتوفير إطار اقتصادى كلى مساند وقوانين تجارية فعالة تحمى العقود وحقوق الملكية، وسياسات جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطوير إطار تنظيمى وتشريعى مناسب للعمالة.
  - إعطاء منظمات المجتمع المدنى الحرية للتعبير عن أرائهم، ووضع الإطار المؤسسى المنظم لمشاركة المجتمع المدنى فى الحوار والمشاورات قبل وأثناء تصميم وإعداد استراتيجيات التنمية، والمساعدة فى تقوية قدرات المجتمع المدنى، ووضع قواعد واضحة لعمل منظمات المجتمع المدنى ومسئولياتها أمام المواطنين.

- دعم وتقوية السلطات المحلية لتمكينها من الاضطلاع بكامل مسئولياتهم في صنع السياسات وتقديم الخدمات المحلية، بما في ذلك تطبيق أساليب اللامركزية وبناء القدرات وإتاحة المعلومات.
- تمكين المواطنين من خلال إتاحة المعلومات عن صنع السياسات، والتشاور وتلقى مقترحات المواطنين حول مشروعات القوانين والسياسات.

- منظمات المجتمع المدنى: من المؤكد أن منظمات المجتمع المدنى لها دور كبير فى التعبير عن وجهات النظر المختلفة للمجتمعات المحلية والفقراء والمهمشين، والمساعدة فى تصميم الخطط والاستراتيجيات، ورفع الوعى وتعبئة الموارد المالية والبشرية. بالإضافة إلى استكمال فجوات الحكومة فى التنفيذ بتقديم بعض الخدمات فى المناطق التى لا تصل إليها الخدمات الحكومية، ومتابعة التقدم فى تحقيق الأهداف والتأكيد على استمرارية استراتيجيات التنمية على المدى الطويل. وعلى الرغم من الدور المرتقب للمجتمع المدنى إلا أنه لايزال يواجه عدد من التحديات خاصة فى الدول النامية، بما فيها مصر، وتتمثل فى التالى[١]:
  - الاستمرارية فى التمويل: حيث أن بعض منظمات المجتمع المدنى فى الدول النامية تعتمد على المانحين الدوليين، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وهذا له تبعات كثيرة على استمرارية المشروعات التى تديرها هذه المنظمات عند نفاذ التمويل، كما أن هذه المنظمات قد تتبنى أجنده المانحين مما يحد من تمكينها محلياً.
  - القيود القانونية والمحاسبة الداخلية: فالقوانين والقواعد المنظمة لأنشطة المجتمع المدنى فى بعض الدول قد تحد من إمكانيات هذه المنظمات فى التأثير بفعالية على صنع القرار، كما أن بعض هذه المنظمات قد تفتقد إلى الشفافية والمحاسبة الداخلية التى تطلبها الحكومات.
  - افتقاد الثقة ما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى: وهو ما قد يرجع إلى عدم فهم دور منظمات المجتمع المدنى، ورد فعل الحكومات تجاه الأنشطة الدعوية التى قد تنتقد بعض قرارات أو أنشطة الحكومة، كما أن وصولها إلى موارد المانحين يثير شكوك الحكومة حولها.
  - سلبية المواطنين: حيث أدى الصراع من أجل البقاء فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة إلى اهتمام ورغبة أقل من قبل المواطنين للمشاركة فى الأنشطة التطوعية.
- القطاع الخاص هو محرك رئيسي لتحقيق التنمية المتوازنة وتحسين الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، ومن المتوقع أن يكون للقطاع الخاص دوراً محورياً في تنفيذ وتمويل مشروعات التنمية المستدامة. فالشركات الكبرى يقع عليها مسئولية السعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفتح آفاق جديدة لنمو الأسواق، والمساهمة فى تمويل البنية التحتية ومقابلة احتياجات المستهلكين

[١] UN, Governance for The Millenniunm Development Goals.. (٢٠٠٧), op. cit., p. ٣٢ - ٣٣

والارتقاء بالممارسات المستدامة فيما يخص الحفاظ على الأراضى والمياه والطاقة والمواد الخام وزيادة الإنتاج والابتكار وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا بجانب مسئوليتها الاجتماعية. كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم فى خلق وظائف ملائمة تساعد الفقراء على الخروج من دائرة الفقر[١].

- القوى البرلمانية: على الرغم من أن النظام البرلماني وتقاليده تختلف من دولة لآخرى، إلا أن هناك مهام متعارف عليها عالمياً للبرلمانات متمثلة فى إصدار وتمرير القوانين وممارسة الرقابة على الحكومة، وتدقيق الميزانيات. ومن ثم، يمكن للبرلمانات إلزام الحكومة بتنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، من خلال توجيه استراتيجيات التنمية، وتقييم الميزانيات وتخصيص الموارد، وتعديل التشريعات، ومتابعة ومحاسبة السلطة التنفيذية، وطلب الاستفسارات والاستجوابات في القضايا ذات الصلة بالأهداف[٢].
- السلطات المحلية: تمثل وسيطاً هاماً ما بين الحكومات المركزية والمواطنين، وهى المسئولة عن تقديم الخدمات العامة الأساسية فى مجتمعاتها، والمساهمة فى تخطيط وتنظيم البيئة الداعمة للتنمية المحلية، وتقديم الدعم لسكان المناطق العشوائية والقطاع غير الرسمى والشركات الصغيرة. ونظراً لأن غايات وأهداف التنمية المستدامة يمكن أن تعالج بأسلوب مختلف على المستوى دون القومى –على سبيل المثال الفقر الحضرى لن يتم التعامل معه بنفس أسلوب التعامل مع الفقر الريفى– وبالتالى فإن عبء وضع الأولويات وتنفيذ الخطط ومتابعة النتائج يقع على السلطات المحلية بالتشارك مع المجتمعات المحلية[٣].
- المواطنون: ازدياد قوة علاقة الحكومة بالمواطنين من خلال إتاحة المعلومات والتشاور ووصولاً إلى المشاركة الفعالة فى وضع السياسات، يشجع المواطنين على بذل الوقت والجهد للمشاركة في الشأن العام ويتيح لهم الفرصة للتعرف على خطط وبرامج الحكومة، وإيصال آرائهم لها، مما يجعل الحكومة على دراية بالمشاكل الحقيقية واحتياجات المواطنين، ويضمن فاعلية التنفيذ. وهذه المشاركة هي التي تخلق قبولاً أكبر للنتائج السياسية، كما تساعد على تقوية الديمقراطية وتعزيز أسس المواطنة ودعم المشاركة النشطة للمواطنين في الشأن العام[٤].

---

[١] UN, A New Global Partership: Eradicate Poverty and Transform Economies Through Sustainable Development, The Report of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-٢٠١٥ Development Agenda, ٢٠١٣, p. ١١

[٢] UN, Human Rights Office, Who Will be Accountable? Human Rights and the Post-٢٠١٥ Development Agenda, ٢٠١٣, P. ٣٦

[٣] UN, A New Global Partership ..(٢٠١٣), op. cit., p. ١٠

[٤] جون تسوليفان وكاثرين تكوشتا، المشاركة في صياغة السياسات العامة، مركز المشروعات الخاصة الدولية، ص ٣ http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Advocacy/Advocacy_and_Participation_AR.pdf

وجدير بالذكر أن الأهداف الإنمائية للألفية قد ضمت الشراكة العالمية من أجل التنمية كأحد أهدافها (الهدف الثامن)، إلا أن سبل الشراكة كما تتضح من الغايات تتجه من أعلى لأسفل لتركز على تقديم المعونات والمساعدات من الدول المتقدمة المانحة إلى الدول النامية والأقل نمواً المتلقية وليس تعزيز سبل التعاون المشترك باعتبار الدول النامية شريك أساسى فى عملية التنمية. كما أن عملية وضع الأهداف الإنمائية للألفية انتقدت كثيراً، حيث أنها لم تتضمن مشاركة المستفيدين المستهدفين أو السلطات المحلية أو الهيئات العامة التى تقوم بتنفيذ هذه الأهداف. وهو ما تداركته عملية وضع أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ بوضع الأهداف من خلال إجراء مشاورات موسعة على كل المستويات، كما تم إطلاق عدد من المنصات الإلكترونية لمعرفة رأى المواطنين حول العالم. وبالإضافة إلى النص على أن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة كهدف مستقل من أهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٧)، فإن تعزيز الشراكة وسبل التعاون فى المجالات المختلفة أُدرجت كغايات فى عدد من الأهداف الآخرى، كما حدث تحول نسبى فى مفهوم الشراكة وأدواتها واتجاهاتها على النحو التالى[١]:

- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (الغاية ١٦-٧).
- توسيع وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية (الغاية ١٦-٨).
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا عندما يتم الاتفاق عليها (الغاية ١٧-٦).
- تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع الدول، ولا سيما الدول النامية (الغاية ١٧-١٦).
- تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد (الغاية ١٧-١٧).

ورغم ما شهدته مصر من مبادرات لتفعيل مشاركة المجتمع المحلى والمواطنين فى عملية التنمية من خلال البرامج والمبادرات الداعمة للامركزية وتطوير العشوائيات، إلا أن معظمها لم يكلل بالنجاح المتوقع لأنها اعتمدت على جهود المانحين، وهو ما لم يضمن لها الاستمرارية. كما أن الفترة التى تلت

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، أغسطس ٢٠١٤، ص ٣٠ -٣٢

ثورة ٢٥ يناير اتسمت بالتشكك الذى أحاط بعدد من المنظمات غير الحكومية خاصة من ناحية التمويل، مما أضعف ثقة المواطنين فى الكثير من هذه المنظمات، وكذلك فإن الظروف الاقتصادية والأمنية غير المستقرة وإغلاق العديد من المصانع والشركات أضعف من مشاركة القطاع الخاص، وحل المجالس النيابية والمجالس الشعبية أثر على دور ومشاركة السلطة التشريعية.

ورغم كل هذه العوامل، التى أثرت على مشاركة الأطراف المعنية فى المجتمع المصرى، إلا أن معدلات المشاركة السياسية المرتفعة للمصريين منذ ثورة ٢٥ يناير – والتى بلغت نحو ٣٨.٦% فى الاستفتاء على دستور ٢٠١٤ ونحو ٤٧% فى الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤ – يعطى دلالة هامة على الوعى الشعبى بأهمية المشاركة بشكل عام، والمشاركة السياسية بشكل خاص، وهو ما يجب البناء عليه.

ومما لا شك فيه أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر يتطلب تقوية وتفعيل مشاركة الأطراف المختلفة والذى من الممكن تحقيقه من خلال التالى:

- تقوية دور الجمعيات الأهلية، بشكل يضمن التوازن ما بين حرية عملها وضمان التزامها.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص المحلى وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر فى المشروعات التى تحقق أهداف التنمية المستدامة.
- الاندماج فى المنتديات والمبادرات الإقليمية والعالمية خاصة بين دول الجنوب، والاستفادة من خبرات الدول الناشئة (مثل الصين والهند والبرازيل) فى التنمية.
- إعطاء دور أكبر لجامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها فى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبادل الخبرات والمساعدات فى هذا الشأن، خاصة أن مجموعة الدول العربية قد قامت بالفعل بتحديد أولوياتها فيما يخص أهداف التنمية المستدامة.
- خلق جيل جديد من البرلمانيين الممثلين بشكل جيد عن ناخبيهم والقادرين على التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم، وإتاحة فرصة أكبر لمختلف فئات المجتمع للمشاركة فى الحياه الحزبية والبرلمانية والتعبير عن آرائهم السياسية.
- التوجه نحو المزيد من اللامركزية المصحوبة بدعم القدرات المالية والفنية للمحليات، وذلك باعتبار أن السلطات المحلية هى الأقرب للمواطن والأقدر على تلبية احتياجاته.

٤-١-٢ المساءلة والمحاسبة

تعنى المساءلة أن من حصل على صلاحيات عمل معينة، عليه أن يجيب بوضوح عن كيفية استخدام الموارد والصلاحيات التي وُضعت تحت تصرفه. وتتطلب المساءلة من المسئولين فى الوظائف الرسمية، سواء أكانوا منتخبين أم معينين، تقديم تقارير دورية حول سير العمل في مؤسساتهم، بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم، وتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات. كذلك يعني مبدأ

المساءلة حق المواطنين فى التأكد من أن العمل يتفق مع قيم العدل والوضوح والمساواة، ويتوافق مع الحدود القانونية لوظائف ومهام المسئوليين. وتفترض أنظمة المساءلة الفعالة وضوح الالتزامات والأطر وقنوات الاتصال وتحديد المسئوليات، ووجود علاقة تدرج هرمي للمسئولية، يقدم فيه كل من يشغل درجة أدنى تقريراً عن سير عمله إلى الدرجة الأعلى التي فوضته، وتعني فى النهاية أن الحكومة مسئولة أمام الشعب الذي فوضها استخدام المال العام[١]. والمساءلة قد تكون رأسية عندما يخضع الأفراد لمن هم أعلى منهم في السلطة للمساءلة مباشرة، وقد تكون أفقية عندما يكون مسئول أو هيئة من هيئات الدولة لديها سلطة للمطالبة بتفسيرات وفرض عقوبات على آخرى[٢].

وكما هو واضح فإن المساءلة لا تعني مجرد السؤال، بل ترتبط بالمحاسبة ارتباطاً وثيقاً، فهي تعني خضوع الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة للمحاسبة عن أعمالهم من قبل المسئولين في المناصب الأعلى وأمام الجماعات والمجتمعات التى يمثلونها، كما هو الحال للحكومات أمام مواطنيهم، والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدنى أمام مجتمعاتهم، والشركات أمام حملة الأسهم، والبرلمانيين أمام الدوائر التى يمثلونها. والمحاسبة لها عدة تصنيفات وهى المحاسبة المالية عن استخدام الموارد العامة، والمحاسبة الإدارية المتعلقة بنظم وقواعد العمل، والمحاسبة السياسية لأصحاب المناصب العليا من خلال نظام الضوابط والتوازنات ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[٣].

وتُمكن آليات المساءلة والمحاسبة من تحديد الإخفاقات التي يجب التغلب عليها من أجل تقديم خدمات أكثر فعالية واستجابة، فالمساءلة لديها وظيفة تصحيحية، مما يجعل من الممكن معالجة المشاكل والشكاوى الفردية والجماعية، ولها أيضاً وظيفة وقائية، مما يساعد على تحديد الخدمات التي تعمل جيداً، بغية البناء عليها، وتلك التي تحتاج إلى تعديل[٤].

ويتطلب تفعيل مهام المساءلة والمحاسبة وضع معايير مرجعية ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس لأهداف التنمية المستدامة، وضمان وجود آليات للمساءلة والمحاسبة على كافة المستويات الدولية والقومية والمحلية. فعلى المستوى الدولى، تمارس آليات المساءلة الدولية دوراً رقابياً أو إشرافياً، أكثر منه إنفاذياً، ولكن يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز المسئولية، من خلال الموافقة على الأهداف والمعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها فى الدول، وتوفير منتديات إضافية لتقديم المظالم والتفاوض، ومساءلة الجهات الفاعلة التي تعمل على المستوى العالمي، بما في ذلك الدول التي تتعاون على المستوى الدولي

---

[١] عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة /أمان، فلسطين ، ٢٠١٣، ص ٤٩

[٢] UN, Human Rights Office, Who Willbe Accountable …(٢٠١٣), op. cit., P. ١٨

[٣] UN, Governance for The Millenniunm Development Goals … (٢٠٠٧), op. cit., p. ٢٨

[٤] الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامى لحقوق الانسان، من سيخضع للمساءلة؟ حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد العام٢٠١٥ – موجز، ٢٠١٣، ص ٥

والجهات الفاعلة من غير الدول التي لها أدواراً مؤثرة وتشمل المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ووكالات ائتمان الصادرات، والشركات متعددة الجنسيات، ووكالات التصنيف الائتماني والمؤسسات الخاصة[١]. أما على المستوى القومى فتشمل آليات المساءلة والمحاسبة آليات للمساءلة السياسية مثل اللجان البرلمانية، وآليات للمساءلة الإدارية مثل المواثيق ومدونات السلوك للموظفين العموميين وهيئات الرقابة المستقلة، بما في ذلك لجان حقوق الإنسان وأمناء المظالم، وآليات للمساءلة الاجتماعية مثل التدقيق من جانب المجتمع المحلي، فضلاً عن الآليات القضائية وشبه القضائية القائمة[٢]. وفى هذا السياق يجب أن يتسم إطار المساءلة والمحاسبة بالتالى[٣]:

- مساءلة الدول ليس فقط عن نتائج التنمية التي تحققها ولكن أيضاً الجهود التي تبذلها على مستوى السياسات والعمليات والموارد التي يتم استثمارها.
- المساءلة عن سرعة التقدم نحو تنفيذ الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأسرع وقت ممكن، وعن ضمان استيفاء الخدمات لمعايير جودة معينة.

وقد بينت التجارب الدولية لتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية أن العهد الذي قطعته الدول فيما يتعلق بالمساءلة عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كان نظرياً أكثر منه حقيقياً، فالمساءلة قد قُوضت جراء عدم وضوح الأطراف المسئولة ونطاق مسئولياتها. حيث لم تحدد الأهداف الإنمائية للألفية مسئوليات محددة تتعلق بالوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتق الحكومات وغيرها من الجهات المسئولة، وهو ما يرجع إلى مجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك البيروقراطية وغياب الإرادة السياسية، وعدم اتساق السياسات المحلية، وضعف الإدارة الضريبية، وتطبيق اللامركزية بدون الموارد والتعليمات الكافية. أما التحدي الأكبر فكان إخضاع الدول الأكثر ثراءً للمساءلة بشأن الوفاء بالتزامها بالشراكة العالمية للتنمية في سياساتها الخاصة بالمعونات والتجارة والضرائب والاستثمارات، وذلك فى إطار الهدف الثامن الذي اتسمت أحكامه بعدم الدقة وصعوبة القياس مقارنة بباقى الأهداف[٤]. وهو ما تم تداركه جزئياً فى أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ حيث نص الهدف ١٦ (فى جزء منه) على "بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، ولكن هذا كان يجب أن يستكمل بوجود إطار قوي وفعال وملزم للمساءلة متعددة المستويات يجمع كل الشركاء فى التنمية (المنظمات الدولية والإقليمية– الحكومات والسلطات المحلية –المؤسسات المالية والتجارية – المجتمع المدنى – القطاع الخاص ....)، بناء على تحديد واضح لمسئوليات والتزامات وتعهدات هؤلاء الشركاء.

---

[١] المرجع السابق، ص١١

[٢] المرجع السابق، ص ١٠

[٣] المرجع السابق، ص ٩

[٤] المرجع السابق، ص ١

وقد أفرد المشرع المصرى العديد من الجهات والأجهزة والمؤسسات الرقابية، ومنها ٣ جهات ذات أهمية خاصة بالنسبة للجهاز الإدارى وهى[١]:

- الجهاز المركزى للمحاسبات المنظم بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ويهدف إلى الرقابة على أموال الدولة وعلى أموال الأشخاص العامة الآخرى، وتشمل تلك الرقابة الشقين المحاسبى والقانونى، والرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة، والرقابة القانونية على القرارات الصادرة فى شأن المخالفات المالية.
- هيئة الرقابة الإدارية المنظمة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته وتختص ببحث وتحرى أسباب القصور فى العمل والإنتاج بما فى ذلك الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التى تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة، والكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم والعمل على منع وقوعها، بالإضافة إلى بحث الشكاوى التى يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الإهمال فى أداء واجباتهم الوظيفية.
- هيئة النيابة الإدارية المنظمة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والذى أعطى للنيابة الإدارية سلطة الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق مع الموظفين العموميين، وحدد اختصاصاتها فيما يتعلق بالرقابة والفحص والتحقيق وإجراءاته.

كما ينص الدستور المصرى ٢٠١٤ فى الباب الخامس الخاص بنظام الحكم (فصل السلطة التشريعية) أن لكل عضو من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو الوزراء أو نوابهم، أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصهم، كما أن له توجيه استجواب لهم لمحاسبتهم عن الشئون التى تدخل فى اختصاصاتهم[٢].

ورغم وجود هذا الهيكل من الأجهزة الرقابية الداخلية بالإضافة إلى الرقابة البرلمانية المنوطة بمساءلة ومحاسبة السلطات التنفيذية، وصولاً إلى السلطات القضائية، إلا أن ضعف تفعيل العقوبات أدى إلى إضعاف آليات المساءلة والمحاسبة، كما أنه لا تتوفر آليات المساءلة اللازمة لإلزام باقى الشركاء فى التنمية مثل القطاع الخاص والمجتمع المدنى بالإضطلاع بمسئولياتهم تجاه تحقيق المهام المنوطة إليهم، وهو ما يتطلب لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة العمل على:

- التحديد الواضح للمسئوليات ما بين الشركاء وداخل الجهاز التنفيذى للدولة والتوافق على آلية معينة لها صلاحيات محددة فيما يتعلق بالمساءلة والمحاسبة.
- أن تتم المساءلة والمحاسبة بناء على مستهدفات كمية لهامؤشرات قياس واضحة وتوقيتات زمنية محددة.

---

[١] وزارة التنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الثالث: تعزيز جهود الشفافية والنزاهة، ٢٠١٠، ص ١٧

[٢] الهيئة المصرية العامة للكتاب، دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ص ٣٦

- تحديد المؤسسات والمستويات التى تتولى عملية المساءلة والمحاسبة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مع ضمان إنفاذ قرارات وتوصيات تلك المؤسسات من خلال تحديث وتفعيل القوانين ذات الصلة.
- تفعيل الرقابة والمساءلة البرلمانية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة شريطة أن تقوم الحكومة بتقديم تقارير دورية (سنوية ونصف سنوية) عن التقدم المحرز فى تحقيق الأهداف وأهم معوقاته.

٤-١-٣ آليات مستقلة للمتابعة

تعد آليات الرصد والمتابعة لمدى تحقيق الأهداف من الآليات الهامة اللازمة للتطوير المستمر للأداء بما في ذلك تغيير الأهداف ذاتها إذا ثبت عدم واقعيتها أو عدم دقتها، وتستلزم المتابعة جمع المعلومات عن عمليات التنفيذ، والأعباء والتكلفة والاستثمارات والكفاءة والجودة التي تم بها التنفيذ، وأسباب القصور في التنفيذ- إن وجدت - واقتراح الحلول لعلاجها، وتداركها عند تنفيذ مشروعات آخرى مشابهة.

ويستلزم نجاح عمليات متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضع أطر ومعايير مرجعية لقياس ما يتم إحرازه من تقدم فى تحقيق الأهداف على جميع المستويات، كما يتطلب التالى[١]:

- إنشاء وتقوية مؤسسات أو وحدات مستقلة لمتابعة أداء المؤسسات العامة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات وفى كل المراحل، من أجل خفض الانحرافات فى صنع القرار أو التنفيذ وسوء إدارة الموارد العامة.
- أن تكون متابعة ومراجعة العمليات نظامية ومتعددة الأبعاد وتركز على الالتزامات وفجوات التنفيذ من جانب الدول والمؤسسات الدولية والفاعلين غير الحكوميين.
- فتح المجال لمنظمات المجتمع المدنى وتقوية قدراتهم على متابعة الحكومات على جميع المستويات، وتضمين الفقراء والمهمشين فى عمليات المتابعة باعتبارهم المستهدفين الرئيسيين من عمليات التنمية.
- مشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة المتعددين فى الإتفاق على معايير مرجعية للمتابعة وتسجيل التقدم المحرز واستخلاص الدروس.

---

[١] Steven Bernstein and Others,Coherent Governance,the UN and the SDGs, united nation university, Policy Brief #٤, ٢٠١٤, p. ١

UN, Governance for The Millenniunm Development Goals (٢٠٠٧), op. cit., p. ١٩

الامم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة، الاستدامة البيئية... (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٢٠

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء الحكومية ... (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٦٤

الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامى لحقوق الانسان، ... (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ١٣

- تقديم تقارير دورية فيما يتعلق بالتقدم الذى تحرزه الدول صادرة عن الحكومة وأصحاب المصالح الآخرين، بالإضافة إلى تقرير يضم المعلومات والبيانات الواردة من وكالات الأمم المتحدة وفقاً لنماذج متسقة على المستوى العالمى.
- أن تركز المؤشرات على شرح أنماط التقدم أو التراجع عن الغايات المرجوة من التنمية (النتائج)، بالإضافة إلى المؤشرات التى تركز على الجهود (المدخلات والأنشطة) لأغراض المساءلة.
- أن تتسم المؤشرات بالوضوح وتكون قابلة للمقارنة بناء على بيانات موثوقة، وأن تتسق مع القانون الدولى مع مراعاة المساواة بكافة أشكالها. وهو ما يتطلب تطوير أساليب للقياس الكمي والنوعي على حد سواء، وأن تكون قابلة للمقارنة عبر الزمن بين الدول.
- تطوير بعض المؤشرات التى تراعى خصوصية الدول من حيث القدرات ومستويات التنمية المختلفة، يتم على أساسها تحديد إطار زمني ومستوى مناسب للمستهدفات بموجب تقييم موضوعي للإنجازات.
- ألا يتم الاقتصار على المتابعة المالية والمستندية بل من الضرورى أن تمتد إلى المتابعة الميدانية، ويمكن الاستفادة من النمو الكبير فى استخدام وسائل الاتصالات الحديثة والذى ساعد على ظهور أشكال جديدة من المتابعة والتقييم، وهناك بعض المبادرات لاستخدام تكنولوجيا الهواتف المحمولة لمتابعة نتائج التنمية.

وقد اقتصرت آليات الرصد والمتابعة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير على نظام ضعيف غير فعال للإبلاغ على المستوى العالمي والقومى، بسبب طبيعتها الطوعية، والنهج غير التشاركي، وعدم كفاية البيانات، والفشل فى إدماج الأهداف في عمليات متابعة السياسات القومية. كما أن تدفق المعلومات وآليات الابلاغ اتسم بالتداخل والتناقض وعدم شمول التغطية وغالباً ما تعذر وصول الجهات المعنية بالتنمية إليها مع عدم قدرة عدد من الدول على التبنى الفعال لمؤشرات تقييم التقدم فى الأداء[1]. لذا فقد أشارت أهداف وغايات التنمية المستدامة إلى أهمية وجود أدوات لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها بما فى ذلك الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تُكمل الناتج المحلي الإجمالي (الغاية ١٧-١٩)، كما أنه جارى العمل حالياً – على المستوى العالمى – على بلورة مؤشرات قياس عملية ذات طابع عالمي لغايات وأهداف التنمية المستدامة، تركز على النتائج القابلة للقياس وقابلة للتطبيق على جميع الدول. ولكن من المهم أيضاً أن يتفق المجتمع الدولى على أطر مناسبة لرصد وتتبع تدفقات التمويل من جميع المصادر تنطوى على تقديم تقارير شفافة عن التزامات واستخدامات تمويل التنمية.

هذا ويقوم نظام المتابعة فى مصر على متابعة تنفيذ مشروعات الخطة العامة للدولة من خلال وزارة التخطيط والمتابعة والتنمية الإدارية (متابعة مالية) وبنك الاستثمار القومى (متابعة مالية مع تنفيذ

[1] الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامى لحقوق الانسان، ...(٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ١٢

بعض الزيارات الميدانية)، وتنتهى هذه المتابعة بمجرد انتهاء إنشاء وتجهيز المشروع دون أن تمتد إلى متابعة التشغيل وتقديم الخدمات. ورغم استحداث نظام الكترونى جديد للمتابعة فى وزارة التخطيط ليحل محل المتابعة الورقية، وحتى يمكن تتبع التقدم المستمر فى إنجاز المشروعات، إلا أن هذه المتابعة مازالت مكتبية وتركز فى الجانب الأكبر منها على الأداء المالى للمشروعات دون أن تمتد إلى المتابعة الالكترونية. أما متابعة تقديم الخدمات ومدى كفائتها وجودتها فلا يوجد لها كيان أو نظام محدد وواضح يتسم بالدورية والانتظام على المستوى المركزى، بينما على مستوى الجهات فإن المتابعة غالباً تكون هرمية من خلال متابعة المستويات الإدارية الأعلى للمستويات الإدارية التابعة لها.

وجدير بالإشارة أن تتبع تقدم مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان يتم بطريقة نظامية، حيث تم إعداد ٥ تقارير محلية – يتم حالياً إعداد التقرير السادس – ، نُشر أخرها فى عام ٢٠١٠ – وسيصدر التقرير السادس خلال العام الحالى ٢٠١٥– برعاية وزارة التخطيط ومساعدة البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، وترصد هذه التقارير مدى تقدم مصر تجاه تحقيق أهداف الألفية منذ عام ٢٠٠٠، وكذلك إلقاء الضوء على العوامل التى كانت تدفع أو تعوق التقدم، لتكون بمثابة مرشد بخصوص عملية تحديد الأولويات وكذلك الأفعال المستقبلية تجاه التأكد من تحقيق أهداف الألفية فى الوقت المحدد لها[١]. إلا أن تلك التقارير غير موضح بها إذا كانت هناك وحدة أو جهة مركزية معينة مسئولة عن متابعة تحقيق الأهداف، أم أن كل وزارة أو جهة معنية تتابع التقدم المحرز فى مجالها.

لذا فإن الرصد والمتابعة السليمة لأهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ فى مصر، يتطلب إنشاء وتكليف وحدة مستقلة ذات صلاحيات محددة لمتابعة تنفيذ الأهداف داخل وزارة التخطيط، وإصدار التقارير الدورية حول التقدم فى تحقيق تلك الأهداف وتقديمها للبرلمان على نحو منتظم، وذلك بعد أن يتم الإتفاق على آليات الرصد والمتابعة ومؤشرات القياس المستخدمة دولياً، بمشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصالح غير الحكوميين، والذى يجب أن تتاح لهم فرصة متابعة مدى تحقيق الأهداف وإصدار تقارير موازية بجانب التقارير الحكومية.

٤-١-٤ جودة الإحصاءات والبيانات

تشكل الإحصاءات الرسمية عنصراً لا غنى عنه في نظام المعلومات في أي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والشركاء والمواطنين من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الأجهزة الإحصائية الرسمية، على أساس من عدم التحيز، بجمع وتوفير الإحصاءات الرسمية المستوفاة لمعيار الفائدة العملية وذلك إعمالاً لحق المواطنين في الحصول

[١] UNDP-Egypt, Egypt Keeping Track of the Millennium Development Goals, at: www.undp.org.eg

على المعلومات العامة[1]. فالغاية الرئيسية من الإحصاءات الرسمية هى استخدامها في معرفة الاتجاهات العامة في المجتمع وفى عملية صنع القرار، لذا فإن الكثير من جهود التنمية وخاصة فى الدول النامية قد أعيقت بسبب نقص البيانات الأساسية عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يعيش فيها الناس، والقصور فيما تمتلكه من قدرات إحصائية.

وبفضل التكنولوجيات الحديثة، زاد حجم وسرعة وتفاصيل وجودة البيانات المتاحة عن المجتمعات والاقتصاد والبيئة، فيما عرف بثورة البيانات، والتى ستقود إلى تمكين المواطنين وتوجيه السياسات والقرارات وتقوية المتابعة والمساءلة والمحاسبة لتعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال تكامل البيانات الجديدة مع التقليدية لإنتاج بيانات ذات جودة عالية وأكثر تفصيلاً، وفى الوقت المناسب وملائمة لجميع الأغراض والاستخدامات، وبقدر أكبر من الإنفتاح والشفافية، وتجنب الاستخدام السئ للبيانات عن الأفراد والمجموعات، وخفض عدم المساواة فى الوصول إلى واستخدام البيانات[2]. ويتطلب تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، تحديث الأدوات والمنهجيات والقدرات، لذلك سيكون من الضرورى العمل على[3]:

- زيادة حجم الدعم المقدم إلى المكاتب الإحصائية القومية فيما يتعلق بالقدرة على إنتاج وجمع وتصنيف وتحليل وتبادل البيانات ذات الأهمية الحيوية. وأن تعمل مبادرات بناء القدرات وعمليات تبادل الخبرات والممارسات على دعم الدول النامية فى تتبع مختلف أنواع تدفقات التمويل ورصدها وتقييم آثارها وأدائها، واعتماد المعايير المناسبة وإعداد التقارير.
- ضمان حداثة وجودة ومصداقية البيانات وتوفرها في الوقت المناسب وشموليتها وقابليتها للمقارنة والاستخدام وتمتعها بنظرة استشرافية مستقبلية، والاعتماد على مصادر بيانات جديدة وغير تقليدية وربطها بالإحصاءات التقليدية على المستوى العالمى والقومى.

---

[1] الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية،ص ١ ، على موقع:
www.aitrs.org/.../المبادئ٪٢٠الأساسية٪٢٠للإحصاءات٪٢٠الرسمية.doc

[2] UN, The World that counts, Mobilising the Data Revolution for Sustainable Development, Executive Summary, November ٢٠١٤, p. ٥ - ٦

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياه الجميع وحماية كوكب الارض ، تقرير تجميعى مقدم من الامين العام بشان خطة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، ديسمبر ٢٠١٤، ص ٧
والأمم المتحدة، الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال ... (٢٠١٤)، مرجع سابق ، ص٥
والأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة، الاستدامة البيئية ...(٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٢٠
UN, A New Global Partership …(٢٠١٣), op. cit., p. ٢٣

- تطوير البيانات التى تُمكن من الوصول إلى المستهدفين ومعرفة ما إذا ما كانوا يتلقون الخدمات الضرورية، وهذا يتطلب جمع إحصاءات وبيانات مفصلة وفقاً للنوع والعمر والدخل والعرق والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة.
- الإمداد بالمعلومات القائم على مشاركة الجهات المعنية المتعددة وإتاحة الإطلاع على البيانات مع عدم الإخلال بالالتزام بحماية الحق فى الخصوصية.

هذا ويتمثل دور الشركاء داخل "النظام العالمى للبيانات" فى التالى[١]:

- الحكومات: تمكين المكاتب الإحصائية وحماية استقلاليتها، ومدها بالموارد لجمع ومعالجة ونشر واستخدام بيانات كمية ونوعية ذات جودة عالية ومفتوحة ومكودة جغرافياً. والقيام بالتغييرات المطلوبة من أجل الإستجابة لثورة البيانات ووضع الأطر التنظيمية المناسبة للتأكد من حماية البيانات، وإطلاق أنظمة البيانات المفتوحة.

- المنظمات الدولية والإقليمية: وضع وإنفاذ المعايير الخاصة بجمع وإنتاج ونشر واستخدام البيانات للتأكد من تدفقها بأمان، والحفاظ على نظام للتحكم فى الجودة ومتابعة كل الأنظمة وكل منتجى البيانات ودعم الدول فى جهود بناء القدرات.

- الجهات المانحة: الاستثمار فى البيانات وتقديم الموارد للدول ذات القدرات الإحصائية الضعيفة، وتطوير البنية التحتية وتطبيق المعايير اللازمة للتحسين المستمر والحفاظ على جودة البيانات واستخدامها وتحليلها.

- منتجى البيانات من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدنى: معالجة ونشر البيانات والوسائل المستخدمة وفقاً للأعراف والمعايير الدولية، ونشر البيانات جغرافياً وبشكل مفتوح وقابل للاستخدام بإتباع المبادئ العالمية والمعايير الفنية لضمان جودة وانفتاح البيانات وحماية الخصوصية.

وفى إطار سعيها نحو تحسين بيانات التنمية المستدامة، تقود الأمم المتحدة مبادرة "الشراكة العالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة" من أجل تعبئة وتنسيق الجهود لتفعيل ثورة البيانات لخدمة التنمية المستدامة، بإطلاق عدد من المنتديات، والتى من بينها "المنتدى العالمى لبيانات التنمية المستدامة World Forum on Sustainable Development Data"، لجمع كل أنظمة البيانات البيئية سوياً من أجل تبادل الخبرات والآراء حول تحسين البيانات ونقل التكنولوجيات والإبداع، و"المنتدى العالمى لمستخدمى بيانات أهداف التنمية المستدامة Global Users Forum for Data for SDGs" للتأكيد

[١] UN, The World that counts …(٢٠١٤), op. cit., p. ١٧ - ١٨

علـى قنـوات التغذيـة المرتـدة بـين مسـتخدمى ومنتجـى البيانـات، ومسـاعدة المجتمـع الـدولى فـى وضـع الأولويات وتقييم النتائج[١].

وعلـى الـرغم مـن التقـدم المحـرز فـى الحصـول علـى البيانـات اللازمـة لمتابعـة الأهـداف الإنمائيـة للألفية خلال السنوات السابقة، مازالت هناك فجوات معلوماتية ومعرفية ضخمة، أدت إلى إخفاق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فى أن تستخدم بشكل جيد كأداة للمتابعة، كما حدت من قدرة الحكومات على التنفيذ السليم للأهداف فى الوقت المناسب. وعلى الرغم من نشر تقارير دورية عن الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمى والقومى، إلا أن البيانات كانت متقادمة عامين أو ثلاثة عن تاريخ النشر، وغالباً ما تكون غير كاملة أو ذات جودة منخفضة٢.

وقد تداركت أهداف التنمية المستدامة ذلك بالتأكيد على تقديم الدعم لبناء قدرات الدول النامية، بما في ذلك أقل الدول نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة وفى توقيت مناسب وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠ (الغاية ١٧-١٨)، والاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في الدول النامية، بحلول عام ٢٠٣٠ (الغاية ١٧-١٩).

ورغم الجهود الكبيرة التى بذلت لتحسين دورية وتوقيتات وجودة البيانات والالتزام بالمعايير الدولية فى مصر، إلا أنه مازالت هناك بعض أوجه القصور فيما يتعلق بجودة وشمول وكفاية ودقة البيانات والتنسيق بين الجهات المنتجة لها، وهو ما يتطلب وجود سياسة عامة تقود العمل الإحصائي فى مصر، وتركز على ضمان اتساق البيانات والتأكيد على مصداقيتها، وتلبية الإحتياجات المتغيرة من الإحصاءات والمعلومات لكافة المستخدمين، وإقرار وتوحيد المفاهيم والتعريفات وإتباع معايير الجودة العالمية، وتوثيق وإتاحة المنهجيات المستخدمة فى إصدار البيانات[٣]. ولذا مع تطبيق أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ فى مصر، هناك حاجة إلى:

- الاستفادة من ثورة البيانات، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فى تحسين جودة وسرعة تداول المعلومات والتحقق من مصداقيتها.

---

[١] Ibid, p. ٣

[٢] Sustainable Development Solutions Network (SDSN), Indicators and a Monitoring Framework for Sustainable Development Goals Launching a data revolution for the SDGs, January ٢٠١٥, p. ٥

[٣] طارق نوير، تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة (حالة مصر)، المؤتمر الإحصائى العربى الأول – الأردن، ٢٠٠٧، ص ٣٥٩ – ٣٦٠

- الاستفادة من المبادرات والشراكات العالمية التى تتبناها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الآخرى من أجل تبادل الخبرات والمهارات فيما يخص إنتاج ونشر البيانات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- بناء قدرات الأجهزة الإحصائية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ومراكز المعلومات فى الأجهزة الإدارية والمحافظات) وضمان استقلاليتها وتطوير المهارات البشرية لجميع العاملين فى مجال البيانات والمعلومات.
- توعية المواطنين بأهمية الإدلاء ببيانات صحيحة فى المسوح والاستبيانات المختلفة التى تجريها الجهات المعنية، ومشاركة المستفيدين والمنتجين الآخرين للبيانات سواء من القطاع الخاص أو المجتمع المدنى أو المواطنين فى وضع السياسة العامة للتعامل مع البيانات.

٤-١-٥ توطين ودمج الأهداف بخطط التنمية

لا يمكن تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة بفعالية إلا من خلال تضمينها فى الخطط القومية والقطاعية وتبنيها وتوطينها محلياً، بحيث تختار كل دولة المستوى المناسب للمستهدفات أخذاً فى الاعتبار أوضاعها الحالية وإمكانياتها وطبيعة ونطاق وسائل التنفيذ والموارد المالية المتوقعة، وهو ما يختلف من دولة إلى آخرى[١].

وجدير بالذكر أن أهداف التنمية المستدامة تتضمن أهدافاً تقابل تحديات عالمية، واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بها يجب أن تقودها المسئولية العالمية المشتركة، ومع ذلك فإن أولويات وغايات تلك الأهداف قد تختلف ما بين الدول والمجتمعات، الأمر الذى يتطلب من كل دولة أن تبدأ من إطار مختلف للتحديات والاحتياجات والأولويات، بحيث يتم اختيار مسارات تنموية تتوافق مع الظروف والأولويات القومية قصيرة وطويلة الأجل، وبحيث تعكس الأطر التنفيذية خصوصية المناطق المختلفة. فعلى سبيل المثال قد تختلف أولويات الهدف فى نفس الدولة ما بين الريف والحضر، أخذاً فى الاعتبار أن توطين الأهداف من المستوى القومى إلى المستوى دون القومى، يترتب عليه إعادة ترتيب أولويات هذه الأهداف لتعكس الأولويات والإحتياجات المحلية[٢].

هذا ويعد دمج الأهداف بالخطة والاختيار والتنفيذ الكفء لخليط السياسات السليمة فى مختلف القطاعات قضية هامة فى العديد من الدول النامية، فعلى سبيل المثال يتطلب خفض الفقر سياسات اقتصادية كلية للارتقاء بالنمو وتوليد فرص العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسياسات قطاعية لتنمية القطاعات الأساسية (الزراعة والتنمية الريفية)، وسياسات وبرامج تفيد المستهدفين (شبكات الأمان

---

[١] الامم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة، الاستدامة البيئية ... (٢٠١٤)، ص ٨

[٢] المرجع السابق، ص ٧

UN, Governance for The Millenniunm Development Goals… (٢٠٠٧), op. cit., p. ١٧

الاجتماعى وبرامج التغذية المدرسية)، وتطوير أساليب لتقديم الخدمات بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية، وإزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية (مثل التمييز على أساس النوع أو الدين أو العرق)[١].

وبشكل عام يتطلب تضمين أهداف التنمية المستدامة فى خطط التنمية القومية التالى[٢]:

- أن تكون أجنده التنمية متكاملة ومترابطة مع مراعاة العلاقة ما بين الأبعاد والأهداف المختلفة للتنمية المستدامة، وهو ما يتطلب إتباع مناهج جديدة للتخطيط، حيث ثبت أن إدارة التخطيط بالأسلوب القطاعى ليست مناسبة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة المعقدة والمتشابكة ومتعددة القطاعات.
- يجب أن تأخذ الإجراءات التوزيعية التي تقلل من عدم المساواة داخل الدول أهمية أكبر بحيث تكون الدول أكثر استجابة لمطالب وهموم مواطنيها. فالنهج التشاركي الذي ينطوي على تضمين المجتمعات في قرارات التنمية المحلية، بما في ذلك تحديد وإدارة الاستثمارات، يؤدي إلى الاستخدام الأفضل للموارد وتوجيهها نحو تلبية الأكثر احتياجاً فى المجتمعات المحلية.
- مراعاة النمو السريع لسكان المناطق الحضرية، وهو ما يتطلب أن تتولى المناطق الحضرية الكبرى والمدن تنفيذ سياسات فعالة ومتطورة في مجال تخطيط المناطق الحضرية وتصميمها بطرق مستدامة، كي تستوعب بفعالية التطور المتوقع أن تشهده العقود القادمة.

وقد قدمت النتائج العالمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أمثلة مهمة حول كيفية دمج وتوطين الدول للأهداف الإنمائية بنجاح لتتناسب مع أولوياتها القومية، حيث جاءت مجالات الأولوية فى معظم الدول النامية متمثلة فى الفقر والأمن الغذائى والقضاء على الجوع والتعليم والصحة. غير أنه تم إضافة أو تغيير أو تفصيل لبعض الأهداف والغايات فى بعض الدول لمقابلة أولويات التنمية القومية، ومن أمثلة ذلك[٣]:

حالة تايلاند: والتى وضعت مستهدفات كمية إضافية على الأهداف الإنمائية للألفية فيما عرف (MDG +)، نذكر منها ما يلى:

- تم تعديل هدف الفقر من خفض عدد السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع إلى النصف ما بين عامى ١٩٩٠-٢٠١٥، إلى خفض معدل الفقر إلى أقل من ٤% بحلول عام ٢٠٠٩.

---

[١] Ibid, p. ١٧

[٢] UNDP, Governance for Sustainable Development …(٢٠١٤), op. cit.,p. ٢. P.٩

الجمعية العامة للأمم المتحدة، المستقبل الذي نصبو إليه (٢٠١٢)، مرجع سابق، ص ٣٥

[٣] Yongyi Min, National Monitoring and Reporting on the MDGs: Some Case Studies, United Nations Statistics Division, October ٢٠١٣, p. ٤ – ٧

Sustainable Development Solutions Network (SDSN), Indicators and a Monitoring Framework … (٢٠١٥), op. cit,, p. ٦-٧

- تم تعديل هدف كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، إلى تحقيق التغطية الشاملة للمرحلة الأولى للثانوى بحلول عام ٢٠٠٦ والمرحلة الثانية للثانوى بحلول عام ٢٠١٥.
- تم تعديل هدف كفالة الاستدامة البيئية من إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية، إلى زيادة نصيب الطاقة المتجددة إلى ٨% من الطاقة التجارية الأولية بحلول عام ٢٠١١ وزيادة نسبة المياه المعالجة إلى٣٠% بحلول عام ٢٠٠٦.

حالة منغوليا: والتى أضافت هدفاً تاسعاً خاص بتقوية حقوق الإنسان وحفز الحوكمة الديموقراطية، مدعماً بغايات ومؤشرات إضافية لتتبع التقدم نحو الحوكمة الديموقراطية وحقوق الإنسان. كما قامت بإضافة غايات جديدة لبعض أهداف الألفية، وبذلك أصبح لدي منغوليا تسعة أهداف و ٢٤ غاية و ٦٧ مؤشر، وقد جاءت الغايات الجديدة والمعدلة كالتالى:

- الغاية ٢: خفض نسبة السكان الذين يعانون من سوء تغذية بمقدار ستة مرات ما بين عامى ١٩٩٠ و٢٠١٥.
- الغاية ١٥: خفض عملية تجفيف مجارى الأنهار من خلال حماية وإعادة تأهيل مناطق تكوين الموارد المائية.

أما غايات الهدف التاسع والمتعلق بتقوية حقوق الإنسان وحفز الحوكمة الديموقراطية، فتمثلت فى التالى:

- الغاية ٢٢: الاحترام الكامل والالتزام بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والتأكيد على حرية الإعلام وتمكين المواطنين من الوصول المجانى للمعلومات.
- الغاية ٢٣: إدماج المبادئ والممارسات الديموقراطية فى الحياة .
- الغاية ٢٤: خلق بيئة لا تقبل التسامح مع الفساد فى كل نواحى المجتمع.

كما تم وضع بعض المؤشرات الخاصة بهذا الهدف مثل تقييم الخبراء لمدى اتساق القوانين والتشريعات مع اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان، ومدى إدراك الأفراد لحرية الصحافة والإعلام.

حالة الفلبين: توطين الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المحلى، من خلال:

- وضع خطة للتنمية المحلية تتضمن أهداف الألفية مع وجود مخصصات للموازنة تستجيب للبرامج/المشروعات/الأنشطة المرتبطة بأهداف الألفية.
- تبنى السياسات المحلية التى تسهل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- تاسيس نظام متابعة محلية لوضع معايير ومستويات لمساهمة وحدات الحكومة المحلية فى تحقيق غايات أهداف الألفية وتتبع إنجازاتها.

- تضمين أهداف وغايات الألفية كأحد التزامات الأداء على وحدات الحكومة المحلية.
- تأسيس مبادرات خاصة بتوطين أهداف الألفية محلياً من خلال نظام متابعة مجتمعية.

حالة بنجلادش: تم تبنى الأهداف الإنمائية للألفية لمقابلة الاحتياجات المحلية بوضع غايات ومؤشرات جديدة للارتقاء بوضع النساء فى أجهزة الحكم المحلي، وكذلك وضع غايات مستقلة للوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية.

وتتمثل أحد الانتقادات الموجهة لأهداف الألفية فى أنها لم تولى اهتماماً كافياً للظروف والأطر المحلية، حيث أن اختيار الأهداف لم يتضمن مناقشات ما بين الدول أو المجموعات المختلفة داخل الدول مما أدى إلى استبعاد جوانب هامة للتنمية. فعلى الرغم من أن الأهداف والغايات المشتركة مفيدة فى تسهيل عملية القياس إلا أنها ليست كافية لمخاطبة الاختلافات داخل الدول، فعلى سبيل المثال لم تعكس تحدى خفض عدم المساواة ما بين المجموعات المختلفة أو إعطاء الأولوية للمهمشين[١]. كما أن انعدام التنسيق بين الوزارات المعنية بتقديم الخدمات وضعف الوعي بمعايير وحقوق المواطنين، فرضت تحديات آخرى أمام إتساق السياسات القطاعية والمكانية. وللتغلب على هذه المشكلة قامت وزارات التخطيط فى العديد من الدول بلعب دوراً محورياً في تنسيق السياسات ما بين المؤسسات الحكومية المختلفة[٢].

وقد جاءت أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ لتؤكد على أهمية احترام السياسات والأولويات الوطنية، بحيث تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية مسترشدة في ذلك بالمستوى العالمي، ومع أخذ في الاعتبار ظروفها الوطنية. فعلى سبيل المثال جاءت الغاية (١٧-١٥) لتنص على احترام الحيز السياساتي الخاص بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولكنها لم توضح كيفية دمج الأهداف والغايات وما يلزم لتحقيقها من برامج ومشروعات فى خطط الوزارات والجهات المعنية تاركة ذلك لسياسات وتوجهات كل دولة على حدى .

وعلى المستوى الإقليمى يمكن أن تلعب جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها دوراً فى تبنى أهداف التنمية المستدامة فى استراتيجياتها لدعم العمل العربى الموحد، ومساعدة الدول العربية على دمج الأهداف فى خطط التنمية القومية وتوفير الآليات لتبادل الخبرات بين الدول العربية. وعلى المستوى القومى المصرى هناك ضرورة لتبنى أهداف التنمية المستدامة فى سياق استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠ والتى تعكف وزارة التخطيط على إعدادها حالياً، وكذلك فى الاستراتيجيات القطاعية للوزارات حتى يتم تبنى الأهداف ودمجها فى الخطط السنوية (البرامج والمشروعات) وضمان اتساقها مع

[١] Louis-Alexandre Berg and Deval Desai, Background Paper: Overview on the Rule of Law and Sustainable Development for the Global Dialogue on Rule of Law and the Post-٢٠١٥ Development Agenda, August ٢٠١٣, p. ٣٦ - ٣٧

[٢] UN, Human Rights Office, Who Willbe Accountable …(٢٠١٣), op. cit., P. ١٩

السياسة العامة للدولة. وعلى المستوى المحلى يجب إلزام السلطات المحلية بتضمين تلك الأهداف داخل الخطط والبرامج المحلية بعد تكييفها وتعديلها لتتوافق مع احتياجات ومتطلبات التنمية فى المناطق المختلفة.

٤-١-٦ الشفافية في مناقشة النتائج

تنصب الشفافية حول حق المواطنين فى المعرفة وتستلزم نشر معلومات حول مهام وموازنات مؤسسات الدولة العامة، ومسئوليات العاملين بها، وكذلك المؤسسات الخاصة وغير الحكومية فى حالة تقديمها خدمات عامة، والقوانين واللوائح الرسمية المنظمة للعمل والخدمات العامة التي تقدم للمواطنين والرسوم والمواعيد المحددة.

ويعد الانفتاح والشفافية آليتين ضروريتين من أجل تحقيق تنمية مستدامة، حيث أن معرفة المواطنين تمكنهم من أن يكونوا شركاء ومساهمين فاعلين، وأكثر قدرة على دفع الحكومة على تحسين مخرجات التنمية. ودون توفر المعلومات العامة تصبح ثقافة تمكين المواطن بإعلامه بحقوقه مسألة صعبة التصور ويصبح من الصعب على المواطنين محاسبة صانعي القرارات أو المؤسسات العامة على تصرفاتهم أو التوصل إلى اختيارات انتخابية مستنيرة[١].

كما أن الحصول على المعلومات هو أداة لا غنى عنها للتصدي للفساد بفعالية، والذى يعد أحد العوائق الحقيقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الدول إتخاذ إجراءات لتحسين الشفافية في المعلومات العامة، وعلى الحكومة أن تنشر كل التفاصيل الخاصة بالمشروعات، وأن تعقد جلسات استماع جماهيرى للحصول على آراء المواطنين، وأن تتيح الوصول الكامل إلى البيانات الرسمية ومؤشرات الأداء، وأن تصدر المنشورات والمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب وبشكل دورى وعلنى، على أن تشمل القوانين واللوائح والميزانيات، وقواعد الشراء مع إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة[٢].

لذا هناك حاجة إلى تبني إطار قانوني فعال لجمع ونشر المعلومات، بهدف ضمان حق الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والشركات والكيانات الرسمية وغير الرسمية فى الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات والمؤسسات الحكومية. كما يتعين على الحكومة أن تقوم طواعية بنشر بعض البيانات بشكل استباقي دون الحاجة إلى طلبها، من خلال بوابات المعلومات المفتوحة وغيرها من نظم النشر

---

[١] UNDP, Governance for Sustainable Development …(٢٠١٤), op. cit., p. ٦

[٢] منظمة الشفافية الدولية، امتلك المعلومة: الحصول على المعلومات فى مصر، ٢٠١٣، ص ٧

المتقدمة[1]. وبدون هذا الإطار القانوني، ليس هناك ما يضمن أن المعلومات الدقيقة والمفيدة يتم جمعها وتوفيرها لأولئك الذين هم في حاجة إليها، حيث تكمن أهمية قانون حرية تداول المعلومات فى التالى:

- تعزيز العلاقة المتبادلة بين الحكومة والمواطن، والقائمة على توازن الحقوق والواجبات، والمحددة لمسئولية الدولة والإدارة العامة تجاه المواطن. حيث تُعد المعلومات التى في حوزة السلطات العامة ضرورة لا غنى عنها في سياق العملية الديموقراطية[2].
- ضمان وجود فرص عادلة على أساس الكفاءة وليس على أساس المحسوبية، والكشف عن مواطن الخلل والتجاوز الذي يقلل من فرص الفساد وسوء استخدام السلطة.
- زيادة قدرة المواطنين على المشاركة والتفاوض والتأثير على المؤسسات العامة، كما أن المواطنين الذين يتوفر لديهم المعلومات هم أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص والوصول إلى الخدمات وممارسة حقوقهم.

هذا وقد أقرت أكثر من ١٠٠ دولة في جميع أنحاء العالم قوانين خاصة بحرية تداول المعلومات، منها العديد من الدول النامية، والتى استخدمت بنجاح قوانين حرية المعلومات لتعزيز مساءلة الحكومة ودفعها نحو إقامة نظام أكثر عدلاً وازدهاراً. إلا أن تطبيق القانون بفعالية فى الدول النامية واجهته فى أحيان كثيرة بعض المقاومة يتمثل أهمها فى التخوف من الرقابة، وفضح فشل برامج وسياسات الحكومة، فضلاً عما تمثله هذه القوانين من تهديد للمصالح الشخصية، وثقافة السرية التي تنتشر في الحكومة، فالموظفون الحكوميون يؤمنون أن السرية تعادل القوة وهي دليل على سلطتهم، بالإضافة إلى عدد من المعوقات الإدارية مثل القدرات المؤسسية المحدودة ونظم الإدارة الرديئة للسجلات[3].

وقد أكدت أهداف التنمية المستدامة على كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية (الغاية ١٦-١٠). وجدير بالإشارة أنه تم الإعلان عن مسودة أولية لقانون تداول المعلومات فى مصرفي مارس ٢٠١٣، ويشمل القانون الحصول على المعلومات من الهيئات الحكومية غير الحكومية والكيانات الخاصة الخاضعة بقدر ما للسيطرة أو الإشراف الحكومي. ويعرض هذا القانون سبل طلب المعلومات والرد عليها، ويقضي بإنشاء المجلس القومي للمعلومات المسئول عن تعزيز الشفافية ومراقبة تنفيذ القانون، كما يطالب القانون الكيانات التي يغطيها بتعيين مسئوليين للمعلومات يستقبلون طلبات المعلومات ويردون عليها[4].

---

[1] جلوبال بارتنرز آند أسوسيتس، نحوحكومات منفتحة وتتسم بالشفافية، خبرات دولية وأفضل الممارسات، ديسمبر ٢٠١١، ص ٦

[2] منظمة الشفافية الدولية، امتلك المعلومة... (٢٠١٣)، مرجع سابق،، ص ٥

[3] جلوبال بارتنرز آند أسوسيتس، نحوحكومات منفتحة ... (٢٠١١)، مرجع سابق، ص ٥ ص ٢٩

[4] منظمة الشفافية الدولية، امتلك المعلومة .. (٢٠١٣)، مرجع سابق ، ص ١٠

ومع التسليم بأهمية إقرار قانون تداول المعلومات فى مصر، يجب مراعاة وجود إطار مؤسسي يضمن تفعيل القانون المقترح، والاستناد إلى مجموعة من المبادئ كالتالى[1]:

- الكشف الاستباقي عن المعلومات للصالح العام كأمر إلزامي، وتضييق نطاق الاستثناءات.
- تفعيل مبدأ الإتاحة داخل المؤسسات الحكومية وتعيين مسئول للمعلومات داخل كل جهاز حكومي، وخلق قنوات لكشف المعلومات الداخلية والخارجية في جميع المستويات الحكومية سواء المركزية أو المحلية.
- استبعاد القوانين المتعارضة مع قانون حرية تداول المعلومات أو ضمان أن يكون لقانون حرية تداول المعلومات السمو على هذه القوانين المتعارضة.
- تعيين مفوض للمعلومات يراقب التزام الجهات الحكومية بتنفيذ القانون المقترح، كما يتولى التحقيق فى تلبية البيانات ويرفع تقاريره إلى البرلمان.
- إنشاء هيئات وطنية متخصصة من أجل تيسير وصول الجمهور بسهولة إلى آليات تقديم الشكاوى.

وجدير بالذكر أن العديد من الدول التى طبقت هذا القانون استغلت الفترة ما بين التصديق على القانون ودخوله حيز النفاذ فى تهيئة الإدارات الحكومية وتحسين البنية المعلوماتية فى المكاتب الحكومية، وتطوير نظم إدارة السجلات بشكل يسمح للمواطنين بالإطلاع عليها، وتغيير ثقافة الموظفين الحكوميين من السرية إلى الانفتاح من خلال التدريب وحملات رفع الوعى من قبل المجتمع المدنى لتشجيع المواطنين على استخدام القانون. وبما أن مصر قد سعت مؤخراً للتوسع فى توفير استخدام شبكة الإنترنت وميكنة نظم السجلات الحكومية، فمن الممكن أن يساعد الإستخدام المبتكر للتكنولوجيا في نشر المعلومات على تحقيق الإفصاح التلقائى.

٤-١-٧ تمويل التنمية المستدامة

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح استثمارات طويلة الأجل، والتى يجب أن يأتى القدر الأكبر منها من المصادر المحلية، للتأكيد على الاستقلالية المالية والارتقاء بالنمو المستدام. حيث تشير تقديرات منظمة الأونكتاد إلى أن متطلبات الاستثمار اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى الدول النامية تتراوح ما بين ٣.٣ – ٤.٥ تريليون دولار سنوياً، وفى حالة استمرار المستويات الحالية للإستثمار العام والخاص فى القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة فى الدول النامية، ستكون هناك فجوة

[1] أحمد حلمى مجاهد وآخرون نحو تعزيز حرية تداول المعلومات فى مصر، ورقة مقدمة فى مؤتمر الشفافية، شركاء التنمية، ٢٠١٣، ص ١٨

منظمة الشفافية العالمية، الفساد فى التعليم، تقرير الفساد العالمي ٢٠١٣، ص ١٣

تمويلية سنوية تناهز نحو ٢.٥ تريليون دولار[١]. ولسد هذه الفجوة، على القطاع الخاص الوطنى أن يتحمل مسئولياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى حاجة الدول النامية إلى تمويل خارجى، والذى يتمثل جزءً هاماً منه فى المساعدات من الدول المتقدمة، والجزء الأهم يأتى من خلال إقامة نظام تجاري عالمي منفتح غير تمييزي متعدد الأطراف، وتحسين نفاذ منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، والتأكيد على استمرارية نظام التمويل العالمى وتشجيع الاستثمار الأجنبى المستقر وطويل الأجل[٢].

وبشكل عام هناك عدة اعتبارات رئيسية لابد أن تسترشد بها أجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥ فيما يخص قضايا التمويل، تتمثل فيها يلى:

- تهيئة بيئة ملائمة للحد من المخاطر وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال قيام الحكومات بإنشاء أسواق مالية محلية ونظم مالية للاستثمار طويل الأجل[٣]، وتعزيز البيئة السياسية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية الممكنة للأعمال، والحد من التعقيدات والتكاليف التى تتكبدها المشاريع لبدء أعمالها[٤].
- بناء الثقة فى الاقتصاديات النامية بما يساعد على تشجيع مصادر التمويل الخاص الخارجي بصوره المتعددة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض المصرفية الدولية، وأسواق السندات والأسهم، والتحويلات المالية الخاصة.
- تعبئة وتحسين إدارة الموارد العامة، وذلك من خلال تحسين إدارة الضرائب وزيادة القدرة على التفاوض وإدارة عقود الموارد الطبيعية، فالعائدات الضريبية فى الدول منخفضة الدخل لا تتجاوز ١٠ – ١٤% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو ١٦–٢٠% في الدول متوسطة الدخل و٢٠–٣٠% في الدول ذات الدخل المرتفع[٥] (مقابل ١٣% فى مصر فى العام المالى ٢٠١٤/١٣).
- تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال إعادة النظر فى إعانات الوقود غير الفعال التى تشجع على الإسراف فى الاستهلاك، والقضاء على تشوهات الأسواق على نحو يكفل حماية الفقراء ويتماشي مع الاستراتيجيات القومية للتنمية المستدامة[٦].

---

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمى ٢٠١٤ عرض عام– الاستثمار فى أهداف التنمية المستدامة خطة عمل، ٢٠١٤، ص٢٥–٢٦

[٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة، المستقبل الذي نصبو إليه (٢٠١٢)، مرجع سابق، ص ٧١

[٣] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء الحكومية ... (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٦

[٤] المرجع السابق مباشرة، ص ٦ ص ٣٩

[٥] World Bank, Financing for Development post-٢٠١٥, October ٢٠١٣, p. ٩

[٦] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء الحكومية.. (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٢٨

- تبنـي آليـات أكثـر قـوة للحـد مـن هـروب رؤوس الأمـوال والتـدفقات الماليـة غيـر المشـروعة واسـتعادة الأصول المسروقة، حيث تُقدر خسائر هروب رؤوس الأموال غير المشروعة في الدول النامية ما بين ٦-٩% من الناتج المحلي الإجمالي[١].

- التزام الدول المتقدمة بتعهداتها كاملة فيما يخص المساعدات الإنمائية الرسمية وفى التوقيت المناسب، وأن تتناسب شروطها مع مستوى نمو كل دولة وظروفها وامكانياتها، مع تعزيز مجالات التعاون الدولى المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتعاون الضريبي، وهو ما يتطلب مستوى غير مسبوق من التعاون بين الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص[٢].

- زيادة فرص التعاون بين دول الجنوب فى تقديم الدعم الفنى والمالى متعدد الأطراف للاستثمار فى أهداف التنمية المستدامة من خلال مصرف التنمية الجديدة (مصرف مجموعة بريكس) والمصرف الآسيوى للاستثمار فى البنية الأساسية، ومصارف التنمية الإقليمية المتعددة (المصرف الأفريقي للتنمية، مصرف التنمية الآسيوي، مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية للدول الأمريكية، ومصرف التنمية الإسلامي)[٣].

- الشراكات وتقاسم المخاطر والعائد مع القطاع الخاص، فبعض القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة تنطوى على إمكانيات لزيادة مشاركة القطاع الخاص، مثل قطاعات البنية الأساسية (الطاقة والنقل والمياه..)، أما القطاعات الآخرى فقد تكون أقل جاذبية للقطاع الخاص إما لصعوبة تحديد العائد على نحو يجتذب المستثمرين (مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية) أو لأنها تندرج فى صلب مسئوليات القطاع العام (التعليم والرعاية الصحية). وهو ما يتطلب الموازنة بين أهداف تحرير الاستثمار ووضع الضوابط التنظيمية، وإتاحة الخدمات للجميع بأسعار معقولة، وضمان إتساق السياسات الاستثمارية مع السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة[٤].

- إنشاء وكالات لتسويق المشروعات التى تستوفى شروط التمويل فى القطاعات المرتبطة بالتنمية المستدامة مصحوبة بحوافز استثمارية موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإقامة شراكات بين وكالات الاستثمار الخارجى فى دول المنشأ ووكالات ترويج الاستثمار فى الدول المضيفة بغرض تسويق فرص الاستثمار فى مشروعات أهداف التنمية المستدامة فى الدول المضيفة[٥].

---

[١] World Bank, Financing for Development post-٢٠١٥, October ٢٠١٣, p. ٩

[٢] UN, Human Rights Office, Who Willbe Accountable…(٢٠١٣), op. cit., P. ٦

[٣] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى، استراتيجية حشد الموارد – استعراض التنفيذ، يونيو ٢٠١٤، ص ٣

[٤] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة :خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عرض عام لتقرير الاستثمار العالمي ، نيويورك وجنيف،٢٠١٤ ، ص ٢٨ ص ٣١

[٥] المرجع السابق، ص ٣٩

ويعتبر عدم توفر التمويل أحد أهم معوقات التقدم نحو تنفيذ أهداف الألفية فى العديد من الدول النامية وهو ما يرجع إلى عدة أسباب يتمثل أهمها فى عدم وفاء الدول المتقدمة والمنظمات المانحة بالتزاماتها فى مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد بلغت نسبة مساعدات التنمية الرسمية حوالى ٠.٣% من الدخل القومى الاجمالى للدول المتقدمة فى المتوسط فى عام ٢٠١٣ (مقابل ٠.٧% متفق عليها)، كما لم تتجاوز المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول الأقل نمواً ٠.٠٩% من الدخل القومى الاجمالى للدول المتقدمة فى المتوسط (مقابل نسبة تتراوح من ٠.١٥% إلى ٠.٢% متفق عليها). وعلى الرغم من أن مساعدات التنمية الرسمية التي بلغت ١٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢ تعد ضئيلة للغاية بالمقارنة بموارد الدول النامية، إلا أنها تشكل ما قد يصل إلى ٤٠% من ميزانيات الحكومات في الدول الهشة والمتضررة بالصراعات، ومن ناحية آخرى فإن حجم الأموال المهربة من دول أفريقيا جنوب الصحراء يفوق بكثير مقدار المساعدات التى تحصل عليها، حيث تمثل خسائر هروب رؤوس الأموال غير المشروعة في الدول النامية ما يناهز ٦-٩% من الناتج المحلي الإجمالي[١].

لذا فإن أهداف التنمية المستدامة حرصت على تضمين عدد كبير من الغايات بشأن سبل وآلية التمويل، وذلك على النحو التالى[٢]:

- كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد الدول النامية، ولا سيما أقل الدول نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده (الغاية ١-٥).
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها (الغاية ٨-١٠).
- زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للدول النامية، وبخاصة أقل الدول نمواً، بما في ذلك الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل الدول نموا (الغاية ٨-١٠).
- تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل الدول نمواً، والدول الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية (الغاية ١٠- ٧).
- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً (الغاية ١٥- ٩).

---

[١] World Bank, Financing for Development post-٢٠١٥ (٢٠١٣), op. cit., p. ٩ p.١٧

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء الحكومية ... (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٤١

[٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل ... (٢٠١٤)، ص ١٤ ص ٢١ ص ٢٩ ص ٣٠

- حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات (الغاية ١٥-٩)
- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠ (الغاية ١٦-٤).
- تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى الدول النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات (الغاية ١٧-١).
- تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما يشمل تقديم ٠.٧% من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى الدول النامية، على أن يُقدَّم ما يتراوح من ٠.١٥ إلى ٠.٢٠% منها إلى أقل الدول نمواً (الغاية ١٧-٢).
- حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل الدول النامية (الغاية ١٧-٣).
- مساعدة الدول النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للدول الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة (الغاية ١٧-٤).
- اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل الدول نمواً وتنفيذها (الغاية ١٧-٥).
- زيادة صادرات الدول النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل الدول نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠ (الغاية ١٧-١١)

هذا وتتطلب تعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة من أجل تمويل التنمية المستدامة فى مصر، الأخذ بالعديد من السياسات، ومنها ما يلى:

- تحسين كفاءة الإنفاق العام وترشيد الدعم وتوجيه المخصصات الاستثمارية إلى المشروعات التى تخدم التنمية المستدامة، وعلاج مشاكل الديون المستحقة للحكومة لدى الجهات المحلية المختلفة والناتجة عن التشابكات المالية المعقدة بين الكيانات الحكومية المختلفة (بلغت تلك الديون نحو ١٧٣.٨ مليار جنيه حتى ٣٠ يونيو٢٠١٣ منها مبلغ ٦٩.٤ مليار جنية متأخرات ضريبية[١]).
- تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى، حيث تصل نسبة الاستثمارات الخاصة فى مصر إلى نحو٦٠% من إجمالى الاستثمارات ، وقد حدث تباطؤ كبير فى نمو الاستثمارات الخاصة من بعد الأزمة المالية العالمية وازداد هذا التباطؤ نتيجة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى من بعد ثورة ٢٥

[١] الجهاز المركزى للمحاسبات, التقرير السنوى عن متابعة وتقويم نتائج تنفيذ السياسة المالية للدولة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢, ص ١٧

يناير، كما حدث تراجع فى صافى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر (من ١٣.٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٣ مليار دولار فقط عام ٢٠١٣/٢٠١٢[١]).

- تحسين بيئة الأعمال وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية الملائمة لعمل القطاع الخاص، لتحسين ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمى حيث تحتل مصر المركز ١١٩ من ١٤٤ دولة فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤، كذلك أحتلت مصر مكانة متأخرة فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولى، المركز ١١٢ من ١٨٩ دولة فى عام ٢٠١٥[٢]، مما قد يكون له أثر سلبى على ما قد تتلقاه مصر من استثمارات أجنبية.
- تعزيز الشراكة ما بين القطاعين الخاص والعام فى مشروعات التنمية المستدامة خاصة مشروعات البنية التحتية، ورغم صدور قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ منذ خمسة سنوات، إلا أن مشروعات الشراكة لم تحقق المتوقع لها، فالاستثمارات لا تتجاوز ٣ مليار جنيه سنوياً.
- التحول من الاعتماد على المساعدات الأجنبية إلى زيادة التعاون مع دول الشمال والجنوب فى مجالات الاستثمار والتجارة ونقل المعرفة، والاستفادة من مؤسسات التمويل الإقليمية فى تمويل أهداف التنمية المستدامة. فمصر تعد من الدول متوسطة الدخل التى لا تعتمد بنسبة كبيرة على المساعدات الإنمائية كمصدر أساسى للدخل، كما هو الحال فى بعض الدول النامية والأقل نمواً، حيث تمثل المساعدات الأجنبية فى مصر نسبة أقل من ١% من الدخل القومى .

٤-١-٨ سيادة القانون

تعنى سيادة القانون أن كل الاشخاص والمؤسسات والوحدات (العامة والخاصة) تخضع لقوانين عادلة، ويتم التعامل معها بدون تمييز بما يكفل الحماية والعدالة للجميع. حيث يعد دور القانون أحد العناصر الأساسية لمنع الصراعات وبناء السلام وحماية حقوق الإنسان، بما يساعد على تحقق مستويات أعلى من النمو من خلال إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية، والارتقاء بالعدالة والمساواة من خلال وصول أكثر عدالة للموارد لكل المواطنين. كما يعد وضع الآليات المؤسسية لاحترام الحقوق الأساسية للمواطنين الخطوة الأولى لإرساء دور القانون فى المجتمع[٣].

كما أن للقانون دور هام فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التمكين الاقتصادي وتسهيل وصول الفقراء والمهمشين إلى القضاء، ودعم الديموقراطية والمواطنة والعدالة الاقتصادية

---

[١] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصرى، نوفمبر ٢٠١٣، ص ٢٧

[٢] World Economic forum, Global Competitiveness report ٢٠١٤-٢٠١٥, p.١٣ www.weforum.org,
مجموعة البنك الدولى، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فى مصر http://arabic.doingbusiness.org/rankings

[٣] UNDP, Governance for Sustainable Development... (٢٠١٤), op. cit.,p. ٧

والاجتماعية وتقوية المحاسبة وخفض الفساد، فضلاً عن إحباط الصراعات والجريمة والعنف، وحماية البيئة والموارد الطبيعية[١]. ويتطلب دعم سيادة القانون وتعزيز دوره فى المجتمع التالى[٢]:

- الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما يضمن وجود سلطة قضائية مستقلة لا تتأثر باعتبارات المصلحة الاقتصادية أو السياسية، يتوفر لها بنية تحتية مناسبة، وعاملين على مستوى عالى فى المحاكم، ومحامين وقضاه مدربين بشكل جيد.
- تمكين المواطنين من فهم حقوقهم، وإزالة العوائق التى تمنعهم من الوصول إلى الخدمات القضائية والمساعدة القانونية، والتسريع بإجراءات المحاكم مما يزيد من ثقة المواطنين فى النظام القضائى.
- تقوية وتفعيل القونين الخاصة بإنفاذ العقود وحقوق الملكية وتسوية المنازعات، وتأسيس وحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقوية قواعد التجارة والمنافسة العادلة، وخفض المخاطر أمام المستثمرين، والحماية من التصرفات والقرارات المفاجئة وغير المتوقعة للحكومة، بما يوفر البيئة الآمنة للأنشطة الإنتاجية والمؤسسات والأعمال.
- مراجعة القوانين التمييزية ومعالجة مختلف أشكال التمييز عدم المساواة، وكفالة احترام الحقوق الأساسية لجميع المواطنين ومعاملتهم بإنصاف، والالتزام بالمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
- وجود جهاز أمنى قوى وقادر على فرض القانون وتنفيذ الأحكام، وتحقيق الأمن الشخصى وحماية الممتلكات ومواجهة العنف، مع التأكيد على معاملة المواطنين باحترام ومساواة.
- تعزيز التعاون القضائى الدولى والالتزام بالاتفاقيات الدولية حول مكافحة الفساد وغسيل الأموال والتهرب الضريبى والتجارة غير الشرعية فى المخدرات والسلاح.

وجدير بالإشارة أن التقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد أعيق فى عدد من الدول بسبب العنف والصراعات وضعف دور القانون، وتشير بعض التقديرات أن أربعة مليار شخص فى العالم يعيشون خارج حماية القانون، ويواجهون عوائق مؤسسية وتشريعية وإدارية تحد من قدرتهم على المشاركة فى المجتمع[٣]، كما أن نقص الإدراك القانونى وغياب الثقة فى النظام القضائى وإجراءات المحاكم الطويلة تعيق تحقيق العدالة. لذا فإن أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ نصت على التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (الهدف

---

[١] Louis-Alexandre Berg and Deval Desai, Overview on the Rule of Law …(٢٠١٣), op. cit., p. ١

[٢] David Hulme and Others, Governance as a global development goal? Setting, measuring and monitoring the Post-٢٠١٥ Development Agenda, ESID Working Paper No. ٣٢ , March٢٠١٤, p. ٥

UN, Governance for The Millenniunm Development Goals… (٢٠٠٧), op. cit., p. ٢٠

[٣] UN, A New Global Partership …(٢٠١٣), op. cit., p. ٥٢

١٦)، كما أكدت على تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة (الغاية ١٦-٣)، وتعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة (الغاية ١٦-١٠).

هذا وقد خصص الدستور المصرى ٢٠١٤ الباب الثالث للحقوق والحريات والواجبات العامة، وقد جاءت فيه المادة ٥٣ لتنص على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس، أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعى أو الانتماء السياسى أو الجغرافى أو لأى سبب آخر". كذلك خصص الباب الرابع لسيادة القانون والذى نص فى المادة رقم ٩٤ على أن "سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة. وتخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات". كما اختص الفصل الثالث بالسلطة القضائية والذى نص فى المادة رقم ١٨٤ على أن "السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل فى شئون العدالة أو القضايا جريمة لا تسقط بالتقادم"[١].

ويمكن الحكم على مدى استقلال السلطة القضائية من خلال قياس الضمانات المتوافرة لأعضائها من حيث اختيار القضاة والسلطة المتحكمة فى الإشراف عليهم وعزلهم، ويشير الواقع فى مصر أن السلطة التنفيذية هى التى تتحكم فى تعيين القضاة عن طريق التحكم فى تعيين أعضاء النيابة العامة، حيث جرى العرف القضائى على أن يبدأ سلوك طريق القضاء عبر التعيين أولاً فى النيابة، كما أن شغل الوظائف القضائية العليا مثل النائب العام تتم بقرار من رئيس الجمهورية، أما فيما يخص العزل، فقد حصن الدستور والقانون القضاة من العزل بغير طريق التأديب[٢].

وتعتبر مسألة عدم تنفيذ الأحكام من أكبر التحديات التى تواجه القضاء المصرى، حيث تضيع السلطة التنفيذية – بالامتناع أو التراخى فى تنفيذ الأحكام- مجهود سنوات قام به القضاة والمتقاضون، مما يعتبر تعدياً على استقلال القضاء، ويقف عائقاً أمام فعالية النظام القضائى المصرى. وقد يؤدى إلى إحباط المواطنين ولجوئهم إلى العنف للحصول على حقوقهم كبديل للجوء إلى المحاكم وإجراءاتها الطويلة، واحتمالية عدم تنفيذ الأحكام فى نهاية المطاف[٣].

ولذا ومن أجل تحقيق العدالة والحفاظ على الحقوق فى المجتمع المصرى ومن ثم تحقيق أهداف التنمية، هناك حاجة إلى الفصل الواضح بين السلطات الثلاثة وتدعيم استقلال القضاء، والعمل على

---

[١] الهيئة المصرية العامة للكتاب، دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤)، مرجع سابق، ص ٢٠ ص ٢٩ ص ٤٩

[٢] نجاد البرعى، استقلال القضاء فى مصر: الحقيقة كما هى، المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماه والمجموعة المتحدة، ص ١٨-١٩ ، www.ug-law.com

[٣] كريم الشاذلى وفتوح الشاذلى، استقلال النظام القضائى المصرى: الواقع والمأمول، ٢٠١٠، ص ٨٢

تبسيط الإجراءات وتسريع العمل فى المحاكم وسرعة تنفيذ الأحكام بما يضمن تحقيق العدالة بين المواطنين. كما أن فى مصر العديد من القوانين التى تحتاج إلى تفعيل، ومنها قوانين ذات أهمية خاصة للتنمية المستدامة مثل قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤. كذلك الحاجة إلى مراجعة وتعديل الكثير من القوانين – والتى تقدر بعدة آلاف– لتتماشى مع احتياجات وتطورات الحياة فى المجتمع. وإدراكاً من القيادة السياسية للبلاد لأهمية هذا الأمر، قام رئيس الجمهورية فى ١٥ يونيو ٢٠١٤ بتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعى برئاسة رئيس الوزراء بالقرار رقم ١٨٧ لسنة ٢٠١٤، ووفقاً لهذا القرار تتمثل مهام اللجنة فى إعداد وبحث ودراسة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء والقرارات التى تحيلها إليها الوزارات والجهات المختلفة لمراجعتها وتطويرها والتنسيق بينها وبين التشريعات المختلفة لضمان عدم تعددها أو قصورها، كما تختص اللجنة ببحث ودراسة ومراجعة مشروعات القوانين الأساسية بهدف تطوير وتجديد التشريعات.

٤-١-٩ الإصلاح الإدارى

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة جهاز حكومى قوي وفعال، يضم عاملين مؤهلين تأهيلاً عالياً، ويتبع منهج فعال لتحسين الأداء، ويستجيب على نحو متسق وسريع للتحديات الراهنة والمقبلة، وقادر على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، وإدارة وتعبئة العمل الجماعى لمقابلة أجنده التنمية الجديدة[١]. كما تحتاج الحكومات أن تنتهج استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد، من خلال إجراءات أكثر شفافية، وهيكل أجور مناسب لجذب واستبقاء العاملين، وإرساء قواعد النزاهة... وهو ما يتطلب العمل على التالى:

- تبسيط وتوضيح القواعد والإجراءات، وتحسين تقديم الخدمات العامة من خلال وضع المعايير المرجعية والأدلة الإرشادية.
- الارتقاء بالأخلاقيات المهنية والنزاهة من خلال إطار قانونى لتجنيب المصالح الخاصة، ومدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين، وتقديم إقرارات الذمة المالية بانتظام، مع تطبيق عقوبات رادعة عند التهاون فى أى من قواعد العمل.
- إنشاء لجان وطنية متخصصة من أجل تيسير وصول الجمهور إلى آليات تقديم الشكاوى، مع ضمان الإنصاف والتعويض بالتعاون مع هيئات مكافحة الفساد.
- تعزيز الشفافية فى مجال المشتريات بالإعلان عن المناقصات والمزايدات عبر البوابات الإلكترونية، كذلك نشر نتائج المناقصات وما آلت إليه من أسعار ومواصفات الكترونياً لإحكام عملية الرقابة، حيث تعد المشتريات العامة من أكثر المجالات عرضة للفساد.

[١] UN, Governance for The Millenniunm Development Goals … (٢٠٠٧), op. cit., p. ١

- بناء قدرات العاملين وتبادل المعارف بشأن الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة فى دعم توفير خدمات عامة تتسم بالفعالية والكفاءة، وتشجيع مبادرات وخدمات الحكومة الإلكترونية على جميع المستويات وتسهيل النفاذ إليها، بحيث تكيف طبقاً لاحتياجات المواطنين والشركات، مع إشراك الجميع من أجل تحسين الاتصالات والمشاورات بين الحكومة والمستفيدين النهائيين[١]. وهو ما يتطلب الاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية للإدارة العامة، وتشمل بعض الأمثلة[٢]:
  - توفير خدمات الاتصالات والبنية التحتية للمعلومات لجميع مستويات الحكومة والمؤسسات العامة، وأنظمة لتبادل المعلومات عبر فروع الحكومة.
  - دعم القدرات التكنولوجية الحديثة لمصلحة الجمارك، لتسريع الشحنات والحد من عمليات التهريب، والسيطرة على تحركات للسلع غير مشروعة عبر الحدود.
  - دعم القدرات التكنولوجية الحديثة لإنفاذ القانون، بما في ذلك قواعد البيانات الجنائية، ونظم المعلومات لتحسين زمن الاستجابة، ونشر المعلومات القانونية.
  - استحداث نظم الكترونية للمشتريات الحكومية، لضمان الوصول إلى الخدمات، على سبيل المثال الأدوية الأساسية في العيادات والمستشفيات الحكومية.

وبما أن الحكومات هى الفاعل الأساسى والمسئول الأول عن تحقيق التنمية داخل حدود دولها، لذا فإن ضعف الحكومة وعدم قيامها بوظائفها على نحو مناسب وتفشى الفساد داخل الجهاز الإدارى والهيئات العامة، يعد من المعوقات الأساسية التى وقفت أمام تحقيق أهداف الألفية فى عدد من الدول النامية، وهو ما تداركته أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير، بالتأكيد على الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما (الغاية ١٦-٥)، وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات (الغاية ١٦-٦).

وتمثل منظومة العمل الحكومى فى مصر تحدى ذو أهمية خاصة، أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يرجع إلى الأسباب التالية[٣]:

- تعقد الهيكل التنظيمى للدولة، والمكون من ٢٩٥ وحدة ونحو ٢٤٤٠ كيان إدارى، وغياب وجود أهداف محددة وتضارب الصلاحيات والمسئوليات.

---

[١] القمة العالمية مجتمع المعلومات، بيان الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+١٠)، جنيف ٢٠١٤، ص ٣

[٢] UN Milliennium Project, A Pratical Plan to achieve The Millennium Development Goals, chapter ٧, p. ١١٥, at: www.unmillenniumproject.org/reports/fullreport.htm

[٣] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، رؤية الإصلاح الإدارى فى مصر، سبتمبر ٢٠١٤، ص ٥ - ١٣

- تضخم العمالة وسوء توزيعها (٦.٣٦ مليون موظف)، وارتفاع تكلفة العمالة فى القطاع الحكومى (ربع الموازنة العامة)، وانخفاض انتاجيتها.
- غياب الشفافية والمساءلة، وغياب معايير واضحة للتوظف ولتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وما نتج عنه من سوء استغلال الوظيفة وانتشار الفساد والمحسوبية.
- كثرة التشريعات والقرارات والكتب الدورية وتعديلاتها وتضاربها، وضعف الالتزام بالأطر القانونية المنظمة للجهاز الحكومى، وتغول البيروقراطية.
- المركزية الشديدة وسوء حالة الخدمات العامة، وضعف قدرة المؤسسات والقيادات المحلية وسوء حالة الخدمات العامة، وهو ما أدى إلى غياب الثقة بين المواطن والحكومة.
- ضعف إدارة الأصول المملوكة للدولة، وسوء إدارة المرافق العامة.

وقد دفع ذلك الوضع الحكومة المصرية لطرح رؤية جديدة للإصلاح الإدارى فى مصر، ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد، وبالفعل فقد صدر قانون الخدمة المدنية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ وذلك فى ١٢ مارس ٢٠١٥ كأحد الخطوات الهامة نحو إصلاح منظومة العمل بالجهاز الإدارى، وبشكل عام ترتكز خطة عمل الإصلاح الإدارى على عدة محاور، تتمثل فى التالى[١]:

- مراجعة الإطار التشريعى المنظم لعمل الجهاز الإدارى (تطوير المبادئ الحاكمة للعمل – قانون الخدمة المدنية – اللامركزية).
- رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإدارى (الإصلاح المؤسسى – قاعدة بيانات للمؤسسات الحكومية والعاملين بها – تبسيط الإجراءات الحكومية وتطوير أدلة إرشادية).
- تطوير قدرات العنصر البشرى العامل بالأجهزة الحكومية، وتعميم مدونات سلوك العاملين، وإصلاح هيكل الأجور.
- تطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين (إتاحة الخدمات الالكترونية – تطوير خدمات الوحدات المحلية – تطوير مواثيق نموذجية للمواطنين).
- تعزيز الشفافية والنزاهة فى أعمال الجهاز الإدارى (سياسات مكافحة الفساد – نظام المفوض الإدارى – مساندة آليات العدالة الناجزة).
- رفع كفاءة إدارة الأصول العامة (تحسين طرق إدارة الأصول والمخازن والمشتريات – بناء قواعد بيانات المنشآت).
- تعزيز ثقة المواطن فى الجهاز الإدارى (التخطيط والموازنة التشاركية – إتاحة المعلومات – تلقى الشكاوى وجلسات الاستماع).

[١] المرجع السابق، ص ٢٦ – ٣٢

٤-٢ سبل استعداد مصر لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)*

منذ إعلان الأمم المتحدة عن التفكير فى طرح مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية فى إطار أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥ تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية والتى سيحل الموعد النهائى لها فى نهاية العام القادم، ومصر تشارك بفاعلية على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية فى معظم الفعاليات والمشاورات والمؤتمرات المتعلقة بمناقشة الإطار العام لتلك الأهداف .

وحتى إقرار الصياغة النهائية لتلك الأهداف واستعداداً لتنفيذها فعلى الدولة العمل خلال السنة الحالية (٢٠١٥) – التى يمكن اعتبارها فترة انتقالية للتمهيد للبدء فى تنفيذ تلك الأهداف – بمزيد من الجهد من أجل اتخاذ كافة الإجراءات التى من شأنها حسن إختيار أولويات الأهداف والغايات بما يتوافق مع أولوياتها الوطنية والمحلية وتوفير المناخ الإقتصادى والسياسى والأمنى والثقافى الدافع إلى تنفيذ وتيسير ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف وغاياتها المختلفة.

إن هذه الجهود لا تقتصر فقط على المستوى المحلى ولكنها يجب أن تمتد أيضاً إلى كل من المستوى الإقليمى والعالمى وذلك من خلال العمل على ما يلى:

٤-٢-١ الإستعداد محلياً

- من المهم العمل على تركيز الجهود خلال العام الحالى من أجل تسريع خطى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل على إزالة العقبات التى تحول دون الوصول للمستوى المنشود لبعض تلك الأهداف ويأتى فى مقدمتها الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، والبطالة، وإنتشار الأمية. وبجانب ذلك من المهم العمل على رصد الدروس المستفادة من تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية فى مصر حيث أن تلك الدروس تعد ركيزة أساسية لنجاح مصر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما بعد ٢٠١٥.

وفى هذا الإطار نود الإشارة أنه يجب ألا نتوقف عند تحديد الأهداف التى لم تحقق مصر التقدم المنشود بشأنها ولكن من المهم كذلك إجراء الدراسات التحليلية للأهداف التى تم بالفعل إنجازها وفقاً للمستويات المنشودة وذلك لرصد نقاط القوة والضعف والوقوف على مدى الإلتزام بالكفاءة فى تحقيقها من حيث تكلفة إنجازها، ومدى قابلية هذا الإنجاز للإستدامة، ومدى تنفيذها بالكامل وعلى كافة المستويات الجغرافية ولكل الفئات الإجتماعية وفئات الدخل المختلفة .

* استرشد فى التوصل إلى بعض تلك السبل بنتائج المناقشات التى اجراها الباحث الرئيسى للدراسة مع بعض الخبراء الاقتصاديين بالمعهد ومنهم أ.د/ ابراهيم العيسوى و أ.د/ على نصار.

- إن شعار ثورة ٢٥ يناير "عيش/حرية/ عدالة إجتماعية" والذى أكدت عليه ثورة ٣٠ يونية يكشف بوضوح عن الجوهر الاقتصادى والاجتماعى لتلك الثورة والتطلع إلى بناء نظام إقتصادى أكثر عدلاً، يأخذ فى إعتباره كافة المناطق وجميع الفئات وبصفة خاصة الفئات المهمشة والفقيرة، وهو ما يتطلب بنائه سرعة العمل على إحراز إصلاح شامل للسياسات الإقتصادية على الصعيد الوطنى إستناداً إلى استراتيجية إنمائية تقوم على فهم متجدد لطبيعة المطالب الشعبية والمخاطر والتهديدات التى تواجه الأمن القومى المصرى، وتتجه نحو المزيد من الإعتماد على القوى الذاتية للمجتمع وفى مقدمتها القدرات البشرية والمدخرات الوطنية[1]، وأن تكونمحفزة على الاستثمار وتدعو إلى المشاركة والحرية السياسية، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، والقضاء على الفساد، ومحققة لعدالة التوزيع، والحفاظ على منظومة القيم الثقافية والأخلاقية (والتى تراجعت بعد ثورة ٢٥ يناير)، ومراعية لمصالح الفقراء والمهمشين مما يدعم ويوفر البيئة المواتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى الإشراف على تنظيم وعقد مجموعة من اللقاءات التشاورية المحلية – وذلك بجانب ما يتم من مشاورات تنظمها وزارة الخارجية المصرية بهذا الشأن – يدعى لحضورها ممثلين عن الحكومة وأجهزتها التنفيذية، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدنى، والمراكز الفكرية والجامعات، والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصالح، على أن يمثل فى هذه اللقاءات كافة الفئات وبصفة خاصة الشباب والمرأة، وذلك من أجل مناقشة ما يلى:-

- إختيار وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة (وما قد يتطلبه ذلك من الإبقاء أو الحذف أو الإضافة أو الدمج لبعض الأهداف) وذلك وفقاً لما يلى من المعايير:
  - مدى التقدم المحرز فيما حققته مصر من الأهداف الإنمائية للألفية.
  - مدى تناغم الأهداف المقترحة مع أولويات الأهداف والغايات التى تتضمنها استراتيجية التنمية لمصر ٢٠٣٠، وخطط التنمية المستقبلية.
  - مدى تناغم الأهداف المقترحة مع ما يتضمنه دستورعام ٢٠١٤ من توجهات ومبادىء.
  - حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية التى يمكن أن تواجهها مصر.
  - ضمان تحقيق التوازن بين الواقعية والطموح الذى تنشده الأهداف وغاياتها.

[1] إبراهيم العيسوى، نموذج التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية رقم ٢٩، أغسطس ٢٠١٢ ص٩.

- مدى توافق أو تعارض الأولويات المقترحة مع نتائج المشاورات التى أجرتها مصر بالتعاون مع الأمم المتحدة بصدد هذه الأهداف.
- حجم المخاطر والتهديات التى تواجه الأمن القومى المصرى والأمن الإنسانى.
- مطالب ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونية والمتمثلة فى العيش والحرية والعدالة الإجتماعية.
- مدى إمكانية تحقيق مصر لتلك الأهداف فى ضوء الإمكانيات الطبيعية والبشرية والتقنية والمؤسساتية والمالية وغيرها من المحددات.

- إختيار وتحديد أولويات غايات تحقيق أهداف التنمية المستدامة التى يمكن تحقيقها وقياسها وتكييفها وصياغتها بما يتفق مع السياق الوطنى والمحلى والواقع الإقليمى.

- يتعين على جهات التنفيذ المعنية (وزارات/ مؤسسات/ محليات٠٠٠) كل فى إطار عمله وتخصصه البدء فى مناقشة ودراسة تلك الأهداف وغاياتها لإبداء الرأى بشأنها وتحديد الطموح المطلوب بلوغه بكل غاية فى ظل الظروف المحلية الراهنة والمستقبلية، وتحديد المؤشرات التى يمكن استخدامها لقياس التقدم المحرز فى تحقيق تلك الغايات، وكذا تحديد متطلبات تنفيذ تلك الأهداف والغايات من استثمارات أو بيانات أو تشريعات أو تنفيذ شراكات محلية ودولية أو اتفاقيات إقليمية وغيرها من المتطلبات. فضلا عن الاستعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان دمجها ضمن خططها التنموية المختلفة ووضع برنامج عمل Action Plan لتنفيذها. يتسنى كذلك على الأجهزة التنفيذية المختلفة إنشاء وحدة مصغرة ضمن إدارات المتابعة بها تتولى مهام متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة, على أن تدرج نتائج تلك المهام ضمن تقارير المتابعة السنوية لتلك الأجهزة. وتجدر الإشارة فى هذا الإطار إلى ضرورة إنشاء وحدة مركزية مصغرة فى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري تتولى مهمة تقييم ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى القومى والمحلى بناءً على تقارير متابعة الوزارات والمحليات وغيرها من الجهات المعنية، مع التأكيد على أهمية ادماج منظمات المجتمع المدنى فى عملية المتابعة. واصدارها لتقارير موازية بجانب التقارير الحكومية.

- إن شمولية وضخامة أهداف التنمية المستدامة المقترحة جعل من عملية التعبئة (الشعبية والمؤسسية) حول هذه الأهداف أكثر صعوبة[١] الأمر الذى يتطلب من الدولة البدء فى العمل على نشر الوعى لدى مختلف الجهات والفئات حول تلك الأهداف وأهمية العمل على تحقيقها. ويمكن

---

[١] MDGS to SDGS: Top ١٠ Differences/ Global Advocacy : Bottom – up, Gender – Focused Development for All
مأخوذ من http:/advocacy. thb.org /٢٠١٤/٠٨/mdgs-to sdgs/

أن يتم ذلك من خلال تنظيم المؤتمرات عن بعد بغية تسهيل التواصل مع الشباب وخاصة بالمناطق البعيدة والنائية، ونشر الوعى الكترونياً من خلال شبكات التواصل الاجتماعى والتى يمكن أن يتبنى تنفيذها مؤسسات الفكر والرأى، وذلك بجانب ما يمكن أن تقوم به فى هذا الصدد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وغيرها من الوسائل.

- مع تعدد وتشابك غايات الأهداف المقترحة، ومن ثم الحاجة إلى نوعية جديدة من المؤشرات التى تقيس مدى التقدم فى تحقيق تلك الغايات، على الجهات المعنية السعى نحو تشجيع المبادرات البحثية الرامية إلى إعادة النظر فى منهجيات قياس المؤشرات ليس فقط الجديدة منها ولكن الجارى استخدامها أيضاً نذكر منها على سبيل المثال مؤشرات الفقر المادى والفقر البشرى. والعمل كذلك على تشجيع المبادرات البحثية الرامية إلى تحليل العلاقات والروابط المتداخلة بين الأهداف والغايات والآثار المترتبة على تلك العلاقات وما قد يترتب على دمج أو حذف البعض منها[١]. ومثال على تلك الروابط فإن أهداف الأمن الغذائى والتغذية والزراعة المستدامة الواردة فى (SDGs) تشمل غاياتها ١٢ غاية مباشرة، وترتبط فى نفس الوقت مع ١٨ غاية بشكل غير مباشر, فضلاً عن أن ١٣غاية من الغايات ذات العلاقة بتلك الأهداف متقاطعة مع غيرها من الغايات[٢].

- على الحكومة المصرية السعى قدماً فيما تتخذه حالياً من إجراءات لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار وإزالة ما يواجه رجال الأعمال والمستثمرين – وخاصة الصغار منهم – من معوقات مما يعطى رسالة طمأنة إليهم لتوجيه مزيد من استثمارتهم للتنمية خلال المرحلة القادمة، فضلاً عن إقرارها لحوافز منافسة للإستثمار فى المناطق ذات الأولوية كسيناء ومحافظات الصعيد، وفى المشروعات الهامة كمشروعات تحلية المياه ومحطات الكهرباء ومحطات مياه الشرب والطاقة الجديدة والمتجددة والبنية الأساسية ليس فقط لأن مصر تعانى من عجز كبير فيها، ولكن لأنها تندرج كذلك ضمن القضايا التى تتناولها أهداف التنمية المستدامة المقترحة من جهة، وعامل مشترك لتحقيق الكثير من تلك الأهداف من جهة أخرى. وجدير بالإشارة أن الكثير من تلك المشروعات قد أدرجتها الحكومة المصرية بالفعل ضمن قائمة المشروعات التى سيتم طرحها على مؤسسات الإستثمار المحلية والإقليمية والدولية خلال المؤتمر الإقتصادى المتوقع انعقاده خلال مارس ٢٠١٥. وفى هذا الإطار أخذت الدولة بالفعل خطوات جادة حيث تم تشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعى التى تتولى إعادة النظر فى التشريعات القائمة، كما تم إطلاق إستراتيجية

---

[١] connecting the dots: مصدر سابق

[٢] Rome agencies welcome UNGA resolution on SDG report and support post-٢٠١٥ negotiation phase
http: //www. Fao.org/ مأخوذ من

مكافحة الفساد فى ديسمبر ٢٠١٤، كما يتم حالياً كذلك تعديل قانونى العمل والإستثمار وهو ما يعد خطوة جادة لجذب الإستثمارات القادرة على تحقيق نمو كبير وخلق فرص عمل كثيرة – ومن ثم توفير بيئة مواتية لتحقيق الأهداف الأنمائية الجديدة – ومن المتوقع أن يصدر هذا التعديل قبيل عقد المؤتمر الإقتصادى، وفى هذا الإطار فقد أكد تقرير البنك الدولى عن ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤ أن مصر قد نفذت أكبر عدد من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال فى المنطقة العربية حيث أجرت ٢٤ إصلاحاً منذ عام ٢٠٠٥.

- مع أهمية الاستقرار السياسى والأمنى للإسراع من عملية الإصلاح الإقتصادى على الحكومة السير قدماً فيما تتخذه من إجراءات لاستكمال خارطة الطريق، ومواجهة الفساد والإرهاب والإهمال وعدم الاستقرار الأمنى وهى الظواهر السلبية التى طرأت على المجتمع المصرى خلال الفترة الأخيرة. ويشير الواقع المشاهد أنه منذ ٣٠ يونية والدولة تعمل جاهدة فى هذا الإطار وعلى كافة المستويات، ومن ثم أصبحت الأمور تسير فى إتجاه الإستقرار الأمنى والذى تعكسه تزايد معدلات السياحة والإشغال للفنادق، وقيام وكالات التصنيف الإئتمانى بمنح الإقتصاد المصرى نظرة مستقبلية مستقرة بعد خمس مرات متتالية من التراجع بعد ثورة ٢٥ يناير، وتؤكد تلك الشهادة على أن الحكومة تسير على طريق الإصلاح الصحيح مما سيكون له بالغ الأثر فى تعزيز ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصرى، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تعد قضية المياه قضية أمن قومى وحق أساسى من حقوق الإنسان وهو ما أكدت عليه أهداف التنمية المستدامة، ونظراً للوضع المائى الحرج لمصر حالياً (يصل متوسط نصيب الفرد من المياه لنحو ٦٩٠م^{٣} سنوياً فقط، فى حين يقدر حد الفقر المائى للفرد بنحو ١٠٠٠م^{٣} مياه سنوياً) ومستقبلاً (بسبب ما قد يترتب على بناء سد النهضة بأثيوبيا على مصر من أثار سلبية على حصتها المتاحة من مياه النيل)، لذا على الحكومة المصرية التواصل المستمر بالطرق الدبلوماسية مع المسئولين بالحكومة الأثيوبية وغيرها من دول المنبع للوصول إلى حل فى القريب العاجل بخصوص استمرار حصول مصر على حصتها من مياه النيل وفقاً للاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن وذلك من منطلق العلاقات التاريخية بين مصر وأثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية، ومن منطلق قوة الحق وبالوسائل السلمية وليس من منطلق القوة الغاشمة أو قوة التعالى ، أى أن على الطرفين (مصر وأثيوبيا) العمل على التوافق فيما بينهما بما يحقق صيغة (رابح/رابح) وبما يتماشى مع قواعد القانون الدولى[١].وجدير بالذكر أنه منذ ٣٠ يونية بدأت مفاوضات السد تأخذ

[١]مفيد شهاب، محاضرة فى افتتاح الموسم الثقافى للجمعية المصرية للقانون الدولى بعنوان "جوانب قانونية لازمة لسد النهضة"، نوفمبر ٢٠١٤.

مساراً جديداً فى ظل حسابات أوقع ونوايا أفضل من قبل قيادى ومسئولى البلدين وذلك فى ظل التقارب الذى حدث مؤخراً بين مصر والعديد من الدول الأفريقية.

- تقدر منظمة الأونكتاد متطلبات الإستثمار فى البلدان النامية وحدها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بما يتراوح بين ٣.٣ – ٤.٥ تريليون دولار سنوياً، ووفقاً للمستوى الحالى للإستثمار العام والخاص فى القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة فى البلدان النامية لا تزال هناك فجوة تمويلية سنوية تقدر بمبلغ يناهز نحو ٢.٥ تريليون دولار سنوياً[١]. ويشير ذلك إلى ضخامة حجم التمويل المطلوب توفيره لتحقيق تلك الأهداف، ومن غير الواقعى أن ينتظر من الحكومة المصرية تلبية جميع متطلبات التمويل اللازم لتحقيق (SDGs)، وإنما يتعين أن تبدأ الدولة بالعمل على طرح مبادرات استراتيجية لزيادة مشاركة القطاع الخاص المحلى والأجنبى من أجل الاستثمار فى الأنشطة والقطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (حوافز استثمارية/ تحديد مجموعة من المشروعات المدروسة والتسويق لها/ أشكال جديدة من شراكات الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية وغيرها من السياسات).

  على الحكومة أيضاً التفكير فى طرح آليات تمويل مبتكرة لتعبئة الموارد اللازمة لاستثمارها فى أهداف التنمية المستدامة منها استحداث أدوات مالية واستثمارات مؤثرة خاصة بأهداف التنمية المستدامة، وآليات تمويل تستخدم موارد القطاع العام لحفز تعبئة موارد القطاع الخاص[٢]. فضلاً عن إصلاح النظم الضريبية ومكافحة التهرب الضريبى (لا يتجاوز معدل الضريبة فى مصر ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى مما يجعله من أقل المعدلات فى العالم).

- يتطلب متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة العمل على توفير إطار متين شفاف للرصد والإبلاغ والمساءلة يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة لضمان أن تتم بفاعلية متابعة مسار التقدم نحو تحقيق الأهداف[٣] ،حيث أنه من شأن توفر المعلومات الملائمة والحصول عليها فى التوقيت المناسب أن تزيد من فرص تحقيق الأهداف. كما يزيد من فرص النجاح فى تحقيق ومتابعة الأهداف أن

---

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الإستثمار العالمى ٢٠١٤ عرض عام– الاستثمار فى أهداف التنمية المستدامة خطة عمل، ٢٠١٤، ص٤٢.

[٢] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة ... مصدر سابق ص٤٩.

[٣] الأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإستدامة البيئية من أجل رفاهية الإنسان فى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، UNEP/EA.١/INF/١٨، نيروبى، مايو ٢٠١٤ ص٢٠

تصبح هذه الأهداف جزء من العقد فيما بين المواطنين بما فى ذلك المجتمع المدنى وقطاع الأعمال وممثلى الحكومة على المستوى القومى والمحلى[١].

لقد أظهرت تجربة رصد الأهداف الإنمائية للألفية أن البيانات تلعب دوراً مهماً للدفع قدماً بتحقيق الأهداف ، لذا سيكون من المهم لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن تعمل الدولة على تطوير قواعد البيانات حتى يمكن توفير بيانات وإحصاءات موثقة وعالية الجودة وأكثر تفصيلاً فى تصنيفاتها, بمعنى أن تكون مفصلة حسب الدخل ونوع الجنس والعمر والإعاقة والموقع الجغرافى وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة بالسياق الوطنى، وتحسين سبل الحصول على تلك البيانات والإحصاءات. أى أن هناك ثمة حاجة لاتخاذ خطوات عاجلة لتحسين نوعية البيانات المفصلة وتحسين تغطيتها وتوافرها لضمان عدم ترك أحد متخلفاً عن ركب التنمية[٢] ويساير هذه الخطوة العمل على تعزيز القدرات الإحصائية القادرة على إعداد مؤشرات إنمائية تلقى قبولاً عاماً وصالحة للقياس وصالحة أيضاً للمقارنة ليس فقط محلياً ولكن دولياً كذلك. وقد يتطلب ذلك تبنى وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري بالتعاون مع معهد التخطيط القومي والجهات المعنية لمشروع بحثى حول البيانات والاحصاءات المطلوبة لرصد ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وغاياتها وقياس مؤشراتها. يتناول حصر المتاح منها وسبل تطويرها، والمطلوب إضافته من البيانات ودوريتها، وتحديد الجهات المسئولة عن ذلك، وسبل وآليات تجميع وتحليل وإعداد قواعد تلك البيانات، واحتياج ذلك من القدرات والمهارات الإحصائية والاستثمارات وسبل تمويلها.

هذا وقد أكدت الغاية رقم ١٨ المندرجة ضمن الهدف رقم ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة على أهمية قيام الدول المتقدمة بتقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية لتحقيق زيادة فى توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثقة ومفصلة، كما أوصى الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة العمل على إنشاء برنامج عمل تنفيذى شامل للبيانات تحت إشراف اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ويشمل ذلك بناء توافق أراء عالمي ووضع مبادئ ومعايير قابلة للتطبيق فى مجال البيانات، وأكد كذلك على أهمية تحفيز أصحاب المصلحة المتعددين لشراكة عالمية حول بيانات التنمية المستدامة من أجل تنسيق الإجراءات والجهود المطلوبة لجعل ثورة البيانات تخدم التنمية المستدامة[٣]، كما دعى تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى القيام "بثورة فى البيانات" الأمر الذى يعكس أهمية العمل محلياً على ذلك.

---

[١]United Nations, The road to dignity by ٢٠٣٠- Ending Poverty, Transforming all lives and protecting the planet, synthesis report of the secretary – general on the post – ٢٠١٥ Agenda, New york , December ٢٠١٤,p.٣٩

[٢]الأمم المتحدة، الجمعية العامة – تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة A /٦٨/٩٧٠ الفقرة ١٧، أغسطس ٢٠١٤، ص ٢٢.

[٣]United Nations, The road to dignity .... مرجع سبق ذكره ص ٣٩

٤-٢-٢ الاستعداد إقليمياً

- على مصر السعى بصفة دائمة إلى المشاركة الفاعلة فى كافة المنتديات وجلسات التشاور العربية والإقليمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المقترحة لتعزيز الجهود العربية الرامية إلى تضمين الأولويات التنموية العربية بأجندة التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥. وفى هذا الإطار فقد استضافت مصر خلال أكتوبر ٢٠١٤ المؤتمر الوزارى لمجلس وزراء الشئون الإجتماعية العرب "حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥" والذى من شأن نتائجه أن تعزز موقف المفاوض العربى بشأن أهداف التنمية المستدامة.
- قد تتطلب جهود مصر خلال العام القادم وفى إطار دورها الإقليمى إجرائها لحوارات مع الدول الصديقة لها وللدول العربية من أجل دعم موقف المفاوض العربى لدى الأمم المتحدة فى عرضه للأجندة العربية للتنمية المستدامة.

٤-٢-٣ الاستعداد دوليا

- على مصر بذل المزيد من الجهد بالتعاون مع دول الجنوب من أجل تنمية القدرات التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية من أجل تعديل الشروط الجائرة والإلتزامات المتشددة التى اضطرت دول الجنوب إلى قبولها لاسيما فى منظمة التجارة العالمية من أجل الظفر بشروط أكثر ملائمة فى مجالات التجارة والإستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولى[١].

وجدير بالذكر أن وثيقة "المستقبل الذى نصبو إليه" الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + ٢٠ لعام ٢٠١٢ قد أكدت فى الفقرة رقم ٩٢ على أهمية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية فى صنع القرار ووضع المعايير فى مجال الإقتصاد الدولى وتعزيزها[٢] ، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة على ذلك بمطالبته بسرعة التحرك بجدية لتصحيح عدم المساواة التى اتصف بها النظام الدولى منذ فترة طويلة لغير صالح البلدان النامية والحاجة إلى نظام تجارى أكثر إنصافاً وتمثيل أكثر عدلاً من الدول النامية والناشئة فى صنع القرار المالى والاقتصادي الدولى[٣].

---

[١] إبراهيم العيسوى، مرجع سبق ذكره, ص٢٢.

[٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة، المستقبل الذى يصبو إليه ، سبتمبر ٢٠١٢ ص٢٥

مأخوذ من Http: www. Se٤all.org/wp-content/uploads/٢٠١٤/٠٢/Rio+٢٠-outcome-Document- ARA.pdf.

[٣] United nations, the road to dignity مصدر سابق ص ٢٩

- التعاون مع دول الجنوب من أجل إنشاء مؤسسات تمويلية جديدة فى إطار تعاون الجنوب – الجنوب على غرار مصرف مجموعة دولBRICS, وبنك الاستثمار الأسيوى للبنية الأساسية مما يزيد من فرص تمويل استثمارات التنمية المستدامة[١].
- تبنى مصر فى إطار آليات التعاون الإقليمية والدولية لفكرة وجود منبر تفاعلى لأهداف التنمية المستدامة (SDGsLive) على غرار الموقع التفاعلى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP Live) تدعمه منظمة الأمم المتحدة ومختلف شبكاتها وآلياتها الخاصة بالإحصاء أو بالرصد أو بالإبلاغ[٢] ليس فقط لقياس التقدم المحرز صوب غايات وأهداف التنمية المستدامة فى الدول النامية ولكن لمواجهة ما قد يقابل تنفيذ تلك الأهداف من معوقات والعمل على تذليلها.
- التفاوض مع الدول الدائنة لمصر من أجل وضع حلول للديون التى تثقل كاهل مصر والتى من المتوقع أن تعوق قدرتها التمويلية على تنفيذ SDGs .

[١] United nations, the road to dignity مصدر سابق ص ٢٦

[٢] الأمم المتحدة ، جمعية الأمم المتحدة للبيئة مرجع سبق ذكره، يونيو ٢٠١٤، ص ٢١

٥- النتائج والتوصيات

إن المرحلة الحالية هى حتماً مرحلة حاسمة بالنسبة للتنمية في مصر، حيث يتم إعداد خطة عالمية جديدة وإستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تجمع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منظور واحد. فعالم اليوم عالم ملىء بالمشكلات، وبه الكفاية من الاضطرابات السياسية الكبيرة، وتقع العديد من المجتمعات تحت ضغوط شديدة ناجمة عن تآكل القيم المشتركة، وتزايد أوجه عدم المساواة، وتزايد معدلات الفقر، والنقص الغذائى والمائى والتعرض للإرهاب ولمخاطر تغير المناخ. يحدث هذا في وقت نرى فيه المؤسسات الوطنية قد باتت قوتها على المحك بسبب طبيعة ونطاق هذه المجموعة المخيفة من التحديات. وجملة القول ببساطة، فإن هذا الجيل عليه واجب تغيير مجتمعاتنا حتى يكون لنا مستقبل ننعم فيه بالسلام والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. لذا فإننا نعتقد بضرورة اتخاذ خطوات حاسمة نحو مستقبل مستدام ينعم فيه الجميع بالكرامة. فيجب علينا تغيير اقتصاداتنا وبيئتنا ومجتمعاتنا، والعمل على تغيير العقليات والسلوكيات والأنماط السلبية القديمة، واحتضان مجموعة عناصر أساسية متكاملة هى الكرامة والرخاء والعدالة والشراكة. ويجب علينا كذلك العمل على بناء مجتمعات متماسكة، سعياً إلى تحقيق النماء والسلام والاستقرار المحلي. وهذا المستقبل ممكن، إذا ما حشدنا بشكل جماعي الإرادة السياسية الوطنية والموارد اللازمة لتعزيز بلدنا، والنظام المتعدد الأطراف. ونحن نملك الوسائل والأساليب اللازمة للتصدي لهذه التحديات، إذا ما قررنا استخدامها والعمل سوياً. وإجمالاً فمصر على أعتاب أهم سنة من سنوات التنمية المتضمنة "إعادة تأكيد الإيمان بكرامة الإنسان وقدره" نحو مستقبل مستدام، وعلى نحو حثيث وسريع لتمكين الجميع من العيش بكرامة دون إهمال أو تهميش أحد.

٥-١ النتائج

تأسيساً على ما سبق، من رصد لمدى تقدم مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحليل لمنهجية ومحتوى ومضمون الأهداف الإستراتيجية الواردة بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) بنظيرتها الواردة بالأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥، ورصد لأهم آليات ومتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ ، يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:

- ارتفعت نسبة الفقراء فى مصر وفقا لخط الفقر الوطنى من ١٩.٦% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥إلى ٢١.٦% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ومع بداية أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ شهدت نسبة الفقر قفزة كبيرة، حيث ارتفعت إلى ٢٥.٢% خلال عام ٢٠١٠ /٢٠١١، ثم إلى ٢٦.٣% خلال عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، ويعنى ذلك أن مصر قد تخطت ضعف المستوى المستهدف الوصول إليه فى نسبة الفقراء وهو ١٢.١% بنهاية عام ٢٠١٥ وتؤكد تلك التطورات على استحالة تحقيق مصر لهدف الألفية المتعلق بخفض نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

- شهدت نسبة الفقراء وفقا لخط الفقر المدقع انخفاضا ملموسا حيث وصلت إلى ٤.٤% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، فى مقابل نسبة قدرها ٦.١% خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وتشير تطورات نسبة السكان شديدى الفقر إلى إمكانية تحقيق مصر لهدف الألفية المستهدف على المستوى القومي بحلول عام ٢٠١٥ . ومع ذلك مازل يخفى متوسط قيمة هذا المؤشر فى طياته التفاوت الشديد فيما بين أقاليم ومحافظات الجمهورية، حيث تبلغ نسبة السكان شديدى الفقر فى ريف الجمهورية عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٥.٩% مقابل نسبة قدرها ٢.٢% فى الحضر، كما يرتفع متوسط هذه النسبة لأقصاه فى الوجه القبلى (٩.٦%)، فى حين يصل لأدناه فى الوجه البحرى (٠.٥٧%). ويزداد هذا التفاوت اتساعا فيما بين المحافظات، فبينما يختفى تماما الفقر المدقع فيما بين سكان محافظات بورسعيد والسويس ودمياط والإسماعيلية، فإنه يصل إلى أعلى مستوياته فى محافظات أسيوط (٢٤.٨%) ،وقنا (١٩.٥%)، وسوهاج(١٢%).

- إن المتتبع لسوق العمل فى مصر يلاحظ ضعف وهشاشة فرص العمل المتاحة من جهة ، واتجاه الأفراد إلى العمل بالقطاع غير الرسمي (٤٧%من إجمالى المشتغلين) من جهة ثانية، وكذا عدم توافر الشروط الأساسية التى تضمن حقوق العمال من جهة ثالثة سواء من ناحية العقود القانونية المتاحة لهم (٤٥.٤% من العاملين بالقطاع الخاص الرسمى، و١.٤٥% فقط من العاملين بالقطاع غير الرسمي)، أو اشتراكهم فى التأمينات الاجتماعية (٤٤% من العاملين بالقطاع الخاص الرسمى، و١١.٦% فقط من العاملين بالقطاع غير الرسمى)، أو الصحية (٢٤.٩% من العاملين بالقطاع الخاص الرسمي، و١.٦% فقط من العاملين بالقطاع غير الرسمي)، الأمر الذى يشير إلى عدم قدرة مصر على تحقيق هدف الألفية المتمثل فى تحقيق التوظف المنتج وتوفير العمل اللائق للجميع.

- تشير تطور مؤشرات قياس نسبة السكان الذين يعانون من الجوع فى مصر إلى أنه يمكن بمزيد من الجهد تحقيق مصر لهدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وإن كان مستوي تلك المؤشرات مازال مرتفعاً، حيث مازال هناك طفل من بين كل خمسة أطفال يقل سنهم عن خمس سنوات يعانى من قصر القامة (نصف هؤلاء الأطفال يعانون من قصر قامة حاد)، كما يعانى طفل من كل أربعة أطفال فى نفس الفئة العمرية من الانيميا، يعانى كذلك نحو ٨% من الأطفال أقل من خمس سنوات من النحافة.

- شهد معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الأبتدائى انخفاضا متواصلاً خلال الأعوام الأخيرة حيث أنخفض من ٩٥.٤% عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٩٠.٦% عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وهو ما يشير إلى صعوبة تحقيق مصر لهدف الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وعلى النقيض من ذلك شهد معدل القيد بمرحلة التعليم الإعدادى تحسنا نسبيا خلال الفترة الأخيرة حتى وصل متوسط تلك النسبة إلى ٨٢.١% خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١- ٢٠١٤/٢٠١٣ بزيادة نحو ١٢ نقطة مئوية عن مثيله الذى تحقق خلال السنوات الثلاث السابقة لهذه الفترة، وعلى الرغم من ذلك فهو ما زال بعيداً عن تحقيق هدف الألفية المنشود الوصول إليه بحلول عام ٢٠١٥.

- حققت مصر بالفعل هدف الألفية المتعلق بتعزيز المساواة بين البنات والبنين فى مرحلة التعليم الإبتدائى والثانوى العام على المستوى القومي وعلى مستوى كافة محافظات الجمهورية، حيث وصلت نسبة البنات المقيدات فى التعليم إلى البنين على المستوى القومي عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤إلى نحو ١٠٢.٣%، ١٠٧.٤% بكل منهما على التوالى.

- مازالت نسبة النساء اللاتى يعملن بأجر فى القطاع غير الزراعى فى مصر منخفضاً حيث بلغت هذه النسبة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، نحو ١٩.٢% من إجمالى العاملين بأجر، ويشير تطور هذه النسبة إلى عدم قدرة مصر على تحقيق هدف الألفية فيما يتعلق بتعزيز المساواه بين الذكور والنساء فى سوق العمل.

- رغم عدم وجود قيود قانونية أو دستورية تحول دون مشاركة المرأة فى الحياه السياسية فإن نسبة المقاعد التى تشغلها المرأة المصرية فى البرلمانات الوطنية (مجلسى الشعب والشورى) والمجالس المحلية مازالت ضعيفة للغاية، الأمر الذى يشير إلى استحالة تحقيق مصر لهدف الألفية فيما يتعلق بهذا الشأن بحلول عام ٢٠١٥.

- حققت مصر نتائج إيجابية ملموسة فى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث انخفض من ٨١ حالة وفاة لكل ألف مولود حى عام ١٩٩٥ إلى نحو ٢٧حالة عام ٢٠١٤، وهو ما يشير إلى تحقيق مصر بالفعل لهدف الألفية المفروض الوصول إليه خلال عام ٢٠١٥، ورغم ذلك فمازالت هناك تفاوتات جغرافية كبيرة فى هذا المؤشر حيث مازالت معدلات وفيات الأطفال بريف وجه قبلى تزيد بنحو ٥٠% عن مثيلتها بريف الوجه البحرى.

- أن ٨٠% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة حدثت للأطفال الرضع أى خلال العام الأول من عمر الطفل، فى حين أن نصف عدد هذه الوفيات حدثت خلال الشهر الأول فقط من عمر الطفل.

- أن مصر سوف تتمكن من تحقيق هدف الألفية المتعلق بخفض معدل وفيات الرضع المفروض الوصول (وهو ٢١ حالة وفاه لكل ألف مولود) بحلول عام ٢٠١٥.

- لن تتمكن مصر من تحقيق هدف الألفية المتعلق بتطعيم كافة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ضد الحصبة بحلول عام ٢٠١٥، حيث لم تتعد نسبة التغطية ٩٥.٨% خلال عام ٢٠١٤.

- رغم ما حققته مصر من تقدم ملموس فى خفض نسبة وفيات الأمهات لتصل إلى نحو ٥٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حى عام ٢٠١٣ مقارنة بنحو ١٧٤ حالة فى عام ١٩٩٣/٩٢، إلا أنها سوف لا تتمكن من تحقيق هدف الألفية المفروض الوصول إليه (وهو ٤٣.٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حى) عام ٢٠١٥.

- لم يشهد معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة – على عكس مؤشرات الصحة الإنجابية الأخرى – تقدما ملحوظا فى خلال أكثر من عقدين من الزمن، حيث ارتفع من نحو ٤٨% خلال عام ١٩٩١ إلى نحو ٥٩% فقط خلال عام ٢٠١٤ (تصل هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها فى محافظتي سوهاج وقنا حيث تبلغ هذه النسبة ٣١%، ٣٨% فى كل منهما على التوالى)، كما لم تشهد العشر سنوات الأخيرة أي تقدم فى هذه النسبة، حيث تراوحت بين ٥٩%، ٦٠%. ويعنى ذلك أن من بين كل عشر سيدات متزوجات تتراوح أعمارهن بين ١٥- ٤٩سنة مازال أربعة منهن لم يستخدمن أى شكل من وسائل تنظيم الأسرة، الأمر الذى يشير إلى صعوبة تحقيق مصر على أى من المستوى القومي أو المحلى هدف الألفية الخاص باستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

- لا يمثل فيروس نقص المناعة (الإيدز) خطراً صحياً فى مصر، حيث أن معدل الإصابة به مازال يقل عن ٠.٠١% من إجمالى عدد السكان، كما لا يمثل كذلك مرض الملاريا مشكلة صحية حيث أقرت منظمة الصحة العالمية أن مصر قد قضت على الملاريا فى عام ١٩٩٨، وأن ما يسجل حاليا من بعض حالات الإصابة بالملاريا هو من الحالات الوافدة إلى مصر. وبالنسبة لمرض السل حققت مصر بالفعل هدف الألفية المتعلق بخفض معدلات انتشاره ووفياته، وارتفاع نسبة الشفاء منه.

- بالرغم من تحقيق مصر لهدف الألفية المتعلق بخفض نسبة السكان العاجزين عن الحصول على مياه شرب نقية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ على المستوى القومي وعلى مستوى معظم المحافظات، فإنها مازالت بعيدة عن ذلك بالنسبة للصرف الصحى الآمن، حيث لم تتخط نسبة الأسر التى تتصل مساكنهم بشبكات الصرف الصحى نحو ٥٣.٣% من إجمالى الأسر خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ وهو ما يعنى أن ما يقرب من نصف الأسر فى مصر ما زالت لا تتمتع بخدمات صرف صحى آمنة. ترتفع نسبة الأسر التى تتصل منازلهم بشبكة الصرف الصحى إلى نحو ٨٥% فى الحضر، بينما تنخفض إلى نحو ٢٤% فقط فى الريف الذى مازل ٥٩% من سكانه يعتمدون على الترنشات فى الصرف . وبينما تصل نسبة التغطية بالصرف الصحى أعلاها (٨٧.٥% كحد أدنى) فى محافظات الجيزة والقاهرة والسويس وبورسعيد والإسكندرية فإنها تصل لأدنى مستويات بمحافظات الوجه القبلى وخاصة بنى سويف (١٠.٧%)، وقنا (١٣.١%)، والمنيا(١٦.١%)، وأسيوط (١٧.٤%)، وسوهاج (١٩.٦%).

- على الرغم من أن نسبة المساعدات الإنمائية إلى مصر قفزت خلال عام ٢٠١٢إلى نحو ٠.٧% فى مقابل نسبة تراوحت بين ٠.٢٢% و٠.٣٣% من الدخل القومي الاجمالى خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠، إلا أنها مازالت ضئيلة بالنسبة لحجم الاقتصاد المصرى.

- شهد معدل الاستثمار القومي للناتج المحلى الاجمالى اتجاهاً متزايداً خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى أن وصل إلى ٢٢.٤%، غير أن هذا المعدل أخذ اتجاها عاما تناقصيا بعد ذلك ليصل إلى ١٤.٢% فقط فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي

لتصل إلى نحو ٢.٢% خلال العام المذكور، فى ذات الوقت الذى شهدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلى الاجمالى تراجعا كبيرا خلال ذات الفترة، حيث وصلت أدناها بعد ثورة يناير ٢٠١١ لتبلغ نحو ١.١% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بعد أن كانت قد سجلت نسبة قدرها ٨.٥% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

- شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تطوراً ملحوظاً خلال الأربعة عشر عاما الماضية، حيث ارتفع عدد مستخدمى شبكات الإنترنت فى مصر إلى نحو ٥٢.٥ فرد لكل مائة فرد من السكان عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بعد أن كان عدد مستخدمى الإنترنت نحو فردين فقط من كل مائة فرد عام ١٩٩٩، كما ارتفع عدد خطوط المحمول لنحو ١١٧.٧ خط لكل مائة فرد من السكان خلال نفس العام بعد أن كان نصيب كل مائة فرد من السكان خط واحد فقط فى عام ١٩٩٩، فى ذات الوقت الذى تراجع فيه عدد خطوط التليفونات الثابتة لنحو ٨ خطوط لكل مائة فرد من السكان عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بعد أن كانت قد وصلت إلى ١٥ خط لكل مائة من السكان عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

- أن مراحل وخطوات إعداد أهداف التنمية المستدامة عالمياً لما بعد ٢٠١٥ تميزت عن مراحل وخطوات إعداد أهداف التنمية المستدامة الواردة بالخطة الاستراتيجية المصرية في عدة جوانب، يجب الاستفادة منها، والتي سبق الإشارة إليها عند المقارنة بين المنهجيتين.

- أن هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، لم يدرج ضمن الخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، وذلك بما تضمنه من أهداف فرعية، والتي نعتقد بأهمية إدراجها ضمن أجندة التنمية المصرية المستقبلية، لأنها تتناول قضايا هامة لا يمكن لأحد أن ينكر معاناة المجتمع المصري منها كان من أهمها: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١.٢٥ دولار في اليوم؛ وتخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠؛ واستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها. وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.

- أن هدف القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، رغم أهميته للدول النامية ومنها مصر، لم يدرج ضمن الخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، وذلك بما تضمنه من أهداف فرعية كان من أهمها: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠؛ ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠؛ ومضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاه والصيادين؛ والحفاظ على الحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، وعلى

التنوع الجينى للبذور والنباتات المزروعة من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة بجيث تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمى والدولي.

- أن قطاع الزراعة بمكوناته وتعقيداته المختلفة وبالرغم من مساهمته الملحوظة في الاقتصاد المصري، والتي تراوحت نسبتها بين (١٧-٢٠%) في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال العقد الأول من الألفية، بالإضافة لدوره المأمول للوفاء بالاحتياجات الغذائية المختلفة للسكان خلال الفترة القادمة، لم يتم تناوله ضمن الخطة الاستراتيجية المصرية (٢٠١٥-٢٠٣٠) بما يتناسب مع أهميته ودوره المأمول في القضاء على الجوع والوفاء بالاحتياجات الرئيسية للسكان، وإنما تم ذكره بشكل مقتضب كأحد الأهداف الفرعية ضمن الهدف السادس بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والخاص بالبيئة، حيث جاء نصه "بناء منظومة زراعية مستدامة" وهو يعد أحد الأهداف الفرعية المشتقة من أحد الأهداف الرئيسية الخمسة المكونة لهدف حماية البيئة وكان نصه "الإنتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة".

- أن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات رغم أهميته للدول النامية ومنها مصر، لم يدرج بشكل مستقل وواضح، ضمن الخطة الاستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، وذلك بما تضمنه من أهداف فرعية كان من أهمها: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسى وغير ذلك من أنواع الاستغلال؛ والاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسئولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني؛ والقضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسرى، وما إلى ذلك.

- أن هدف تحقيق ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة رغم أهميته لمصر، المقبلة علي شح هذا المورد نتيجة قيام بعض دول حوض النيل ببناء السدود علي المنابع الرئيسية لشريان الحياة في مصر وهو نهر النيل، بالإضافة إلى الاختلاف السياسي الحالي مع دول المصب حول توزيع وتقسيم الحصص المائية لنهر النيل، هذا بالإضافة إلى وجود حرمان لأجزاء كبيرة من الريف المصري من خدمات الصرف الصحي، لم يرد هذا الهدف بشكل مستقل وواضح، ضمن الخطة الإستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)؛ وذلك بما تضمنه من أهداف فرعية كان من أهمها: حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠؛ حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشه، بحلول عام ٢٠٣٠؛ وزيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة، وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه،

بحلول عام ٢٠٣٠؛ وتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠؛ وتحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجارى غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة (X) في المائة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠.

- أن هدف الاهتمام بتحسين صحة المواطن المصري، جاء واضحاً ومفصلاً ضمن الخطة الإستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)؛ وأن جميع الأهداف الفرعية المنصوص عليها ضمن الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الهدف الرئيسي جاءت في معظمها- إن لم تكن كلها - مع اختلاف ترتيبها متطابقة مع الأهداف الفرعية المنصوص عليها لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، وهو ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

- أن الهدف الأول بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اللذان كان محور إهتمامهما التعليم، قد اتفقا على ضرورة الاهتمام بجودة التعليم، من خلال التركيز على ضرورة اكساب الطلاب المهارات والمعارف الحياتية في إطار قبول واحترام التعددية و القيام بالمسئولية الاجتماعية والمواطنة واحترام القانون، إلا أن أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف الأول بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه نص خاص يبرز "تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، وهو ما لم يأت واضحاً نصاً أومضموناً بالهدف الأول الخاص بالتعليم بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

- أن كلاً من الهدف العاشر بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، على الرغم من اختلاف صياغتهما، إلا أن مضمونهما متقارب بدرجة كبيرة جداً، حيث أكد كلاهما على ضرورة توفير خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة بتكلفة ميسورة للجميع؛ إلا أن الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف العاشر بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه لهدف فرعي يبرز ضرورة "زيادة نسبة حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠"، وهو ما لم يأت واضحاً بالهدف العاشر الخاص بالطاقة بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

- أن كلاً من الهدف السابع بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، على الرغم من اختلاف صياغتهما، إلا أن مضمونهما متقارب بدرجة كبيرة جداً، حيث أكد كلاهما على ضرورة قيام الدول بتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ إلا أن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف السابع

بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بتضمنه أهداف فرعية لم تأت واضحة بالهدف السابع من الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، كان من أهمها: ضرورة "تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والإبتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، و"تحسين الكفاءة في استخدام الموارد في مجال الاستهلاك والإنتاج تدريجياً، حتى عام ٢٠٣٠"؛ وضرورة "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوى الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافيء القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠"؛ وضرورة "اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، والقضاء على السخرة، وكذلك إنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله؛ وضرورة "حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال.

- أن الهدف الثاني بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اتفقا على ضرورة تشجيع الإبداع والإبتكار في مجال الصناعة وريادة الأعمال، وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة (x) في المائة لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير، بالإضافة إلى تأكيدهما على ضرورة تعزيز دور البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية؛ إلا أن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف الثاني الوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه أهداف فرعية تركز على بيان كيفية الربط بين التطور في مجال البحث العلمي والاستفادة منه في تحسين البنية التحتية وتحديث القطاع الصناعى.

- أن الهدف الثاني من الأهداف الواردة بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اختلف عن الهدف التاسع للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، بتضمنه عدة أهداف رئيسية وفرعية توضح أهمية وكيفية النهوض بمنظومة البحث العلمي في مصر؛ ومراجعة التشريعات وإصدار التشريعات القانونية الداعمة لأداء منظومة البحث العلمي، والتأكيد على ضرورة وضع خطة إستراتيجية قومية للبحث العلمي تضمن الدولة من خلالها التأكيد علي ربط استراتجيات المراكز البحثية والجامعات بالإستراتيجية البحثية القومية، والتأكيد على تطوير مهارات وكفاءات العاملين داخل منظومة البحث العلمي.

- أن كلاً من الهدف الثالث بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، على الرغم من اختلاف صياغتهما، إلا أن مضمونهما متقارب بدرجة كبيرة جداً، حيث أكد كلاهما على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

- أن كلاً من الهدف الثامن بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) والهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، على الرغم من اختلاف

صياغتهما، إلا أن مضمونهما متقارب بدرجة متوسطة، حيث أكد كلاهما على أهمية جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، من خلال تأكيدهما على كل من: ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، وتعزيز التوسع الحضرى الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام.

- أن الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف الثامن الوارد بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه أهداف فرعية تدور حول كيفية جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، وذلك من خلال تضمنه عدة أهداف فرعية تبرز ذلك وهى: توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة، وتحسين السلامة على الطرق، والحد من الأثر البيئي السلبي الفردى للمدن، وتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، وهى أهداف تعد كلها ضرورية فى ظل الظروف الحالية لمصر وتضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

- أن الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ اختلف وتميز عن الهدف السادس الوارد بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه أهداف فرعية، نعتقد بأهمية إدراجها بالإستراتيجية الوطنية، والتي تركز على بيان كيف يمكن للدول المختلفة أن تضمن وجود أنماط من الإنتاج والاستهلاك المستدام، كان من أهمها: تنفيذ الإطار العشرى لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعى بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠، وتعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية، وتشجيع الشركات، ولاسيما الشركات الكبيرة الوطنية وغير الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في تقاريرها الدورية.

- أن الأهداف الرئيسية أرقام (١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) الواردة بالإستراتيجية العالمية لأهداف التنمية المستدامة بما تضمنته من أهداف فرعية وآليات تنفيذية والخاصة بالقضايا المختلفة للبيئة وهى: ضمان الإنتاج والاستهلاك المستدام، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، و حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، جاءت أكثر اشتمالا ووضوحاً وتفصيلاً لعناصر البيئة ومكوناتها المختلفة، علاوة على ما تضمنته من آليات تنفيذية عن ما جاء بالهدف السادس من الإستراتيجية الوطنية لمصر، والمتعلق بحماية البيئة وما تضمنه من أهداف رئيسية وفرعية.

- لا أحد يستطيع أن ينكر أهمية قضية التغيرات المناخية وآثارها المتوقعة على الاقتصاد المصري، وبصفة خاصة قطاعات الزراعة والمياه والسياحة والصحة والتشييد والبناء، وذلك حسبما قامت به الدراسات العالمية في هذا الشأن.[١]، حيث أن مصر تعد من الدول المتضررة بالتغيرات المناخية، إلا أن الهدف الخاص بالحد من التغيرات المناخية واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لها، لم يأت واضحاً ومفصلاً ضمن الإستراتيجية الوطنية، وإنما تم النص عليه في الصياغة العامة للهدف، في حين خلت الأهداف الفرعية المحققة للهدف الرئيسي من التناول الحقيقي والفعال لتلك القضية، إلا بالنص فقط على ضرورة خفض معدلات الانبعاثات والالتزام بالمعايير الوطنية ووقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض).

- أن الهدف الرابع عشر والذى ينص على ضرورة "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"، على الرغم من أهمية إدراجه ضمن أية رؤية إستراتيجية تنموية لمصر، نظراً لتعدد الموارد والمصادر المائية البحرية والعذبة بها، حيث يحيطها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر، ووجود بعض البحيرات المالحة والعذبة بها، هذا بالإضافة إلى مرور شريان الحياة بها وهو نهر النيل، لم يرد هذا الهدف بشكل مستقل أو ضمنى، ضمن الأهداف المدرجة بالخطة الإستراتيجية المقترحة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠).

- أن الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، اختلف وتميز عن الهدف السادس الخاص بالبيئة بقضاياها المختلفة والوارد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر بتضمنه أهداف فرعية، نعتقد بأهميتها لمستقبل التنمية في مصر، حيث أنها تركز على حماية البيئة والنظم الإيكولوجية البرية والمائية والبيئة الجبلية ومكافحة التصحر ومعالجة الأراضي المتدهورة، وكان من أهمها: ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبه الداخلية وخدماتها، وزيادة زرع الغابات وإعادة زرعها بنسبة (X) على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠، ومكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعى إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي ، بحلول عام ٢٠٢٠، وضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

- أن كلاً من الهدف التاسع الوارد ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر عن الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، الخاص "بالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية"، والهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص "بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة

[١] See, Smith, J. et al. (٢٠١٣). "Potential Impacts of Climate Change on the Egyptian Economy", United Nations Development Programme, Cairo, Egypt.

وشاملة للجميع على جميع المستويات" إن كانا قد اتفقا على أهمية رفع كفاءة المؤسسات وضرورة تطبيق مبدأ الشفافية في عملها، إلا أن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ جاء أكثر شمولا من الهدف التاسع بالإستراتيجية الوطنية، لأنه لم يقصر ضرورة تحقيق عنصري الكفاءة والشفافية على المؤسسات الحكومية بل جعلها واجبة التطبيق من قبل جميع مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية، بل زاد على ذلك بنصه على ضرورة خضوع جميع مؤسسات الدولة على كافة المستويات للمحاسبة والمساءلة.

- أن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والخاص "بإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، قد اختلف وتميز عن الأهداف الرابع والخامس والتاسع، المشار لمضمونها، والواردة بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بتضمنه عدة أهداف فرعية نعتقد بضرورة إدراجها بالإستراتيجية الوطنية نظراً لأهميتها لمستقبل التنمية في مصر، وهى: كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية؛ والحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما؛ والحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام ٢٠٣٠.

- أن جميع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ تميزت عن مثيلاتها بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصر ٢٠١٥- ٢٠٣٠، باحتوائها، داخل كل هدف رئيسي على آليات تنفيذية تضمن تحقيق الأهداف الفرعية وبالتالي ضمان تحقيق الهدف الرئيسي؛ هذا بالإضافة إلى احتوائها على هدف خاص (الهدف السابع عشر) والذي أوضح كيف يمكن للدول النامية، ومنها مصر، أن تقوم بتنفيذ أهدافها للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، ليس فقط بالاعتماد على مواردها الذاتية المحلية المتمثلة في الضرائب والرسوم وغيرها، بل من خلال إمكانية قيامها بالحصول على التمويل اللازم وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات وتدعيم التجارة وتطوير البيانات والمعلومات الهامة للرصد والمتابعة، وذلك من خلال قيامها بالتعاون والشراكة مع دول أخرى أو مع المنظمات التنموية العالمية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما.

- يتطلب نجاح أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، تهيئة البيئة المناسبة للتنفيذ الفعال للأهداف، وذلك باعتماد عدد من الآليات الهامة يأتى فى مقدمتها مشاركة جميع أصحاب المصالح المحليين والدوليين فى عمليات صنع القرار، ووضع قواعد للمتابعة والمساءلة والمحاسبة، وتعزيز الشفافية وإتاحة البيانات، ودعم دور القانون والارتقاء بحقوق الإنسان، من خلال وضع وتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات التى تراعى الخصوصية المكانية والثقافية، وإتباع نهج متكامل تكون فيه استراتيجيات التمويل جزءً لا يتجزأ من الاستراتيجيات القومية للتنمية المستدامة معززة بدعم وتعاون دولى.

– تلعب الشراكة العالمية من أجل التنمية دوراً هاماً فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتطلب تعاوناً فعالاً من جانب الدول النامية – بما فيها مصر – والمتقدمة والمؤسسات الإنمائية والمالية الثنائية ومتعددة الأطراف والبرلمانات والحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وأصحاب المصالح الآخرين، مع التسليم بأن كل بلد يتحمل المسئولية الرئيسية عن تنميته، بينما يتحمل المجتمع الدولى مسئولية توفير بيئة دولية مواتية.

– لا يمكن تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة بفعالية إلا من خلال تضمينها فى الخطط القومية والقطاعية وتوطينها محلياً، وهو ما يتطلب من كل دولة أن تبدأ من إطار مختلف للتحديات والاحتياجات والأولويات، بحيث يتم اختيار مسارات تنموية تتوافق مع الظروف والأولويات قصيرة وطويلة الأجل، وبحيث تعكس الأطر التنفيذية خصوصية المناطق المختلفة.

– يتطلب التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تفعيل مهام المتابعة والمساءلة والمحاسبة بوضع معايير مرجعية ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس، ويرتبط بهما مزيد من الشفافية والإفصاح حتى يتمكن المواطنين من محاسبة صانعي القرارات بالمؤسسات المختلفة على تصرفاتهم، وهو ما يستلزم ضمان حداثة وجودة ومصداقية البيانات وتوفرها في الوقت المناسب وشموليتها وقابليتها للمقارنة وتمتعها بنظرة استشرافية مستقبلية.

– يتطلب كذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح استثمارات طويلة الأجل، والتى يجب أن يأتى القدر الأكبر منها من المصادر المحلية، للتأكيد على الاستقلالية المالية والارتقاء بالنمو المستدام. وذلك من خلال تحمل القطاع الخاص مسئولياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى التمويل الأجنبى، والذى يتمثل جزءً منه فى المساعدات من الدول المتقدمة، والجزء الأهم يأتى من خلال إقامة نظام تجاري عالمي منفتح غير تمييزي متعدد الأطراف.

– للقانون أيضاً دور هام فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التمكين الاقتصادي وتسهيل وصول الفقراء والمهمشين إلى القضاء، ودعم الديموقراطية والمواطنة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية وتقوية المحاسبة وخفض الفساد، فضلاً عن إحباط الصراعات والجريمة والعنف، وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

– بما أن الحكومات هى الفاعل الأساسى والمسئول الأول عن تحقيق التنمية داخل حدود دولها، فإن ضعف الحكومة وتفشى الفساد داخل المؤسسات العامة، يعد من المعوقات المحتملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتمثل منظومة العمل الحكومى فى مصر تحدى ذو أهمية خاصة، أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يرجع إلى تعقد الهيكل التنظيمى للدولة، وتضخم العمالة وسوء توزيعها، وغياب الشفافية والمساءلة، وكثرة التشريعات والقرارات وتعديلاتها وتضاربها، والمركزية الشديدة وسوء حالة

الخدمات العامة، وهو ما تداركته الحكومة المصرية مؤخراً من خلال طرح رؤيتها للإصلاح الإدارى فى مصر، الأمر الذى سيساعد بلا شك فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥-٢ التوصيات

تأسيساً على ما تقدم من استخلاص لأهم النتائج يمكن استعراض توصيات الدراسة على النحو التالى:

- إن متابعة إنجازات مصر للأهداف الإنمائية للألفية كشفت عن مجموعة من الأولويات نوصى بإدراجها ضمن قائمة أهداف التنمية المستدامة بالإستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) وهى:

- ضرورة أن يظل هدف الحد من الفقر والجوع الهدف الأول على قائمة أولويات أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ وأهداف الخطة الإستراتيجية الوطنية.
- على متخذي القرار عدم الاهتمام فقط بسرعة تحقيق مصر لهدف الألفية المتعلق بخفض نسبة السكان شديدى الفقر ولكن بعدد الفقراء الذين مازالوا يعانون من الحرمان من ناحية، وبحجم التفاوت الكبير فى نسبة الفقر فيما بين أقاليم ومحافظات الجمهورية، الأمر الذى يؤكد على ضرورة وضع هدف القضاء على التفاوتات الإقليمية فى الفقر المدقع وخفض معدلاته على قائمة أولويات أهداف الخطة الإستراتيجية الوطنية للتنمية.
- ضرورة إدراج هدف خلق فرص العمل الكاملة المنتجة وتوفيرها للجميع ضمن أولويات أهداف الخطة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- إن اهتمام واضعي السياسات ومتخذى القرار بالتعليم فى مصر يجب ألا يتوقف عند ضمان تعميم التعليم الأساسى الشامل، بل يجب أن يمتد إلى تحسين جودته حيث أن التحدى الأكبر الذى يواجه التعليم فى هذه المرحلة يتمثل فى انخفاض جودة التعليم .
- على صناع القرار عدم التوقف عند السرعة النسبية فى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ومن ثم تحقيق مصر لهدف الألفية، ولكن ينبغى استمرارهم فى إعطاء الأولوية للمناطق التى مازالت تعانى من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال (ريف الوجه القبلى) وللفئات العمرية (أقل من عمر عام وبصفة خاصة عمر شهر) الأعلى فى نسبة الوفيات.
- على الدولة بذل المزيد من الجهد بدعم السياسات المعنية بتحسين الصحة الإنجابية والنفاسية، وتعزيز سبل الحصول على خدمات صحية وإنجابية جيدة، ويأتي فى مقدمتها توفير وسائل تنظيم الأسرة الحديثة والتوعية باستخدامها وخاصة بالمناطق الريفية وبمحافظات الوجه القبلي ومحافظتي سوهاج، وقنا على وجه الخصوص.

- ضرورة العمل على إيصال خدمات الصرف الصحى الأمنه إلى كافة الأسر فى ربوع مصر، على أن تكون الأولوية لمحافظات الوجه القبلى وبصفة خاصة محافظات بنى سويف وقنا والمنيا وأسيوط وسوهاج التى تصل فيهم نسبة التغطية إلى أقل من٢٠% من الأسر، وهو ما يتطلب وضع هذا الهدف ضمن أولويات أهداف التنمية المستدامة فى الإستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠).

- إن اتساق الأهداف الرئيسية والفرعية للخطة الإستراتيجية للتنمية المستدامة لمصر (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ تعد ضرورة لضمان نجاح مصر فى تحقيق تلك الأهداف، الأمر الذى يتطلب التوجيه بإجراء عدد من المراجعات على النحو الوارد بالجدول التالى.

خلاصة وتوصيات الدراسة المقارنة للخطة الإستراتيجية للتنمية المستدامة لمصر(٢٠١٥- ٢٠٣٠) وأهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥

التنمية البشرية/ الاجتماعية	التنمية الاقتصادية	البيئة وإدارة الموارد الطبيعية	ضمانات تحقيق التنمية المستدامة
التعليم*	الاقتصاد*	الطاقة*	السياسة الداخلية*****
الصحة*	التنمية العمرانية**	البيئة***	الأمن القومي والسياسة الخارجية*****
العدالة الاجتماعية*	تنمية المدن والمستوطنات**	تغير المناخ***	
البحث العلمي والابتكار**	الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية***	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام ****	وسائل وآليات تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية المستدامة******
المياه والصرف الصحي****	الانتاج والاستهلاك المستدام***	النظم الإيكولوجية البرية- الغابات- التصحر- الأراضي- التنوع البيولوجي****	
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان****	مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد- وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة***		
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة****	البنية التحتية وحفز التصنيع وتشجيع الابتكار****		
تمكين المرأة وتحقيق والعدالة بين الجنسين****			
تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات****			
الثقافة*****			

*يوجد اتساق جيد بين الأهداف الواردة بإستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ونظيرتها الواردة بأهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وتحتاج لمراجعة طفيفة. (راجع الجداول أرقام ٦، ٧، ٨ ، ٩، ١١ بملاحق الدراسة).

** يوجد اتساق متوسط بين محتوى الأهداف الواردة بإستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ونظيراتها الواردة بأهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وتحتاج لمراجعة. (راجع الجداول أرقام ١٠، ١٢ بملاحق الدراسة).

*** يوجد اتساق ضعيف بين محتوى الأهداف الواردة بإستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ونظيراتها الواردة بأهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، راجع الجداول أرقام ١٣، ١٤، ١٧ بملاحق الدراسة).

**** قضايا غائبة تماماً عن إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة وتحتاج إلى إدراجها إما بشكل مستقل أو ضمني، وذلك نظراً لأهميتها لتحقيق التنمية المستدامة لمصر وتحتاج لمراجعة جادة. (راجع الجداول أرقام ١، ٢، ٣، ٤، ٩، ١٥، ١٦ بملاحق الدراسة).

***** قضايا وطنية (تعكس الهوية وإدارة الدولة والنظام السياسى) وردت بالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تم تجنبها عمداً من قبل أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ لتحظى بالقبول الدولي عند التنفيذ (راجع الجداول أرقام ١٨، ١٩، ٢٠ بملاحق الدراسة).

****** غابت عن الإستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة بينما جاءت كهدف مستقل ضمن أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ (الهدف السابع عشر) كما جاءت مفصلة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ وتحتاج لمراجعة جادة للغاية،(راجع الجداول أرقام ١-٢٢ بملاحق الدراسة، وبصفة خاصة الجدول رقم (٥)).

- إن وضع خطة للاستدامة المالية (لا تتأثر بتغير الوضع السياسي أو تغير الوزراء أو الحكومات) تعد ضرورة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإستراتيجية المصرية، وهو ما يتطلب من الدولة العمل على ما يلى:

- أن تقوم بالتخطيط للحصول على التمويل من مصادره المختلفة المتمثلة فيما يلى: التمويل العام المحلي، والتمويل الخاص المحلي، والتمويل العام الدولي، والتمويل الخاص الدولي، والتمويل المختلط، مع الأخذ فى الاعتبار صعوبات وتحديات توفير التمويل من مصادره المختلفة وذلك عند الرغبة في حشد موارد جديدة وإضافية الأمر الذى يتطلب العمل على تعزيز البيئة السياسية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية الممكنة للأعمال، وبناء الثقة فى الاقتصاد الوطنى، والاستفادة من فرص التعاون مع دول الجنوب للاستثمار فى أهداف التنمية المستدامة من خلال مصارف التنمية الإقليمية المتعددة.

- حشد الإيرادات العامة المحلية التي سوف تمكنها من أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية مثل ضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية للمواطن وحل مشكلة الفقر والأمن الغذائى ووضع السياسات التي تضمن الحفاظ على البيئة ومواردها وتساهم فى تعزيز حقوق الإنسان وتضمن تحقق سيادة القانون.

- اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئه الطاقة الاستثمارية الكامنة من موارد القطاع الخاص، وتعزيز شراكته مع القطاع العام، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضرورة توجيه وحث القطاع الخاص على أن تكون استثماراته طويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن توجه تلك الاستثمارات إلى قطاعات ذات أهمية حيوية للاقتصاد والتنمية المستدامة، ومن أبرز أمثلة تلك القطاعات، البنية التحتية والطاقة والنقل، والصناعات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- ضرورة تقوية آليات الرقابة الوطنية على الاستثمارات وتدفقات الأموال الأجنبية من قبل أجهزة الرقابة المالية والسلطة التشريعية.

- المطالبة دولياً باعتماد نظام تجاري يكون أكثر عدالة للدول النامية، يُمكن مصر من الحصول على التكنولوجيات والاستثمارات الطويلة الأجل.

- المطالبة دولياً بضرورة وضع حلول حقيقية ومستدامة لمسألة الديون التي تثقل كاهل مصر، والتي من المتوقع أن تعوق قدرتها التمويلية عند تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة؛ وتدعيم كافة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الترتيبات الدولية والإقليمية الخاصة بإعادة هيكلة الديون السيادية أو إسقاطها.

- زيادة القدرة التمويلية للدولة من خلال قيامها بالإصلاحات الضريبية بما يحسن من تعبئه الموارد المحلية، بالإضافة إلى ضرورة تحسين كفاءة الإنفاق العام وترشيد الدعم والتخطيط للتخلص تدريجياً من الإعانات المالية المباشرة وغير المباشرة المقدمة لقطاع الطاقة، وبصفة خاصة الدعم الموجه منها لقطاع الأعمال، بل وينبغى على الحكومة وضع آليات واتخاذ إجراءات تُمكن من تشجيع الصادرات المصرية ذات القيمة المضافة العالية بأشكالها المختلفة.
- البدء فى تعديل قانون الاستثمار وسياسات المالية العامة للدولة بما يسمح بتشجيع الاستثمار المسالم للبيئة والمنخفض الكربون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التصدى بفعالية للتدفقات المالية غير المشروعة، حيث ينبغى أن نطبق بقوة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإعادة الأصول المسروقة، ووضع اتفاقيات تكفل لمصر تبادل المعلومات والتعاون القضائي مع باقى دول العالم من خلال المنظمة الأُممية.

- إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فى مصر يتطلب تدعيم الآليات والمتطلبات التالية:

- تقوية وتفعيل علاقات جديدة للشراكة بين كل أطراف المجتمع (الحكومة، وأصحاب المصالح المحليين والدوليين) وذلك من خلال تقوية دور – وبناء قدرات – المجتمع المدنى، وزيادة مشاركة القطاع الخاص المحلى، والاندماج فى المنتديات والمبادرات الإقليمية والعالمية خاصة بين دول الجنوب، والاستفادة من خبرات الدول الناشئة (مثل الصين والهند والبرازيل) فى التنمية.
- تقوية آليات المساءلة والمحاسبة، بناء على مستهدفات كمية لها مؤشرات قياس واضحة وتوقيتات زمنية محددة، وتحديد المؤسسات والمستويات التى تتولى عملية المساءلة والمحاسبة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم الخدمات، مع تفعيل الرقابة والمساءلة البرلمانية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة أن يكون استثمار القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة استثماراً مسئولاً وخاضعاً للمساءلة، مع ضرورة إلزام شركاته بتقديم تقارير إجبارية عن أدائها الاقتصادي والاجتماعى والبيئي، وبتقديم دعم تقني خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- خضوع جميع الجهات الفاعلة من الحكومة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، للمساءلة أمام الناس أنفسهم.
- بناء قدرات الأجهزة الإحصائية وضمان استقلاليتها وتطوير مهارات العاملين فى مجال البيانات والمعلومات، والاستفادة من ثورة البيانات ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فى تحسين جودة وسرعة تداول البيانات والتحقق من مصداقيتها، والاستفادة من المبادرات والشراكات العالمية

التى تتبناها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية من أجل تبادل الخبرات والمهارات فيما يخص إنتاج ونشر البيانات الخاصة بالتنمية المستدامة.

- ضرورة تبنى أهداف التنمية المستدامة ليس فقط فى سياق استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠ والتى تعكف وزارة التخطيط على إعدادها حالياً، ولكن فى الاستراتيجيات القطاعية للوزارات، وذلك حتى يتم تبنى الأهداف على مستوى القطاعات المختلفة ودمجها فى الخطط السنوية وضمان اتساقها مع السياسة العامة للدولة. وإلزام السلطات المحلية كذلك بتضمين تلك الأهداف داخل الخطط والبرامج المحلية بعد تكييفها وتعديلها لتتوافق مع احتياجات ومتطلبات التنمية فى المناطق المختلفة.
- اتخاذ إجراءات لتحسين الشفافية في المؤسسات العامة، وإتاحة الوصول الكامل إلى البيانات الرسمية، وإصدار المنشورات والمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب وبشكل دورى وعلنى مع إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة. من خلال تبني إطار قانوني فعال لجمع ونشر المعلومات، كما يتعين على الحكومة أن تقوم طواعية بنشر بعض البيانات بشكل استباقي دون الحاجة إلى طلبها، من خلال بوابات المعلومات المفتوحة وغيرها من نظم النشر المتقدمة، وتهيئة الإدارات الحكومية وتحسين البنية المعلوماتية فى المكاتب الحكومية وتطوير نظم إدارة السجلات.
- وضع آلية للتفاوض حول فرص وشروط التجارة الحرة بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تمكين المواطنين من فهم حقوقهم، وإزالة العوائق التى تمنعهم من الوصول إلى الخدمات القضائية والمساعدة القانونية، وتقوية وتفعيل القوانين الخاصة بإنفاذ العقود وحقوق الملكية وتسوية المنازعات وتنظيم العمالة، وتأسيس وحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقوية قواعد التجارة والمنافسة العادلة، ومعالجة مختلف أشكال التمييز وعدم المساواة، وكفالة احترام الحقوق الأساسية لجميع المواطنين ومعاملتهم بإنصاف، ومراجعة وتعديل الكثير من القوانين لتتماشى مع احتياجات وتطورات الحياه فى المجتمع.
- بناء جهاز حكومى – وقطاع أعمال عام – قوي وفعال، يضم عاملين مؤهلين تأهيلاً عالياً، يستجيب على نحو متسق وسريع للتحديات الراهنة والمقبلة، وقادر على الاستجابة لاحتياجات المواطنين، وإدارة وتعبئة العمل الجماعى لمقابلة أجنده التنمية الجديدة. كما أنه على الحكومة أن تنتهج إستراتيجية فعالة لمكافحة الفساد، من خلال إجراءات أكثر شفافية، وهيكل أجور مناسب لجذب واستبقاء العاملين، وإرساء قواعد النزاهة، وتحسين تقديم الخدمات العامة، وتشجيع مبادرات وخدمات الحكومة الإلكترونية على جميع المستويات وتسهيل النفاذ إليها.

- وضع آليات تضمن نقل للتكنولوجيا الخضراء بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- إن قيام الدولة بتحديد الوسائل والآليات التي يمكن أن تساعدها فى متابعة ورصد مدي التقدم في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة لمصر للفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠) يعد خطوة ذات أهمية تتطلب العمل على ما يلى:

- أن تصبح خطة التنمية المستدامة جزءاً من العقد المبرم بين الحكومة والناس، بما فيهم أعضاء المجتمع المدني والأعمال التجارية التي يجب أن تتصرف بمسئولية.
- وضع أطر ومعايير مرجعية لقياس ما يتم إحرازه من تقدم على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات مستقلة لمتابعة أداء المؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تكون متابعة ومراجعة العمليات نظامية ومتعددة الأبعاد مع فتح المجال لمنظمات المجتمع المدنى وأصحاب المصالح الآخرين لمتابعة الحكومة على جميع المستويات، وتقديم تقارير دورية فيما يتعلق بالتقدم الذى تحرزه الدولة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة فى تطوير أشكال جديدة من المتابعة والتقييم.
- تعزيز دور البرلمان في ممارسة الديمقراطية وتنفيذ ولايته الرقابية التي يقضى بها الدستور. ويجب أن تسدد جميع الشركات الضرائب الواجبة عليها وأن تحترم معايير العمل وحقوق الإنسان والبيئة.
- ضرورة تعميق ثقافة المسئولية المشتركة، التي تستند إلى معايير شاملة متفق عليها، وقواعد وأدلة مشتركة، وإلى العمل الجماعي، ووضع أطر مرجعية لقياس ما يُحرز من تقدم.
- ضرورة إحداث ثورة في جودة وكمية البيانات التي تمكن من الرصد الجيد والمتابعة نحو التقدم من قبل جميع الجهات الفاعلة، في القطاعين العام والخاص على السواء.
- أن تكون المناقشات التي تجرى في إطارها استعراض النتائج نحو التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قائمة على المشاركة وعلنية تتاح فيها المشاركة الواسعة النطاق، ويجب أن تستند إلى الحقائق والبيانات والنتائج العلمية والتقييمات القائمة على الأدلة وليس الإنجازات المرسلة .
- وأخيراً، أن وضع أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ لابد وأن يصاحبه خلق كيان وطني (قد يكون برئاسة رئيس مجلس الوزراء) لديه السلطة في المتابعة والمراجعة وتقييم الإنجاز، وبحيث يتبعه جهة تساعده على دعم التنسيق بين الجهات أو الوزارات المسئولة عن تنفيذها (قد تكون وزارة التخطيط)، كل هذا بجانب ضرورة توافر الرقابة والمتابعة الشعبية ممثلة في مجلس النواب والرقابة والمتابعة المجتمعية ممثلة في منظمات المجتمع المدني وكافة الأطرف ذات العلاقة بتنفيذ تلك الأهداف الإستراتيجية؛ ولا بد وأن يصاحب ذلك مراجعة هياكل ومهام وأدوار أجهزة تجميع البيانات وإنتاج المعلومات بالدولة، للتأكد من وجود دور واضح ومحدد لكل منها في رصد ومتابعة

كل هدف رئيسي وفرعي من أهداف التنمية المستدامة محل التنفيذ، مع التركيز على ضرورة تطوير قدرات ومهارات تلك الأجهزة تقنياً ومهارياً، لتتمكن من القيام بما هو مطلوب منها. هذا وربما يكون من المفيد أيضاً لمصر إذا ما قامت بإعداد تقارير الإنجاز نحو التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطتها الإستراتيجية، الاسترشاد بالإطار الهيكلى العام المقترح من قبل منظمات الأمم المتحدة الإقليمية والدولية، وبحيث يصبح جزء كبير من محتوى تلك التقارير قابل للمقارنة إقليمياً وعالمياً.

الملاحـق

ملاحق الدراسة

ملحق الدراسة رقم (١) التقدم الذى احرزتة مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	
جدول رقم (١)	نسبة الفقراء من إجمالى السكان وفقا لخط الفقر القومي .
جدول رقم (٢)	نسبة الفقراء (فقر مدفع) من إجمالى السكان.
جدول رقم (٣)	نسبة أعلى ٢٠% من الدخل إلى أدنى ٢٠% من الدخل.
جدول رقم (٤)	بيان بالقرى الأكثر فقراً المندرجة ضمن برنامج استهداف القرى الفقيرة .
جدول رقم (٥)	معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائى على مستوى المحافظات ٢٠٠٦ /٢٠٠٧- ٢٠١٣/٢٠١٤.
جدول رقم (٦)	معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائى على مستوى المحافظات وفقا للنوع ٢٠٠٦ /٢٠٠٧- ٢٠١٣/٢٠١٤.
جدول رقم (٧)	معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الاعدادى على مستوى المحافظات وفقا للنوع ٢٠٠٦ /٢٠٠٧- ٢٠١٣/٢٠١٤.
جدول رقم (٨)	تطور وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الرضع على المستوى القومي والاقليمى وفقا للمسوح الصحية للسكان خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠١٤
ملحق الدراسة رقم (٢) **أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ ولم ترد بالاستراتيجية الوطنية**	
جدول رقم (١)	التحليل المقارن للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (٢)	التحليل المقارن للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (٣)	التحليل المقارن للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (٤)	التحليل المقارن للهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (٥)	التحليل المقارن للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
ملحق الدراسة رقم (٣) **أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ والمتقاطعة مع أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية.**	
جدول رقم (٦)	التحليل المقارن للهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (٧)	التحليل المقارن للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (٨)	التحليل المقارن للهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (٩)	التحليل المقارن للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

جدول رقم (١٠)	التحليل المقارن للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (١١)	التحليل المقارن للهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (١٢)	التحليل المقارن للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (١٣)	التحليل المقارن للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (١٤)	التحليل المقارن للهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (١٥)	التحليل المقارن للهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (١٦)	التحليل المقارن للهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (١٧)	التحليل المقارن للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
ملحق الدراسة رقم (٤) **أهداف التنمية المستدامة الواردة الواردة بالاستراتيجية الوطنية ولا يوجد ما يناظرها بأجندة العالم لأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥**	
جدول رقم (١٨)	التحليل المقارن للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الوارد بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (١٩)	التحليل المقارن للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الوارد بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
جدول رقم (٢٠)	التحليل المقارن للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

ملحق الدراسة رقم (١)

جدول رقم (١) : نسبة الفقراء من إجمالي السكان وفقا لخط الفقر القومي

المحافظة	١٩٩٦/١٩٩٥	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢
القاهرة	١٠.٨	٨.٨	٤.٦	٧.٦	١٠.٠	١٨.٠
الاسكندرية	٢٩.٤	١١.٣	٨.٠	٦.٤	١١.٠	١٢.٠
بورسعيد	٣.٧	٢.٦	٧.٦	٤.٤	٦.٠	١٩.٠
السويس	٢.٤	٤.٢	٢.٤	١.٩	٣.٠	٥.٠
المحافظات الحضرية	١٦.٠	٩.٠	٥.٧	٦.٩	٩.٦	١٥.٧
دمياط	٠.٧	٠.٩	٢.٦	١.١	٣.٠	١٠.٠
الدقهلية	١١.٤	١٧.٧	٧.٠	٩.٣	١٢.٠	١٤.٠
الشرقية	١٣.٩	١٦.١	٢٨.٢	١٩.٢	١٢.٠	١٤.٠
القليوبية	٢٨.٣	١٢.١	١١.٢	١١.٣	٢٢.٠	٢١.٠
كفر الشيخ	١٠.١	٦.٧	١٣.٢	١١.٢	١٤.٠	١٨.٠
الغربية	٩.٤	١٠.١	٦.١	٧.٦	٨.٠	١١.٠
المنوفية	٢٢.٨	٢١.٧	١٧.٥	١٧.٩	١٦.٠	١٥.٠
البحيرة	٢٨.٥	١٠.٤	٢٠.٥	٢٣.٥	٢٣.٠	٢٠.٠
الاسماعيلية	٩.٧	٧.٩	٦.٤	١٨.٨	١٨.٠	١٥.٠
الوجه البحرى	١٧.١	١٣.١	١٤.٥	١٤.٢		
حضر	٢١.٧	١٧.٩	٩.٠	٧.٣	١٠.٣	١١.٧
ريف	١٥.٤	١١.٣	١٦.٧	١٦.٧	١٧.٠	١٧.٤
الجيزة	١٢.٠	١٨.٩	١٣.١	٢٣.٠	١٨.٠	٣٢.٠
بنى سويف	٣٤.٠	٥١.٢	٤٥.٤	٤١.٥	٣٨.٠	٣٩.٠
الفيوم	٤٠.٦	٣٥.٤	١٢.٠	٢٨.٧	٤١.٠	٣٦.٠
المنيا	٣٥.٨	٢٤.٤	٣٩.٤	٣٠.٩	٣٢.٠	٣٠.٠
أسيوط	٥٣.٤	٥٨.١	٦٠.٦	٦١.٠	٦٩.٠	٦٠.٠
سوهاج	٣٩.٤	٤٥.٥	٤٠.٧	٤٧.٥	٥٩.٠	٥٥.٠
قنا	٣٨.٣	٣٣.٣	٣٣.٧	٣٩.٠	٥١.٠	٥٨.٠
الأقصر			٦٠.٥	٤٠.٩	٣٩.٠	٤٧.٠
أسوان	٣٠.٨	٢٤.٥	٢٣.٩	١٨.٤	٥٤.٠	٣٩.٠
الوجه القبلى	٣٤.١	٣٥.٢	٣٢.٥	٣٦.٩		
حضر	٣٥.٠	٣٦.٣	١٨.٦	٢١.٣	٢٩.٥	٢٦.٧
ريف	٣٣.٧	٣٤.٧	٣٩.١	٤٣.٧	٥١.٤	٤٩.٥
البحر الأحمر						
الوادى الجديد						
مطروح						
شمال سيناء						
جنوب سيناء						
محافظات الحدود	١٦.٠	١٠.٧	١٤.٥	١١.١		
حضر	٢٠.٢	١٠.٤	٠.٩	٤.٨	٣.٦	١١.٤
ريف	١٠.٢	١١.٢	٣٢.٨	٢٣.٢	٣٣.٣	٤٦.٦
مصر	٢٢.٩	٢٠.١	١٩.٦	٢١.٦	٢٥.٢	٢٦.٣
حضر	٢٢.٥	١٨.٤	١٠.١	١١.٠		
ريف	٢٣.٣	٢١.٤	٢٦.٨	٢٨.٩		

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد مختلفة.

ملحق الدراسة رقم (١)

جدول رقم (٢):نسبة الفقراء (فقر مدقع) من إجمالي السكان

المحافظة	١٩٩٦/١٩٩٥	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢
القاهرة	٢.٩	٢.٢	٠.٥	١.٧	٣.٠١
الاسكندرية	١٠.٧	٢.٤	١.٢	١.٢	٠.٩١
بورسعيد	٢.١	٠.٢	٠.٩	١.٧	٠
السويس	١.٢	٠.٤	٠.٧	٠.٣	٠
المحافظات الحضرية	٥.٢	٢.١	٠.٧	١.٥	٢.١١
دمياط	٠.٠	٠.٠	٠.٢	٠.٢	٠
الدقهلية	١.٨	٣.١	٠.٥	١.٠	٠.٥
الشرقية	١.٩	٢.٦	٢.٩	١.٩	٠.٢٤
القليوبية	٨.٨	٢.٩	١.٠	١.٨	١.٢٣
كفر الشيخ	٢.٦	٠.٩	٠.٩	٢.١	٠.٢٨
الغربية	١.٦	٢.٠	٠.٨	٠.٨	٠.٥٨
المنوفية	٨.٢	٣.٧	٠.٤	٣.١	٠.٨٢
البحيرة	٧.٣	١.٥	٢.٨	٣.٨	٠.٦٧
الاسماعيلية	٤.٠	١.٠	٠.٥	٤.٣	٠
الوجه البحرى	٤.٣	٢.٢	١.٤	٢.٠	٠.٥٧
حضر	٦.٧	٣.٣	١.٠	٠.٨	٠.٥٨
ريف	٣.٤	١.٨	١.٥	٢.٥	٠.٥٧
الجيزة	٢.٦	٤.٤	١.٤	٧.٦	٥.٥
بنى سويف	١٠.٧	٢٠.٢	١١.٨	١١.٥	٧.٣١
الفيوم	١٤.٠	١٠.٩	١.١	٥.٩	٢.٨٦
المنيا	١٢.٥	٥.٨	٩.٨	٧.٠	١.٧٧
أسيوط	٢٥.٨	٢٤.٨	٢٢.٧	٣١.٤	٢٤.٨١
سوهاج	١٢.٣	١٧.٢	٩.٨	١٨.٥	١٢.٠١
قنا	١٥.١	١٢.٩	٦.٠	١١.٥	١٩.٥٢
الأقصر			١٦.٧	١٤.٣	٨.١٣
أسوان	١٠.١	٦.٩	٤.٨	٤.٠	٢.٣٢
الوجه القبلى	١٢.٤	١٢.١	٨.٣	١٢.٨	٩.٥٥
حضر	١٣.٤	١٣.٠	٤.٢	٦.٣	٣.٩٧
ريف	١١.٩	١١.٨	١٠.٠	١٥.٦	١١.٩٦
محافظات الحدود	٣.٦	١.٩	٤.٨	٣.٨	٣.٥٩
حضر	٥.٤	١.٩		١.٢	٢.٢
ريف	٠.٩	١.٩	١١.٣	٨.٧	٦.٠٤
مصـر	٧.٤	٥.٨	٣.٦	٦.١	٤.٣٥
حضر	٧.٧	٥.٢	١.٧	٢.٦	٢.٢١
ريف	٧.١	٦.١	٥.٤	٨.٥	٥.٨٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٣): نسبة أعلى ٢٠% من الدخل إلى أدنى ٢٠% من الدخل

المحافظة	١٩٩٦/١٩٩٥	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٢ / ٢٠١٣
القاهرة	٤.٩	٦.٥	٦.٠	٦.١	٥.٨
الاسكندرية	٥.٦	٤.٩	٥.١	٤.٢	٤.٨٨
بورسعيد	٨.٧	٥.٢	٥.٤	٥.٢	٤.٣٧
السويس	٦.٠	٤.١	٤.٢	٤.٢	٤.٧٤
المحافظات الحضرية	٥.٤	٦.٠	٥.٧	٥.٤	٥.٤٢
دمياط	٢.٧	٢.٢	٢.٩	٢.٨	٢.٧١
الدقهلية	٣.١	٢.٩	٢.٩	٣.٠	٢.٩٤
الشرقية	٢.٨	٢.٦	٢.٧	٢.٦	٢.٧٦
القليوبية	٣.٣	٣.٤	٣.٢	٣.١	٢.٩٥
كفر الشيخ	٣.٧	٢.٩	٣.٢	٢.٨	٣.٢٧
الغربية	٣.٤	٣.٣	٣.٣	٣.٢	٣.٢٧
المنوفية	٣.٧	٣.٠	٢.٨	٣.١	٣.٣٣
البحيرة	٢.٦	٢.٧	٢.٨	٢.٦	٢.٧٠
الاسماعيلية	٤.٣	٣.١	٣.١	٣.٧	٣.٧٢
الوجه البحرى	٣.٤	٣.٠	٣.٢	٣.٠	٣.٠٧
حضر	٤.٠	٣.٥	٣.٨	٨.٠	٣.٥٥
ريف	٣.٠	٢.٨	٢.٨	١.٨	٢.٨١
الجيزة	٤.٤	٥.٤	٥.٥	٥.٢	٤.٩٠
بنى سويف	٢.٩	٣.٤	٣.٤	٢.٨	٣.٤٦
الفيوم	٣.٤	٢.٩	٣.٠	٢.٨	٣.٠٤
المنيا	٢.٩	٣.٣	٣.٣	٣.٢	٢.٩٠
أسيوط	٣.٣	٣.٠	٣.٥	٣.٧	٣.٧٧
سوهاج	٢.٣	٣.٠	٣.٣	٣.١	٢.٩٧
قنا	٣.١	٣.٠	٣.٢	٣.١	٣.٣٠
الأقصر			٢.٧	٣.٢	٢.٠٧
أسوان	٣.٠	٣.٦	٢.٩	٣.٦	٢.٩٥
الوجه القبلى	٣.٨	٤.٠	٤.٤	٤.٠	٣.٧٩
حضر	٥.٠	٥.٧	٥.٥	١١.٠	٤.٣٩
ريف	٣.٠	٣.٣	٣.٣	١.٩	٣.٠٩
البحر الأحمر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوادى الجديد	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مطروح	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٣.٨	٤.٠	٤.٨	٤.٣	٣.٤٧
حضر	٣.٤	٤.٢	٣.٠	٧.٨	٣.٢٠
ريف	٤.١	٣.٧	٥.٩	٠.٧	٢.٧٨
مصـر	٤.٤	٤.٤	٣.٩	٤.٤	٤.٢٠
حضر	٥.٠	٤.٩	٥.٤	٥.١	٤.٧٥
ريف	٣.١	٣.٣	٣.٢	٣.١	٣.٢٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد مختلفة.

جدول (٤): بيان بالقرى الأكثر فقراً المندرجة ضمن برنامج استهداف القرى الفقيرة

م	المحافظة	عدد القرى المدرجة بخطة المشروع	عدد القرى الفقيرة	عدد سكان القرى المدرجة بالخطة (بالألف)	عدد الفقراء (بالألف)	عدد الأسر بالقرى المدرجة (بالألف)	عدد الأسر الفقيرة (بالألف)
١	البحيرة	١٩	٣	١٦٥	٤٩	٣٣	١٠
٢	الشرقية	٨٧	٥٥	٧١٦	٣٤١	١٠٢	٦٨
٣	الجيزة	١٨	١٨	١٥٦	٦٤	٢٢	٩
٤	بني سويف	١٣	١٣	١٠٣	٤٦	١٥	٧
٥	المنيا	٣٥٦	٣١٠	٣٥٠	١٥٣٨	٤٩٩	٢٢٠
٦	أسيوط	٢٣٦	٢٣٤	٢٨٢٦	١٤٤١	٤٠٤	٢٠٦
٧	سوهاج	٢٦٩	٢٥٠	٣٠٧٠	١٣٨٢	٤٣٩	١٩٧
٨	قنا	١٢٠	٨٤	١٣٣٨	٥٩٩	١٩١	٨٦
٩	الأقصر	٣١	٢٩	٣٤٨	١٤١	٥٠	٢٠
١٠	أسوان	٤	٤	١٢	٥	٢	١
الإجمالي		**١١٥٣**	**١٠٠٠**	**١٢٢٢٩**	**٥٦٠٧**	**١٧٥٦**	**٨٢٣**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإدارى، بيانات غير منشورة.

جدول (٥): معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائى على مستوى المحافظات (٢٠٠٦/٢٠٠٧)-(٢٠١٣/٢٠١٤)

	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤
القاهرة	١١٤.٩	١١٣.٤	٨٥.٨	٨٥.٤	٨٢.٨
الاسكندرية	١١٣.٥	١٠٧.٢	٩٣.٤	٩٣.٨	٩٠.٥
البحيرة	٨٧.٢	٨٠.١	٩٣.٣	٩١.١	٨٩.٥
الغربية	٨٧.٥	٨٤.٧	٨٦	٨٥	٨٤.٣
كفر الشيخ	٧٧.١	٧٣.٩	٨٥.٧	٨٤	٨١.٢
المنوفية	٩٠.٤	٨٦.٦	٩٦.٢	٩٤.٥	٩٣.٧
القليوبية	٩٤.٩	٩٦.٧	٩٨.٥	١٠٣.٩	٩٥.١
الدقهلية	٩٣.٣	٨٨	٩٣.١	٩٠.٦	٨٨.٨
دمياط	١٠٠.٥	٩٩	١٠١	١٠١.٨	٩٩.٣
الشرقية	٨٦.٩	٨١.٥	٩٢.٧	٩٠.٥	٨٩.٥
بورسعيد	٩٨.٨	٩٦	٨٥.٦	٨٣.٧	٨٣
الاسماعيلية	١٠٢.٩	١٠٠	٩٧	٩٦.٧	٩٥.٤
السويس	١٠٤.٦	١٠١.٤	٩٩.٧	٩٦.٥	٩٤.٣
الجيزة	٩٩.٨	٩٧.٣	٩٨.٣	١٠٥.٢	١٠١.٢
الفيوم	٨٢.٩	٧٧.٩	٩٧.٦	٩٠.٢	٨٩.٣
بنى سويف	٨٨.٥	٨٢.٤	١٠٠.٢	٩٣.٤	٩٢
المنيا	٨٩.٥	٨٢.١	١٠٥.٩	١٠٣.٤	٩٧.٤
اسيوط	٧٧.٣	٧٨.٥	١٠٢.٢	٩٥.١	٩٢.٧
سوهاج	٦٨.١	٦٤.١	٩٧.٣	٩١.٨	٨٩.٧
قنا	٨٠.١	٧٣.٢	٨٠.١	٩١.٤	٨٨.٢
الاقصر	٠	٠	١٨٥.٩	٨٥.٢	٨٣.٦
أسوان	٨٩.١	٨٣.٢	٩٦.٥	٩٢.٧	٨٩.١
مطروح	١٠٤.٧	٧٩.٢	١٠٣.٨	٩٩.١	٩٩
الوادى الجديد	٨١.١	٧٩.٥	٩٦.٩	٩٥.٤	٩٧.٩
البحر الاحمر	٧٠.٢	٦٨.٢	٧٢.١	٨٨.٩	٩٢.٤
شمال سيناء	٦٩.٧	٦٨.١	١٠٨.٨	١٠٨.١	١٠٠.٩
جنوب سيناء	٥٤.٧	٥١.٦	٤٣.٢	٦٤.٢	٦٢.٦
الاجمالى	٩٠.٥	٨٦.٥	٩٥.٤	٩٣.٣	٩٠.٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي, اصدارات مختلفة.

جدول (٦): معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الابتدائى على مستوى المحافظات وفقاً للنوع

(٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٤/٢٠١٣)

	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣	
	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات
القاهرة	١١٥	١١٤.٩	١١٢.٩	١١٣.٨	٨٦.٥	٨٥	٨٤.٨	٨٦	٨٢.٣	٨٣.٤
الاسكندرية	١١٤	١١٢.٩	١٠٧.٩	١٠٦.٥	٩٤.٦	٩٢.٢	٩٣.٢	٩٤.٤	٨٩.٦	٩١.٣
البحيرة	٨٥.٥	٨٩	٧٩.٣	٨٠.٩	٩١.٨	٩٤.٩	٨٨.٥	٩٣.٩	٨٧.١	٩٢.٢
الغربية	٨٧.١	٨٨	٨٤.٦	٨٤.٩	٨٦	٨٦	٨٣.٦	٨٦.٤	٨٢.٩	٨٥.٨
كفر الشيخ	٧٤.٨	٧٩.٦	٧٣.٣	٧٤.٥	٨٤.٥	٨٧.١	٨٢.٢	٨٥.٩	٧٩.٥	٨٣
المنوفية	٩٠.٨	٨٩.٩	٨٦.١	٨٧	٩٥.٦	٩٦.٩	٩٢.٢	٩٧	٩١.٢	٩٦.٤
القليوبية	٩٥.١	٩٤.٦	٩٥.٩	٩٧.٥	٩٨	٩٩.١	١٠١.٤	١٠٦.٥	٩٣	٩٧.٣
الدقهلية	٩١.٣	٩٥.٥	٨٧.٥	٨٨.٥	٩٣.٦	٩٢.٦	٨٩.٢	٩٢	٨٧.٥	٩٠.١
دمياط	١٠٠.٧	١٠٠.٣	٩٨.٥	٩٩.٤	١٠١.٣	١٠٠.٦	١٠١	١٠٢.٦	٩٧.٩	١٠٠.٩
الشرقية	٨٣.٥	٩٠.٧	٧٩.٢	٨٤	٩١.٤	٩٤	٨٧.٩	٩٣.٤	٨٦.٩	٩٢.٣
بورسعيد	٩٩.٦	٩٧.٩	٩٦.٨	٩٥.٢	٨٦.٩	٨٤.٢	٨٣.٣	٨٤.٢	٨٢.٥	٨٣.٦
الاسماعيلية	١٠٢.٤	١٠٣.٣	٩٩.٦	١٠٠.٥	٩٨	٩٦	٩٥.٨	٩٧.٧	٩٤.٨	٩٦
السويس	١٠٤.٨	١٠٤.٤	١٠٠.٦	١٠٢.٢	١٠٠.٨	٩٨.٥	٩٦.٢	٩٦.٨	٩٤.٢	٩٤.٥
الجيزة	٩٨.٩	١٠٠.٧	٩٧.١	٩٧.٥	٩٩.٢	٩٧.٣	١٠٣.٥	١٠٧	٩٩.٨	١٠٢.٨
الفيوم	٨٢.٤	٨٣.٥	٧٩.٧	٧٦	١٠٠.٣	٩٤.٧	٩٠.٤	٩٠	٨٩	٨٩.٦
بنى سويف	٨٨.٣	٨٨.٨	٨٥.٩	٧٨.٩	١٠٤	٩٦.٣	٩٥.٣	٩١.٤	٩٣.١	٩٠.٨
المنيا	٩٠.٢	٨٨.٨	٨٥.٢	٧٨.٩	١٠٩.٦	١٠٢.١	١٠٤.٦	١٠٢	٩٨.١	٩٦.٦
اسيوط	٧٧	٧٧.٥	٨١.٣	٧٥.٦	١٠٦.١	٩٨.٢	٩٦.٥	٩٣.٦	٩٣.٦	٩١.٧
سوهاج	٦٧.١	٦٩.٢	٦٤.٨	٦٣.٥	٩٩.٧	٩٤.٩	٩٢.٣	٩١.٢	٨٩.٩	٨٩.٥
قنا	٧٧.٧	٨٢.٦	٧٣.٨	٧٢.٥	٨٢.٢	٧٧.٩	٩٢.٩	٨٩.٨	٨٩.١	٨٧.٢
الاقصر	٠	٠	٠	٠	١٨٦.٥	١٨٥.٢	٨٣.٩	٨٦.٥	٨٢.١	٨٥.٢
أسوان	٨٧.٦	٩٠.٧	٨٣.٧	٨٢.٧	٩٦.٧	٩٦.٢	٩٢	٩٣.٥	٨٨.٢	٩٠.١
مطروح	١٠٩	٩٩.٩	٨١.٧	٧٦.٤	١٠٦.٤	١٠١	٩٩.٦	٩٨.٦	٩٩.٨	٩٨.١
الوادى الجديد	٨٠.١	٨٢	٧٩.٤	٧٩.٧	٩٥.٩	٩٧.٩	٩٤	٩٧	٩٥.٤	١٠٠.٨
البحر الاحمر	٧١.٤	٦٨.٩	٦٢.١	٧٦.٣	٦٠.٣	٩١.٤	٧٥	١١٠.٩	٧٨.٣	١١٣.٩
شمال سيناء	٧١	٦٨.٣	٦٩.٧	٦٦.٣	١١٠.١	١٠٧.٣	١٠٧	١٠٩.٣	١٠٠.٥	١٠١.٣
جنوب سيناء	٥٤.٣	٥٥.٢	٤٤	٦٣.٩	٣٣.٩	٦٢.٢	٥٠.٢	٩٢.٨	٤٩	٨٩.٥
الاجمالى	٨٩.٦	٩١.٥	٨٦.٧	٨٦.٢	٩٦.١	٩٤.٧	٩٢.٤	٩٤.٣	٨٩.٦	٩١.٧

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي, اصدارات مختلفة.

جدول (٧): معدل القيد الصافى للأطفال بمرحلة التعليم الإعدادي على مستوى المحافظات وفقاً للنوع

(٢٠٠٧/٢٠٠٦ – ٢٠١٤/٢٠١٣)

	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣	
	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات
القاهرة	٧٢	٧٨.١	٧٩.١	٨٠	٧٣.٥	٧٢.٩	٨٠.١	٨٤	٧٥.٩	٧٩.٢
الاسكندرية	٨٠.٧	٨٥.٢	٨٠.٤	٨٧.٨	٧٠	٧٤.٦	٧٦.٧	٨٣.٢	٧٤.٤	٨٠.٤
البحيرة	٥٢.٩	٥٩.٧	٦١.٤	٦٦.٦	٧١	٨١	٧١.٧	٨٣.٢	٦٩	٨٠.٧
الغربية	٧٢.٦	٧٩.٦	٧٣.٧	٧٧.٧	٧٢.٥	٧٧.٩	٧٥	٨٢.٧	٧٠.٩	٨٠.٣
كفر الشيخ	٥٧.٩	٦٢.٤	٥٨.٦	٦٤.٦	٦٧.٢	٧٦	٧٢.٣	٨٢.٤	٦٦.٧	٧٧.٦
المنوفية	٦٠.٥	٦١.٨	٦١	٦٤.٤	٧٧	٨١.١	٨٣	٩٢.٦	٨١.٧	٩١.٨
القليوبية	٦٧.٤	٧٠.١	٦٢.٤	٦٨.٥	٧٣.٢	٧٥	٨٢.٩	٩١.٩	٧٥.٤	٨٥.٤
الدقهلية	٦٧	٧٧.٨	٧١.٧	٧٨.٣	٧٥.٢	٨٠.٩	٧٨.٩	٨٧.٧	٧٥.٦	٨٥.٧
دمياط	٨٠	٩٤	٨٠.٢	٩٣.٤	٨٢	٩٠.١	٨٤.٣	٩٨.٥	٨١.٤	٩٤.٣
الشرقية	٦٨	٧٣.٧	٦٨.٥	٧٦.٢	٧٤.٥	٨٢.٩	٧٦.٥	٨٨.١	٧٦.٤	٨٨.٥
بورسعيد	٧٦.١	٨٢.٧	٧٠.٧	٧٧.١	٧٤.٨	٨٠.٤	٧٩.٥	٨٥.٦	٧٨.١	٨٣.٣
الاسماعيلية	٧١.١	٧٣	٧٠.٨	٧١.٨	٨١.٨	٨١.٤	٨٦.٤	٩١.٨	٨٤.٥	٨٩.٥
السويس	٨١	٨٣	٧٨.١	٨٤.٩	٨٨.٥	٨٧.٩	٩١.٣	٩٦.٧	٨٤	٨٩.٩
الجيزة	٦١.٨	٦٢.٦	٦٧.٤	٦٦.١	٧٧.٥	٧٩.٣	٨٦.٢	٩١.٢	٨١.٤	٨٦.٧
الفيوم	٦٧.٣	٦٧.٤	٦٦.١	٦٥.٩	٨٢.٨	٧٩.٧	٧٧.١	٨١.٥	٧٧	٨٠.٨
بنى سويف	٦٣.٣	٥٨.٩	٦٧.٨	٦٣.٢	٨٢.١	٨١	٨١.١	٨٥.١	٧٨.٥	٨٣.٢
المنيا	٧٧.٨	٧٠.٨	٧٥.٧	٦٨.٤	٨٥.٧	٨٣.١	٨٩.٢	٩٠.٧	٨٧.٧	٨٩.٨
اسيوط	٥٤	٥٦.٢	٥٦.٨	٥٦.٣	٨٢.١	٨٢.٤	٨١.٥	٨٨.٣	٨٠	٨٧.٩
سوهاج	٦٧.٦	٧٤.٥	٧٢.١	٧١.٨	٧٤.٩	٧٥.٧	٧٨.٥	٨٢.٣	٧٦.٨	٨٢.١
قنا	٧١.٣	٧٤.٣	٧٤	٧٣.٣	٧٤.٨	٧٢.٢	٩١.٢	٩١.٧	٨٨.٨	٨٩.٤
الاقصر	٠	٠	٠	٠	١٦٧.٨	١٧٦.٥	٨٠.٥	٨٧.٢	٧٦.٢	٨٥.١
أسوان	٨٨.٧	٩١	٨٠.٥	٨١.٩	٨٢.٦	٨٥.٣	٨٦.٦	٩٢.١	٨٤.٣	٩٠.٥
مطروح	٥٨.٢	٤٠.٧	٩٠.٥	٥٨	٨٩.٤	٦٣.٦	٨٦.٥	٦٤.٦	٨٢.٧	٦٠.١
الوادى الجديد	٥٠.٩	٤٩.٢	٥٣.٤	٥٤.٥	٧٧	٧٤.٣	١٠٤.٢	١٠٨.٣	٩٠.٩	٩٥.٣
البحر الاحمر	٤٢	٤٣.١	٤٠.٦	٥٥.٧	٤٣.٧	٧٣.٢	٦٠.٦	٩٦.٥	٦٠	٩٤.٤
شمال سيناء	٧٨.٢	٥٢.٨	٥٨.٨	٥٢.٨	٨٤.٥	٧٤	١٠٣.٤	٩٩.٢	٩٢.٦	٩٠.١
جنوب سيناء	٤٠.٤	٤٨.٦	٤١.٧	٥٩.٦	٢١.٢	٣٨.٤	٣٢.٢	٦٢.٢	٣٧.٨	٦٤.٥
الاجمالى	٦٧.١	٧٠.٥	٦٩.٣	٧١.٥	٧٦.٤	٧٩.٣	٨٠.٤	٨٧.٢	٧٧.٤	٨٤.٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم, الكتاب الإحصائى السنوي, اصدارات مختلفة

جدول (٨): تطور وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الرضع على المستوى القومى والإقليمي وفقاً للمسوح الصحية للسكان خلال الفترة (١٩٩٢ – ٢٠١٤)

السنة	وفيات الأطفال دون سن الخامسة	وفيات الرضع	وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الريف	وفيات الأطفال دون سن الخامسةفي الحضر	وفيات الأطفال الرضع في الريف	وفيات الأطفال الرضع في الحضر
١٩٩٢	٨٥	٦٢	١٣٢	٧١	٩٦	٥٤
١٩٩٥	٨١	٦٠	١١٦	٦٥	٨٧	٥١
٢٠٠٠	٥٩	٤٨	٧٩	٥٣	٦٢	٤٣
٢٠٠٥	٤١	٣٣	٥٦	٣٩	٤٥	٣٢
٢٠٠٨	٢٨	٢٥	٣٦	٢٩	٣١	٢٥
٢٠١٤	٢٧	٢٢	٣٤	٢٣	٢٩	٢٠

المصدر: وزارة الصحة والسكان المسح الصحى للسكان مصر ٢٠١٤

ملحق رقم (٢): أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ ولم ترد بالاستراتيجية الوطنية

جدول رقم (١):

التحليل المقارن للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	لا يوجد	القضاء على الفقر
الأهداف الرئيسية	لا يوجد	الهدف (١) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
الأهداف الفرعية	لا يوجد	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١.٢٥ دولار في اليوم.
	لا يوجد	تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها. وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولاسيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية- وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفه المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.
	لا يوجد	وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، إستناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنسائي، من أجل تسريع وتيره الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

جدول رقم (٢):التحليل المقارن للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجـــــــه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنميـــة المســـتدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	لا يوجد	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الأهـــداف الرئيسية	لا يوجد	الهدف (٢) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الأهـــداف الفرعية	لا يوجد	١ القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذى طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٢ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥.
	لا يوجد	٣ مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجى الأغذية، ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاه والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المسأواه في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٤ ضمان وجود نظم إنتاج غذائى مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدى إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٥ الحفاظ على التنوع الجينى للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمه على كل من الصعيد الوطني والإقليمى والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وأنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠.
	لا يوجد	أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوأنية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.
	لا يوجد	ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازى لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقاً لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.
	لا يوجد	ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

جدول رقم (٣): التحليل المقارن للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجـــــه المقارنة	الاســـتراتيجية المصـــرية للتنميـــة المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	لا يوجد	تمكين المرأة وتحقيق والعدالة بين الجنسين
الأهداف الرئيسية	لا يوجد	الهدف (٥) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
الأهداف الفرعية	لا يوجد	٥-١ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
	لا يوجد	٥-٢ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسى وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
	لا يوجد	٥-٣ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسرى، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
	لا يوجد	٥-٤ الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلى وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسئولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
	الهدف ٤ السياسة الداخلية- يحقق الهدف جزئيا حيث ينص على زيادة عدد النساء بمجلس الشعب أو بالمناصب التنفيذية	٥-٥ كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
	الهدف ١١- تمتع المصريين بحياة صحية سليمة- يحقق الهدف جزئيا من خلال النص على ضمان تلبية احتياجات النساء من خدمات تنظيم الاسرة	٥-٦ ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والآنجابية وعلى الحقوق الآنجابية ، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
	لا يوجد	٥- أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متسأوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوأنين الوطنية.
	لا يوجد	٥ – ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
	لا يوجد	٥- ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للأنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

جدول رقم (٤): التحليل المقارن للهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	لا يوجد	المياه والصرف الصحي
الأهداف الرئيسية	لا يوجد	الهدف (٦) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
الأهداف الفرعية	لا يوجد	٦-١ تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٦-٢ تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشه، بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٦-٣ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجارى غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة (X) في المائة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٦-٤ زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٦-٥ تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والآنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات ، بحلول عام ٢٠٢٠.
	لا يوجد	٦- أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيا إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠.
	لا يوجد	٦- ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

جدول رقم (٥):التحليل المقارن للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	لا يوجد	آليات ووسائل التنفيذ الشراكة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
الأهداف الرئيسية	لا يوجد	وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة
الأهداف الفرعية		
	لا يوجد	١ تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.
	لا يوجد	٢ تنفيذ البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما يشمل تقديم ٠.٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية، على أن يقدم ما يتراوح من ٠.١٥ إلى ٠.٢٠ في المائة منها إلى أقل البلدان نمواً.
	لا يوجد	٣ حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.
	لا يوجد	٤ مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.
	لا يوجد	٥ اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها
		ولوجيا
	لا يوجد	٦ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولاسيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال إليه عالمية لتيسير التكنولوجيا عندما يتم الاتفاق عليها.
	لا يوجد	٧ تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه.
	لا يوجد	٨ التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وإليه بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
		لقدرات
	لا يوجد	٩ تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة،بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
		التجارة
	لا يوجد	١٠ تعزيز نظام تجارى متعدد الأطراف عالمى وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزى ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة.
	لا يوجد	١١ زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة، ولاسيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.
	لا يوجد	١٢ تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو

		حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً، شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق.
		المسائل النظمية
	لا يوجد	١٣ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلى على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.
	لا يوجد	١٤ تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
	لا يوجد	١٥ احترام الحيز السياساتى والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
		شراكات أصحاب المصلحة المتعددين
	لا يوجد	١٦ تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية.
	لا يوجد	١٧ تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالإستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.
		البيانات والرصد والمساءلة
	لا يوجد	١٨ تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالمية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والمواقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية. بحلول عام ٢٠٢٠.
	لا يوجد	١٩ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠.

ملحق الدراسة رقم (٣): أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ والمتقاطعة مع أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية

جدول رقم (٦): التحليل المقارن للهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	الصحة	الصحة
الأهداف الرئيسية	١١- الصحة – أن يتمتع كل المصريين (بالحق في الصحة) بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية عربياً وأفريقياً	الهدف (٣) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
الأهداف الفرعية	١١-١ تحقيق نتائج صحية أفضل وأكثر أنصافا من أجل زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية إنهاء جميع أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الأكثر تعرضا للمخاطر إدراج المحددات الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات الصحية أن تكون صحة السكان قوة دافعة للنمو الاقتصادي خفض التفاوت الملحوظ في النتائج الصحية إلى النصف تمديد سنوات الحياة الصحية بحيث يمكن للجميع التمتع بحالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية (حتى سن التاسعة والسبعون) خفض معدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات بنسبة ٥٠% خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠٪	٣-١ خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ مولود حى بحلول عام ٢٠٣٠
	١١-٢ تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى يتسنى لجميع المصريين الحصول على ما يلزمهم من الخدمات الصحية الأمنة ذات الجودة عند الحاجة ودون معاناة مالية لدفع تكاليف هذه الخدمات الصحية إنهاء الإفقار بسبب الإنفاق الشخصي المباشرعلي الخدمات الصحية تحقيق وصول منصف إلى كافة المواطنين إلى ٨٠% من التدخلات الصحية اللازمة لهم تحسين توظيف وتطوير وتدريب واستبقاء القوى العاملة في مجال الصحة والأطر التنظيمية الحاكمة لها ضمان توافر الأدوية الأساسية و المستلزمات والتجهيزات الطبية الدخول في شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص والأهلي، بما في	٣-٢ وضع نهاية لوفيات حديثى الولادة والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	ذلك التعاقد على الخدمات والتثقيف الصحي للمواطنين تغطية جميع المصريين بآليات تأمين صحي رسمية والتأمين الصحي الخاص تتضمن الخدمات اللازمة مع ضمان الآنصاف والتدرج في تمويل الرعاية الصحية	
	١١-٣ زيادة الاستثمار في الصحة مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال: إعادة توجيه التمويل إلى التدخلات عالية المردود والأقل تكلفة استخدام تقييم تكنولوجيا الصحة كأداة قياسية لإدخال واستخدام الأجهزة والأدوية والتدخلات الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي تطوير آليات الدفع لمقدمي الخدمة من أجل تعزيز الكفاءة والإنتاجية	٣-٣ وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدى الوبائى والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠.
	١١-٤ تطوير وتقوية برامج الصحة العامة التي تعزز وتحمي الصحة من خلال خفض أنتشار التهاب الكبد (ب) إلى أقل من ١٪ بين الأطفال حديثي الولادة خفض أنتشار التهاب الكبد (سي) إلى ١٪ من السكان تعزيز آليات الترصد والتأهب للأوبئة والأمراض السارية الحالية والمستجدة، والاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية خفض ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٢٥٪ خفض استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر إلى أقل من ٢٠% القضاء على ظاهرة الإدمأن خفض ثلث الوفيات المبكرة التي تنتج عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطأن والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة الاستخدام الرشيد للأدوية والحد من عوامل المقأومة للمضادات الحيوية والمخاطرة المسببة لها ضمان تلبية احتياجات جميع النساء من خدمات تنظيم الأسرة الاستخدام الرشيد للأدوية والحد من عوامل المقأومة للمضادات الحيوية والمخاطرة المسببة لها زيادة معدل اكتشاف حالات السل الجديدة والمنتكسة إلى أكثر من ٨٠٪ التغطية الكاملة بخدمات رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة ضمان تلبية احتياجات جميع النساء من خدمات تنظيم الأسرة التغطية الكاملة بخدمات رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة	٣-٤ تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠.

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	زيادة معدل اكتشاف حالات السل الجديدة والمنتكسة إلى أكثر من ٨٠٪ الحفاظ على مصر خاليه من مرض شلل الأطفال القضاء على الأمراض الاستوائية (المناطق الحارة) المهملة الرئيسية ضمان التغطية بنسبة ١٠٠٪ لكل تطعيم في الجدول القومي وتوسيع نطاق جدول التطعيمات القومي خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق إلى النصف	
	١١-٥ ضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية اشتراط الاعتماد كشرط للتعاقد مع المنشآت الصحية لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين خفض نسبة وفيات الأمهات في المنشآت الصحية بنسبة ٥٠% خفض عدوى جروح العمليات بنسبة ٥٠% خفض نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات بنسبة ٥٠% خفض مضاعفات الإجهاض في المنشآت الصحية بنسبة ٥٠% التخلص الأمن من النفايات الطبية رفع نسبة نجاح علاج حالات الدرن إلى ١٠٠% مراجعة جميع حالات وفيات الأمهات	٣-٥ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطى المخدرات وتنأول الكحول على نحو يضر بالصحة وعلاج ذلك.
	١١-٦ تحسين حوكمة القطاع الصحي إحياء دور المجلس الأعلى للصحة للتعامل مع الحوكمة والتخطيط والتفتت وتعدد الجهات الفاعلة في القطاع الصحي. تطوير نظام المعلومات الصحية ونظم التقييم والمتابعة، وإنشاء خريطة صحية قومية للمراضة والخدمات الصحية واستخدام تطبيقات العلاج عن بعد Telemedicine زيادة دعم وتمويل البحوث الصحية وضع السياسات والاستراتيجيات الصحية والخطط التنفيذية قصيرة ومتوسطة الأمد بشكل روتيني وبمشاركة مختلف الجهات المعنية من الحكومة وخارجها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني	٣-٦ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠
		٣-٧ ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والآنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الآنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠.
		٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
		الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.
		٣-٩ الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث الهواء والماء والتربة.
		٣- أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان حسب الاقتضاء.
		٣- ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذى يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولاسيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.
		٣-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة.
		٣- د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في مجال الآنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

جدول رقم (٧):التحليل المقارن للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	التعليم	التعليم
الأهداف الرئيسية	– التعليم–أن يكون التعليم بجودة عالية متاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي، وكفء، وعادل، ومستدام، ومرن مرتكز على المتعلم المتمكن تكنولوجياً، يساهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، ويحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيأنات الإقليمية والعالمية	الهدف (٤) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياه للجميع.
الأهداف الفرعية	١–١ يكون التعليم بجودة عالية إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي بهدف تحقيق الأهداف المرجوة وضمان تكامل السياسات والقرارات والقوانين والتشريعات المنظمة للتعليم وجميع الجوأنب المرتبطة به تطوير البحث العلمي في الجامعات وأن يكون مصدراً من مصادر تمويلها تمكين الطلاب من مهارات اللغة العربية تمكين الطلاب من إجادة لغتين أجنبيتين على الأقل (من بينهما اللغة الآنجليزية) بنهاية المرحلة الثأنوية تمكين الطلاب من مهارات الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات الارتقاء بالتعليم الفني (ما قبل الجامعي) الارتقاء بالتعليم الفني من خلال توفير بديل جاذب اجتماعياً يحفز الطلاب والطالبات على الالتحاق به الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي تمكين الأطفال في المرحلة العمرية من ٠ إلى ٦ من مهارات التعلم المبكر اللازمة للجهوزية/الاستعداد للمدرسة	٤–١ ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيأن بتعليم ابتدائى وثأنوى مجأنى ومنصف وجيد، مما يؤدى إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠
	١–٢ التعليم متاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي وكفء وعادل ومستدام ومرن التعليم متاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام	٤–٢ ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعلم قبل الابتدائى حتى

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	مؤسسي وكفء وعادل ومستدام ومرن تصميم علمي للنظام القادر على تحقيق الرؤية إتاحة التعليم لكل طفل في مصر (متوسط الزيادة السكانية المتوقع ٢ مليون طفل في السنة) إنشاء إطار وطني للمؤهلات في مصر تطوير إدارة المدارس لتتناسب مع الأهداف المرجوة من التعليم إعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم في مصر تطوير نظم التقييم والامتحانات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي وزيادة إمكانات الإتاحة لـ ٤٠% على الأقل من الطلاب من المرحلة العمرية من ١٨ إلى ٢٤ سنة إعادة صياغة قأنون التعليم العالي ليتوائم مع متطلبات التغيير	يكونوا جاهزين للتعليم الإبتدائى بحلول عام ٢٠٣٠
	١-٣ التعليم يساهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئول وقابل للتعددية ويحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها تمكين الطلاب من المهارات الحياتية وخاصة مهارات القرن الواحد والعشرين تمكين الطلاب من التعليم من أجل المواطنة والحقوق والواجبات وقبول واحترام التعددية والعمل التطوعي والمسئولية المجتمعية بحيث يدرك كل مصري دوره الفعال في المجتمع وإمكانية تحقيق ذاته وخدمة وطنه إعادة التجأنس الثقافي والاجتماعي للمجتمع المصري والتأكيد على الأخلاقيات وقيم العزة والكرامة والإباء والحرية والمسئولية واحترام القانون المشاركة بفاعلية مع باقي مؤسسات الدولة في بناء مواطن مصري متكامل الشخصية	٣-٤ ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهنى والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعى، بحلول عام ٢٠٣٠
	١-٤ قادر على التعامل تنافسياً مع الكيأنات الإقليمية والعالمية • تدويل الجامعات المصرية Internationalization	٤-٤ زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بنسبة (X) في المائة بحلول عام

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	• تطوير الأكاديمية المهنية للمعلمين • الارتقاء بمؤسسات إعداد المعلم والقادة التربويين والأخصائيين والعاملين بالمجتمع المدرسي ما قبل الخدمة وأثناء الخدمة	٢٠٣٠
		٤-٥ القضاء على التفأوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهنى للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوى الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠
		٤-٦ ضمان أن يلم جميع الشباب، و(X) في المائة على الأقل من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠
		٤-٧ ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أسإلبب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠
		٤- أ بناء المرافق التعليمية التي تراعى الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونه وخالية من العنف للجميع
		٤-ب زيادة عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية بنسبة (X) في المائة على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهنى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
		والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٢٠
		٤-ج تحقيق زيادة قدرها (X) في المائة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

جدول رقم (٨): التحليل المقارن للهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	الطاقة	الطاقة
الأهداف الرئيسية	١٠- الطاقة – قطاع الطاقة قادر على تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة وتعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية (تقليدية ومتجدّدة) والمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية، ويتميّز بالقدرة على التنبؤ والتأقلم مع المتغيّرات المحلية والدولية في مجال الطاقة والابتكار، والريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة	الهدف (٧) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
الأهداف الفرعية	١٠-١ تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة تأمين موارد الطاقة زيادة الاعتماد على الموارد المحلية	٧-١ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠
	١٠-٢ تعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية (تقليدية ومتجدّدة) خفض كثافة استهلاك الطاقة زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع في الدخل القومي	٧-٢ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠
	١٠-٣ المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية الحد من الأثر البيئي للقطاع	٧-٣ مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠
		٧- أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفورى المتقدمة والآنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠
		٧- ب توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠

جدول رقم (٩): التحليل المقارن للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	الاقتصاد	الاقتصاد
الأهداف الرئيسية	٧- الاقتصاد – اقتصاد سوق يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مُستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادر على التكيف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومُنتج، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مَصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الأهداف الفرعية	٧-١ استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣% و٥% لا تزيد نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٥% تصبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٥٠%	٨-١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردى وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧% على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً
	٧-٢ نمو احتوائي مستدام النمو في الأقاليم تحقيق الاقتصاد معدل نمو ٧% في المتوسط	٨-٢ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والإرتقاء بمستوى التكنولوجيا والإبتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة
	٧-٣ التنافسية والتنوع زيادة مساهمة الصادرات إلى نحو ٢٥% من معدل النمو زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠%	٨-٣ تعزيز السياسات الموجهه نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والإبتكار، وتشجيع على إضفاء الطابع الرسمى على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية
	٧-٤ يكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية مساهمة أكبر في الاقتصاد العالمي مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في مجال بيئة الاقتصاد الكلي مصر من أكبر ٣٠ اقتصاد في العالم مصر ضمن أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق المالية مصر ضمن الدول حديثة التصنيع (BRICS) خلال ٥ سنوات مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٨-٤ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الإستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام ٢٠٣٠، والسعى إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئى، وفقاً للإطار العشرى للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	(OECD) خلال ١٠ سنوات مصر ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية	
	٧-٥ تعظيم القيمة المضافة يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤% زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي	٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافيء القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠
	٧-٦ توفير فرص عمل لائق ومنتج خفض معدل البطالة ليصل إلى ٥% مضاعفة معدلات الإنتاجية	٨-٦ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠
	٧-٧ يصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود ٧.٨ ألف دولار سنوياً	٨-٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، والقضاء على السخرة، وكذلك إنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، بحلول عام ٢٠٢٥
		٨-٨ حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة
		٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠
		٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
		٨- أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً
		٨- ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠

جدول رقم (١٠): التحليل المقارن للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	الابتكار والمعرفة والبحث العلمي	البنية التحتية وحفز التصنيع وتشجيع الابتكار
الأهداف الرئيسية	٢- الابتكار والمعرفة والبحث العلمي – مصر مجتمع معرفي مبدع ومبتكر منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمين لنموه وريادته، ولرفاهة الإنسان، يتميز بوجود منظومة وطنية وبنية تحتية ومؤسسية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية وعنصر بشري مبدع، قادرة على تحديد أولويات قومية قابلة للتنفيذ والقياس في مراحلها المختلفة من خلال وضع خطة استراتيجية زمنية.	) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الإبتكار
الأهداف الفرعية	٢-١ مصر مجتمع معرفي مبدع ومبتكر منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمين لنموه وريادته، ولرفاهة الإنسان زيادة عدد براءات الاختراع المحلية المسجلة محلياً ودولياً رفع كفاءة استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة زيادة نسبة الناتج القومي القائمة على اقتصاد الكفاءة والمعرفة زيادة نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي رفع مستوى مصر دولياً في مجال الابتكار	٩- ١ إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواه
	٢-٢ منظومة وطنية وبنية تحتية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية: مؤسسات ذات أهداف محددة وواضحة وثابتة ربط ميزانية المراكز والمؤسسات البحثية والجامعات بالأداء تحديد أدوار الكيانات المرتبطة إعادة هيكلة المؤسسات والكيانات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحديد الرؤى والأهداف بشكل يضمن عدم وجود تضارب أو تداخل في هذه الأهداف	٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً
	٢-٣ منظومة مؤسسية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية من خلال تطوير وإصدار: قوانين وتشريعات تحفيزية للصناعة قوانين وتشريعات تحفيزية لرأس المال المخاطر قوانين التجارة والضرائب والعمل والاستيراد والتصدير والمناقصات، الخ ... لإزالة العوائق المؤثرة على البحث العلمي والابتكار	٩-٣ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولاسيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	قوأنين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية إرساء ثقافة البحث في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستشراف المستقبلي قأنون تنظيم الجامعات للتحفيز على البحث العلمي قوأنين وتشريعات لتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (بما في ذلك نقل التكنولوجيا)	
	٢-٤ عنصر بشري مبدع خلق مجتمع واعٍ لقيمة البحث العلمي والإبداع والابتكار في تقدمه واستدامته وقادر على إنتاجها واستخدامه خلق ثقافة العلوم والابتكار في مجتمع الصناعة والأعمال بناء مخرج تعليمي قادر على التفكير النقدي والإبداع والابتكار وريادة الأعمال في التعليم العام والفني والجامعي كفاءة عالية للعاملين بالكيأنات والمؤسسات داخل منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار رفع قدرة مصر في الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة تحسين مناخ العلوم والابتكار لجذبهم العمل على وفرة العلماء والمهندسين المصريين ليس فقط من حيث العدد ولكن الكفاءة والجودة أيضاً	٩-٤ تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.
	٢-٥ تحديد أولويات قومية قابلة للتنفيذ والقياس في مراحلها المختلفة تحديد الفرص القومية ومنها المجالات التي تحقق ميزة تنافسية عالمية والتقنيات المرتبطة بها تحديد الاحتياجات القومية	٩-٥ تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية ، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير بنسبة (x) في المائة لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.
	٢-٦ وضع خطة استراتيجية زمنية إصدار استراتيجية قومية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وإتاحتها لكل وزارات الدولة والمراكز البحثية وللشعب ربط استراتجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية القومية	٩- أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجى والتقنى المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
		الصغيرة النامية.
		٩- ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، عن طريق كفالة وجود بيئة مواتية من حيث السياسات للتنويع الصناعى وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى
		٩- ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنتت في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠

جدول رقم (١١): التحليل المقارن للهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	العدالة الاجتماعية	العدالة الاجتماعية
الأهداف الرئيسية	٣- العدالة الاجتماعية – مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الإندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويتيح فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمسأندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية	الهدف (١٠) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الأهداف الفرعية	٣-١ المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مصر من أفضل ٣٥ دولة في ترتيب مؤشر التنمية البشرية	١٠-١ التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو الأدنى ٤٠% من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠
	٣-٢ أعلى درجة من الإندماج المجتمعي مصر من أكبر ٢٠ دولة على مستوى سعادة المواطنين	١٠-٢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعى والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠
	٣-٣ كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون زيادة نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل لائق زيادة نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل كل الوقت	١٠-٣ ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
	٣-٤ إتاحة فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل	١٠-٤ اعتماد سياسات، ولاسيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً
	٣-٥ مسأندة شرائح المجتمع المهمّشة وتحقيق	١٠-٥ تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	الحماية للفئات الأولى بالرعاية زيادة نسبة التحاق طلاب المناطق الفقيرة بالتخصصات عالية المردود في التعليم الجامعي زيادة نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الحكومية الذين يجيدون استخدام الحاسوب (بناء على اختبار مقنن) زيادة نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة وملتحقين بمدارس نموذجية / ذكية/ حاصلة على شهادة جودة التعليم	العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
		١٠-٦ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات
		١٠-٧ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسئولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
		١٠- أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
		١٠- ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولاسيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية
		١٠-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣%، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥%، بحلول عام ٢٠٣٠

جدول رقم (١٢): التحليل المقارن للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	التنمية العمرأنية	تنمية المدن والمستوطنات
الأهداف الرئيسية	٨- التنمية العمرأنية – خريطة عمرأنية تتميز بالديناميكية والترابط، ودمج المعمار التاريخى والمعاصر، وتعظيم الاستفادة والتوازن بين ثلاثية أساسية (الطاقة – المياه – الأرض)، قادرة على مضاعفة مساحة العمرأن، وإعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد، وإحلال وتطوير المناطق العشوائية، ورفع جودة الحياة واستدامة تحسنها	الهدف (١١) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
الأهداف الفرعية	٨-١ خريطة عمرأنية ديناميكية مترابطة رفع جودة الحياة واستدامة تحسنها إعادة تقسيم الأقاليم والمحافظات لتتناسب مع الرؤية المستقبلية وضع رؤية إقليمية ومحلية لكل إقليم ومدينة مرتبطة بالرؤية القومية، تسعى لتنمية المناطق العمرأنية القائمة وضع خريطة قومية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبنّاها الدولة، ممثلة في الجمهورية والبرلمان، بغض النظر عن أي اتجاه سياسي بعينه	١١-١ ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠.
	٨-٢ مضاعفة مساحة العمرأن تخطيط وتنمية مدن جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية السريعة بدون عشوائيات	١١-٢ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولاسيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوى الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠
	٨-٣ إعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد: إعادة توزيع السكان على مساحة الأرض	١١-٣ تعزيز التوسع الحضرى الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠
	٨-٤ إحلال وتطوير المناطق العشوائية الوصول لحلول جذرية لتنمية المناطق العشوائية الصالحة للتنمية	١١-٤ تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعى العالمي.

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	٨-٥ رفع جودة الحياة واستدامة تحسنها من خلال: توفير وحدة سكنية لكل عائلة مصرية في المناطق المخططة تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالعمرأن	١١-٥ التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق تخفيض بنسبة (X) في المائة في الخسائر الاقتصادية المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠
		١١-٦ الحد من الأثر البيئى السلبي الفردى للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠
		١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوى الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠
		١١- أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
		١١- ب تحقيق زيادة بنسبة (X) في المائة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
		الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار عمل هيوجو، بحلول عام ٢٠٢٠
		١١- ج دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود بإستخدام المواد المحلية

جدول رقم (١٣): التحليل المقارن للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	البيئة	البيئة– الإنتاج والاستهلاك المستدام
الأهداف الرئيسية	٦– البيئة – تحسّن مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي قادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والآنتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وحماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي	الهدف (١٢) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الأهداف الفرعية	٦–١ إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها القدرة على تبؤ مراكز بيئية متقدمة طبقاً للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض)	١٢-١ تنفيذ الإطار العشرى لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها
	٦–٢ الآنتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة إقامة منظومة صناعية مستدامة إقامة منظومة زراعية مستدامة تطبيق نظام للعمارة الخضراء إقامة منظومة نقل مستدامة إقامة منظومة مستدامة للطاقة	١٢–٢ تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠.

	٦-٣ حماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي تعظيم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها استخدامات الموارد الطبيعية والجينية تدار بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعّالة صيأنة الموارد الطبيعية	١٢-٣ تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠
	٦-٤ الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية إطار لامركزي لحوكمة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة ويفرز قدرات بشرية عالية ويوفر المعلومات بدقة وشفافية	١٢-٤ تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠
	٦-٥ إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات مُحتوى معرفي وتقني وبيئي عالي استدامة إدارة منظومة المخلفات مإلياً أدوات اقتصادية ومعرفية توجّه سلوكيات وممارسات التعامل مع المخلفات ومحاسبة ناجزة لقوأنين مفعلة بنية تحتية متكاملة تلائم الأوضاع معزّزة لخدمات متكاملة مستدامة لإدارة المخلفات بجميع مراحلها ونطاق تغطية فعّال يشمل ربوع الوطن واستفادة قصوى من المخلفات وصولاً إلى Zero Waste	١٢-٥ الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠
		١٢-٦ تشجيع الشركات، ولاسيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها
		١٢-٧ تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية
		١٢-٨ ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعى بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠

		١٢- أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضى قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة
		١٢- ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية
		١٢- ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوى غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة

جدول (١٤) : التحليل المقارن للهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	البيئة	البيئة– تغير المناخ
الأهداف الرئيسية	٦– البيئة – تحسّن مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي قادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والآنتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وحماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي	الهدف (١٣) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره*
الأهداف الفرعية	٦–١ إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها القدرة على تبؤ مراكز بيئية متقدمة طبقاً للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض)	١٣–١ تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.
	٦–٢ الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة إقامة منظومة صناعية مستدامة إقامة منظومة زراعية مستدامة تطبيق نظام للعمارة الخضراء إقامة منظومة نقل مستدامة إقامة منظومة مستدامة للطاقة	١٣–٢ إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني
	٦–٣ حماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي تعظيم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم	١٣–٣ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هى المنتدى الدولى والحكومى الدولى الرئيسى للتفاوض بشأن *التصدى لتغير المناخ على الصعيد العالمى.

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها استخدامات الموارد الطبيعية والجينية تدار بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعّالة صيأنة الموارد الطبيعية	
	٦-٤ الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية إطار لامركزي لحوكمة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة ويفرز قدرات بشرية عالية ويوفر المعلومات بدقة وشفافية	
	٦-٥ إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات مُحتوى معرفي وتقني وبيئي عالي استدامة إدارة منظومة المخلفات مإلياً أدوات اقتصادية ومعرفية توجّه سلوكيات وممارسات التعامل مع المخلفات ومحاسبة ناجزة لقوانين مفعلة بنية تحتية متكاملة تلائم الأوضاع معزّزة لخدمات متكاملة مستدامة لإدارة المخلفات بجميع مراحلها ونطاق تغطية فعّال يشمل ربوع الوطن واستفادة قصوى من المخلفات وصولاً إلى Zero Waste	١٣- أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن
		١٣- ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

جدول رقم (١٥):التحليل المقارن للهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	البيئة	البيئة البحرية
الأهداف الرئيسية	٦- البيئة – تحسّن مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي قادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والآنتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وحماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي	) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الأهداف الفرعية	٦-١ إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها القدرة على تبؤ مراكز بيئية متقدمة طبقاً للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض)	١٤-١ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولاسيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥
	٦-٢ الآنتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة إقامة منظومة صناعية مستدامة إقامة منظومة زراعية مستدامة تطبيق نظام للعمارة الخضراء إقامة منظومة نقل مستدامة إقامة منظومة مستدامة للطاقة	١٤-٢ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحول لعام ٢٠٢٠
	٦-٣ حماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي تعظيم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها استخدامات الموارد الطبيعية والجينية تدار بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعّالة	١٤-٣ تقليل تمحض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	صيأنة الموارد الطبيعية	
	٦-٤ الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية إطار لامركزي لحوكمة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة ويفرز قدرات بشرية عالية ويوفر المعلومات بدقة وشفافية	١٤-٤ تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانونى وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠.
	٦-٥ إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات مُحتوى معرفي وتقني وبيئي عالي استدامة إدارة منظومة المخلفات مإلياً أدوات اقتصادية ومعرفية توجّه سلوكيات وممارسات التعامل مع المخلفات ومحاسبة ناجزة لقوأنين مفعلة بنية تحتية متكاملة تلائم الأوضاع معزّزة لخدمات متكاملة مستدامة لإدارة المخلفات بجميع مراحلها ونطاق تغطية فعّال يشمل ربوع الوطن واستفادة قصوى من المخلفات وصولاً إلى Zero Waste	١٤-٥ حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي وإستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠
		١٤-٦ حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغى أن تكون جزءاً لايتجزأ من مفاوضات

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
		منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك[1]، بحلول عام ٢٠٢٠
		١٤-٧ زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠
		١٤- أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيأنوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحى للمحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولاسيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً
		١٤- ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق
		١٤- ج كفالة التنفيذ الكامل للقانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للدول الأطراف فيها، بما في ذلك، عند الاقتضاء، النظم الإقليمية والدولية لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدامين من جانب أطرافها.

[1] مع مراعاة ما يجرى حالياً من مفاوضات فى إطار منظمة التجارة العالمية، وخطة الدوحة الإنمائية، وولاية هونج كونج الوزارية.

جدول رقم (١٦):التحليل المقارن للهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجـــــــه المقارنة	الاســتراتيجية المصــرية للتنميــة المســتدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	البيئة	البيئة – النظم الإيكولوجية البرية– الغابات– التصحر – الأراضي– التنوع البيولوجي.
الأهـــداف الرئيسية	٦– البيئــة – تحسّــن مســتدام لجــودة الحيــاة للأجيــال الحاضـرة ورفـع الـوعي بشـأن حمايـة الطبيعـة والحـد مـن تـأثير التغيـر المنـاخي بهـدف تـوفير بيئـة نظيفـة آمنـة مستدامة للأجيال المستقبلية من خـلال تطبيـق سياسـات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمـو الاقتصـادي والعنصـر البيئـي قـادرة علـى إيقـاف تدهور البيئـة والحفـاظ علـى توازنهـا والآنتقـال إلـى أنمـاط استهلاك وإنتـاج أكثـر استدامة، وحمايـة التنـوع البيولـوجي والاسـتخدام بطريقـة مسـتدامة وبمشـاركة مجتمعيـة فعالـة، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة علـى مفـاهيم الحوكمـة والاقتصـاد الـدوار وذات محتـوى معرفي وتقني وبيئي عالي	الهـدف (١٥) حمايـة الـنظم الإيكولوجيـة البريـة وترميمها وتعزيـز استخدامها علـى نحـو مستدام، وإدارة الغابـات علـى نحـو مسـتدام، ومكافحـة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الأهـــداف الفرعية	٦–١ إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها القدرة على تبؤ مراكز بيئية متقدمة طبقاً للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة خفـض معـدلات انبعاثـات الملوثـات والالتـزام بالمعـايير الوطنية وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض)	١٥–١ ضـمان حفـظ وتـرميم الـنظم الإيكولوجيـة البريـة والـنظم الإيكولوجيـة للميـاه العذبـه الداخليـة وخـدماتها، ولاسـيما الغابـات والأراضـي الرطبـه والجبـال والأراضـي الجافـه، وضـمان اسـتخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للإلتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠
	٦–٢ الآنتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة إقامة منظومة صناعية مستدامة إقامة منظومة زراعية مستدامة تطبيق نظام للعمارة الخضراء إقامة منظومة نقل مستدامة إقامة منظومة مستدامة للطاقة	١٥–٢ تعزيـز تنفيـذ الإدارة المسـتدامة لجميـع أنـواع الغابـات، ووقـف إزالـة الغابـات، وتـرميم الغابات المتدهورة وزيادة زرع الغابات وإعادة زرع الغابـات بنسـبة (X) علـى الصـعيد العـالمي، بحلول عام ٢٠٢٠
	٦–٣ حماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي تعظـيم العوائـد الاقتصـادية لخـدمات التنـوع البيولـوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها	١٥–٣ مكافحـة التصـحر، وتـرميم الأراضـي والتربـة المتـدهورة، بمـا فـي ذلـك الأراضـي المتضـررة مـن التصـحر والجفـاف والفيضـانات، والسعى إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي ، بحلول عام ٢٠٢٠

وجـــــــه المقارنة	الاســتراتيجية المصــرية للتنميــة المســتدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	اسـتخدامات المـوارد الطبيعيـة والجينيـة تـدار بطريقـة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعّالة صيأنة الموارد الطبيعية	
	٦-٤ الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية إطـار لامركـزي لحوكمـة إدارة المخلفـات يضـم جميـع أطـراف المنظومـة ويفـرز قـدرات بشـرية عاليـة ويـوفر المعلومات بدقة وشفافية	١٥-٤ ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قـدرتها علـى تـوفير المنـافع التـي لاغنـى عنهـا لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠
	٦-٥ إدارة للمخلفـات مرتكـزة علـى مفـاهيم الحوكمـة والاقتصاد الدوار وذات مُحتوى معرفي وتقني وبيئي عالي استدامة إدارة منظومة المخلفات مإلياً أدوات اقتصـادية ومعرفيـة توجّـه سـلوكيات وممارسـات التعامل مع المخلفات ومحاسبة ناجزة لقوأنين مفعلة بنيـة تحتيـة متكاملـة تلائـم الأوضـاع معـزّزة لخـدمات متكاملة مستدامة لإدارة المخلفات بجميع مراحلها ونطاق تغطيـة فعّـال يشـمل ربـوع الـوطن واسـتفادة قصـوى مـن المخلفات وصولاً إلى Zero Waste	١٥-٥ إتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تـدهور الموائـل الطبيعيـة، ووقـف فقـدان التنـوع البيولـوجي، والقيـام بحلـول عـام ٢٠٢٠، بحمايـة الأنواع المهددة ومنع أنقراضها
		١٥-٦ كفالـة التقاسـم العـادل والمنصـف للمنـافع الناشـئة عـن اسـتخدام المـوارد الجينيـة، وتعزيـز سبل الوصول إلى تلك الموارد
		١٥-٧ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدى لمنتجات الأحياء البرية غيـر المشـروعة، علـى مسـتويى العـرض والطلـب على السواء
		١٥-٨ اتخاذ تدابير لمنـع إدخـال الأنـواع الغريبـة الغازيـة إلـى النـظم الإيكولوجيـة للأراضـى والميـاه وتقليل أثـر ذلـك إلـى حـد كبيـر، ومراقبـة الأنـواع ذات الأولويـة أو القضـاء عليهـا، بحلـول عـام ٢٠٢٠
		١٥-٩ إدمـاج قـيم الـنظم الإيكولوجيـة والتنـوع البيولـوجي فـي عمليـات التخطـيط الـوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد

وجـــــــه المقارنة	الاســـتراتيجية المصـــرية للتنميـــة المســـتدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
		من الفقر، والحسابات ، بحلول عام ٢٠٢٠
		١٥– أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتهـــا زيـــادة كبيـــرة بغـــرض حفـــظ التنـــوع البيولـــوجي والـــنظم الإيكولوجيـــة واســـتخدامها استخداماً مستداماً
		١٥– ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلـى جميـع المسـتويات بغـرض تمويـل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات
		١٥– ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والإتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعى إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة

جدول رقم (١٧): التحليل المقارن للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية	مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد- وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة
الأهداف الرئيسية	٩– الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية – جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والموائمة مع المتغيّرات، قادر على تعظيم الاستفادة من الموارد وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية، وتطبيق نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف، ويؤدي إلى تسهيل عملية النمو الاقتصادي	الهدف (١٦) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الأهداف الفرعية	٩–١ جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية زيادة سنوية ١٠% في الخدمات المقدّمة عن طريق الغير، وزيادة سنوية ٢٠% في استخدام أساليب جديدة إعادة تعريف الموظف العام وفصله عن "باقي العاملين المدنيين بالدولة"	١٦–١ الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان
	٩–٢ الموائمة مع المتغيّرات تقويم الأثر التشريعي للقوأنين التي تتقدم بها الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطنين وعلى تطوير مناخ الأعمال	١٦–٢ إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم
	٩–٣ تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية الوصول إلى ١٠٠% شيكات ومدفوعات الكترونية بحلول ٢٠٢٠ زيادة عدد الخدمات المقدمة من القنوات الجديدة (الإنترنت – التليفون – مقدمي الخدمة ...) لتصبح كافة الخدمات مقدمة الكترونيا في ٢٠٢٠	١٦–٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
	٩–٤ وضع نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف تطبيق نظام رقابي محكم بوضوح وشفافية وأنصاف	١٦–٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠
		١٦–٥ الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
		بجميع أشكالهما
		١٦-٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
	٩-٥ تسهيل عملية النمو الاقتصادي رفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٧% في المتوسط	١٦-٧ ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركى وتمثيلى على جميع المستويات
		١٦-٨ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
		١٦-٩ توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠
		١٦-١٠ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية
		١٦- أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولاسيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة
		١٦- ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

ملحق الدراسة رقم (٤): أهداف التنمية المستدامة الواردة الواردة بالاستراتيجية الوطنية ولا يوجد ما يناظرها بأجندة العالم لأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

جدول رقم (١٨):التحليل المقارن للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الوارد بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	السياسة الداخلية	
الأهداف الرئيسية	٤- إقامة نظام سياسي ديمقراطي يتميز باحترام مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة وسيادة القانون، وقادر على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية، ودعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي من صنع واتخاذ القرار، وعلى دمج كل فئات وتيارات المجتمع في العملية السياسية طالما التزمت بقواعد اللعبة السياسية، وعلى تقوية دور المؤسسات والمجتمع المدني والعمل على إثراء العمل المؤسسي والأهلي	
الأهداف الفرعية	٤-١ نظام سياسي ديمقراطي بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك أكثر من حالة تداول سلمي للسلطة بين الرؤساء المنتخبين شعبياً في إطار القانون والدستور دعم وتمكين الأحزاب السياسية وحريات العمل العام والحريات السياسية إنشاء مفوضية عليا للعدالة الآنتقاليه من ممثلين لقطاعات قضائية وسياسية وتنفيذية ومجتمع مدني تقوية ودعم دور البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية إقرار قأنون جديد للنظام الآنتخابي يعتمد على نظام القائمة النسبية بالإضافة إلى النظام الفردي باعتباره أحد ضمانات دعم العمل الحزبي والتمثيلي	
	٤-٢ يحترم مبادئ حقوق الإنسان التقدم في تصنيف مؤشرات الحرية وفقاً للمعايير العالمية	
	٤-٣ يحترم مبادئ المواطنة تقوية دور المؤسسات التنفيذية وإثراء العمل المؤسسي كوسيلة لتنمية الدولة ٢٠٢٠	١٦- ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.
	٤-٤ إقرار قوأنين موحدّة لدور العبادة وتمكين الشباب والمرأة وباقي الفئات المهمشة سياسياً زيادة عدد النساء اللاتي تفزن بمقاعد مجلس الشعب أو يتم تعينهن	الهدف ٥ بعنوان: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	في مناصب تنفيذية زيادة عدد الشباب الذين يفوزوا بمقاعد مجلس الشعب أو يتم تعينهم في مناصب تنفيذية إصدار قأنون دور العبادة الموحّد	
	٤–٥ يحترم سيادة القانون إقرار وتطبيق قأنون استقلال القضاء سَن تشريعات للمظاهرات والتجمعات بعد حوار مجتمعي جاد ومعمّق وفي ظل خبرات مقارنة والالتزام بنصوص الدستور المصري وبما ورد في العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية	١٦–٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. ١٦– ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.
	٤–٦ التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية اعتماد خطة تنفيذية للدولة تراعي التفاعل مع الأبعاد الثقافية والبشرية والاقتصادية والتكنولوجيا لعملية العولمة	
	٤–٧ دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي من صنع واتخاذ القرار إقرار وتطبيق قأنون الحكم المحلي بما يمكن الوحدات المحلية من إدارة لامركزية لمجتمعاتها المحلية في إطار المسائلة والشفافية	الهدف ١٦ بعنوان: مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد- وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة
	٤–٨ دمج كل فئات وتيارات المجتمع في العملية السياسية طالما التزمت بقواعد اللعبة السياسية تحقيق مصالحة وطنية شاملة	
	٤–٩ تقوية دور المؤسسات والمجتمع المدني والعمل على إثراء العمل المؤسسي والأهلي إقرار وتطبيق قأنون جديد للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية يحررها من قيود الجهاز التنفيذي ولا يجعل سلطأن عليها سوى للقضاء مقرطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما يعمل على خلق مجتمع حرّ تعددي	

جدول رقم (١٩):

التحليل المقارن للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الوارد بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ - ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	الأمن القومي والسياسة الخارجية	
الأهداف الرئيسية	٥- مصر دولة ذات سيادة وهيبة تملك قرارها داخلياً وإقليمياً ودولياً، ذات قدرات عالمية فيما يعني بإدارتها لمنظومة الأمن القومي داخلياً وخارجياً، تحمى مصالحها بالكيفية التي تكفل لها اتخاذ وتنفيذ قراراتها باستقلاليه فيما يعني بإدارة شئون البلاد بشكل يثمن حياة المواطن المصري والأجنبي على أراضيها ويؤمن سلامتهم. وذلك من خلال منظومة تتميز بالترابط والتكامل بين أجهزة الأمن والدفاع والحماية المدنية وباقى أجهزة الدولة وتوظيف وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة، وسياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة على المستويات: الدولية /الإقليمية / دون الإقليمية/ الثنائية /المحافل الدولية، وقادرة على تحقيق العدالة والآنتصار لسيادة القانون دون تمييز، وبناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجية، والتنبؤ ودرء المخاطر وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية بشكل وقائي وفعال	
الأهداف الفرعية	٥-١ الترابط والتكامل بين أجهزة الأمن والدفاع والحماية المدنية وباقي أجهزة الدولة بناء هيكل دفاعي للمنظومة الأمنية بكامل أجهزتها استحداث نظم وإجراءات عمل داخلية بمعايير عالمية SOPS تطوير نظم مراقبة ومتابعة إدارية وحكومية معيارية للأجهزة الأمنية إنشاء مركز تواصل للمشاركة المجتمعية الأمنية وضع القوانين والتشريعات ذات الصلة الأمنية وإجراءات تحديثها وضع استراتيجية معلنة لاختيار العناصر الأمنية بشفافية قياسية وضع خطط تدريب سنوية بكل جهاز أمني لعناصره الأمنية وضع نظم متابعة ومراقبة نزاهة العناصر الأمنية وضع استراتيجية للسياسة الإعلامية للقضايا الأمنية وضع إجراءات للتواصل الأمني/ الإعلامي وللمخالفات الإعلامية عقد حملات دورية للتوعية والتثقيف الأمني والحقوق والواجبات	
	٥-٢ توظيف وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة استحداث منظومة تقنية فاعلة لكل جهاز أمني استحداث شركات وطنية وجهات بحثية وأكاديمية للتقنيات الأمنية	
	٥-٣ سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة على المستويات: الدولية / الإقليمية / دون الإقليمية / الثنائية / المحافل الدولية وضع استراتيجية للسياسة الأمنية خارج القطر المصري تعزيز مفهوم الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الأمنية والاستراتيجية جعل مصر محور الإرتكاز الإقليمى في الشرق الأوسط	١٦- أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
	تطوير مؤسسة الخارجية وتمكينها من الاضطلاع بدورها كحلقة وصل بين مصر والعالم الخارجي وضع استراتيجية الأمن الغذائي والمائي (مكانها محور الزراعة والمياه)	على جميع المستويات، ولاسيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة
	٥-٤ تحقيق العدالة والآنتصار لسيادة القانون دون تمييز تطوير منظومة حديثة ومنضبطة بقطاعات السجون طبقاً لقوأنين ومواثيق حقوق الإنسان الدولية بناء وإدماج منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون لدى المواطنين استحداث نظام رقابة فعال لضمان النزاهة والحد من سوء استخدام السلطة بالأجهزة المعنية استحداث نظام تقاضي شفاف وناجز لأصحاب الشكأوى والمتضررين وضع ميثاق شرف شرطي منضبط ذى معايير عالمية	
	٥-٥ بناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجية التفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالح مصر الخارجية إيجاد ظهير قوى من الدول متشابهة الفكر مع مصر التحرك دولياً وإقليمياً من خلال محاور ارتكاز دولية وإقليمية (الصين في آسيا – روسيا في شرق أوروبا – بريطأنيا وفرنسا في غرب أوروبا – السعودية والإمارات في الخليج – البرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية)	
	٥-٦ التنبؤ ودرء المخاطر وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية بشكل وقائي وفعال إنشاء جهة ولاية تشغيلية لإدارة الكوارث تطوير الآندكس القومي للمرافق الحيوية تطوير الخطة القومية لإدارة الطوارىء والأزمات إنشاء غرف عمليات عالية التجهيز	

جدول رقم (٢٠)

التحليل المقارن للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥

وجه المقارنة	الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠١٥ – ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥
القضية	الثقافة	
الأهـــــــداف الرئيسية	١٢- بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف، وتمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وأن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسًا لقوة مصر الناعمة إقليميًا وعالميًا	لا يوجد
الأهـــــــداف الفرعية	١٢-١ بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف تفعيل منظومة القيم الإيجابية في الخطاب الدينى تفعيل منظومة القيم الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع بناء توافق مجتمعى حول منظومة القيم المحورية الإيجابية في المجتمع المصري	لا يوجد
	١٢-٢ تمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لكافة فئات المجتمع دون تمييز تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الحق في الوصول إلى المعرفة وضمان حرية تداولها اكتشاف ورعاية الموهوبين والنابغين في كافة المجالات الثقافية والعلمية والفكرية والفنية	لا يوجد
	١٢-٣ فتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر أنفتاح الثقافة المصرية على العالم	لا يوجد
	١٢-٤ إدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري إدماج التراث الثقافي المصري في المنظومة الثقافية للدولة	لا يوجد
	١٢-٥ إكسابه القدرة على الاختيار الحرّ بناء آليات لتعزيز حرية التفكير والاعتقاد والابداع	لا يوجد
	١٢-٦ أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مُضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً بناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصري الراهن إعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية تعزيز الاهتمام بالثقافة الداعمة للتنمية المستدامة وتأكيد قوة مصر الناعمة	لا يوجد

المراجع

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية

- إبـراهيم العيسـوى، نمـوذج التنميـة المسـتقلة، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، أوراق عربيـة رقـم ٢٩، أغسطس ٢٠١٢.
- أحمد حلمى مجاهد وآخرون نحو تعزيز حرية تداول المعلومات فى مصر، ورقة مقدمة فى مؤتمر الشفافية، شركاء التنمية، ٢٠١٣.
- الاسكوا، ورقة نقاش عن القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة نحو مقاربة عربيـة لأهداف التنميـة المستدامة، الاجتمـاع التشـاورى العربـى حـول التنميـة المسـتدامة، تونس، ١٨-١٩ نوفمبر ٢٠١٣.
- الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، على موقع:

/.../www.aitrs.org/المبادئ٢٠٪الأساسية٢٠٪للإحصاءات٢٠٪الرسميةdoc.

- الأمم المتحدة، الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، الاجتماع الأول رفيع المستوى : استعداداً لصياغة خطة التنمية الشاملة لما بعد ٢٠١٥، المكسيك، أبريل ٢٠١٤.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لشمال أفريقيا. استعراض تنفيذ الأجندات الإقليمية والدولية للتنمية. الاجتمـاع التاسـع والعشـرون للجنـة الخبـراء الحكوميـة الدوليـة، وثيقـة رقـم ECA-NA/ICE/XXIX/٣، ٤-٦ مارس ٢٠١٤، الرباط، المغرب.
- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة... منظور عربى، المنتدى العربى الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، عمان، ٢-٤ أبريل ٢٠١٤، مايو ٢٠١٤.
- الأمم المتحدة ، تقرير الاجتماع التشاورى الإقليمى العربى لمنظمات المجتمع المدنى حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بيروت ١٤ مارس ٢٠١٣.
- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ، ٢٠١٤.
- الأمم المتحدة ، جمعية الأمم المتحدة للبيئة، الاستدامة البيئية من أجل رفاهية الإنسان فى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، UNEP/ EA/INF/٨ ، نيروبى ، مايو ٢٠١٤.
- الأمم المتحدة ، شراكة عالمية جديدة – اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة، تقرير فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نيويورك، مايو ٢٠١٣.

- الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان، من سيخضع للمساءلة؟ حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ – موجز، ٢٠١٣.
- البنك الدولى، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، أكتوبر ٢٠١٤.
- البنك الدولى، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فى مصر http://arabic.doingbusiness.org/rankings
- البنك الدولى، قاعدة البيانات www .worldbank.org
- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياه الجميع وحماية كوكب الارض ، تقرير تجميعى مقدم من الامين العام بشان خطة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، ديسمبر ٢٠١٤.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، المستقبل الذي نصبو إليه، الدورة ٦٦، سبتمبر ٢٠١٢، مأخوذ من http:www.Se٤all.org/wp-content/uploads/٢٠١٤/٠٢/Rio+ ٢٠outcome-Document-ARA.pdf.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، أغسطس ٢٠١٤.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، أغسطس ٢٠١٤.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى، أعداد متفرقة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء ، النشرة الربع سنوية لبحث العمالة بالعينة، ديسمبر ٢٠١٣.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام، ٢٠١٤.
- الجهاز المركزى للمحاسبات, التقرير السنوى عن متابعة وتقويم نتائج تنفيذ السياسة المالية للدولة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣.
- القمة العالمية مجتمع المعلومات، بيان الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+١٠)، جنيف ٢٠١٤.

- المركز الأوروبى لإدارة سياسات التنمية (ECDPM)، التقرير الأوروبى حول التنمية، ما بعد عام ٢٠١٥ التدابير العالمية من أجل مستقبل شامل ومستدام- الملخص التنفيذى، بروكسيل ٢٠١٣.
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لمحة عن الاقتصاد المصرى، نوفمبر ٢٠١٣.
- الهيئة العامة للمطابع الأميرية، دستور مصر ٢٠١٤، القاهرة، ٢٠١٤.
- الهيئة المصرية العامة للكتاب، دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤.
- اليونسيف – منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)، البيانات العالمية للتحصين.

http:www.who.int/immunization-monitoring/global-immunization-Data.pdf

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية العالمى، ٢٠١٣.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى، استراتيجية حشد الموارد – استعراض التنفيذ، يونيو ٢٠١٤.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومعهد التخطيط القومى تقرير التنمية البشرية لمصر ، العقد الاجتماعى فى مصر، دور المجتمع المدنى، ٢٠٠٨.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومعهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية لمصر، اللامركزية من أجل الحكم الرشيد، ٢٠٠٤.
- تقرير إخبارى : قمة (ريو+ ٢٠) بداية جديدة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمى // :http Arabic . people. Com. Cn/ ٣١٦٥٩/ ٧٨٥٤٠٨٥. html.
- جامعة الدول العربية، إعلان عمان "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد ٢٠١٥"، الاردن، ١١مايو ٢٠١٤.
- جامعة الدول العربية، المؤتمر الوزارى حول " بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥" على مستوى كبار المسئولين، غاية التنمية المستدامة وأجندة ما بعد ٢٠١٥- ورقة عمل مقدمة من الجمهورية اللبنانية- مدينة شرم الشيخ- ٢٧- ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤.
- جريدة الأهرام، تصريح لوزير التموين والتجارة الداخلية المصرى، ٢٠١٤/١١/١٣.
- جلوبال بارتنرز آند أسوسيتس، نحو حكومات منفتحة وتتسم بالشفافية، خبرات دولية وأفضل الممارسات، ديسمبر ٢٠١١.
- جهاز شئون البيئة، تقرير حالة البيئة فى مصر ، ٢٠١٢.

- جون تسوليفان وكاثرين تكوشتا، المشاركة في صياغة السياسات العامة، مركز المشروعات الخاصة الدولية مأخوذ من

http//www.cipe-arabia.org/files/pdf/Advocacy/Advocacy_and_Participation AR.pdf

- رئاسة مجلس الوزراء, صندوق تطوير العشوائيات– خطة صندوق تطوير المناطق العشوائية للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥, مايو ٢٠١٤.
- زلى مجد لانى، التحضيرات لإصدار خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوزارى حول بلورة الاهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد ٢٠١٥، على المستوى كبار المسئولين ، شرم الشيخ – ٢٧–٢٨أكتوبر، ٢٠١٤.
- طارق نوير، تعزيز القدرات الإحصائية والحوكمة الرشيدة (حالة مصر)، المؤتمر الإحصائى العربى الأول – الأردن، ٢٠٠٧.
- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة / أمان، فلسطين ، ٢٠١٣.
- كريم الشاذلى وفتوح الشاذلى، استقلال النظام القضائى المصرى: الواقع والمأمول، ٢٠١٠.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عرض عام لتقرير الاستثمار العالمي ، نيويورك وجنيف،٢٠١٤ .
- مارك ستافورد سميث، اهداف الإستدامة للأمم المتحدة بحاجة إلى أهداف محددة كمياً مأخوذ من

http// arabicedition nature.com/ journal/٢٠/٤/١٠/٥٣٢٨١a wt.mc id. = NAE social Media ١٤

- معهد الدراسات الانمائية (ODI)، المعهد الإنمائى للتنمية (DIE) ، المركز الأوربى لإدارة سياسات التنمية (ECDPM)، التقرير الأوروبى حول التنمية ، ما بعد عام ٢٠١٥ التدابير العالمية من أجل مستقبل شامل ومستدام– الملخص التنفيذى، بروكسيل ٢٠١٣.
- مفيد شهاب، محاضرة فى افتتاح الموسم الثقافى للجمعية المصرية للقانون الدولى بعنوان "جوانب قانونية لازمة لسد النهضة"، نوفمبر ٢٠١٤ .
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) http://www.unicef.org

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووزارة التطوير الحضرى والعشوائيات، فقر الأطفال متعدد الأبعاد فى المناطق العشوائية غير الآمنة والمناطق العشوائية غير المخططة فى مصر، أكتوبر ٢٠١٤.
- منظمة الشفافية الدولية، الفساد فى التعليم، تقرير الفساد العالمي ٢٠١٣.
- منظمة الشفافية الدولية، امتلك المعلومة: الحصول على المعلومات فى مصر، ٢٠١٣.
- نجاد البرعى، استقلال القضاء فى مصر: الحقيقة كما هى، المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماه والمجموعة المتحدة، www.ug-law.com
- هبة هندوسة, تحليل الموقف: التحديات التنموية الرئيسية التى تواجه مصر, ٢٠١٠.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠: (الغاية – المحاور الرئيسية – الأهداف – مؤشرات القياس) ، ٢٠ أغسطس ٢٠١٤.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، تقرير متابعة الأداء الاقتصادى، أعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، رؤية الإصلاح الإدارى فى مصر، سبتمبر ٢٠١٤.
- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠، التعليم: المشروع القومي لمصر، معاً نصنع تعليم جيد لكل طفل، ٢٠١٤.
- وزارة التربية و التعليم، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.
- وزارة التنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الثالث: تعزيز جهود الشفافية والنزاهة، ٢٠١٠.
- وزارة الصحة والسكان، المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان، بيانات غير منشورة.
- وزارة الصحة والسكان، المسح السكانى الصحى, مصر, أعداد مختلفة.
- وزارة المالية, البيان المالى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Cameron Allen, Reem Nejdawi and Jana El-Baba, SDG Priority Conceptual Issues: Towards an Arab Approach for the Sustainable Development Goals (Discussion paper submitted to the Arab Regional Consultative Dialogue on the Sustainable Development Goals, Tunisia, ١٨-١٩ November ٢٠١٣ .
- David Hulme and Others, Governance as a global development goal? Setting, measuring and monitoring the Post-٢٠١٥ Development Agenda, ESID Working Paper No. ٣٢ , March٢٠١٤.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Sustainable Development Goal: An Arab Regional Perspective. Arab High Level Forum on Sustainable Development, Amman, ٢-٤ April, ٢٠١٤.
- Frank Biermann & Others, Integrating Governance in the Post-٢٠١٥ Development Framework, Policy brief, United Nations University, March ٢٠١٤.
- Gable, S., Lofgren, H., Israel, O., The Post-٢٠١٥ Global Agenda: A Framework for Country Diagnostics. Development Prospects Group, World Bank, October, ٢٠١٤.
- Gina Bergh& Others, What's behind the demand for governance: An assessment for people's views, Oversees Development Institute, March ٢٠١٤.
- http://www-alwatannews.com/ncws/details/٦٠٩٨٩
- http://www. Beyond ٢٠١٥-org/ world we want– ٢٠١٥- wb- platform
- www. Roayahnews.com
- http://www.un.org/ar/millenniumgoals/beyond٢٠١٥.shtml
- IRF, Connecting the dots: can "Nexus" approach help produce better SDGS? IRF ٢٠١٥, at: http : // www. Irf ٢٠١٥.org / connecting – dots.com-approach- help – produce – better-sdgs.
- Jeannet Lingán,Amy Cutter, UNDESA Survey on the Sustainable Development Goals: Synthesis of responses from UN Member State Missions, Stakeholder Forum, January ٢٠١٣.

- Louis-Alexandre Berg and Deval Desai, Background Paper: Overview on the Rule of Law and Sustainable Development for the Global Dialogue on Rule of Law and the Post - ٢٠١٥ Development Agenda, August ٢٠١٣.
- MDGS to SDGS: Top ١٠ Differences/ Global Advocacy : Bottom – up, Gender – Focused Development for All, at: http:/advocacy. thb.org /٢٠١٤/٠٨/mdgs-to sdgs/
- Ministry of Economic Development, Egypt achieving the millennium development goals, ٢٠٠٨.
- Ministry of Health and Population, Egypt Demographic and Health Survey, Main Findings, ٢٠١٤.
- OECD, Environmental Outlook to ٢٠٥٠:The Consequences of Inaction. Available at: www.oecd.org/document/١١/٠,٣٧٤٦,en٢٦٤٩_٣٧٤٦٥_٤٩٠٣٦٥٥٥_١ ١١ ٣٧٤٦٥,٠٠.html
- Oversees Development Institute, Are we making progress with building governance into the post ٢٠١٥ framework, February ٢٠١٣.
- Overseas Development Institute (ODI). "The post-٢٠١٥ agenda: Analysis of current proposals in specific areas". Post-٢١٥ website, ODI. http://post٢٠١٥.org/٢٠١٣/٠٧/١١/٢٠١٣ the-post-٢٠١٥-agenda-analysisof-current-proposals-in-specific-areas.
- Rome agencies welcome UNGA resolution on SDG report and support post-٢٠١٥ negotiation phase, at: http: //www. Fao.org/
- Steven Bernstein and Others, Coherent Governance, the UN and the SDGs, united nation university, Policy Brief #٤, ٢٠١٤.
- Sustainable Development Solutions Network (SDSN), Indicators and a Monitoring Framework for Sustainable Development Goals Launching a data revolution for the SDGs, January ٢٠١٥.
- The Sustainable Society Foundation, Sustainable Society Index The Hague, The Netherlands ٢٠١٤.

- UN, A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies Through Sustainable Development, The Report of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-٢٠١٥ Development Agenda, ٢٠١٣.
- UN begins talks on SDGs, carrying hopes of millions and millions'/ Global development/ The Guardian http://www. Theguardian. com/ global – development /٢٠١٤/ sep/٢٤/un- begins – talks – sdgs – battle – looms – over goals
- UN, Conference on Sustainable Development, ٢٠–٢٢ June, Rio de Janeiro, Brazil, ٢٠١٢.
- UN, Governance for The Millennium Development Goals: Core Issues and Good Practices,٧th Global Forum on Reinventing Government Building Trust in Government, Austria, ٢٠٠٧.
- UN, Human Rights Office, Who Will be Accountable? Human Rights and the Post-٢٠١٥ Development Agenda, ٢٠١٣.
- UN, Letter dated ١٩ July ٢٠١٣ from the Co-Chairs of the Open Working Group of the General Assembly on Sustainable Development Goals addressed to the President of the General Assembly. ٢٣ July ٢٠١٣.
- UN Millennium Project, A Practical Plan to achieve The Millennium Development Goals, chapter ٧, at:

www.unmillennumproject.org/reports/fullreport.htm

- UN, Open Working Group proposal for Sustainable Development Goals", ٢٠١٤. the full report is available at:

  http://undocs.org/A/٦٨/٩٧٠
- UN, Outcome document of the special event to follow up efforts made towards achieving the Millennium Development Goals. A/٦٧/٩٤١, ٢٠١٤.
- UN, Post ٢٠١٥ Development Agenda: Guidelines for National Consultations, What Future Do You Want. United Nations Development Programme, ٢٠١٢. This document is available for download at: www.undg.org

- UN, Report of the Open Working Group on Sustainable Development Goals established pursuant to General Assembly resolution ٦٦/٢٨٨. A/٦٨/L.٦١, ٢٠١٤.
- UN System Task Team On The Post-٢٠١٥ Development Agenda, at:http://www.un.org/en/develpment/desa/policy/untaskteam undf/process/html.
- UN, The future we want, Retrieved from http:// www.un.org/en/sustainablefuture/
- UN, The Millennium Development Goals Report, ٢٠١٤.
- UN, The road to dignity by ٢٠٣٠- Ending Poverty, Transforming all lives and protecting the planet, synthesis report of the secretary – general on the post – ٢٠١٥ Agenda, New York , December ٢٠١٤.
- UN, The World that counts, Mobilizing the Data Revolution for Sustainable Development, Executive Summary, November ٢٠١٤.
- UNDP-Egypt, Egypt Keeping Track of the Millennium Development Goals, at: www.undp.org.
- UNDP, Egypt's Progress towards Achieving the Millennium Development Goals, ٢٠١٠.
- UNDP, Governance for Sustainable Development: Integrating Governance in the Post-٢٠١٥ Development Framework, Discussion Paper, March ٢٠١٤.
- United Nations Conference on Trade and Development, Investing in the SDGs: an Action Plan. World Investment Report, ٢٠١٤.
- United Nations Development Group, Delivering the Post ٢٠١٥ Agenda: Opportunities at the National and Local. United nations. ٢٠١٤.
- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), Africa Regional Consultative Meeting on the Sustainable Development Goals (Outcome Document). Addis Ababa, Economic Commission for Africa. ٢٠١٣. Retrieved from http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SDG/٢٠١٣/Outcomes/africa-sdgs outcome doc eng.pdf_

- United Nations General Assembly, Open Working Group on Sustainable Development Goals . Compendium of TST Issues Briefs , October٢٠١٤.
- World Bank, Egypt: Post-٢٠١٥ National Consultations, May ٢٠١٣.
- World Bank, Financing for Development post-٢٠١٥, October ٢٠١٣.
- World Economic forum, Global Competitiveness report ٢٠١٤-٢٠١٥, www.weforum.org,
- Yongyi Min, National Monitoring and Reporting on the MDGs: Some Case Studies, United Nations Statistics Division, October ٢٠١٣.